

مبادىء علم الإجتماع

الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ و رئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

مبادىء علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
عبد الله محمد عبد الرحمن
أستاذ و رئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية





إهداء

إلى صغيرتى الدكتورة ريهام

مع تمنياتى لها بدوام التوفيق



مقدمة الطبعة الثالثة

ما من شك، إن قضايا المجتمع الحديث أصبحت تفرض ذاتها على العاملين فى مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية فى نفس الوقت، ولاسيما إن هناك تنوع وتزايد مستمر في نوعية هذه القضايا والمشكلات التى تتغير بصورة مستمرة ومعقدة. كما تفرض هذه القضايا العديد من الظواهر المرضية التى لها جوانب سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع المحلى والعالمى فى نفس الوقت، وهذا ما يعزز دور علماء الاجتماع والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية خاصة بدراسة مثل هذا النوع من المشكلات والظواهر الاجتماعية المختلفة. وبالطبع إن علم الاجتماع وما لديه من إمكانيات علمية وبحثية متميزة سواء على المستوى النظرى أو الميدانى يستطيع أن يتابع مثل هذا النوع من المشكلات والظواهر ويدرسها بصورة علمية متميزة.

كما يطرح النظام العالمى الجديد العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية التى تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل ولاسيما فى المجتمعات النامية التى تتغير ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بصورة كبيرة ولاسيما فى السنوات الأخيرة. وهذا ما يزيد من عبئ الاهتمام بالدراسات السوسيولوجية المتخصصة والتى ترتكز على دراسة واقع هذه المجتمعات والظواهر الاجتماعية المرضية التى نواجهها فى الوقت الحاضر. ومن هذا المنطلق، أصبح الاهتمام بعلم الاجتماع كعلم متميز لديه العديد من النظريات العلمية المفسرة لهذه الظواهر من ناحية، وأيضاً لديه العديد من المناهج وطرق البحث الكمى والكيفى التى تعزز من دراسة المشكلات بصورة متخصصة وهذا ما يثرى عموماً مجالات وفروع علم الاجتماع بصورة عامة من ناحية أخرى.

أ.د/ عبد الله محمد عبد الرحمن

الإسكندرية ٢٠١٠

مقدمة الطبعة الأولى

يعد كتابة مؤلفاً عن علم الاجتماع العام من الموضوعات الصعبة التي تواجه كثيراً من الباحثين والمتخصصين في هذا العلم، بالرغم من سهولة القضايا والموضوعات التي يتناولها الباحثين عندما يناقشون أو يحللون هذه الموضوعات، والتي ترتبط عموماً بمجال تخصصاتهم العامة في علم الاجتماع. وتكمن هذه الصعوبة، عندما يحاول الباحث أن يكتب في موضوعات علم الاجتماع العام، ولا سيما تحتم عليه الضرورة أن يكتب ويناقش ويحلل موضوعات هذا العلم بلغة مبسطة تقدم للقارئ العادي أو المتبدئ في علم الاجتماع. تلك اللغة أو طبيعة المناقشة والتحليل، والي تختلف عندما يهتم الباحث ذاته بكتابة مؤلف أو بحث في مجال التخصص الدقيق، والتي تلزم الباحث أن يتناول موضوعاته وقضايا بحثه بصورة معقدة نسبياً يفهمها المتخصصين فقط في هذا المجال، أو على الأقل الذين قطعوا شوطاً في دراسة علم الاجتماع وفروعه المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، وحرص الباحث على أن يقدم خبرته في مجالات وفروع علم الاجتماع المختلفة، التي تزيد عن أكثر من خمسة وعشرين عاماً، اهتم فيها الباحث بتناول نظريات وموضوعات ومناهج وقضايا ومشكلات هذا العلم، سواء من الناحية النظرية السيوسيولوجية، أو من ناحية إجراء البحوث الميدانية التطبيقية المتنوعة. وسعى الباحث حالياً، لأن يتناول موضوعات عمل الاجتماع العام بصورة مبسطة، تساعد القارئ للتعرف على أهم هذه الموضوعات والمجالات، التي تنوعت وتعددت، ولاسيما في السنوات الأخيرة. وأصبحت نوعاً من التراث السوسيولوجي. الذي يسهم في دراسة المجتمع الحديث، وفهم مشكلاته وقضاياه التي تزايدت في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك، حرص المؤلف على أن يقدم للقارئ العربي مجموعة من الموضوعات والمجالات والقضايا، التي يهتم بها علماء الاجتماع حديثاً، أو التي تعتبر جزءاً من التراث العلمي والأكاديمي لعلم الاجتماع. كما جاء هذا الحرص في تقديم خبرة الباحث العلمية والمهنية الأكاديمية، وتدريسه لعلم الاجتماع سواء في مصر أو في عدد من الدول العربية الأخرى الشقيقة لسنوات طويلة، وموضحاً كثير من نتائج الدراسات الميدانية (الأمبريقية) التي قام بإجرائها، ومدى ارتباطها بموضوعات علم الاجتماع من ناحية، وطبيعة المشكلات والظواهر الاجتماعية التي توجد في المجتمع العربي والحياة الاجتماعية في العالم النامي من ناحية أخرى.

ومن ثم، يمكن القول أن المتخصصين في علم الاجتماع يستطيعون تقديم خبراتهم المهنية والعلمية والأكاديمية، ولاسيما أنهم متخصصون في أحد العلوم الاجتماعية المتميزة، والتي تهتم بدراسة الحياة الاجتماعية المتغيرة والمعقدة، كما هي موجودة في مجتمعنا الحديث. وأصبحت الحاجة ملحة وضرورية للاستفادة من نتائج الدراسات النظرية والميدانية السوسيولوجية، خاصة وأنها تعزز من عمليات فهم طبيعة هذه الحياة الاجتماعية المعقدة والتي تزداد تعقيداً بصورة مستمرة. كما أدت عملية تقييم التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع وبلورة أهم نظرياته العامة، لتسهم في تطوير وتحديث الإطار النظري والتصوري للباحثين عند إجراء دراساتهم الميدانية، مستفيدين من طبيعة التقدم، الذي طرأ على نوعية المناهج وطرق البحث وأدوات جمع البيانات اللازمة لدراسة الواقع الاجتماعي المعقد.

في نفس الوقت، يحرص علم الاجتماع والمتخصصين فيه منذ نشأته الأولى على دراسة المشكلات والظواهر والقضايا الاجتماعية التي ظهرت مع البدايات الأولى لنشأة المجتمع الصناعي الحديث. كما ازداد هذا الحرص خلال القرن الحالي (العشرين)، ليسهم علم الاجتماع وباحثيه في تقديم العديد من

النصح والإرشاد ووضع السياسات الاجتماعية للتخطيط، من أجل تطوير المجتمع الإنساني وتحديثه وتقدمه بصورة مستمرة. كما ينعكس هذا الإسهام من جانب علم الاجتماع إلمامه دائماً بطبيعة المشاكل الاجتماعية، وأسباب حدوثها وتفاقم نتائجها وظواهرها السلبية، على كل من الفرد والأسرة والمجتمع القومي والعالمي بصفة عامة. كما يعكس ذلك، طبيعة زيادة التخصص في مجالات علم الاجتماع وفروعه المختلفة لتناول موضوعات ومجالات حديثة بصورة مستمرة، وتعزز من أساليب المعرفة الإنسانية، ودراسة طبيعة واقع الحياة الاجتماعية ونوعية العلاقات والسلوك والأنشطة المختلفة التي تحدث في المجتمع الحديث.

حقيقة، أن طبيعة علم الاجتماع كعلم، يسعى للتعرف على الجديد في مجالات تخصصه، ويهدف إلى الاستفادة من خبرات العلوم الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت، والتي يبرهن على أهمية وجود نوع من التعاون العلمي والأكاديمي بين التخصصات المختلفة لعلوم المعرفة الإنسانية كلها سواء كانت طبيعية أم اجتماعية. كما يؤمن المتخصصين في علم الاجتماع على ضرورة استخدام المدخل التعددي بين العلوم Multi-Discipliany Approach، للاستفادة من خبرات وتجارب وجهود المتخصصين فيها، وذلك من أجل تطوير الوسائل والإمكانات العلمية المتخصصة لدراسة واقع الحياة الاجتماعية المعقدة. في نفس الوقت، يسعى علماء الاجتماع إلى استخدام ما يعرف بالدراسة المقارنة Comparative Studies، أو الدراسات البينية (المتداخلة بين العلوم الإنسانية)، وذلك من أجل التعرف على طبيعة اختلاف وتماثل وتشابه الظواهر الاجتماعية المشكلات التي تواجه العديد من المجتمعات الحديثة.

وفي ضوء ذلك، هدف المؤلف إلى تقديم للقارئ موضوعات هذا العلم (علم الاجتماع) والذي يشتمل على طبيعة النشأة التطورية لعلم الاجتماع وعوامل ظهوره، وتعريفه ومجالاته وعلاقاته مع العلوم الطبيعية والاجتماعية، كما يركز أيضاً على تناول النظريات السوسيولوجية ونوعية المناهج وطرق البحث الاجتماعي. علاوة على اهتمام المؤلف، بتناول قضايا هامة أخرى مثل الثقافة، والمجتمع والفرد والتنظيم الاجتماعي والعلاقات والعمليات الاجتماعية. كما يعالج هذا الكتاب أهم النظم الاجتماعية مثل النظام الأسري أو العائلي، والنظام الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي. هذا بالإضافة إلى، اهتمامه بتناول قضايا سوسيولوجية هامة أخرى ومتنوعة مثل، التغير والتخطيط والسياسة الاجتماعية، التي لا تزال تشغل اهتمامات كل من الفرد العادي والمتخصص عموماً في مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية المختلفة.

المؤلف

د/ عبد الله محمد عبد الرحمن

أبو تلات – الساحل الشمالي

الإسكندرية – صيف عام ١٩٩٨



الباب الأول

علم الاجتماع
التدريب و المجالات



الفصل الاول

تعريف علم الاجتماع وأهميته وموضوعه ومجالاته

مقدمة:

أولاً: تعريف علم الاجتماع ومفهوماته.

١ – التعريف بعلم الاجتماع.

٢ – المفهمات الأساسية.

ثانياً: أهمية دراسة علم الاجتماع:

١ – أسباب دراسة علم الاجتماع.

٢ – علم الاجتماع كمهنة.

ثالثاً: موضوع علم الاجتماع ومجالاته

١ – موضوع علم الاجتماع.

٢ – مجالات علم الاجتماع.

خاتمة



مقدمة:

تعكس طبيعة النشأة والتطوير لأي علم من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، مدى التغيرات التي ارتبطت عند ظهور هذا العلم حتى أن وصل إلى ما هو عليه حالياً، فالعلم الطبيعية أو الإنسانية قد تطورت بصورة ملحوظة، ولاسيما في العصر الحديث، ولكن تمتد جذور هذه العلوم منذ أن عرفت المجتمعات البشرية لغة العلم والبحث عن الظواهر والمشكلات الطبيعية والإنسانية. ولذا، نجد أن طبيعة وخصائص العلوم تركز على دراسة قضايا ومشكلات معينة مثل طبيعة العقل البشري، ونوعية وأهداف وأسباب سعيه لدراسة هذه القضايا والمشكلات. وبالطبع، فالعوم الاجتماعية أو الإنسانية دائماً في حالة من التغير المستمر نتيجة تطور العقل البشري، ونوعية القضايا والمشكلات والظواهر التي يسعى لدراستها وتحليلها بمرور الوقت.

وهذا، بالفعل ما ينطبق على كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فلقد اختلفت وتنوعت وتطورت كل من المسميات والتعريفات لهذه العلوم نتيجة لتطور العقل البشري، أو لاهتمامات الباحث المتخصص في هذه العلوم. فنجد على سبيل المثال، أن طبيعة كل من العلوم الطبيعية والإنسانية خلال العصور الوسطة الأوربية، كان يسيطر عليها الطابع اللاهوتي أو لسيطرة الفكر الديني على تفسير الحقائق الطبيعية والإنسانية. وهذا ما ظهر أيضاً، خلال العصور الوسطى الإسلامية، حيث ارتبطت بعض العلوم بالعلوم الدينية إلى أن تبلورت الحضارة الإسلامية، فظهرت علوم الفلك، والطب، والأحياء، والكيمياء، وظهر منها مؤسسيها وإن كانت تسمى كتاباتهم بالطبع الموسوعي.

ولكن مع ظهور المجتمع الحديث، والذي ظهر نتيجة تقدم العلم سواء كان علماً طبيعياً أم إنسانياً (اجتماعياً)، وتطورت خصائص وسمات هذه العلوم نظراً لتطور الموضوعات والمناهج والنظريات والقضايا والمشكلات المطروحة للمناقشة والدراسة والتحليل. كما جاء هذا التطور نتيجة لاستقلال بعض العلوم عن بعضها البعض، كما حدث على سبيل المثال، في تطور بعضها مثل الأحياء والكيمياء وانفصال العلوم الاجتماعية عن الفلسفة، مثل الاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع.

عموماً، لقد حدثت تغيرات في طبيعة هذه العلوم وتطورها، نتيجة تغير في مسمياتها وتعريفاتها نتيجة لتغير خصائصها ووظائفها وأهدافها المحددة.

وهذا ما ينطبق على علم الاجتماع، كعلم من العلوم الاجتماعية الذي ظهر حديثاً مقارنة بغيره سواء من العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الاقتصاد والسياسة أو العلوم الطبيعية مثل الطب، والهندسة، والكيمياء على سبيل المثال. فلقد تنوعت مسميات هذا العلم وتعريفاته المختلفة، حيث نجد أن خلال البدايات الأولى لنشأة هذا العلم تعددت مفاهيم علم الاجتماع، والمصطلحات التي كانت تطلق عليه. وهذا ما كشفت عنه تحليلات وكتابات رواد هذا العلم ومؤسسيه الأوائل. وإن كانت ظلت تسمية علم الاجتماع Sociology، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى البدايات الأولى للقرن السابق (العشرين).

وعموماً، يهدف هذا الفصل لطرح عدد من القضايا والموضوعات التي تشغل اهتمام القارئ والباحث المتخصص في علم الاجتماع، حول طبيعة هذا العلم وماهيته، ونوعية التسميات والتعريفات ومشكلة تصنيفها، وإلى أي حد ارتبطت بعملية تطور علم الاجتماع ونظريته وفهمه وعلمائه أيضاً. كما نركز حالياً، لتحليل عدد من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بعلم الاجتماع وتعتبر من المفهومات الضرورية، التي يجب أن يهتم بها الباحثين في علم الاجتماع، نظراً لأهميتها في الدراسة والتحليل ووضوح المعاني والأفكار العامة لهذا العلم، في نفس الوقت، يعالج هذا الفصل، أهمية وأسباب دراسة هذا العلم، وطبيعة ومهام علماء الاجتماع والمجالات التي يهتمون بدراساتها، باعتبارهم من الأكاديميين المهنيين والمتخصصين في أحد فروع العلوم الاجتماعية، كما نسعى لطرح عدد من الموضوعات والمجالات التي يهتم بها علم الاجتماع، محاولين التعرف على هذه الموضوعات والمجالات حتى نعطي فكرة مبسطة للقارئ لطبيعة هذا العلم بصورة مبسطة.

أولاً: تعريف علم الاجتماع ومفهوماته:

١- التعريف بعلم الاجتماع:

قبل الإشارة إلى أهم تعريفات علم الاجتماع التيتم تحديدها لهذا العلم خلال القرن السابق (العشرين)، ينبغي أن نوضح أن علم الاجتماع تنوعت مسمياته

والمصطلحات التي أطلقت عليه، ولاسيما خلال النشأة الأولى لهذا العلم. وهذا ما حدده بالفعل أوجست كونت، عندما وضح أسباب استعارته لهذا المصطلح، ولماذا تم تسمية علم الاجتماع بهذا المسمى، من قبل كونت، وغيره من علماء علم الاجتماع الأوائل. ولذا نوضح أولاً، بعض التسميات التي أطلقت على علم الاجتماع بصورة موجزة كما يلي:

أولاً: التسميات:

ارتبطت تسمية علم الاجتماع Sociology بهذا الاسم من قبل أوجست كونت A. Comt، الذي أشار إلى استخدامه أولاً مصطلح الفيزياء الاجتماعية La Physique sociate، نظراً لوجود العديد من الفيزياء مثل الفيزياء الطبيعية التي تهتم بدراسة العالم الطبيعية الخارجي. ولما كانت مهمة العلم الجديد (الفيزياء الاجتماعية)، تتركز حول دراسة الإنسان ومشكلاته وبيئته الاجتماعية التي تحيط به، فيجب أن تكون مهمة هذه (الفيزياء الاجتماعية)، أن تبحث في كيفية تقديم الحلول اللازمة لتكيف الإنسان والعمل على استمراريته ووجوده. ولقد جاءت هذه التسمية من قبل أوجست كونت كنوع من غيرته لوجود مجموعة من العلوم الطبيعية، التي كرست لدراسة المشاكل والظواهر البيئية والطبيعية الخارجية، ولا يوجد علم محدد أو مميز يركز على دراسة الإنسان والمشكلات الاجتماعية التي ارتبطت به. ومن ثم، تكمن أهمية وجود هذا العلم لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية على أسس علمية مدروسة.

ولكن في عام ١٨٣٨، غير كونت تسميه علم الفيزياء أو الطبيعة الاجتماعية، ولاسيما بعد أن نشر الباحث البجليكي (أدولف كيتليه A. Quetelet)، دراسة أحصائية مميزة ترتبط بدراسة المجتمع سماها بالطبيعة الاجتماعية. وأطلق كونت تسمية جديدة على علمه الجديد وأسماه بالسوسيولوجيا La Sociologie، وتتضمن هذه الكلمة الفرنسية قسمين أساسيين مشتقين من كلمتين الأولى Societas، وهي كلمة لاتينية يقصد بها الجماعة، والثانية Logos، وهي كلمة يونانية المصدر

ويقصد بيا العلم أو الدراسة والبحث على المستوى العلمي الدقيق. ومن ثم، نجد أن المعنى العام المقصود بكلمة السوسيولوجيا هو العلم الذي يدرس الجماعات(1).

ولكن ظهرت بعض الآراء التي رأت أن تصورات كونت وتسميته لعلم الاجتماع بهذا الأسم يكون بعيداً نسبياً عن مهمة هذا العلم. وهذا ما وضحه (جون ستيورات مل) الذي تصور أن اشتقاق كلمة Sociology من كلمتين مختلفين المصدر (لاتيني ويوناني) قد يكون غريباً إلى حد ما، وحدد (مل) تصور أخر يسمى به علم الاجتماع واختار كلمة يونانية وهي كلمة اثولوجي Ethology، ويقصد بها العلم الذي يدرس نفسية الشعوب أو المجتمعات. ولكن بالطبع لم تلق هذه التسمية أي نوع من الاهتمام أو الانتشار مقارنة بتسمية أوجست كونت السابقة.

وهذا ما أيده بالطبع رائد علم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر H. Spencer، الذي استخدم كلمة سوسيولوجي، ووضع مؤلف جديداً يحمل هذه التسمية في كتابه بعنوان مبادئ علم الاجتماع. ولقد وضح سبنسر أن استخدامه مصطلح كونت لعلم الاجتماع يعكس بالفعل المضمون الحقيقي بالكلمة وليس مدلولها اللفظي. وهذا ما أيده سبنسر وغيره من علماء علم الاجتماع بعد ذلك إلى استخدام هذا المفهوم وذيوعه وانتشاره في العديد من اللغات العالمية. وهذا بالفعل، ما جعل العلم الجديد يدرس في الجامعات والمعاهد الأوربية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الراهن.

ولكننا لدينا أيضاً ملاحظات على استخدام كونت لمصطلح علم الاجتماع:

١- تأثر كونت بأستاذه الفرنسي سان سيمون S. Simon (١٧٦٠-١٨٢٥)، الذي نادى أولاً بضرورة وجود علم يركز على دراسة الإنسان وسمى هذا العلم (بالعلم السياسي) أو (علم الفسيولوجيا الاجتماعية). وطالب بأهمية أن يركز

---

(1) أرجع في هذا الصدد على سبيل المثال:

Aron, R, Op.cit.
Bottomore, T. B. Sociology, Unwin Univ Book, 1972, P. 19.
Bilton, T. (et. Uls) Introductory Sociology (Foreword by A. Gidden), London, The MacMillan Press, 1982, P. 1

وأيضاً – عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، مرجع سابق، الفصل الأول.

هذا العلم على دراسة الظواهر الاجتماعية واستخدامه للمناهج والأساليب التي تهتم بدراسة العلوم الفسيولوجية، والسعي إلى اكتشاف الحقائق والقوانين الذاتية أو التي تؤدي إلى تفسير التغير والتقدم.

٢- ومن ثم، فلقد جاءت تصورات سيمون لتؤكد على أهمية المماثلة بين علم السياسة والفسيولوجيا وإلى ضرورة تصور المجتمع بأنه كائن حي حقيقي، لا يمكن أن يستمر دون قيام أعضاءه ونظمه بأهدافه الأساسية وبصورة منظمة ودقيقة.وهذا ما أكده أيضاً عالم الأجتماع البريطاني المعاصر (بوتومور).

٣- أن تحليلات عبد الرحمن بن خلدون، تكشف عن سبقه العلمي لاستخدامه خلال القرن الرابع عشر الميلادي وفي مقدمته الشهيرة مسميات متعددة ومحددة لعلم الاجتماع الحديث، عندما حدد أن دراسة الظواهر الاجتماعية والتي سماها (مواقعات العمران) أو (أحوال المجتمع الإنساني). ولذا،أكد على أهمية وجود علم يدري هذه الواقعات أو الأحوال وأطلق على علمه الجديد (بعلم العمران البشري) أو الاجتماع الإنساني.

٤- حقيقة، لم تلق بالطبع تسمية ابن خلدون ذيوعاً وانتشاراً في أيامه نظراً لطبيعة الاهتمام بعلم الاجتماع وبالفارق الزمني بين كتابات ابن خلدون وكونت. إلا أننا نلاحظ، أن السنوات الأخيرة، تشهد الأوساط الأكاديمية لعلم الاجتماع ولاسيما في فرنسا موطن رأس كونت ذاته، الدعوة لأهمية أعادة دراسة وتحليل علم الاجتماع والرجوع إلى كتابات ابن خلدون، وخاصة بعد أن تم ترجمة مقدمته ليس فقط إلى الفرنسية ولكن للعديد من اللغات الأخرى العالمية.

وتشير بعض التحليلات الأكثر حداثة، عن وجود عدد من الاعتراضات كما حدد ذلك بوتومور وغيره من علماء الاجتماع، حول تسمية علم الاجتماع طبقاً لآراء كونت. فقد اعترض على سبيل المثال، كارل ماركس K. Marx، وتصور كونت ورأى ضرورة أن يكون العلم الجديد له مسمى آخر وهو علم الاجتماع Science of society، وجاء هذا الاعتراض الماركسي نتيجة لاعتراضه (ماركس) عموماً على

الفلسفة الوضعية Philosophy positive التي استمت بها تحليلات أوجست كونت عموماً[1].

وكما يرى بعض العلماء البريطانيين الذين تتسم تحليلاتهم بالطابع النقدي هو انطوني جيدينز A. Giddigs، الذي يرى أنه يمكن قبول تسمية كونت لعلم الاجتماع ولكن يمكن إضافة وصف آخر لهذا العلم ليكون في مسمى جديد، وهو علم الاجتماع الاستقرائي Inductive sociology. كما نجد أيضاً بعض الآراء السوسيولوجية الحديثة نسبياً التي تمثلت في تصورات علم الاجتماع الفرنسي رينيه مونيه R. Maunier، الذي يؤكد على أهمية الاحتفاظ بتسمية أوجست كونت، وتعديل المسمى فقط ليكون علم الاجتماع المقارن Comparative sociology.

وفي الواقع، أننا نرى أن عملية التعديل على تسميات كونت لعلم الاجتماع لم يحدث لها الذيوع والانتشار، بالرغم من أن البعض منها لها تبريرها العلمي. وهذا ما ظهر في تحليلات انطوني جيدينجز البريطاني أو مونيه الفرنسي. ولاسيما، أن (الأول) يؤكد على علم الاجتماع ووصف اهتماماته النظرية والمنهجية المتطورة، والثاني (موينه) يتصور اسم جديد وهو علم الاجتماع المقارن، أو يضيف خاصية أخرى من خصائص ووظائف علم الاجتماع ودراساته المتعددة التي تأخذ الطابع التحليلي المقارن عند دراسته للمشكلات والظواهر الاجتماعية وليس الاعتماد على الوصف والتبرير فقط. أما تصورات ماركس حول التسمية لعلم الاجتماع تؤكد في حد ذاتها على جعل هذا العلم أكثر شمولاً ليدرس المجتمع ككل، وليصبح علم المجتمع وهذا ما توضحه تعريفات العلم الحديثة.

---

(1) أنظر،

علي جلبي وآخرون، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الفصل الثاني، وللمزيد من التحليلات يرجع إلى:

Mills, C. R, The Marxsiste, N.Y. Dell Comp. 1962.

ثانياً: تعريفات علم الاجتماع:

لا تزال مشكلة وضع تعريف محدد لعلم الاجتماع من العمليات أو المشكلات التي تواجه الباحثين في علم الاجتماع، بالرغم من مرور قرابة قرنين من الزمان على نشأة هذا العلم. وترجع طبيعة هذه المشكلة نتيجة مجموعة من العوامل المختلفة من أهمها:

١- تنوع تراث علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الراهن، وتطور هذا التراث وتعدد مشكلاته وقضاياه المختلفة.

٢- اختلاف علماء الاجتماع حول طبيعة المحور الأساسي الذي يقوم عليه علم الاجتماع ذاته، والذي يحدد نقطة اهتماماتهم وانطلاقاتهم الأساسية.

٣- تباين نوعية النظريات والمناهج وطرق البحث والأساليب التي يتبناها الباحثين، عند تناولهم القضايا ومشكلات علم الاجتماع وعند دراستهم لها على المستويين النظري أو الميداني (الأمبيريقي).

٤- اختلاف الاتجاه الأيديولوجي الذي يعتنقه الباحثين والعلماء عند تحديد أهداف دراستهم وتناولهم للمشكلات والظواهر الاجتماعية والتي تدخل في عملية أعداد أهداف البحث السوسيولوجي عامة.

وبالرغم من هذه العوامل وطبيعة مشكلة التعريف لعلم الاجتماع، إلا أن محاولات تصنيف التعريفات التي ظهرت في علم الاجتماع، تزداد يوماً بعد يوم، والسبب يرجع إلى رغبة الباحثين المتخصصين في هذا العلم، إلى التعرف على المزيد من قضاياه ومشكلاته البحثية النظرية والميدانية. هذا بالإضافة إلى تطلع كثير من الباحثين وأهداف الفروع الحديثة لعلم الاجتماع مثل علم اجتماع المعرفة Sociology of knowledge على سبيل المثال، من تناول ميادين علم الاجتماع المختلفة، دراسة النظريات والمناهج وطرق البحث والدراسة سواء من الناحية الوصفية أو النقدية، بهدف التعرف على مدى تطور هذه النظريات أو المناهج أو القضايا أو المجالات التي يهتم بها بصورة مستمرة.

من هذا المنطلق، نجد أن تراث علم الاجتماع ملئ بالتحليلات والمحاولات سواء لتعريف هذا العلم، أو التي تسعى إلى تحديد وتصنيف هذه التعريفات سواء

بالنسبة لموضوع علم الاجتماع، أو بالنسبة للقضايا أو المشكلات التي يهتم بها علم الاجتماع أو من ناحية أخرى بالنسبة لوجهة نظر علماء الاجتماع أنفسهم ورؤيتهم الذاتية والموضوعية لهذا العلم. وقبل الإشارة إلى أهم هذه التعريفات نوضح أولاً، أن هناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع سواء التقليدين أو المعاصرين على ضرورة وضع تعريف محدد – ولو بصورة تقريبية لعلم الاجتماع – ليساعد على التقريب بين وجهات النظر السوسيولوجية المتضاربة، هذا بالرغم من وجود تباين حول النظريات والمذاهب التي توجه عمليات البحث والدراسة واهتمامات العلماء والباحثين أنفسهم.

عموماً، ومن خلال تصنيف لتعريفات علم الاجتماع، نجد أن هناك ثلاث أنواع أو تصنيفات مميزة لهذه التعريفات وهي:

١- التعريف حسب وجهة نظر العلماء[1].

٢- التعريف حسب المداخل العامة لعلم الاجتماع.

٣- تعريف علم الاجتماع حسب الموضوعات والقضايا[2].

ولسنا في وضع لتناول هذه التعريفات – بصورة تفصيلية – أو طبيعة تصنيفها في الوقت الراهن – بقدر ما نشير بصورة موجزة – بالنسبة للقارئ – أمثلة لأهم هذه التعريفات حسب الأنواع الثلاث السابقة، التي استخلصت بواسطة الباحث من خلال تحليله لتراث علم الاجتماع منذ نشأته الأولى حتى الوقت الراهن.

أولاً: التعريف حسب وجهة نظر علماء الاجتماع:

١- أوجست كونت A. Comte:

لم يضع أوجست كونت تعريفاً محدداً لعلم الاجتماع، بقدر ما نجده أكد على أهمية وجود هذا العلم ليدرس كل الظواهر التي تدرسها العلوم التي سبقت على ظهور علم الاجتماع. كما تصور صعوبة تحديد الظاهرة الاجتماعية بصورة محددة نظراً لتداخل العوامل المشكلة لها، وارتباط الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة أو العوامل

---

(1) أنظر مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه (الكتاب الأول)، القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٥٨، ص ١٣٢ وما بعدها.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ص٤٢.

النفسية. واعتبر عفوياً أن الظواهر البشرية أو الإنسانية هي موضوع العلم الجديد والبحث عن الحقيقة.

٢- هربرت سبنسر H. Spencer:

يتصور أن تحديد علم الاجتماع بأنه العلم الذي يصف ويفسر نشأة وتطور النظم الاجتماعية مثل الأسرة، والضبط الاجتماعي والعلاقات بين النظم المختلفة. علاوة على أن علم الاجتماع يقوم بمقارنات متعددة بين المجتمعات على اختلاف أنواعها لمعرفة تطورها. كما يتناول علم الاجتماع دراسة البناء والوظيفة التي توجد في المجتمعات عامة.

٣- أميل دوركايم E. Durkheim:

يؤكد على أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة الظواهر الاجتماعية. كما سعى في نفس الوقت، للتمييز بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية وغير الإنسانية الأخرى. كما حدد في كتابه المميز (قواعد المنهج في علم الاجتماع)، أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة جميع أنماط الحياة والظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة عامة[١].

٤- ماكس فيبر M. Weber:

يضع تعريف مميز لعلم الاجتماع، بأنه العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي وذلك من أجل الوصول إلى تفسير سببي لمجراه ونتائجه[٢].

٥- فلفريتو باريتو V. Pareto:

يرى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية عندما تتفاعل مع بعضها بصورة عامة، أو العلاقات المتداخلة بينها، علاوة على أنه يدرس الوظيفة التي تؤديها هذه الظواهر نتيجة تداخلها أو ارتباطها كل منها بالأخرى.

---

(1) لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: أميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٦١.

(2) جاءت بعض هذه التعريفات في المرجع التالي: علي جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣.

٦- تالكوت بارسونز T. Parsons:

يتصور بارسونز أن مهمة علم الاجتماع تتركز في دراسة الأنساق الاجتماعية Social Systems، وفي ضوء تعريفه وضع نظريات مميزة عن الأنساق الاجتماعية والتي ارتبطت بتحليلاته البنائية الوظيفية عامة.

٧- ميلتون بارون M. Barron:

يؤكد أن علم الاجتماع هو العلم الاجتماعي الذي يقوم بالبحث عن الحقيقة والمعرفة المرتبطة بأنماط التفاعل الاجتماعي Social interactions، أو دراسة أنواع الأنساق الاجتماعية Social Systems، علاوة على دراسة مدى تأثير هذه الأنساق على نوعية استجابات الأفراد وسلوكهم.

٨- أوسيبوف G. Ocipov:

يحدد أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع وما يرتبط بهذا البناء من علاقات مميزة مثل العلاقات التي توجد بين الطبقات الاجتماعية Social Classes. بالإضافة إلى أن مهمة علم الاجتماع، تكمن في دراسته لأنماط التغير والتفاعل بين الأنساق والتنظيمات التي توجد في المجتمع[1].

٩- وليكنز E. Wilkins:

يهتم علم الاجتماع بدراسة مجموعة الأنشطة البشرية Human activities وعلاقاتها المختلفة، وطبيعة أسبابها وحدوثها ونتائجها، ومجموعة القواعد والقوانين التي تنظمها وتتحكم فيها، وعموماً، يهتم علم الاجتماع بدراسة جميع مظاهر السلوك البشري في المجتمع[2].

١٠- توم بوتومور T. Bottomore:

يرى أن علم الاجتماع يعتبر علم دراسة الحاضر، ونشأ نتيجة الحاجة الماسة لوجود علم يهتم بدراسة الحياة العصرية ونوعية البناءات والنظم المتغيرة التي

---

(1) أوسيبوف، أصول علم الاجتماع، ترجمة إلى العربية دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، الفصل الأول

(2) E. J. Wilkins, An Introduction to Sociology, Op. cit., P. 35.

ظهرت في هذه الحياة. ومن ثم، فإن علم الاجتماع هو علم الذي يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية، سواء أكانت بناءات أم نظم أو أفراد أم جماعات اجتماعية[1].

ثانياً: التعريف حسب المداخل العامة لعلم الاجتماع:

يرى أصحاب هذه المحاولة التصنيفية لتعريفات علم الاجتماع أن هناك ثلاث مداخل عامة لعلم الاجتماع، يحدد على ضوئها موضوع هذا العلم، وطبيعة الاهتمامات الخاصة لعلماء الاجتماع أنفسهم وهي[2].

١- المدخل التاريخي:

ويتضمن هذا المدخل مجموعة الموضوعات والقضايا التي طرحها رواد علم الاجتماع الأوائل، وهذا المدخل له أهميته عند دراسة القضايا والموضوعات التي يعالجها علماء الاجتماع في الوقت الراهن، ولاسيما عند الرجوع إلى المعالجات السوسيولوجية التقليدية التي اهتم بها رواد هذا العلم أنفسهم.

ويندرج تحت هذا المدخل من الناحية التصنيفية اهتمامات ابن خلدون عند معالجته لقضايا الاجتماع الإنساني ودراسته للظواهر الاجتماعية، وطبيعة وأنواع العمران البشري. كما تجئ اهتمامات كونت ودعوته لتحديد مناهج علم الاجتماع ومعالجته للقضايا السوسيولوجيا. وأيضاً كتابات دوركايم واهتماماته حول المورفولوجيا والفسيولوجيا الاجتماعية واهتماماته حول الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية. وكتابات ماركس واهتماماته حول تكريس مهمة علم الاجتماع في دراسة جوانب الحياة الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث ككل. وينطبق ذلك أيضاً على كتابات فيبر ورؤيته أهمية علم الاجتماع لدراسة وفهم وتفسير السلوك والفعل الاجتماعي، كما ينطبق ذلك بالفعل على كتابات سبنسر حول المماثلة البيولوجية أو مماثلته بين المجتمع والكائن العضوي (الحي).

---

(1) ت. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣، ص٤١.

(2) انظر، عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، الفصل الرابع.

٢ – المدخل المعاصر:

يشير هذا المدخل على تحليلات علماء الاجتماع المعاصرين للتعريف على آرائهم، ويعد هذا المدخل امتداداً طبيعياً للمدخل السابق (التاريخي)، ويركز عموماً للتعرف على التطورات التي طرأت على موضوعات وميادين علم الاجتماع المختلفة.

ويستند تصنيف تعريفات هذا المدخل إلى المحاولات التي قام بها أليكس انجليز A. Inkeles، الذي وضع إطاراً عاماً اقترح فيه نوعية الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع المعاصر، ورجع فيها إلى مجموعة الكتب التراثية لعلم الاجتماعي العام والتي ظهرت خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى نهاية الستينيات تقريباً، بالإضافة إلى رجوعه إلى مجموعة المجالات التي يهتم بها المتخصصين في علم الاجتماع سواء التي يهتموا بها في البحوث الميدانية أو التدريس الأكاديمي بالجامعات والمعاهد العليا. علاوة على اعتماده على تحليل كتابات علماء الاجتماع المشهورين والذين تنشر أعمالهم في الأبحاث التي تقدم إلى المؤتمرات القومية والعلمية.

٣- المدخل التحليلي:

ويركز هذا المدخل على تصنيف التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع ومناقشتها بصورة موضوعية وذلك بهدف معرفة نواحي الاتفاق والاختلاف فيما بينها. ومعرفة الوحدة أو الموضوع الاجتماعي، الذي يركز عليها كل منهم، أو التي يتبناها باعتبارها وحدة التحليل السوسيولوجي أو نقطة انطلاقه الأساسية.

ويستمد هذا المدخل تصوراته حول طبيعة التعريفات المختلفة وذلك عند الرجوع إلى الموضوعات الرئيسية، التي يركز عليها علماء الاجتماع من خلال طرحهم للمشكلات والقضايا التي يرون أنها بؤرة اهتمام المجتمع في ظروفه الحالية أو الواقعية. ومن أهم هذه الموضوعات دراسة العلاقات الاجتماعية Social relationships. كما جاءت في تحليلات كل من ماكيفر Mciver، واليوت Eliot وميريل Merrill، وبارسونز Parsons. أو دراسة الجماعة الاجتماعية Social group، كما جاء في تحليلات برووم Broom، وسوروكين Soroken، أو دراسة

الأنساق الاجتماعية Social systems، أو دراسة المجتمع كما جاءت في دراسات واهتمامات العديد من علماء الاجتماع بصورة عامة.

ثالثاً: تعريف علم الاجتماع حسب موضوعاته وقضاياه الأساسية:

يرتبط هذا التصنيف لتعريفات علم الاجتماع بصورة نسبية بالتصنيف السابق للمدخل التحليلي، والذي يركز أيضاً على نوعية الموضوعات التي يهتم بمعالجاتها علماء الاجتماع. وعموماً، نسعى حالياً للإشارة الموجزة إلى عدد من هذه التعريفات حسب الموضوعات التي تبناها أصحابها من علماء الاجتماع.

(١)- الحياة الاجتماعية Social life:

ويتبنى هذا التعريف كل من أوجبرن ونيمكوف Ogburn & Nimkoff، عندما ركزا على أن مهمة علم الاجتماع تكمن في أنه الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية. خاصة، وأن هذه الحياة تقوم على التفاعل الذي يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي وإلى تكوين وخلق الثقافة بمفهومها العام.

(٢)- الثقافة Culture:

حيث تعتبر الثقافة من أهم الخصائص العامة لعلم الاجتماع، وأن علم الاجتماع هو العلم الذي يقوم بدراسة الثقافة والمجتمع أو العلاقات الإنسانية أو التفاعل الاجماعي أو صور العلاقات الاجتماعية المختلفة.

(٣)- العلاقات الاجتماعية Social relationships:

وهذا ما تمثل في كتابات (ماكيفر)، الذي يرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية التي يتكون من نسيجها المجتمع. كما يستطيع علم الاجتماع تحديد موضوعاته التي يتناولها مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى.

(٤)- الجماعات الاجتماعية Social group:

فعلم الاجتماع هو العلم الذي يتناول دراسة الجماعات من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي والعمليات التي تؤدي إلى استقرارها أو تغييرها والعلاقات المختلفة بين هذه الجماعات. وتمثل كتابات جونسون Jonson نموذجاً لهذا النوع من التحليلات، حيث نادى بأهمية وجود علم الجماعات الاجتماعية.

وأخيرا وبعد أن تناولنا لأهم المحاولات التصنيفية لتعريف علم الاجتماع، نلاحظ ما يلي:

١- وجود نوع من التداخل بين هذه المحاولات التصنيفية لتعريف علم الاجتماع وبالطبع هذا يعكس مشكلة التصنيف بصفة عامة في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية.

٢- من الصعوبة في الواقع أن نحدد مجموعة التعريفات العامة التي يتفق حولها علماء الاجتماع، نظراً لنوعية القضايا والتحليلات ومراكز الاهتمام التي ينطلق منها الباحثين عند معالجتهم الواقعية والميدانية.

٣- تكمن أهمية وضع تصنيفات أو تعريف لعلم الاجتماع (كمحاولة تقريبية) لمعرفة وجهات نظر العلماء حول عدد من القضايا العامة والمشتركة والتي يتناولون معالجتها عند دراستهم للمجتمع الحديث ككل.

٤- أن الاختلاف بين علماء الاجتماع سواء حسب موضوع الدراسة أو القضية الأساسية التي ينبغي أن يهتم بها علمهم يكون اختلافاً في الشكل لا في المضمون، نظراً لاهتمامهم عموماً بدراسة المجتمع ككل.

٥- تسهم عملية تصنيف وتحديد تعريفات علم الاجتماع في تطوير العديد من مجالات هذا العلم وتحديد موضوعاته الأساسية، ومعرفة أسباب هذا التطور في اهتمامات العلماء أنفسهم.

٦- أن عملية تحديد تعريفات علم الاجتماع تساعد على تحديد التصورات والمفاهيم الأساسية التي يستخدمها العلماء، وكمحاولة لخلق نوع من الفهم المشترك بينهم، أو لغة متخصصة ذات طابع سوسيولوجي مميز.

٧- يساعد تحديد تعريفات علم الاجتماع ليس فقط في وضوح المفاهيم وبعدها عن الغموض، كما يسهم في تحديد كل من النظريات والمناهج وطرق البحث الاجتماعي، وأعطاء فرصة كبيرة لاختبارها عند دراسة المشكلات الواقعية التي تحدث في المجتمع الحديث.

٣- المفهومات الأساسية:

كشفت التحليلات السابقة لمجموعة التعريفات المختلفة لعلم الاجتماع ومحاولة تصنيف هذه التعريفات بقدر الإمكان عن وجود عدد من المفاهيم

السوسيولوجية Sociological concepts الرئيسية التي ترتبط بعلم الاجتماع، ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال لا الحصر[1]:

(١) المجتمع Society:

يعد مفهوم المجتمع من المفاهيم السوسيولوجية الرئيسية التي ترتبط بتحليلات علم الاجتماع، خاصة وأن مفهوم المجتمع يقصد به مجموعة شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن سلوك الأفراد والجماعات وعلاقتهم ببعض. والمجتمع في حد ذاته يقوم وينشأ من خلال الرغبة المشتركة للأفراد والجماعات للعيش معاً في حالة من التعاون من أجل الاستمرار والوجود. ولا يوجد عالم من علماء الاجتماع، إلا أن أشار إلى مفهوم المجتمع عند دراسته لقضايا علم الاجتماع، الأمر الذي عرف البعض منهم ماهية علم الاجتماع عموماً بأنه علم دراسة المجتمع.

(٢) الجماعات Groups:

تعرف الجماعات بأنها مجموعة الأفراد الذين يرغبون في إقامة علاقات بين كل منهم والآخر، خاصة وأن بينهم نوع من العلاقات المميزة والمتعارف حولها، كما يوجد بينهم نوع من التفاهم والاتصال؛ وكما تتميز الجماعة بأن لها نوع مميز من البناء أو الشكل العام. كما توجد العديد من أنواع الجماعات التي يتشكل منها المجتمع والتي تعكس المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية، ويتحدد شكل الجماعات حسب حجمها، واستمرارها، والأسلوب الذي حدد من أجله، وهدفها العام الذي نظمت له.

(٣) المجتمعات المحلية Communites:

هي مجموعة من السكان الذين يعيشون في منطقة معينة، وترتبط هذه المجموعة من السكان بنوع معين من الروابط والمصالح، وكما تنظمهم مجموعة من القواعد والقوانين والأعراف وتحدد العلاقات فيما بينهم. كما تتكون مجموعة من المحليات الصغيرة داخل المجتمعات المحلية الكبيرة والذين يقطنون مناطق جغرافية محددة. وتهدف المجتمعات المحلية إلى إشباع الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات التي يعيشون فيها.

---

(1) بعض هذه المفهومات جاءت في المرجع التالي:
Wilkins, E., Op. cit., PP. 3-40.

٤- النظم Institutions:

تعرف النظم بأنها مجموعة من الممارسات والأعراف الموجودة التي تحكم العلاقات بين الأفراد أو الجماعات، والتي تكون أيضاً مجموعة من الإجراءات والأشكال والقواعد التي تحدد أنشطة كل من الأفراد والجماعات. كما تتكون النظم بواسطة المجتمعات المحلية أو الاتحادات، والتي لا تستطيع أن تعمل أو تقوم بوظائفها دون وجود هذه النظم. وهذا يتضح من خلال الإشارة لأمثلة هذه النظم مثل النظم الدينية والاقتصادية والسياسية، والعائلية مثل الزواج وغيرها.

٥- البناء الاجتماعي Social structure:

يتميز البناء الاجتماعي بأنه جميع العلاقات التي يتكون منها الأفراد والجماعات، مثل وجود البناء القرابي الذي يوجد في أي مجتمع ويحدد العلاقات القرابية والموجودة بالفعل مثل العلاقة الزواجية بين الرجل والمرأة، أو الأب أو الوالدين أو الأبناء أو كما توجد هذه العلاقة في المجتمعات التقليدية بين أبناء العمومة والأخوال. كما يتحدد نوعية البناء الاجتماعي حسب الاختلاف والتباين بين الأفراد والجماعات طبقاً لنوعية الأدوار والمكانة الاجتماعية Social status والولاء والتبعية والسيطرة ونظم تقسيم العمل وغيرها.

٦- الأنساق الاجتماعية Social systems:

تتحدد جميع أنماط السلوك المعيارية أو المثالية داخل المجتمع بواسطة وجود الأنساق الاجتماعية، كما تتميز هذه الأنماط المثالية للسلوك عن السلوك الفعلي أو الواقعي ويعتبر جزء من النمط الثقافي الذي يوجد في المجتمع وينتقل من جيل إلى آخر. كما تقوم أنماط السلوك المثالية في المجتمع بدورها في تدريب الأفراد والجماعات. وكمرشد هام للامتثال للقواعد والقوانين والأعراف الاجتماعية. كما يختلف أنماط الأنساق الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات التقليدية نتيجة للتغير والتطور الاجتماعي.

(٧) الثقافة Culture:

يتكون السلوك الفردي في المجتمع من ثلاث عناصر أو أجزاء، هي السلوك الذي يتكون من مجموعة الغرائز والعناصر البيولوجية، والسلوك الذي يتشكل حسب نوعية خبرة الفرد الذاتية، والسلوك الذي يتكون من خلال اكتساب الفرد عن طريق التعلم. وهذا النوع الأخير، يتكون من مجموعة العادات، والتقاليد، والأعراف، والقيم، الدين، والفن، والأخلاق، وكل ما يكتسبه الفرد في المجتمع باعتباره عضو فيه. وهذه الأشياء عموماً تصف الثقافة كما أشار إلى ذلك تايلور في تعريفه المميز عن الثقافة. كما تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل، وتوصف بأنها التراث الاجتماعي الذي ينتقل بين الأجيال أو من خلال الاتصال الثقافي بين الشعوب بواسطة الهجرة أو اللغة أو وسائل الاتصال المختلفة.

(٨) الحضارة Civilization:

يستخدم هذا المفهوم كثيراً خلال الاستعمال العادي للأفراد، ولكن يمكن تحديد هذا المفهوم بصورة دقيقة، حينما توضح بأن الحضارة بها مجموعة الأنشطة البشرية المتعددة، التي ترتبط بنوعية الحياة الاجتماعية والتي توجد في مجتمع منظم. كما تتضمن مجموعة الأنشطة البشرية ليست الجوانب والإنجازات الاجتماعية فقط ولكن كل ما يميز الكائنات البشرية عن غيرها من المخلوقات، أو يميز البشر بعضهم البعض. وهذا ما يوضح استعمال كلمة (متحضر) عن كلمة (بدائي أو متخلف) على سبيل المثال، ويرتبط هذا المفهوم مفاهيم متعددة أخرى مثل التقدم والتطور والتغير والتحديث وغيرها.

٩- الوعي أو الضمير الاجتماعي Social consciousness:

يعتبر الوعي الاجتماعي عنصراً هاماً لوجود المجتمع واستمراريته، لأنه يؤكد على أهمية وجود الروابط والعلاقات الاجتماعية والعواطف والانفعالات بين أفراد المجتمع. كما يعتبر أحد العوامل التي تؤدي بالأفراد إلى التضحية من أجل الآخرين، والتضحية بمصالحهم الذاتية أو الشخصية في سبيل المصالح الجمعية أو المجتمعية أو تحقيق الصالح العام. كما تعكس أنماط الالتزام وتحمل المسئولية والقيام بالواجبات تجاه الفرد نفسه أو الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه.

(١)- الاتحادات Associations:

تتكون الاتحادات نتيجة لتلبية حاجات معينة سواء للمجتمع المحلي أو الجماعات أو مجموعة من الأفراد الذين ينظمون أنشطة هذه الاتحادات لتحقيق أهداف أو أغراض محددة. ويمكن قيام هذه الاتحادات عن طريق الأعداد أو التخطيط أو نتيجة لوجود ضغط اجتماعي أو بيئة معينة وتحقق نوع من التعاون بين الأفراد أو الجماعات، التي تسعى إلى تشكيلها ووجودها مثل الاتحادات المهنية العمالية والنقابات واتحادات رجال الأعمال، أو المهن المختلفة.

ثانياً: أهمية دراسة علم الاجتماع:

تجئ أهمية دراسة علم الاجتماع كأحد العلوم الاجتماعية التي ظهرت خلال القرن التاسع لتسهم في دراسة وتحليل المجتمع الصناعي الحديث، ولاسيما بعد أن تعددت مشكلات هذا المجتمع وتنوعت القضايا والموضوعات التي يمكن أن يعالجها علماء هذا العلم الحديث نسبياً مقارنة بغيره من العلوم الاجتماعية، وبالأخص علم الاقتصاد وعلم السياسة. وتعكس لنا تحليلات تراث علم الاجتماع التقليدي النشأة التطورية لظهور هذا العلم على أيدي رواده الأوائل من أمثال أوجست كونت، ودوركايم، وسبنسر، أن الهدف الأساسي لهذا العلم تكمن في ضرورة دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بصورة علمية ومنتظمة ومدروسة.

وهذا ما وضعه أيضاً (كونت) في تحديده للأغراض العامة لقيام علم الفيزياء الاجتماعية ثم السوسيولوجيا، خاصة بعد أن تقدمت العلوم الطبيعية وحققت المزيد من الإنجازات العلمية، وذلك عن طريق استخدامها للمناهج وطرق الدراسة والتحليل والنظريات العامة الموجهة لهما، ولاسيما اختبار صحة البيانات والتحقق منها بصورة علمية محددة. كما أفرد (دوركايم) على سبيل المثال، أهمية علم الاجتماع كعلم مستقل يهتم بدراسة الأشياء والظواهر الاجتماعية ومعالجتها على أنها حقائق As facts. وسعى (هربرت سبنسر) إلى ضرورة تكريس جهود هذا العلم لدراسة وتحليل العلاقات المتشابهة أو المتماثلة المختلفة بين المجتمع وغيره من الكائنات العضوية الأخرى. وهذا ما ظهر في نظريته المعروفة عن المماثلة البيولوجية، وضرورة أن يتبنى علماء الاجتماع مناهج العلوم الطبيعية مثل البيولوجيا والكيمياء

في دراسة أنماط التفاعل والعلاقات والعوامل المسببة لظهور المشكلة وأعراضها ومظاهراه ونتائجها المختلفة.

وبالطبع، أن نشأة علم الاجتماع وأهميته جاءت مواكبة لظهور المجتمع الصناعي الحديث، خاصة وأن هذا المجتمع له مجموعة من السمات المتباينة عن غيره من المجتمعات التقليدية السابقة، ولاسيما بعد أن أحدثت كل من الثورة الصناعية في بريطانيا، والثورة الفرنسية (السياسية) تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لم تكن موجودة من قبل. ومن ثم، جاءت الحاجة ماسة لظهور علم الاجتماع ليهتم بدراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تعددت وتباينت نتيجة للتغيرات السريعة التي طرأت على البناءات والنظم الاجتماعية ونوعية الوظائف العامة التي تؤديها في المجتمع الحديث.

وبإيجاز، نسعى حالياً لتناول أهم الأسباب التي أدت إلى دراسة علم الاجتماع كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تهتم بدراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية. ولاسيما، بعد أن تفاقمت هذه الظواهر عن غيرها في المجتمعات السابقة، وأيضاً بعد تزايد حدة هذه المشكلات التي توجد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين عما كانت عليه خلال القرنين الماضيين. وعموماً، سنوضح فيما يلي، أولاً، أهم أسباب دراسة علم الاجتماع، وثانياً، طبيعة علم الاجتماع كمهنة، والدور الذي يقوم به علماء الاجتماع كمتخصصين أكاديميين يحترفون مهنة العمل بهذا العلم في المجتمع الحديث.

١- أسباب دراسة علم الاجتماع:

حقيقة تعددت أسباب دراسة علم الاجتماع منذ أن ظهر خلال القرن التاسع عشر حتى الآن، وأن كانت مجموعة هذه الأسباب قد تنوعت نظراً لتعدد المشكلات والظواهر الاجتماعية وأصبحت أكثر تعقيداً، كما تنوعت بناءات المجتمع الحديث وتشابكت علاقته المختلفة. وتتمثل مجموعة هذه الأسباب فيما يمكن تحديده بصورة أكثر دقة وظيفة علم الاجتماع وعلمائه بصورة عامة، ومن أهم هذه الأسباب ووظائف علم الاجتماع باختصار:

١- يكرس علم الاجتماع مهمته منذ نشأته الأولى نحو دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع الحديث، واستخدام الطرق والأساليب والمناهج العلمية التي تهدف إلى تفسير الحقائق بصورة واقعية، والعمل على التحقق منها بصورة علمية مدروسة.

٢- يقوم عالم الاجتماع بدراسة نسق العلاقات الاجتماعية وتحليل أنماطها وأنواعها المختلفة، والأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه العلاقات أو إلى تفككها سواء بين الأفراد أو الجماعات أو داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والكبيرة.

٣- يتناول علم الاجتماع معالجة ودراسة السلوك البشري وأنماط الشخصية الفردية، وطبيعة الأنشطة المترابطة على هذا السلوك، وما هي أنماط السلوك والتفاعل الاجتماعي المعياري أو الأمثل أو تحديد أنماط السلوك السوي وغير السوي.

٤- يعالج علم الاجتماع كل من البناءات والنظم الاجتماعية ومعرفة التغيرات التي تحدث على نوعيتها، والوظائف التي يجب أن تقوم بها، ولاسيما أنها تعتبر من المكونات الأساسية لدراسة المجتمع ومهمة علم الاجتماع ككل.

٥- يهتم علم الاجتماع بدراسة التنظيمات الاجتماعية Social organizations، والتي تتمثل في العديد من التنظيمات الحديثة، مثل المصانع والشركات والجيوش، والمستشفيات، والسجون، والمدارس والجامعات ومراكز الرعاية الاجتماعية المختلفة، والشركات العالمية، وذلك بهدف تحقيق أهدافها وإدارتها وتنظيم علاقتها مع الأفراد والجماعات وزيادة فاعليته بصورة عامة.

٦- يدرس علم الاجتماع طبيعة الحياة الاجتماعية وأساليبها المختلفة، وأنماط المعيشة ونوعية اختلاف هذه الحياة عن غيرها من الكائنات الحية الأخرى، أو تباين أنماط هذه الحياة وتغيرها في المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات التقليدية.

٧- يتناول علم الاجتماع دراسة أنماط التغير والتحديث والتطور والتنمية وغير ذلك من قضايا متعددة تدخل في نطاق علم الاجتماع وفروعه المتخصصة المختلف.

٨- يستطيع علم الاجتماع تقديم المشورة والخبرة لكل من رجال السياسة الاجتماعية والقائمين على وضع الاستراتيجيات العامة والتخطيط وصناع القرار وغيرهم، عند قيامهم بدورهم تجاه المشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث.

٩- يكرس علم الاجتماع نظرياته ومناهجه وطرق وأساليب جمع البيانات لدراسة مشكلات المجتمع الحديث في الوقت الراهن، والتنبؤ بالنتائج العامة لهذه المشكلات في المرحلة المستقبلية نتيجة لتطور الدراسات المستقبلية في علم الاجتماع.

١٠- يمكن لعلم الاجتماع أن يصل إلى مجموعة من القوانين والقواعد العامة التي يمكن الاستفادة منها عند دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية، وذلك من خلال الوصول إلى عدد من التعميمات التي تعتمد على نتائج الدراسات الميدانية أو التطبيقية.

بإيجاز، لقد تعددت وتنوعت مجالات اهتمامات علم الاجتماع ولا توجد أي مؤسسة أو تنظيم اجتماعي أياً كان نوعه في المجتمع الحديث يبعد عن اهتمامات علماء الاجتماع ودائرة تخصص علم الاجتماع. الأمر، الذي أدى إلى تنوع مجالات وموضوعات هذا العلم، ولاسيما في السنوات الأخيرة، ونتيجة لزيادة عدد المتخصصين، وتنوع اهتماماتهم واتساع دائرة التخصص التي يقوم بها علم الاجتماع عند دراسة للمجتمع الحديث بصورة عامة.

٢- علم الاجتماع كمهنة:

كشفت التحليلات السابقة عن مدى تنوع مجالات علم الاجتماع أو الأسباب التي تستوجب دراسة علم الاجتماع سواء من المتخصصين أو من يهتم عموماً بعلم الاجتماع، ولاسيما أن يعتبر علم دراسة المجتمع. وهذا يكشف عموماً، مجموعة الوظائف العامة التي يقوم بها علم الاجتماع باعتباره واحداً من أهم العلوم الاجتماعية. وعموماً، سنشير حالياً إلى طبيعة علم الاجتماع - كمهنة اجتماعية - يقوم بها المتخصصين والباحثين في هذا العلم والذي يمكن معالجتها كما يلي:

(١)- التدريس Teaching:

منذ أن نشأ علم الاجتماع في الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستقرت أهم نظرياته ومناهجه بدأ العمل بمهنة التدريس العديد من علماء الاجتماع في الكثير من جامعات العالم. فقد بدأت الجامعات الأمريكية تدريس علم الاجتماع في عام ١٨٧٦، وفي فرنسا عام ١٨٨٩، وفي إنجلترا عام ١٩٠٧، وفي بولندا والهند في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفي مصر والمكسيك عام ١٩٢٥، وفي السويد عام ١٩٤٧، ثم توالت بعد ذلك جميع أو معظم دول العالم المتقدم والنامي وجامعتهم ومعاهدهم العليا تهتم بدراسة وتدريس علم الاجتماع.

(٢)- التدريب Training:

منذ أن ظهر علم الاجتماع، بدأ المتخصصين فيه القيام بمهام التدريب على إجراء البحوث الاجتماعية وأعداد الباحثين المتخصصين في هذا المجال، ولاسيما أن عملية إجراء الدراسة على المستويين النظري والميداني يتطلب أعداد كبيرة وتأهيل العاملين في مجال العلم الاجتماعي. كما تركز كثير من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي على تقديم الدورات التدريبية في مجال البحوث الاجتماعية المختلفة، ولاسيما بعد أن اتسعت نطاق ومجالات العمل الاجتماعي في جميع المؤسسات الاجتماعية دون استثناء[1].

(٣)- البحوث Researches:

تنطوي أهمية علم الاجتماع ومهام المتخصصين في هذا العلم، في تطبيق الدراسات الميدانية وإجرائها في المجتمع ومؤسساته وتنظيماته المختلفة. وهذا ما جعل مهمة علم الاجتماع منذ نشأته الأولى مكرسة لإجراء البحوث، واختبار النظريات والفروض التي يطرحها العلماء بغرض التحقق منها أو تعديلها أو تحديثها أو الوصول إلى قوانين أو تعميمات بصددها. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، منذ أواخر القرن الماضي وخلال النصف الأول من القرن الحالي، عندما ظهرت أهمية علماء الاجتماع في إجراء البحوث الميدانية في الشركات الصناعية كما حدث عند قيام مدرسة شيكاغو بإجراء البحوث الميدانية في العديد من المصانع الأمريكية.

(1) Cuber, J. F., Sociology, N. Y., Appleton-Cencury, 1963, PP. 14-16.

٤- الاستشارات Consulting:

قد يرى البعض أن مهنة علم الاجتماع تقتصر على التدريس أو التدريب أو إجراء البحوث، ولكن زادت أهمية علم الاجتماع على نوعية المهام الملقاة على عاتق المتخصصين فيه ولاسيما في السنوات الأخيرة. حيث تلجأ الشركات الصناعية، والإدارات الحكومية، والسجون، والمستشفيات، المحاكم، ومراكز الشرطة، ومراكز البحث والتطوير، والمؤسسات الإلزامية ووسائل الاتصال بالاستفادة من خبرة علماء الاجتماع لما لديهم من إمكانات علمية ومهنية متخصصة لدراسة المشكلات التي يستشارون فيها ككل. وإن كان ذلك المجال الاستشاري لعلم الاجتماعي يمتد جذوره إلى أواخر القرن الماضي وحتى العشرينات من القرن الحالي، عندما أسس ماكس فيبر M. Weber منظمة السياسة الاجتماعية Social policy organization لتقديم الاستشارات الاجتماعية المهنية في ألمانيا في المجال الزراعي، والاقتصادي، الصناعي، العائلي[1].

ثالثاً: موضوع علم الاجتماع ومجالاته:

كشفت تحليلات وتصنيف تعريفات علم الاجتماع عن تعدد نوعية الموضوعات والمجالات التي يهتم بها هذا العلم. ولقد تغيرت بالفعل نوعية الموضوعات والقضايا التي يتم معالجتها وتحليلها بواسطة علماء الاجتماع نظراً لتغير المجتمع، وزيادة طبيعة وأنواع المشكلات الاجتماعية والقضايا التي تطرحها ظروف العصر الحديث الذي يتسم بالتعقيد، وزياد مظاهر وأسباب حدوث المشاكل الانحرافية والإجرام في العالم الحديث. وعموماً نحاول حالياً، تقديم أهم الموضوعات والمجالات التي يهتم بها علم الاجتماع وفروعه المختلفة والتي توجد بالفعل في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وبالطبع، أن هذه الموضوعات والمجالات تتغير بمرور الوقت وهذا ما سوف تشهده العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

---

(١) للمزيد من التفاصيل، انظر:

عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦، الفصل السادس.

١ - موضوع علم الاجتماع:

يعكس تحليل التراث لعلم الاجتماع عن تعدد نوعية الموضوعات التي يهتم بها هذا العلم منذ نشأته الأولى نظراً لتنوع هذه الموضوعات حسب اهتمامات العلماء. وعموماً، سنوضح أهم هذه الموضوعات طبقاً للتطور التاريخي لها، ثم نوضح بصورة عامة، أهم الموضوعات التي يتفق حولها العلماء في الوقت الراهن.

أولاً: موضوعات علم الاجتماع حسب تصور العلماء:

(١)- ابن خلدون:

حدد ابن خلدون مهمة علم العمران البشري وجعل موضوع هذا العلم دراسة المجتمع الإنساني ككل، إلا أنه صنف مجموعة فرعية من موضوعات هذا العلم وهي:

١- العمران البشري بصورة عامة، ويشمل دراسة التجمعات البشرية.
٢- العمران البدوي، ويشمل دراسة القبائل والأمم الوحشية.
٣- الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية.
٤- العمران الحضري والبلدان والأمصار.
٥- الصنائع والمعاش والكسب وأنواعه.
٦- دراسة التغير الاجتماعي.

(٢)- أوجست كونت:

ركز كونت على مهمة علم الاجتماع (السوسيولوجيا) وجعل من دراسة الظواهر الاجتماعية موضوعاً عاماً للدراسة، إلا أنه قسم مهمة هذا العلم إلى موضوعين فرعيين هما:

١- الاستقرار الاجتماعي social statics.
٢- التطور الاجتماعي Social Dynamics.

ولقد وجدت تحليلات وتصنيف كونت اتفاق كبيراً من جانب العديد من علماء الاجتماع، وأن كانت تسميات الفرعين السابقين لموضوع علم الاجتماع سميتا

بمسمى آخر وهما (البناء الاجتماعي Social structure) والثاني بالتعبير الاجتماعي Social change.

٣- أميل دوركايم:

قرر أن موضوعات علم الاجتماع تشمل دراسة جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ودراسة قضايا العلوم الأخرى ما عدا العلوم الرياضية والطبيعية. إلا أنه قسم موضوعات العلم إلى شعبتين هما:

١- الاستاتيكا الاجتماعية La statique sociale.

٢- الديناميكا الاجتماعية La dynamique sociale.

وتهتم الشعبة الأولى بدراسة المجتمع من ناحية استقراره، والثانية تهتم بدراسة المجتمع من ناحية تغيره. وهذا يكشف نوع من الاتفاق بين دوركايم وأوجست كونت حول موضوعات علم الاجتماع.

٤- هربرت سبنسر:

ركز على أن موضوع علم الاجتماع الأساسي هو التعرف على نشأة المجتمع وتطوره وعناصره ومراحل تطوره، ثم صنف عدد من الموضوعات الفرعية التي يهتم بها هذا العلم وهي:

١- الأسرة.

٢- التنظيم السياسي.

٣- النظام الديني.

٤- نسق الضبط الاجتماعي.

٥- المجتمع الصناعي.

٦- سوسيولوجيا المعرفة.

٧- علم الاجتماع العلمي.

٨- الفن والجمال.

٩- التمايز الطبقي.

١٠- التنظيمات والهيئات.

١١- المجتمعات المحلية.

(هـ) ماكس فيبر:

اهتم فيبر بجعل مهمة علم الاجتماع وموضوعه العام هو تفسير الفعل الاجتماعي Social action بهدف الوصول إلى معرفة أسبابه ونتائجه وتتركز موضوعات فيبر لعلم الاجتماع فيما يلي:

١- دراسة العلاقة بين الدين والنشاط الاقتصادي.
٢- دراسة العلاقة بين الدين والوضع الطبقي.
٣- تحديد الخصائص المتميزة للحضارة الغربية.

وبعد الإشارة إلى موضوعات علم الاجتماع، كما عرضناها حسب تصور بعض رواده الأوائل، إلا أن تحليلات علماء الاجتماع المعاصرين لم تخرج بعيداً عن نطاق هذه الموضوعات، ولاسيما أنها تركز على دراسة المجتمعات الحديثة.

ونظراً لصعوبة عرض تصورات جميع العلماء المعاصرين والمحدثين حالياً حول طبيعة موضوعات علم الاجتماع، إلا أننا نستطيع أن نعرض هذه الموضوعات كما يتفق حولها معظم علماء الاجتماع في الوقت الراهن كما يلي[1]:

١- التحليل السوسيولوجي:
- الثقافة الإنسانية والمجتمع.
- المنظور السوسيولوجي.
- المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية.

٢- الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية:
- الأفعال والعلاقات الاجتماعية.
- الشخصية الفردية.
- الجماعات والسلالات والطبقات الاجتماعية.
- المجتمعات المحلية (الريفية والحضرية)
- الهيئات والمنظمات.

---

(1) انظر المرجع التالي لمزيد من التفاصيل:
Inkeles, A., What is sociology, An Introduction to the Discipline and Profession, N. J., Prentice, 1964, P. 42.

- السكان.
- المجتمع.

٣- النظم الاجتماعية الأساسية:
- الأسرة والقرابة.
- النظام الاقتصادي.
- النظام الديني.
- النظام التربوي والتعليمي.
- نظام الترويح والدعاية.
- النظام الجمالي والتعبيري.

٤- العمليات الاجتماعية الأساسية:
- التباين والترتيب الطبقي.
- التعاون والتوافق والتمثيل.
- الصراع الطبقي.
- الاتصال والرأي العام.
- التنشئة الاجتماعية.
- القيم الاجتماعية.
- الانحراف الاجتماعي والجريمة والانتحار.
- التكامل الاجتماعي.
- التغير الاجتماعي.

وعموماً، يمكن الإشارة إلى الأفكار الرئيسية التي تدور حولها الموضوعات السابقة لعلم الاجتماع سواء أكانوا من رواد العلم التقليديين أو المعاصرين[1]:

١- **الجماعات الاجتماعية Social groups**: وتشمل دراسة الجماعات التي يتكون منها البشر، وطبيعة بناءاتها ووظائفها في المجتمع ككل.

---

(1) انظر: محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

٢- العمليات الاجتماعية Social Processes: وهي أنماط الأفعال الاجتماعية وأهدافها وتشمل هذه العمليات نماذج مختلفة مثل التعاون، التنافس، الصراع، التكيف وغيرها.

٣- الثقافة Culture: وهي مجموعة العناصر المادية واللامادية والنتاج العام للفكر والحضارة الإنسانية وتشمل أنماط التفكير والعلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا.

٤- الشخصية Personality: وتشمل دراسة موضوع التفاعل Interaction ودراسة السلوك الفردي والجماعي ونماذج العلاقات المتداخلة بين الأفراد، وكيفية تكوينها وتغييرها وتكيفها في المجتمع.

٥- التغير Change: ويعتبر هذا الموضوع هو جوهر اهتمام علماء الاجتماع، لأن التغير هو القانون الذي يفسر حياة المجتمعات وتطورها، وتشمل دراسة التغير جميع جوانب الحياة الاجتماعية وبناءاتها ونظمها ومؤسساتها المختلفة.

في الواقع، لقد شملت الأفكار العامة والموضوعات السابقة لعلم الاجتماع العديد من الموضوعات الفرعية التي قد تندرج تحتها، والتي كشفت عنها كتابات متعددة أخرى اهتمت بتصنيف موضوعات علم الاجتماع كما سنوضح ذلك عندما نشير إلى مجالات علم الاجتماع التي هي أعم وأشمل وتندرج تحتها العديد من الموضوعات الفرعية والرئيسية، وتعكس في نفس الوقت، الكثير من فروع علم الاجتماع المتخصصة والتي ظهرت بصورة خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

٢- مجالات علم الاجتماع:

كشفت تحليلات رواد علم الاجتماع عن موضوعات هذا العلم، كما ارتبطت عملية تصنيف تعريفات علم الاجتماع بدورها عن مدى نوع هذه الموضوعات وتعددها. ولقد استمدت عملية التغيير في تراث علم الاجتماع وتطورت وتنوعت موضوعاته ومجالاته سواء في مرحلة عصر الرواد الأوائل، أو في مرحلة المعاصرة والحديثة. فنجد على سبيل المثال، أن تصورات مؤسس هذا العلم (أوجست

كونت) ركزت على مجالات علم الاجتماع حسب نوعية الموضوعات التي حددوها في كل من دراسته لعملية الاستقرار الاجتماعي وعملية التطور الاجتماعي.

ولكن اتخذ دوركايم مدخلاً تفصيلاً في تحديده لموضوعات علم الاجتماع والتي شملت على كل من الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية، ولكنه يقسم هذه الموضوعات في مجالين أساسين هما:

١- المورفولوجيا الاجتماعية Social morphology: وتشمل دراسة موضوعات مثل دراسة جغرافية البيئة وسكانها وعلاقتهم بالتنظيم الاجتماعي وتوزيعهم على سطح الأرض.

٢- الوظائف الاجتماعية Social physiology: وتشمل دراسة ظواهر الدين والأخلاق والقانون والاقتصاد والجمال والفن واللغة.

إلا أن طبيعة مجالات علم الاجتماع أخذت أنماطاً وأشكالاً متعددة أخرى، والتي تدخل في نطاق تخصص علم الاجتماع العام General sociology، وخاصة بعد مضي أكثر من قرن من الزمان تقريباً على تحديد دوركايم لمجالات علم الاجتماع. وبالطبع جاء هذا التطور نتيجة لزيادة أعداد المتخصصين وتشعب الفروع الأكاديمية لعلم الاجتماع واستقلالية علم الاجتماع عموماً، بالإضافة إلى تداخله مع العديد من التخصصات الأخرى. ويمكن فيما يلي الإشارة إلى هذه المجالات وهي(١):

١- علم الاجتماع التطبيقي	Applied sociology
٢- السلوك الجمعي	Collective behavior
٣- المجتمع المحلي	Community
٤- علم الاجتماع المقارن	Comparative sociology
٥- الجريمة والأحداث	Crime and delinquency
٦- علم الاجتماع الثقافي	Cultural sociology
٧- السكان	Demography
٨- السلوك الانحرافي	Deviant behavior

---

(١) للمزيد من التفاصيل، انظر، مصطفى الخشاب، علم الاجتماع مدارسه، مرجع سابق، ص ٢٤٣ وما بعدها.

٩- التعليم	Education
١٠- التنظيمات الكبرى الرسمية	Formal and complex organizations
١١- الأيكولوجية البشرية	Human ecology
١٢- علم الاجتماع الصناعي	Industrial sociology
١٣- القانون والمجتمع	Law and society
١٤- الفراغ، الرياضة، الترفيه، والفنون	Leisure, sports, recreation, arts
١٥- الزواج والأسرة	Marriage and family
١٦- علم الاجتماع الرياضي	Mathematical sociology
١٧- علم الاجتماع الطبي	Medical sociology
١٨- مناهج البحث والإحصاء	Methodology an static
١٩- علم الاجتماع العسكري	Military sociology
٢٠- المهن والحرف	Occupation and professions
٢١- علم الاجتماع السياسي	Political sociology
٢٢- الجنس والعلاقات العنصرية	Race and ethnic relations
٢٣- علم الاجتماع الريفي	Rural sociology
٢٤- الدين	Religion
٢٥- الجماعات الصغيرة	Small groups
٢٦- التغير الاجتماعي	Social change
٢٧- الضبط الاجتماعي	Social control
٢٨- التدرج والحراك	Stratification and mobility
٢٩- علم اجتماع المعرفة	Sociology of knowledge
٣٠- علم النفس الاجتماعي	Social psychology
٣١- النظرية	Theory
٣٢- علم الاجتماع الحضري	Urban sociology
٣٣- الاتصال الجمعي	Mass communication
٣٤- الاقتصاد والمجتمع	Economic ad society
٣٥- التنظيم الاجتماعي	Social organization

تلك أهم المجالات التي تندرج تحت مظاهر علم الاجتماع العام، وإن كانت هناك بعض المجالات الفرعية التي انبثقت من بعض التخصصات الفرعية لعلم الاجتماع المختلفة، والتي لم يشر إليها التصنيف السابق مثل:

١- علم اجتماع دراسات المستقبل — Sociology of futurism

٢- علم اجتماع المجتمعات النامية — Sociology of developing country

٣- سوسيولوجيا الأزمات — Sociology of disasters

وإن كانت قد اختلفت بعض المسميات الحديثة لبعض مجالات علم الاجتماع، ولكنها تتضمن بصورة مباشرة وغير مباشرة في المجالات السابقة. كما بالطبع، أن ديناميكية التغير في المجتمع الحديث والتي تأخذ طابع السرعة لم يتوقف بعد عن إمكانية ظهور مجالات أخرى قد تكون مستقلة تماماً أو ترتبط بعلم الاجتماع، أو تكون مرتبطة ببعض العلوم الاجتماعية الأخرى، ولم تظهر في التصنيف السابق مثل سوسيولوجيا اللغة Sociology of linguistics، والتي تكشف عن الصلة القوية بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم اللغة. وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً عندما نعرض للعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع العلوم الاجتماعية الأخرى مثل التاريخ، والسياسة، والاقتصاد، والأنثربولوجيا، والجغرافيا، الإدارة، وغيرها.

وأخيراً، يجب أن نوضح حقيقة هامة مؤداها: إن طبيعة مجالات علم الاجتماع وتحديدها يكشف عن نوعية موضوعات هذا العلم، ونوعية التعريفات التي ميزت اهتماماته وقضاياه ومشكلاته التي يهتم بمعالجتها. وبالطبع، أن تنوع التعريفات لعلم الاجتماع ومجموعة التصنيفات السابقة لها، أنما تعكس مدى اهتمام علماء الاجتماع أنفسهم بتحليل تراث علم الاجتماعي بصورة مستمرة. ويدل هذا الاهتمام سواء من ناحية دراسة تاريخ العلم وتطوره، أو في إطار علم اجتماع المعرفة، أو تحت تحليلات النظرية السوسيولوجية التي تتطور وبصورة مستمرة نتيجة للخصائص العلمية التي تتسم بها، أو عن طريق تطور مناهج وطرق وأساليب البحث التي تعالج قضايا علم الاجتماع ومشكلاته على المستوى النظري والأمبريقي (الميداني).

خاتمة:

ما من شك، لقد كرس علماء الاجتماع خلال النصف الأخيــر مــن القــرن السابق (العشرين) جهودهم من أجل تحديد مسميات علم الاجتماع، ووضع تعريفــات محددة له، لكي تسهم في معرفة التطورات التي ظهرت على تاريخ العلم ذاته، ويعــد هذا الاهتمام نوع من اهتمامات علماء الاجتماع والتي زادت في السنوات الأخيــرة، وسعت لتحليل تراث هذا العلم حتى يمكن للمتخصصين فيه معرفة الأصول التطورية لأحد العلوم الاجتماعية الهامة. كما يسهم ذلك في إعطاء فرصة للقــارئ فــي علــم الاجتماع أن يتعرف بصورة سريعة على خفية هذا العلم من الناحية التاريخية، وكيف تطورت مفاهيمه ومصطلحاته كلغة متخصصة يستعملها علماء الاجتمــاع بصــورة واسعة في المجتمع الحديث.

في الوقت نفسه، أن دراسة مفاهيم وتصورات علم الإجتماع تكشــف عــن نوعية موضوعاته ومجالاته المختلفة، ونوعية التــداخل بــين هــذه الموضــوعات والمجالات التي تنتمي إلى فروع متخصــصة وتتسم بالخصائص العلمية التي تتميــز بها العلوم الاجتماعية. في نفس الوقت، أن دراسة مفاهيم وتصورات علم الاجتمــاع تكشف الكثير من جوانب الغموض واللبس، التي قد تكتنف بعض المفــاهيم والبعــد عموماً عن الخلط، خاصة بعد أن تزايدت عدد هذه المفاهيم في السنوات الأخيرة.

عموماً، جاءت التحليلات المرتبطة بدراسة الأسباب التي أدت لزيادة الاهتمــام بعلم الاجتماع ولاسيما في السنوات الأخيرة، عن مدى أهمية هذا العلم وخاصة أن مهمته تكمن في دراسة المجتمع، تلك المهمة التي حددها له مؤسسه الأول أوجست كونت خلال فترة القرن التاسع عشر، تلك الفترة التي لازمت نشــأة المجتمــع الصــناعي الحــديث. وبإيجاز، تكمن أهمية دراسة علم الاجتماع في الكشف عن جوانب الحيــاة الاجتماعيــة المعقدة والمتغيرة، ونوعية الظواهر والمشكلات الاجتماعية والنتائج المترتبة عليها وذلــك بصورة واقعية وعلمية مدروسة.

الفصل الثاني

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى

مقدمة:

أولاً: علم الاجتماع والعلوم الطبيعية

١ – الطب

٢– الهندسة

٣– الطبيعة

٤ – الأحياء

ثانياً: علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

١ – الاقتصاد

٢– السياسة

٣– التاريخ

٤– الجغرافيا

٥– علم النفس

٦– الأنثربولوجيا

٧– الخدمة الاجتماعية

٨– الإدارة

٩– اللغة

خاتمة



مقدمة:

كشفت تحليلات تراث علم الاجتماع ونشأته التطورية، طبيعة هذا العلم، وكيف تطور الفكر البشري إلى أن أصبح في مرحلة متقدمة خلال العصر الحديث الذي نعيش فيه. كما تعددت موضوعاته وقضاياه ومشكلاته التي يهتم بدراستها ومعالجتها، ولاسيما في السنوات الأخيرة، وهذا ما ظهر من خلال تصنيف تعريفات وموضوعات علم الاجتماع والي تميزت بالتنوع، نظراً لتعدد القضايا والمشكلات التي تم طرحها بواسطة علماء الاجتماع، وتنوعت كثيراً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، واختلفت بصورة نسبية عما كانت عليه خلال نشأة علم الاجتماع في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وبالطبع، لقد أوضحت أيضاً معالجتها لمجالات علم الاجتماع عن طبيعة الإطار العام لهذا العلم، ونوعية القضايا والموضوعات التي تندرج تحت مجالاته المختلفة. وكما أظهرت تحليلات الرعيل الأول من علماء الاجتماع طبيعة الموضوعات والمجالات التي تندرج تحت علم الاجتماع، والتي اختلفت وتنوعت خلال النصف الثاني من القرن السابق (العشرين)، نتيجة لتعدد كل من اهتمامات الباحثين والعلماء المحدثين في علم الاجتماع، وإلى تعدد طبيعة المشكلات والقضايا والموضوعات التي طرحتها ظروف العصر الحديث والمجتمع المعقد الذي يتغير بصورة سريعة. كما جاءت هذه التطورات الأكاديمية في مجالات علم الاجتماع نتيجة لتعدد وتعمق الأبعاد السوسيولوجية، وأيضاً نوعية المناهج وطرق البحث الاجتماعي المختلفة التي يستخدمها علماء الاجتماع.

لكن هذا التقدم في مجالات علم الاجتماع وموضوعاته لم تأت من فراغ أو بواسطة جهود علماء الاجتماع أنفسهم، بقدر ما جاء هذا التطور نتيجة لتضافر جهود كل من علماء العلم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الأخرى والتي نسعى لتناولها في هذا الفصل، محاولة التعرف على طبيعة العلاقة المتداخلة بين اهتمامات أولاً علم الاجتماع والعلوم الطبيعية الأخرى مثل الطب، والهندسة، والطبيعة، والأحياء وغيرها. ولاسيما، أن هذه العلوم قد قطعت شوطاً كبيراً نتيجة لإحرازها العديد من مظاهر التقدم في أبحاثها لمشكلات المجتمع الواقعية والتي ترتبط بدراسة الظواهر

١

المشكلات الطبيعية عموماً. كما جاء هذا التقدم نتيجة لتقدم كل من النظريات والمناهج وطرق البحث التي استخدمت المقاييس الكمية الدقيقة.

كما سنعالج في هذا الفصل، العلاقة المتداخلة بين اهتمامات علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل الاقتصاد، والسياسة، والتاريخ، والجغرافيا، والأنثربولوجيا، والإدارة، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية، واللغة. خاصة، وأن هذه العلاقة تمتد جذورها إلى البدايات الأولى لنشأة علم الاجتماع ذاته، حيث كانت جميع هذه العلوم مرتبطة في إطار واحد من العلوم وهي الفلسفة، التي كانت تعتبر العلم الرئيسي الذي يجمع بين هذه الاهتمامات والمجالات المختلفة، ويركز علماء العلوم الاجتماعية جهودهم لضرورة التخصص العلمي، الذي يعتبر في حد ذاته سمة وخاصية المجتمع الحديث ذاته.

أولاً: علم الاجتماع والعلوم الطبيعية:

جاءت كتابات مؤسس علم الاجتماع (أوجست كونت) لتؤكد على أهمية وجود الفيزياء الاجتماعية كما ظهر ذلك من خلال تحديد المسميات الأولى لعلم الاجتماع، وجاء هذا التحديد نظراً لوجود الفيزياء الأرضية، والسماوية وغيرها، التي تهتم بدراسة العالم الطبيعي الخارجي الذي يعيش فيه الإنسان، ولا يوجد علم مستقل يهتم بدراسة الظاهرة الاجتماعية وعلاقة الإنسان بذاته ومع الآخرين. كما جاء التطور والتقدم العلمي الذي أحرزه علماء العلوم الطبيعية في مجالات الفلك، والطبيعة، والكيمياء، والأحياء، والطب، والهندسة، والرياضيات وغيرها، لتحدث غيرة علمية قوية لدى (أوجست كونت) من ضرورة وجود علم يهتم بمعالجة مشكلات الإنسان ودراسة الحياة الاجتماعية بصورة علمية مدروسة. وهذا في حد ذاته يعتبر الهدف الأساسي من نشأة علم الاجتماع كما حدد له مؤسسه الأول وأيده العديد من رواد علم الاجتماع الأوائل بصورة مؤكدة.

.كما يعكس تحليل تراث علم الاجتماع خلال القرنين الماضيين، أن علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية لم تنقطع أبداً، نظراً لأن الاهتمامات العلمية سواء أكانت طبيعية أم إنسانية تظهر في المجتمع ذاته ويتأثر بها كل من الإنسان والطبيعة. بل إن العلوم الطبيعية وما حققته من أهداف وإنجازات علمية، إنما تهدف بالدرجة

الأولى من سيطرة الإنسان على العالم الطبيعي الخارجي، والعمل على تكييف هـذه البيئة بصورة عامة من أجل راحة الإنسان واستقراره ورفاهيته عموماً كما نلاحـظ ذلك في السنوات الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، أن العلوم الإنسانية بما فيها من علوم الفلسفة، والمنطق، والأخلاق كما ظهرت في العصور القديمة وفي المجتمعات الشـرقية أو فـي بـلاد الإغريق، توضح أن السبق العلمي كانت لهذه العلوم، دون علوم الفلك أو الطبيعة أو الكيمياء أو الطب، وهذا ما يؤديه علماء العلوم الطبيعية أنفسهم. كما جـاءت عمليـة التطور خلال العصور الوسطى أحد مراحل الانتقال منها إلـى العصـور الحديثـة، لتؤكد أن جميع نظريات ومناهج العلم الطبيعية، كانت في البدايات مجـرد فكـرة أو خيال أو تصور من أجل خدمة الإنسان ووجوده واستمراريته.

في نفس الوقت، نجد أن جهود علماء العلوم الطبيعية بدون استثناء كرسـت لتحقيق غايات وأهداف يقصد بها خدمة الإنسان وتطوره وتقدمـه وسـيطرته علـى الطبيعة والحد من آثارها أو مشكلاتها المتعددة. وجاءت الدعوة صريحة في السنوات الأخيرة من جانب علماء العلوم الطبيعية، بضرورة التعاون العلمي بينهم وبين علماء العلوم الاجتماعية بصورة عامة. خاصة، وإن هـدف كـل مـن العلـوم الطبيعيـة والاجتماعية أنما تركز على تحقيق مزيداً من التطور والتقدم وسعي الإنسـان إلـى سيطرته على بيئته الطبيعية وحل مشكلاته الاجتماعية عامة.

ويؤيد ذلك علماء المناهج في الوقت الراهن من ضرورة تبنـي مـا سـمي بمدخل التداخل بين العلوم Inter-Disciplinary approach، سواء أكانـت هـذه العلوم الطبيعية أم العلوم الاجتماعية أم بين العلوم الأخيرة وبينها البعض. وإن كانت العلوم الطبيعية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق المزيد من مظاهر التعـاون نتيجـة لاعتبارت منهجية ونوعية دراسة الظاهرة الطبيعية، وسهولة دراستها عمومـاً عـن الظاهرة الاجتماعية التي تتميز بالتعقيد وعدم خضوعها بسهولة للدراسة التجريبية أو المعملية أو استخدام الوسائل الكمية في تحليلها أو معرفة الأسباب المتداخلة فيها.

كما نود أن نشير إلى حقيقة هامة، ألا وهي أن تحليل التراث العلمي لنشـأة العلوم سواء أكانت علوم طبيعية أم علوم اجتماعية إنسانية، يوضح لنـا أن العلـوم

الأخيرة هي التي ظهرت مسبقاً، وهذا ما حللناه في مواضع متعددة منها على سبيل المثال، دراسة تطور ونشأة الجماعات عبر العصور التاريخية والتي جاءت دراسة منشورة بعنوان سوسيولوجيا التعليم الجامعي[1] Sociology of higher education، والتي توضح أن طبيعة الجامعات والمعاهد العليا في العالم وعبر العصور التاريخية ركزت أولاً على تدريس كلاً منهما في نفس الوقت.

وقبل أن نوضح ملامح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية نود أن نعطي فكرة مسبقة للقارئ عن طبيعة الاختلافات والتشابه بين دراسة الظاهرة الاجتماعية Social phenomena، والظواهر الطبيعية Natural phenomena، حيث تعتبر هذه الظواهر جوهر اهتمام كل من علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية وأيضاً العلوم الطبيعية.

كما تعكس هذه الظاهرة نوعية الموضوعات والقضايا والمجالات التي تهتم بها هذه العلوم مجتمعة. حقيقة، أن تعريف العلم يمكن تحديده ببساطة، فالعلم Science يفيد المعرفة knowledge، والمعرفة تحدد عموماً الأشياء أو الظواهر أو الحقائق التي يمكن التحقق منها أو التأكد منها. لأن طبيعة العلم والمعرفة تتميزان بخصائص محددة ألا وهي البحث عن الحقيقة بكل معانيها، ولكن ذلك يتطلب من الإنسان أو الباحث أن يعرف جيداً كيفية الوصول إلى الحقيقة أو المعرفة العلمية Scientific knowledge، سواء عن طريق تعلمها بواسطة الخبرة Experience، أو معرفتها من خلال الآخرين عن طريق الحصول عليها بواسطة المعلومات الثقافية العامة.

ويمكن فيما يلي أن نوضح ملامح التشابه والاختلاف بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية، للتمييز بينهما ومعرفة بعض عوامل وأسباب تطور دراسة الظاهرة الأخيرة عن الأولى، أو معرفة لماذا حققت العلوم الطبيعية تقدماً يفوق بكثير ما حققته العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ وبالطبع يرجع ذلك إلى تباين وتمايز كل من طبيعة الظاهرتين واختلافهم في كثير من الجوانب وهي بإيجاز:

---

(1) انظر، عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

١ - النظرية Theory:

أن طبيعة أي علم تقوم على وجود مجموعة كبيرة من الأفكار والتصورات العامة والتي يطلق عليها بالنظريات theories، والتي توضع مسبقاً كمحاولة لتفسير ودراسة ظاهرة أو مشكلة معينة، وتحليل واختبار عناصرها وجمع المعلومات والبيانات حولها. ومن ثم، فالباحث أو العالم يهتم عموماً ليس فقط بدراسة النظرية في حد ذاتها، بقدر ما يهتم بجمع البيانات حول هذه النظرية ومعرفة مقدار صدقها أو كذبها. وفي حالة توافر الأدلة حول صدق النظرية يمكن في هذه الحالة قبولها والعكس صحيح.

ولكننا نلاحظ كما هو موجود في الواقع، أن العالم الطبيعي لديه الفرصة الكبيرة أو في موقع أكثر تحقيقاً من فرصة العالم الاجتماعي، نظراً لأن الأول يستطيع بسهولة جمع بياناته والتحقق منها وتحت ظروف تجريبية محددة. ولكن هذا لا ينفي على الإطلاق أن العالم الاجتماعي لا يوجد لديه نظرية مسبقة أو تصور محدد قبل إجراء بحوثه أو دراسته، ولكن المشكلة في التحقيق واختبار هذه النظريات أو الأفكار أو الفروض مقارنة بالعالم الطبيعي.

٢ - الموضوعية Objectivity:

تتميز العلوم الطبيعية بأن موضوعاتها ومجالات دراستها مستقلة تماماً عن الباحثين أنفسهم. فعالم الفلك لا يستطيع أن يكون مندمجاً من الناحية الذاتية أو الشخصية عند دراسته الظواهر الفلكية مندمجاً من الناحية الذاتية أو الشخصية عند دراسة الظواهر الفلكية مثل كسوف وخسوف الشمس والقمر على سبيل المثال. أما العالم الاجتماعي تكون لديه مشاعر وانفعالات وعواطف وانتماءات دينية وقومية وسياسية عن قضايا مثل الجنس والنوع، والجريمة، والفقر، والتمايز الطبقي، والسلالات، والتمايز العنصري والدين وغيرها. وهذا ما يجعل الباحثين في العلوم الطبيعية أكثر تحرراً ودقة وموضوعية والبعد عن الذاتية أو الأهواء الشخصية مقارنة بغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الذين يجدون أنفسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة متداخلين في القضايا والموضوعات البحثية التي يهتمون بدراستها ومعالجتها.

٣- التعقيد Complexity:

تعكس طبيعة الظاهرة الاجتماعية أنها تتميز بالتعقيد بصورة كبيرة مقارنـة بطبيعة الظاهرة الطبيعية. وهذا ما يعكس طبيعة عمـل كـل مـن علمـاء العلـوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية. فدراسة العلاقة بين تمدد المعـادن مثـل الحديـد أو النحاس أو انكماشها يرجع بالطبع إلى درجة الحرارة والبرودة، وهـذا مـا يسـهل الباحث عموماً من معرفة السبب المباشر وراء حدوث هذه الظاهرة الطبيعيـة. أمـا دراسة الباحث الاجتماعي لمشكلة الفقر أو الجريمة، فهل يمكن رجوعها إلى سـبب واحد فقط مثل درجة الحرارة أو البرودة المؤثرة في تمدد أو انكماش الحديد مـثلاً؟ فالجريمة وانتشارها يمكن رجوع سببها على عدة عوامل، مثـل الفقـر، والقـوانين والتشريعات، والتفكك الاجتماعي والأسري، والبطالة، والظروف الاقتصادية، وزيادة عدد السكان، والدين، والأخلاق، وظروف الحياة والمجتمع وطبيعة العصر عموماً.

٤- القياس والتجريب Measurement & Experiment:

تتضمن خواص العلم الحديث ضرورة خضوعه للقياس أو التجريب وهذا ما أدى إلى تقدم العلوم الطبيعية بدون استثناء مقارنة بالعلوم الاجتماعية. وهذا بـالطبع، يوضح طبيعة الظاهرة المدروسة وخضوعها للتجريب أو جعلها قيد البحث المعملـي والقياس الكمي الدقيق. وهذا ما تتميز به خواص الظاهرة الطبيعية أياً كـان نوعهـا فلكياً أو بيولوجياً، وهندسياً، وكيميائياً، ولكن هذا لا ينفي علـى الإطـلاق إمكانيـة القياس والتجربة في العلوم الاجتماعية مثل علم النفس، والاجتماع على سبيل المثال. ولقد أحرزت العلوم الأخيرة تقدماً ملحوظاً عندما استعارت العديد من طرق وأدوات جمع البيانات واستخدام الإحصائيات والحاسبات (الكمبيوتر) بطريقة ملحوظـة فـي السنوات الأخيرة.

٥- إمكانية التطبيق Applicability:

بالطبع أن الظاهرة الطبيعية قابلة للدراسة والتجريب والتطبيق وخاصة عند إجراء المزيد من التجارب عليها، ومحاولة اختبار النتائج التي توصلت إليها بحـوث معينة على فترات زمنية أو في مختبرات معملية في أماكن متفرقة، وهذا ما أدى إلى تفوق العلوم الطبيعية ودراستها للظواهر الطبيعية مقارنة بالظواهر الاجتماعية، ولكن

مع تطور أساليب العلم الاجتماعي الحديث سواء من حيث النظرية والمناهج وأساليب وطرق البحث الاجتماعي، واستخدام وسائل مثل المقابلة، والملاحظة، أو استمارات البحث وغيرها أمكن تطبيق كثير من الدراسات وإجراءها بل إخضاعها للبحث التجريبي أو العلمي في نفس الوقت. وهذا ظهر على سبيل المثال منذ العشرينات من القرن السابق وإجراء الدراسات النفسية والاجتماعية في العديد من المؤسسات الصناعية في العالم. وحل الكثير من مشاكل العمل والإنتاج عامة.

٦- القوانين والتعميمات **Laws & Generalization:**

ما من شك أن للعلوم الطبيعية قوانينها المحددة التي يمكن التحقيق منها واستخدامها بعد ذلك بصورة كبيرة، وجعل هذه القوانين بمثابة المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها نظريات العلوم الطبيعية مثل قوانين الجاذبية، والطفو، الحرارة، وغيرها. كما يتم الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الطبيعية، و التي لا يمكن تغييرها إلا عن طريق حدوث تغيرات علمية في مجال التخصص ذاته. ولكن يتعذر في العلوم الاجتماعية الوصول إلى قوانين محددة مثل قوانين تحديد النسل، وحجم السكان والأسرة والزواج، أو التقدم أو التحضر، يمكن تطبيقها في المجتمعات البشرية أو قوانين محددة مثل الفقر والجريمة أو الوصول إلى تعميمات شاملة لها. فما ينطبق على الهند مثلاً بالنسبة لحدوث الجريمة لا ينطبق على المملكة العربية السعودية من حيث التشريعات، وطبيعة الدين، والحياة الاجتماعية والاقتصادية عموماً.

٧- التنبؤ **Predictability:**

حققت العلوم الطبيعية درجة كبيرة من التقدم والإنجاز العلمي وجاء هذا التقدم نتيجة قدرتها على التنبؤ بحدوث الظاهرة أو عدمه. وهذا ما يظهر على سبيل المثال في علم الفلك حيث يمكن للعلماء أن يتنبئوا بحدوث كسوف أو خسوف الشمس والقمر في فترة مستقبلية محددة بصورة دقيقة و ظهور هذه الظاهرة في أماكن معينة دون غيرها. كما أن تكرار الظاهرة الطبيعية بصورة متماثلة يساعد علماء العلوم الطبيعية في إمكانية التنبؤ لهذه الظواهر قبل حدوثها بفترة معينة. ولكن العلوم الاجتماعية لا تزال تواجه مشكلات معقدة نظراً لصعوبة تكرار الظواهر بصورة

متماثلة مقارنة بالظواهر الطبيعية. فحدوث الجرائم في فترة معينة هذا لا يعني حدوثها في فترات حاضرة أو مستقبلية كما هي بالفعل. كما أن دراسة الأحداث التاريخية تعتبر مجالاً حياً على ذلك، حيث لا يمكن أن تتكرر الأحداث التاريخية مرة أخرى بالضبط في الحاضر أو المستقبل.

بالرغم من ذلك، فعلماء الاجتماع والنفس والجغرافيا والاقتصاد والسياسة يستطيعون أن يتنبئوا كثيراً حول المشكلات أو الظواهر الاجتماعية التي يدرسونها بالفعل. وهذا ما أدى إلى تطور ما يعرف بالدراسة المستقبلية Futurism studies والتنبؤ بصورة نسبية بحدوث بعض الظواهر أو المشكلات الاجتماعية أو نتائجها السلبية في المجتمع. فيمكن لعالم الاجتماع أن يتنبأ بزيادة معدلات الطلاق مثلاً نتيجة لمعرفة نتائج التفكك الأسري أو في البناءات الاجتماعية التقليدية، كما أن زيادة الطلاق يؤدي إلى حدوث مشكلات أخرى مثل انحراف الأحداث وزيادة معدلات الجريمة. وهذا ما يرتبط بمشكلات أخرى والتنبؤ بنتائجها السلبية مثل مشكلات البطالة، والفقر وغيرها.

عموماً، بالرغم من تقدم العلوم الطبيعية أو إمكانية دراسة الظاهرة الطبيعية وإخضاعها للتجربة والقياس والدراسة والتحليل والتنبؤ، إلا أنه لا يمكن على الإطلاق أن يتقدم علماء هذه العلوم (الطبيعية) ودون الرجوع إلى نتائج الدراسات الاجتماعية والاستفادة منها، وهذا ما ينطبق على علماء الطب عندما يدرسون مرض (الإيدز) مثلاً ونتائجه في المجتمع أو التنبؤ بزيادة معدلاته في مجتمع معين أو في فترة مستقبلية محددة، ولماذا تزداد معدلات هذا المرض في مجتمعات دون الأخرى؟ فالإجابة على ذلك، تكون موضوع اهتمام علماء الاجتماع والنفس الذين يهتمون بدراسة الأحوال والظروف الاجتماعية والأخلاقية والقانونية التي تؤدي إلى انتشار هذا المرض في مجتمعات معينة دون الأخرى، وهذا ما يفسر عموماً أهمية التعاون والاستفادة من العلوم الطبيعية والاجتماعية، وهذا ما سنهتم به حالياً.

١ – الطب:

يرتبط علم الطب بعلم الاجتماع باعتبارهما أولاً علمان يدرسان مشكلات الإنسان في المجتمع، ويسعى كل منهما لاستخدام نظريته ومناهجه وطرق بحثه

وأدوات جمع بياناته الخاصة لدراسة المشكلات والقضايا التي يهتم بها. كما يهتم عالم الطب والطبيب الممارس بدراسة علم الاجتماع، نظراً للضرورة الملحة التي يمكن عن طريق الاسترشاد بطرق البحث الاجتماعي وأساليب دراسته وتحليله لدراسة الظواهر الاجتماعية. وهذا ما جعل معظم دول العالم من عقود طويلة تدرس في كليات الطب بها علم الاجتماع، وهذا ما طبق بالفعل في العديد من جامعات الدول العربية والدول النامية. وأصبح علم الاجتماع الطبي Medical sociology، من أهم فروع علم الاجتماع المتخصصة التي يلتقي من خلالها فكر وتصورات وآراء كل من علماء الاجتماع والطب في نفس الوقت.

كما أصبحت فروع أخرى متخصصة في علم الاجتماع الطبي[1] والتي يطلق عليها سوسيولوجيا المستشفى Sociology of hospitals أحد المجالات الهامة التي تهتم بدراسة الأمراض المتوطنة وغير المتوطنة، ونظم إدارة المستشفيات، وأساليب رعاية المرضى، والطاقة الإنتاجية المثلى لكل من الفئات العاملة بالمستشفى مثل الأطباء، وهيئة التمريض، والفئات المهنية المعاونة الأخرى. ويهتم علماء الطب والاجتماع عموماً بالاستفادة المتبادلة من خبرات تخصصاتهم المهنية والأكاديمية. فعالم الطب أو الطبيب العادي لا يمكن أن يشخص حالة مرضاه دون الرجوع إلى كثير من المتغيرات السوسيولوجية: مثل التاريخ المرضي للمريض وأسرته، وما يعرف بالحالة المرضية، والوضع الطبقي، والمهنة، والدخل، والأسرة، ومستوى التعليم والثقافة وغير ذلك من متغيرات ضرورية قبل أو خلال مراحل العلاج التي تقدم إلى المريض ذاته.

وعند دراسة الأمراض وتوطنها في المجتمعات وكيفية القضاء عليها أو التخفيف من حدتها يلجأ الأطباء إلى الاستعانة بخبرات علماء الاجتماع. وهذا ما أكده الكثير من المتخصصين في علم الاجتماع الطبي مثل فريدسون Friedson، وجلاسر Glasser وغيرهم، أو ما اهتم به دوركايم عند دراسته للانتحار[2]

---

(1) أنظر، عبد الله عبد الرحمن، سوسيولوجيا المستشفى، دراسة في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٧.

(2) للمزيد من التفصيلات، ارجع إلى:
Durkiem, E., Suicide (Trans. By: J. Spaulding), N. Y., Free Press, 1951.

Suicidic وغيره من العلماء الذين أكدوا على ضرورة استخدام المداخل السوسيولوجية المختلفة عند تشخيص الأمراض سواء للمرضى أو بدراسة طبيعة الأمراض التي توجد في المجتمع، والأسباب التي تؤدي إلى تفاقمها أو الحد من سلبياتها. وهذا ما ظهر أخيراً عن دراسة الأمراض مثل الإيدز، والسرطان،والكوليرا، والتيفود، والبلهارسيا وغيرها، خاصة وأن هناك أنواع معينة من الأمراض تكون متوطنة في مناطق معينة دون الأخرى مثل أنيميا وأمراض البحر المتوسط، وفقر الدم وغيرها. ومن ثم، فإن دراسة الأمراض من قبل علماء الطب أو الاجتماع تلزم التعرف بوضوح على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشخصية للمرضى حتى يمكن تقديم سُبل العلاج اللازمة.

علاوة على ذلك، إن استجابات المرض للعلاج أو التماثل لشفاء أو الاستعداد لإجراء العلميات الجراحية تلزم الأطباء، ضرورة التعرف على أساليب سوسيولوجية معينة للتعامل مع مرضاهم والتي يطلق عليها علماء الاجتماع الطبي علاقة الطبيب بالمرض Doctor-Patient relationship والتي على ضوئها يتم معرفة آراء المرضى وتحليل استجاباتهم نحو معالجتهم من الأباء أو هيئات الطب المختلفة، كما نجد كثيراً من الأفراد المرضى أو البسطاء يرفضون أخذ العلاج الذي حدده الطبيب لأن مدخل الطبيب أو أسلوبه أثناء العلاج، لم يكن أسلوباً اجتماعياً، وهذا ما يفسر مدى إقبال المرضى على طبيب معين دون الآخر، بالإضافة طبعاً إلى متغيرات الخبرة الطبية والتشخيص الجيد.

عموماً، يعد انتشار كليات الطب المختلفة والمنظمات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO) وغيرها من المنظمات على المستويات الإقليمية والقومية، التي تؤكد دراستها على ضرورة تبني المداخل السوسيولوجية من قبل الأطباء عند معالجة مرضاهم، أو دراسة أسباب حدوث وانتشار الأمراض في مناطق معينة من العالم دون الأخرى وكيفية الحد من الآثار السلبية للأمراض الاجتماعية مثل الإيدز على سبيل المثال، والتي لا يمكن معرفة أسبابها دون الرجوع إلى العوامل الأخلاقية والدينية التي توجد في المجتمع، وهذا بالطبع يدخل في مجال اختصاصات عالم الاجتماع..

٢- الهندسة:

يكشف تحليل تراث علم الهندسة وفروعه المختلفة مثل العمارة، وتخطيط المدن، والإنشاءات، والإنتاج، الميكانيكا، وغيرها عن مدى العلاقة بين اهتمامات علماء الهندسة وعلماء الاجتماع ولاسيما في السنوات الأخيرة، فعلم التشييد، أو تخطيط المدن والبناء والعمارة لا يمكن أن يتجاهل على الإطلاق البيئة الاجتماعية والوضع الاقتصادي، والمهني، والطبقي، والمستوى الثقافي وغير ذلك من محكات سوسيولوجية عند القيام بإنشاء المشروعات الهندسية مثل إقامة مناطق صناعية أو سكنية، أو مشروعات هندسية أخرى مثل إقامة مناطق سكنية أو عمارات لمحدودي الدخل أو الطبقات العليا أو المتوسطة في المجتمع على سبيل المثال.

كما أن فنون تسويق الإنتاج الهندسي بصفة عامة مثل تسويق المشروعات الهندسية أو هندسة الإنتاج أو تصميم الآلات أو غيرها، تضع في اعتبارها مجموعة من الاعتبارات السوسيولوجية والاجتماعية. ولاسيما أن المشروعات الصناعية أو الإنتاج الهندسي بصورة عامة لا يمكن أن يسوق أو ينشأ إلا لمجموعة من الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية. ومن هذا المنطلق، أصبح علم الاجتماع أحد العلوم الهامة التي تدرس ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضاً في العديد من المجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري. كما نجد الكثير من الباحثين وطلاب الهندسة يقومون بدراسة المجتمع دراسة مستفيضة قبل قيامهم بإجراء المشروعات الهندسية أو المعمارية، وهذا ما ينطبق على سبيل المثال لا الحصر، قيام طلاب العمارة وتخطيط المدن بإجراء دراسات اجتماعية مستفيضة على طبيعة المجتمع المحلي قبل إنشاء أي مشروع هندسي ليتعرف عموماً على طبيعة الحياة الاجتماعية.

علاوة على أن دراسة تاريخ العمارة والهندسة أو نوعية الإنشاء والبناء في المجتمع الحديث، لا يمكن أن يتجاهل مجموعة العوامل والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية والطبقية والتشريعات القانونية التي ارتبطت بها طبيعة نماذج العمارة والهندسة التي وجدت بالفعل كما توصف كثير من فنون العمارة والبناء إلى مجتمعات معينة مثل العمارة الفرعونية أو الإسلامية أو المسيحية، أو أيضاً حسب طبيعة المجتمعات مثل البريطانية والإيطالية وغيرها.

وعموماً، إن إقامة أي مشروع هندسي حتى لو كان تشييد معبر صغير أو كوبري على ترعة أو نهر لعبور المشاة أو غيرها، أو حتى مشروعات ما يعرف بهندسة المرور لا يمكن أن تتجاهل نوعية احتياجات السكان في المجتمع المحلي لهذا المشروع واحتياجات المستفيدين منه. وهذا ما يطلق عليه عموماً بدراسات الجدوى Feasibility studies للمشروعات الهندسية كغيرها من المشروعات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإنتاجية. في نفس الوقت،إن تصميم المباني مثل المستشفيات والمدارس، أو المصانع، أو الإدارات الحكومية أو غيرها يتطلب إعداد المشروع حسب نوعية الفئات الاجتماعية التي سوف تعمل أو تستفيد منه على وجه الخصوص. وهذا بالطبع، يعتمد كثيراً على الدراسات والمداخل السوسيولوجية التي تعزز من قيمة هذه المشروعات قبل تنفيذها أو بعدها أيضاً.

٣- الطبيعة:

يرتبط علم الطبيعة أو الفيزياء بعلم الاجتماع منذ أن ظهر علم الاجتماع ذاته، وهذا ما يعكس عموماً أسباب استخدام أوجست كونت مصطلح الفيزياء الاجتماعية، ليهتم بدراسة المشكلات والظروف الاجتماعية التي ترتبط بالإنسان ووجوده في المجتمع، ولاسيما أن هناك الكثير من العلوم الفيزيائية التي تهتم بدراسة مشكلات الكون والبيئة الخارجية. ويهتم عالم الطبيعة أو الفيزياء بدراسة البيئة الطبيعية، وأيضاً التعرف على الكائنات والمخلوقات التي تعيش فيها بما فيها أيضاً المخلوقات البشرية. ولاسيما، أن هدف علوم الطبيعة المختلفة محاولاتها لأعداد الطبيعة أو خضوعها والسيطرة عليها من قبل الإنسان للمساهمة في وجوده وتكيفه ورفاهيته في نفس الوقت.

ومن هذا المنطلق، ظهرت علوم مشتركة بين علم الطبيعة والعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع على وجه الخصوص مثل علم الأيكولوجيا Ecology، الذي يكرس عموماً لدراسة البيئة الطبيعية والاجتماعية بمفهومها العام. ويشترك بالطبع مع علم الاجتماع علوم الاجتماعية أخرى مثل الجغرافيا وغيرها فدراسة توزيع السكان وكثافته وإقامتهم في المدن أو الحضر أو الريف إنما يرجع إلى مجموعة من الظروف البيئية الأيكولوجية والتي تتحكم في هذا التوزيع أو

معدلات الثقافة. كما أن دراسة أسباب الهجرة وأنواعها المختلفة ترتبط بطبيعة الظروف البيئية والأيكولوجية، علاوة على حدوث التوازن الطبيعية أو عوامل الطرد والجذب للسكان لا يمكن تفسيرها، إلا عن طريق الاستعانة بالكثير من الأساليب الاجتماعية والأيكولوجية والطبيعية في نفس الوقت، وهذا ما يفسر عموماً أهمية التعاون المشترك بين العلوم الطبيعية والاجتماعية عامة.

حقيقة، أن علم الطبيعة يهتم بالدرجة الأولى بدراسة عناصر البيئة المكانية أو الكونية، ولكن علم الاجتماع كأحد العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة مكونات وأسباب وعوامل ومظاهر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ذاته. ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع توجه لدراسة ظروف البيئة المكانية والاجتماعية والثقافية عموماً التي تحيط بالإنسان والتي عن طريقها يتم تفسير سلوكه وأنماط شخصيته وتفكيره وتعايشه مع الآخرين. وهذا ما جعل على سبيل المثال، كثير من علماء ومفكري علم الاجتماع الأوائل يركزون على دراسة العوامل البيئية والاجتماعية – الطبيعية في نفس الوقت مثل أثر توزيع السكان في المناطق الجبلية أو السهول أو الوديان، أو تأثير درجات الحرارة والبرودة على الأنشطة الاقتصادية، أو حتى أنماط العمل والإنتاج. كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل البيئية المكانية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي، ومستويات الجريمة والانحراف، والبطالة، وطبيعة الإقامة والمستوى المعيشي وغيرها ولاسيما عند دراسة المناطق العشوائية أو المتخلفة Slums areas على سبيل المثال.

بإيجاز، أن علاقة علم الطبيعة بعلم الاجتماع يفسر مهمة هذين العلمين معاً وأهدافهم لكيفية أعداد كل من البيئة الطبيعية (المكانية) والاجتماعية والثقافية لخدمة الإنسان ومحاولة تكيفه عموماً ليعيش بصورة مرضية، تجعله قادراً على الاستمرار في البقاء والوجود، وتسعى لحل مشكلاته التي تظهر بصورة مستمرة، والحد من نتائجها السلبية. وهذا ما ينادي به كثير من المتخصصين في العلوم الطبيعية والاجتماعية من ضرورة تبني المدخل المتعدد بين العلوم عند دراسة المجتمع وبيئته الطبيعية والأيكولوجية الاجتماعية في نفس الوقت.

٤ – الأحياء:

يعتبر علم الأحياء أو البيولوجيا Biology من العلوم الطبيعية المميزة التي لاقت اهتماماً ملحوظة من قبل علماء الاجتماع عند دراستهم لمشكلات المجتمع الحديثة. ولقد ظهرت تحليلات متعددة للعديد من رواد علم الاجتماع الأوائل من أمثال كونت، وسبنسر، ودوركايم وغيرهم آخرون الذين تبنوا أفكار بيولوجية محددة مثل وضع سبنسر Spencer على سبيل المثال نظريته المعروفة عن "المماثلة البيولوجية"، ومحاولته للكشف عن نواح التشابه والاختلاف بين المجتمع والكائن العضوي، حتى يحدد نوعية الوظائف والمهام التي يقوم بها أعضاء كلاً من الاثنين ومعرفته أيضاً طبيعة الخلل الوظيفي لهذه الأعضاء.

كما جاءت أفكار العديد من علماء الاجتماع أو العلوم الاجتماعية الأخرى لتأخذ من أفكار دارون Darwn ونظريته عن أصل الأنواع والبقاء للأصلح، لتطور مفاهيم ونظريات سوسيولوجية ترتبط كل منها بعلم البيولوجيا فنظريات النشوء والتطور الاجتماعي Social Evaluations والتي ترتبط بالجنس أو النوع أو السلالة تستمد أصولها من هذا العلم (البيولوجيا). وهذا لا ينكره أحد من علماء الاجتماع المعاصرين أو المحدثين في الوقت الحاضر. كما أن ظهور المداخل العضوية، ودراسة قضايا الاستقرار والديناميكا والاستاتيكا الاجتماعية وغيرها ترتبط بعلوم أكثر تطوراً وتقدماً من العلوم الاجتماعية مثل علم الطبيعة والبيولوجيا.

عمماً لقد جاءت الكثير من التحليلات السوسيولوجية الحديثة لتهتم مرة أخرى بأحياء النظريات الداروينية عن التطور، أو نظرية المماثلة البيولوجية عند سبنسر، وتطلق على نفسها بالداروينية المحدثة أو النظريات التطورية الحديثة[1]. والتي اهتمت بمعالجة العديد من التطورات سواء في المجال الاقتصادي أو التكنولوجي أو الديموجرافي أو الديني، كما ظهرت في كتابات سمول Small،

(1) انظر:

نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، الفصول ٥-٧.

وسمنر Sumner، وفيبلين Veblen وغيرهم التي تعتبر خير نموذج على مدى الاستفادة المستمرة من علم الأحياء وعلاقتها بعلم الاجتماع.

ثانياً: علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية:

تتركز طبيعة المعرفة العلمية في ثلاث ميادين رئيسية هي: العلم الاجتماعي، والعلم الطبيعي، والإنسانيات، وتشمل هذه الميادين مجموعة كبيرة من العلوم المتخصصة، والتي تهدف إلى تسهيل المزيد من الدراسات المركزة للوصول إلى الحقائق السليمة. فالعلم الاجتماعي، يتميز بأنه العلم الذي يتناول جميع أنماط المعرفة الإنسانية Human knowledge المرتبطة بالحياة الاجتماعية للإنسان، كما يتناول العلم الطبيعي، بدوره جميع عناصر المعرفة الإنسانية التي ترتبط بالبيئة الطبيعية Physical Environment وتشمل مجموعة العلوم التي تهتم بدراسة الكيمياء والطبيعة وتعالج قوانين المادة، والحركة والطاقة والمكان، كما تدرس جميع عناصر ومكونات الحياة البيولوجية.

أما العلوم الإنسانية فإنها تتميز بأنها أكثر العلوم ارتباطاً بالإنسان. كما ترتبط بالعلم الاجتماعي على اعتبار أن هدفها المشترك هو دراسة الإنسان ذاته ومعرفة ثقافته ومدى تأثير العناصر الثقافية في توجيه سلوكه وأنشطته المختلفة. علاوة على ذلك، تعالج العلوم الإنسانية الكثير من مظاهر الثقافة البشرية، وتسعى لتقصي الحقائق حول طبيعة وسبل ومحاولات الإنسان أو الجنس البشري عموماً عند التعبير عن قيمة الروحية والجمالية من خلال دراسة فنونه وآدابه ودينه وفلسفته. هذا بالإضافة إلى الجوانب الثقافية المادية الأخرى، التي تشتمل على المكونات والعناصر التكنولوجية المختلفة.

ومن ثم، فإننا لا نستطيع فهم حياة الإنسان الاجتماعية، إلا عن طريق دراستها من كافة جوانبها المختلفة التي تشمل على كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت. وهذا يكشف عن التطور التاريخي لعلم الاجتماع وتحليل تراثه المختلف، والذي يكشف عن مدى اهتمام علماء الاجتماع وفلاسفته ومفكريه ونظرياتهم لتصوراتهم المختلفة، وكيف ارتبطت بتفسير الحياة الاجتماعية عند دراستهم للتطورات والأحداث التاريخية والاجتماعية، والتي عبرت عنها

نظريات محددة وواضحة بصورة عامة. وهكذا، نجد أن جميع عناصر الثقافة البشرية وكل من البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها الإنسان مرتبطة كل منهما بالآخر ومتساندة وهذا هو هدف المعرفة الإنسانية التي تشمل كل من ميادين العلوم الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت.

إن عملية تقسيم العلوم بين العلم الطبيعية والاجتماعية جاءت نتيجة زيادة التخصصات العملية وتوجيه جهود العلماء نحو المزيد من أجراء الدراسات والبحوث للسعي لاكتشاف المزيد من المعرفة الإنسانية. وهذا ما يوضح في كثير من الأحيان صعوبة الفصل بين العلوم الطبيعية أو بين العلوم الاجتماعية أو بين كل من مجموع هذه العلوم المشتركة. وهذا ما يكشف بعض التصورات السوسيولوجية من جانب عدد من علماء الاجتماع من أمثال كنجزلي ديفيز[1] K. Davis، الذي يتصور انقسام البحث في جميع نواحي المجتمع إلى عدة أقسام، يهدف إلى توسيع الرؤى أمام الباحثين المتخصصين ومعالجتهم لمشكلاتهم والبحث عن الحقيقة والمعرفة الإنسانية وذلك بصورة أفضل عما لو تركت جميع هذه العلوم مشتركة ومتداخلة. ومن ثم، فلقد جاءت عملية تقسيم العلوم من الناحية العلمية أمراً ضرورياً. ومن ثم، فلقد جاءت عملية تقسيم العلوم من الناحية العلمية أمراً ضرورياً، ومن متطلبات زيادة الاتجاه نحو التخصص Specialization، أو تقسيم العمل Division of labour، ويهدف إنماء وإثراء معلوماته عن طبيعة المجتمع وقوانينه ومبادئه التي تتحكم فيه.

ومن هذا المنطلق، نجد أن طبيعة الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية غير واضحة المعالم من حيث الواقع الفعلي أو من حيث المبدأ وقد تنشأ كثيراً من الخلافات العلمية بين علماء هذه العلوم مماثلة لما يحدث لمشكلات الحدود بين الدول المتجاورة. ولكن النظر بصورة علمية إلى هدف هذه العلوم يدعوا العلماء عامة إلى حل هذه الخلافات، ولاسيما إذا اعترفت جميعها بأنه لا حدود لأي علم، وهذا ما يكشف عامة من ظهور العديد من الخلافات بين علماء العلوم الاجتماعية التي لا ترتبط بقضايا المعرفة، وأفضل طريقة لفهم طبيعة وأهداف هذه العلوم الاهتمام بما

---

(1) للمزيد من التحليلات انظر:
Kingsley, D, Human Society, N. Y., 1955, PP. 6-7.
وأيضاً ارجع إلى، محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٢،

درسه العلماء ونوعية أهدافهم الحقيقية لدراسة حقائق الحياة الاجتماعية، وهذا ما نسعى إليه حالياً لمعرفة علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ودراستهم للحياة الاجتماعية.

١ – الاقتصاد:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي سبقت نشأتها العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، ومنها بالطبع علم الاجتماع، ولذا جاءت الاهتمامات الأولى لعلم الاقتصاد مرتبطة كثيراً بالقضايا المنطقية والفلسفية، نظراً لارتباط هذا العلم وقبل استقلاله بالعمل الأساسي وهي الفلسفة. ولكن تطور بعد ذلك ولاسيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ليطبع بطابع سياسي وأطلق على الاقتصاد عامة بالاقتصاد السياسي Political Economy. إلا أن تبلورت معالم هذا العلم، ولاسيما بعد أن ظهر في العصر الحديث مجموعة من العلماء البارزين من أمثال آدم سميث S. smith الذي عرف الاقتصاد بعلم الثروة ووضع مؤلفه الشهير ليشير لنفس هذا التعريف ذاته.

ومن ثم، بدأ علم الاقتصاد يتطور ليأخذ أبعاداً اجتماعية ويتحدد صورة العلم الاجتماعي، ويركز على دراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وتأثيرها على الحياة الاجتماعية بصورة عامة. لقد أدى ذلك الاهتمام إلى ارتبط تحليلات وكتابات علماء الاقتصاد باهتمامات وكتابات علماء الاجتماع أنفسهم، ولاسيما خلال النصف الأخير من القرن السابق (العشرين). وبدأ توجيه اهتمامات كل من علماء الاقتصاد والاجتماع ليس فقط لدراسة المسائل النظرية والاقتصادية والاجتماعية بقدر ما يهتم بدراسة المشاكل التطبيقية والمشكلات الواقعية التي ترتبط عموماً بطبيعة الحياة الاجتماعية.

فدراسة الاقتصاد للأنشطة الاقتصادية ترتبط عموماً بتحليل نوعية هذه الأنشطة ووجودها في المجتمع، ولاسيما أن الاقتصاد يعتبر وسيلة لبلوغ أهداف المجتمع ذاته وتحقيق الرفاهية. وهذا ما جعل كثير من علماء الاجتماع والاقتصاد يأخذون مدخلات مشتركة، عندما وضعا أسس علم الاجتماع الاقتصادي[1]

(1) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي (ج١، ٢)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

Economic Sociology ليهتم بدراسة جميع مظاهر الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مثل دراسة الدخل، والأجور، والنفقات والقيمة، والعمل، ومستوى المعيشة، والأسعار، والنقود، وعناصر الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك، والادخار، والاستثمارات، والعمالة والبطالة وغيرها من مشكلات اقتصادية واجتماعية يصعب على كل من علماء الاقتصاد أو الاجتماع وحدهم، أن يهتموا بدراستها، دون الرجوع إلى المداخل الاقتصادية والسوسيولوجية، وهذا ما يهدف إليها علم الاجتماع الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

٢ – السياسة:

يرتبط علم السياسة بعلم الاجتماع باعتبارهما من العلوم الاجتماعية المتداخلة، ويكشف التطور التاريخي لكل من العلمين وجود اهتمامات مشتركة تتمثل في نوعية الموضوعات والمشكلات والميادين التي يقومان بدراستها وتحليلاتها[1]. وبالطبع، فإن دراسة النظام أو البناءات والمؤسسات السياسية يعتبر في حد ذاتها من نتاج المجتمع، أو من الممارسات والأنشطة الاجتماعية، التي يقوم بها الأفراد لتحديد هويتهم وأهدافهم وعلاقاتهم بعضها البعض. كما جاء علم السياسة منذ أن وضع معالمه الأولى علماء الفلسفة اليونانية من أمثال أفلاطون وأرسطو بطرح العديد من القضايا التي لا تزال تشغل اهتمامات المفكرين السياسيين والاجتماعيين في نفس الوقت، مثل نماذج الحكم وطبيعة الحكومات وأفضلها، وعلاقة الحكم بالمحكومين، وشرعية السلطة، وطبيعة الامتثال والخضوع لها من جانب المحكومين، ومقومات الديموقراطية، وطبيعة الاستبداد السياسي وغيرها من القضايا التي ترتبط بطبيعة البناءات والنظم الاجتماعية ككل.

وتكشف اهتمامات علماء الاجتماع والسياسة معاً عن أهمية تضافر جهودهم والاستفادة من المداخل السياسية والاجتماعية عند دراسة قضايا المجتمع ومشكلاته بصورة عامة. وتمثل هذا الجهد في ظهور أحد فروع علم الاجتماع المميزة وهي علم الاجتماع السياسي Political Sociology، ويضع معالم واضحة للنظرية

(1) للمزيد من التحليلات أنظر على سبيل المثال:
Broom L & P. Selznik, Sociology, N. Y.: Harper Raw Public, 1986, P. 3.

السياسية، ودراسة أنماط الحكومة، ونوعية السياسات العامة، ويعالج طبيعة النظم والمؤسسات السياسية ليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولكن على المستوى العالمي.

كما يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة أنماط وأشكال الديموقراطية، والتنظيمات السياسية المختلفة الممثلة في الأحزاب والبرلمانات السياسية، وشرعية السلطة، وطبيعة القيادات السياسية، ونظم الانتخابات والتصويت، والتمثيل السياسي، والمشاركة السياسية، والتنمية السياسية وغير ذلك من قضايا مشتركة بين علماء الاجتماع والسياسة وغيرهم من العلم الاجتماعية الأخرى.

٣- التاريخ:

يمثل التاريخ أخذ العلم الاجتماعية التي ترتبط اهتماماتها بجميع كتابات واهتمامات علماء هذه العلوم مجتمعة. ولا يمكن لعالم من علماء العلوم الاجتماعية، أن يهتم بدراسة قضاياه موضوعاته دون الرجوع إلى التاريخ، فدراسة التاريخ تكشف عن طبيعة التطور الذي حدث في الفكر البشري عامة، ويختلف في موضع فهم الحار أو أيضاً التنبؤ بالمستقبل ولول بصورة تقريبية. وهناك كثير من علماء الاجتماع ومفكريه الأوائل الذين ركزوا على دراسة التاريخ، وهذا ما تمثل في تحليلات (ابن خلدون)، الذي ركز على أهمية تحليل الحوادث التاريخية بصورة اجتماعية ومرتبطة بالواقع، كما حدد ذلك عن تفسيره على سبيل المثال، لطبيعة قيام الحضارات أو انهيارها ووصفه لقضايا المجتمع الإسلامي أو الدولة الإسلامية في فترة ندرت فيها التحليلات الاجتماعية التاريخية المميزة.

وجاءت اهتمامات علماء الاجتماع والتاريخ وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية، لتؤكد على ضرورة وجود استفادة وتعاون مشترك بين هذه الجهود، وهذا ما تمثل في ظهور أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع التاريخي Historical Sociology، الذي يكشف عن الكثير من المعالجات والاهتمامات التي تجمع بين جهود علماء الاجتماع والتاريخ. علاوة على ذلك، أن مناهج علم الاجتماع ترتبط بالتاريخ بصورة عامة ولاسيما أن المنهج التاريخي يعتبر من المداخل السوسيولوجية التي تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات والقضايا الاجتماعية. فلقد

جاءت اهتمامات كل من أوجست كونت، دوركايم، فيبر، وسبنسر، وغيرهم من رواد علم الاجتماع لتأخذ المدخل التحليلي التاريخي المقارن. وهذا ما أصبح أيضاً موضوع اهتمامات الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين أنفسهم، والذين يؤكدون على أهمية الاعتماد على التاريخ في دراسة الأحداث الاجتماعية بصورة عامة.

٤- الجغرافيا:

تعتبر دراسة الظواهر الجغرافية من الدراسات الهامة التي يهتم بها علماء الاجتماع لاعتبارها جزء من البيئة الخارجية التي تحيط بالإنسان ذاته. ولقد كرست أهداف المعرفة الإنسانية والتي تشمل مجموعة العلوم الطبيعية والاجتماعية من أجل زيادة سبل ومصادر هذه المعرفة ومحاولتها للحصول على الحقائق وبصورة واقعية ومدروسة. فدراسة البيئة الجغرافية من قبل علماء الاجتماع يجعلهم يتعرفون على كثير من الجانب المتداخلة أو المسبقة لحدوث الظاهرة الاجتماعية ذاتها وهذا ما يعتبر في حد ذاته موضع اهتمام لعلماء الجغرافيا أنفسهم.

فدراسة الظاهرة السكانية أو الهجرة أو النشاط الاقتصادي مثلاً يجعل من عالم الاجتماع أن يتعرف على طبيعة وأثر البيئة الجغرافية والعوامل المناخية والتضاريس، والعامل الاقتصادية وغيرها التي تؤثر في توزيع السكان أو الكثافة السكانية، أو نوعية النشاط الاقتصادي، وعمليات الطرد أو الجذب عند دراسة الهجرة، سواء أكانت داخلية أو خارجية أو دائمة أو مؤقتة. كما أن دراسة التركيب السكاني والديموجرافي للسكان يجعلنا نهتم بدراسة جميع العوامل المتداخلة مع نوعية تركيب السكان، والوضع الطبقي، والمهني، وجميع الأنشطة الاقتصادية. كما أن دراسة قضايا النمو السكاني أو الزيادة السكانية، تجعلنا نهتم أيضاً بقضايا سسيولوجية وسكانية مثل المواليد، والوفيات، والحد الأمثل للسكان، وعلاقة الموارد والغذاء بالسكان، نوعية الفقر وغير ذلك من قضايا جاءت في الكثير من اهتمامات علماء الجغرافيا وفروعها المختلفة مثل الجغرافيا وفروعها المختلفة مثل الجغرافيا البشرية، والاقتصادية، والطبيعية. وبإيجاز، أن عالم الاجتماع يهتم كثيراً بدراسة اهتمامات وموضوعات علماء الجغرافيا من أجل الاستفادة من مداخلهم ومناهجهم وتفسيرهم

للظواهر الجغرافية وهذا ما ينطبق أيضا على سعي علماء الجغرافيا للاستفادة من تحليلات علماء الاجتماع ولاسيما وأن الجميع يهتم بدراسة المجتمع ككل.

٥- علم النفس:

تمتد جذور العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس إلى البدايات الأولى من القرن الحالي، وخاصة، أن موضوع اهتمام علم النفس يتركز في دراسة الفرد والجماعة ونوعية السلوك والأنشطة التي يمارسونها في المجتمع. وإذا كانت جوهر اهتمام العلوم الطبيعية تتركز في دراسة البيئة أو العالم الطبيعي الخارجي، ومحور اهتمام العلوم الاجتماعية والإنسانية يتركز عموماً في دراسة البيئة الاجتماعية. إلا أننا نجد أن علم النفس يتركز في دراسة البيئة الذاتية للفرد، وهذا ما جعل البعض يصفون هذا العلم بأنه علم دراسة السلوك أو دراسة الشخصية الفردية، وهذا ما جعل البعض أيضاً يتصورون بأن هذا العلم يتناول الجوانب السيكولوجية الذاتية للأفراد والجماعات من خلال تفاعلهم مع المجتمع ككل.

حقيقة، أن موضوعات وميادين ومجالات علم النفس تشعبت وتنوعت شأنها شأن مجالات وميادين علم الاجتماع ولاسيما في السنوات الأخيرة. وهذا ما جعل هذا الاهتمامات المتداخلة في دائرة اختصاصات كثير من علماء الاجتماع، والنفس فدراسة السلوك، والانفعالات والعواطف، والشعور، والكبت، والذكاء، والإدراك، والدوافع، والتفاعل وغيرها من الموضوعات الأخرى تكون موضع اهتمام العديد م المتخصصين في فروع علم الاجتماع المختلفة. ومن هذا المنطلق، ظهر علم النفس الاجتماعي Social Psychology ليكون من الفروع المتخصصة لالتقاء اهتمامات علم النفس والاجتماع معاً. فدراسة قضايا التنشئة الاجتماعية، والذكاء، وتطور الإنتاج، وظروف العمل، والبيئة الأسرية، والعلاقات الإنسانية، والانحراف الجريمة، والدعاية والإعلان، وأساليب الرعاية الاجتماعية تكون جزء من موضوعات اهتمامات هذا العلم.

بإيجاز، أن دراسات الجماعة الاجتماعية Social groups كما جاءت في تحليلات جورج هومانز G. Homans أو الجماعات الصغيرة Small groups، ودراسة الشخصية Personality وغيرها تعد موضع اهتمامات العديد من علماء

الاجتماع الذين طرحا نظريات سوسيولوجية ترتبط بالجانب السيكولوجي مثل نظرية ماكس فيبر M. Weber عن الفعل الاجتماعي Social action أو تحليلاته عن الفهم والمعنى لطبيعة السلوك البشري. أو اهتمامات تالكوت بارسونز T. Parsons عن الأنساق الاجتماعية Social systems وغيرهم من العلماء المعاصرين تكون خير دليل على مدى الاهتمامات المشتركة بين تحليلات كل من علماء الاجتماع والنفس معاً.

٦- الأنثربولوجيا:

تعتبر الأنثربولوجيا من العلم الاجتماعية التي لم تدخل دائرة العلوم الاجتماعية الأكاديمية منذ نشأتها الأولى، أو بمعنى آخر، لم يدرس هذا العلم في المعاهد والجامعات العلمية بقدر من نشأ في إطار الجيوش، وخاصة عندما سنحت الدول الغربية لتكوين المستعمرات فيما رواء البحار خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر. فلقد اهتمت الدول الغربية بدراسة الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد واللغة والنشاط الاقتصادي والسياسي في الدول التي كانت تريد استعمارها، وذلك بهدف التعرف بصورة مدروسة على كيفية التعامل مع شعوب هذه المجتمعات وأفضل السبل للسيطرة عليها.

ولكن مع تطور نشأة الأنثربولوجيا والاهتمام بها في الأوساط الأكاديمية وخاصة مع البدايات الأولى على أيدي كل من (السير جيمس فريزر)، الذي حدد تعريف الأنثربولوجيا بأنها عمل دراسة المجتمعات الإنسانية ولاسيما المجتمعات البدائية أو البسيطة. هذا ما أكد عليه إيفانز بريتشارد E. Pritchard والذي حدد ذلك التعريف بصورة أكثر على الأنثربولوجيا الاجتماعية[1]. ولكن ما لبث أن تعدد أنواع وأقسام ومجالات الأنثربولوجيا في الوقت الراهن وأصبح هناك الأنثربولوجيا الثقافية، بالإضافة إلى الأنثربولوجيا الاجتماعية. وأصبح المنهج الأنثربولوجي من المناهج الاجتماعية المميزة التي يستخدمها كل من علماء الأنثربولوجيا والاجتماع وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى. خاصة، وأنه يعتمد على الملاحظة المباشرة أو عن

---

(1) أنظر، إيفانز بريتشارد، البناء الاجتماعي، ترجمة أحمد أبو زيد، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٠.
وأنظر أيضاً:
Goldthorpe, J. E., An Introduction to Sociology, Cambridge Univ. Press, 1969.

طريق المعايشة التي يقوم بها الباحث لمجتمع الدراسة للوصف والدراسة والتحليل بصورة أكثر دقة، وقد تمتد هذه الفترة إلى سنوات.

وعموماً، لقد ارتبطت تحليلات دراسات الأنثربولوجيا بمجموعة كبيرة من رواد علماء الاجتماع والأنثربولوجيا من أمثال راد كليف براون R. Brawn، ومالينوفسكي Malinowski، وكروبر Krober، وغيرهم آخرون. ولقد تأثر بهذه التحليلات كثير من رواد علم الاجتماع من أمثال دوركايم وغيره من رواد الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة. كما تعددت اهتمامات الأنثربولوجيا في الوقت الرهان ولم تقتصر على دراسة المجتمعات البدائية أو البسيطة فقط ولكن أصبحت أيضاً تهتم بدراسة مشكلات المجتمع الحديث وخاصة المناطق المتخلفة Slums areas، والمناطق الصناعية، وتحليل مشكلات الجريمة والأعراف في المجتمعات المتحضرة لتشارك عموماً مجموعة اهتمامات علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية في الكثير من الميادين والمجالات المختلفة.

٧- الخدمة الاجتماعية:

ترتبط الخدمة الاجتماعية وفروعها وميادينها المختلفة بعلم الاجتماع، وفي كثير من الأحيان نوع من الخلط في طبيعة الاهتمامات بين هذين العلمين، إلا أننا نلاحظ اختلاف بين ما هو موجود بالفعل حول طبيعة هذه العلوم. فعلم الاجتماع يركز على استخدام النظريات السوسيولوجية في تحديد وتوجيه البحث الاجتماعي ومناهجه وأدوات جمع بياناته المختلفة بالإضافة إلى استخدام كل ذلك في كيفية تطبيق واختبار هذه النظريات في الواقع. أما علم الخدمة الاجتماعية وأقسامه المختلفة مثل خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع وغيرها بأنها تهتم بتوصيف أنماط الخدمة من الناحية العملية الواقعية وما ينبغي أن يقوم به دور الأخصائيين أو الممارسين أو القائمين على التخطيط الاجتماعي لأساليب الرعاية المختلفة.

وبالطبع، قد يجد الباحث غير المتخصص أو القارئ العادي أنه لا توجد ثمة اختلافات جوهرية بين العلمين وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. ولكن بالطبع هناك مجموعة من الاختلافات التي قد رجع إلى طبيعة النظريات السوسيولوجية

والتراث الأكاديمي المميز لعلم الاجتماع ونوعية مناهجه وطرق بحثه وأدوات جمع بياناته. وأن كانت توجد ثمة اتفاق حول طبيعة طرق البحث وأدوات جمع البيانات والتي يهتم بها كل من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية ولاسيما أن هدف كل منهما هو دراسة المجتمع وجمع الحقائق والبيانات الواقعية بصورة علمية مدروسة.

٨- الإدارة:

يعتبر علم الإدارة من العلوم الاجتماعية التي استقلت حديثاً عن علم الاقتصاد وأخذت مفاهيم مثل Management أو Administration وأن كان المفهوم الأخير يطلق ليس فقط على طبيعة إدارة المؤسسات أو التنظيمات الصناعية الإنتاجية ولكن أيضاً على التنظيمات السياسية أو الحكومات. ولقد ارتبط علم الإدارة كغيره من العوم الاجتماعية ذات الحداثة النسبية مقارنة بالعلوم الاجتماعية التقليدية أو الكلاسيكية، بعلم الاجتماع نظراً للاهتمامات المتزايدة لعلماء هذا العلم والمتخصصين منه ولاسيما في السنوات الأخيرة، وأصبح مجالاته وميادينه تتداخل على الكثير من العلوم وفروع العلوم الاجتماعية ذاتها.

فقد جاءت اهتمامات عالم الاجتماع، لتدرس جميع المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية Social Organization، كاملة وأن علم الاجتماع يدرس الأفراد والجماعات ليس فقط باعتبارهم أفراد مجردين، ولكن أيضاً عن طريق وجودهم كأعضاء داخل تنظيمات ومؤسسات اجتماعية مميزة. ويعتمد علم الاجتماع التنظيم Sociology of organization[1]. أحد المجالات الهامة لعلم الاجتماع، والتي يهتم بدراسة طبيعة الإدارة داخل التنظيمات الاجتماعية المختلفة والتي يقوم بدراستها علماء الاجتماع بدء من الشركات العالمية والشركات العملاقة حتى دراسة جماعة أو تنظيمات عصابات الأحداث أو الجناح.

وعموماً، أن مهمة علم الاجتماع لا تكرس فقط لدراسة الأفراد والجماعات باعتبارهم أفراد عاديين، ولكن تفسير سلوكهم وأنشطتهم وتفاعلهم داخل التنظيمات الاجتماعية التي يولدون، ويتربون، وينشأون، ويعملون، ويرفهون، فيها أو يوقع

---

(١) للمزيد من التفصيل انظر:

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

عليهم الجزاء والعقاب أيضاً. فهي انماط من التنظيمات الاجتماعية التي تلعب دوراً في تشكيل السلوك والنشاط حسب طبيعة أهدافها وقواعدها التي تحددها معايير التنظيم الاجتماعية الذي يتكون من الأفراد الجماعات. بإيجاز، أن تعدد اهتمامات عالم الاجتماع وتنوع مجالات اختصاصاته جعلته تشارك كثير من علماء العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة في الكثير من الموضوعات والقضايا والمشكلات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث.

٩- اللغة:

يعد علم اللغة من العلوم الاجتماعية التي يهتم بدراسة الكثير من أنشطة الإنسان خلال تفاعله وعلاقاته وانفعلاته وسلوكه أو رد الفعل الفردي تجاه الآخرين. وتعتبر اللغة رمز لاتصال بين الكائنات الحية بما فيها البشر وكما تعتبر جزء من مكونات الثقافة وعناصرها المختلفة والتي لا يهتم بها علماء اللغة فقط، ولكن الكثير من علماء العلوم الاجتماعية بما يهتم علم الاجتماع، والنفس، والأنثربولوجيا، والسياسة، والاقتصادي، وغيرهم – ولقد اهتم الكثير من علماء تراث علم الاجتماع بأهمية تحديد مفهومات وتصورات هذا العلم وذلك في ضوء متطلبات تحديد المعاني والأفكار العامة التي يطرحها الباحثين والمتخصصين في مجالاتهم المختلفة.

ولقد ظهر منذ عدة عقود مضت في الجامعات الغربية والعالمية اهتماماً ملحوظاً بعلم اجتماع اللغة Sociology of linguistics كأحد الفروع التي تربط بين اهتمامات كل من علماء الاجتماع وعلماء اللغة ولكن للأسف لا يزال الاهتمام بهذا الفرع في الجامعات والمعاهد العليا العربية بعيداً كل البعد عن الاهتمام والترحيب شأنه شأن الكثير من التخصصات الأخرى التي لم تظهر لحيز الوجود لأسباب متعددة. المهم، أن اهتمامات علم اجتماع اللغة تركز على دراسة طبيعة مكونات وتراكيب اللغة، وأسباب انتشارها أو ما يسمى بالانتشار الثقافي لرموز الاتصال، واختلاف وتباين اللغات العالمية، ونوعية اختلاف اللغات واللهجات المحلية مثل اللهجات الساحلية عن الداخلية، أو أهل الريف عن أهل الحضر، أو التطور اللفظي لمفردات اللغة واشتقاقاتها المختلفة.

علاوة على ذلك، يعد علم اجتماع الأدب Sociology of literature من التخصصات السوسيولوجية الحديثة كالتي تشارك اهتمامات كل من علماء الاجتماع واللغة والأدب والفنون والتي تتميز عن كثير من الجهود العلمية وأساليب دراسة التراث البشري. ولاسيما أن مجال الأدب والفنون يعتبر من المجالات التي تشمل موضوعات عن القيم والعادات والتقاليد والأساطير ونسق المعتقدات والدين والأخلاق والحياة الاقتصادية والاجتماعية عموماً، وهي جوهر اهتمامات عالم الاجتماع وغيرها من علماء اللغة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

خاتمة:

ما من شك، أن دراسة علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى تكشف الكثير عن تراث هذا العلم، وتوضح الكثير للقارئ للتعرف على طبيعة ومكانة علم الاجتماع بين هذه العلوم، وإلى أي حد وصف مؤسسه الأول (أوجت كونت) بأن مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية توضع على قائمة هذه العلم مجتمعة. وأن كنا لا نوافق حالياً على تصورات كونت التقليدية والتي جاءت في فترة ممتلئة بالصراع الأكاديمي حول أحقية وشرعية وجود علم الاجتماع ومكانته الأكاديمية بين التخصصات العلمية سواء كانت طبيعية أم اجتماعية.

كما كشفت تحليلاتنا حول طبيعة الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية ونوعية خصائص كل من الظاهرتين ونوعية التشابه والاختلاف بينهما من حيث البساطة والتعقيد، والموضوعية، والقوانين والتعميمات، والتنبؤ وغيرها وكيفية دراسة كل منها وطبيعة اهتمامات كل من علماء العلوم الاجتماعية والطبيعية ولكن بالرغم من ذلك، أن هدف دراسة كل من العلوم الاجتماعية والطبيعية مكرساً لدراسة المعرفة الإنسانية، والسعي إلى معرفة الحقائق التي ترتبط بكل من مكونات البيئة الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت. كما يعكس تحليل تراث علم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الطبيعية، أنها تمتد إلى الجذور الأولى لنشأة علم الاجتماع ذاته، وهذا ما جاء في مسميات أوجست كونت حول علم السوسيولوجيا أو الفيزياء الاجتماعية على سبيل المثال.

وعموماً أن طبيعة العلم الحديث تأخذ أشكالاً وأنماطاً متعددة الجوانب وتتمثل في خصائص مثل التعقيد، والتداخل بين العلوم الاجتماعية أو دراسة طبيعة المعرفة الإنسانية وتحليلها بصورة عامة. هذا بالرغم من زيادة سمات التخصص التي تغلب على طبيعة المجتمع الحديث، ونوعية العلم وظروف العصر بصورة شاملة، وتكشف جهود علماء علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية من الناحية، والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى، لضرورة تضافر هذه الجهود نحو مزيد من التعاون والاستفادة من مناهج ونظريات البحث العلمي أو تبني ما يعرف بالمدخل التعددي بين العلوم Multi-Disciplinary Approach، والذي تزايد اهتمام الباحثين والدعوة له من أجل الكشف عن المزيد من جوانب المعرفة الإنسانية، ولاسيما الجانب الاجتماعي كنوع من المماثلة بين العلوم الطبيعية التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال البحث ومعرفة الحقيقة بصورة واقعية.



الباب الثانى

علم الاجتماع : النظرية و المنهج وطرق البحث الاجتماعى



الفصل الثالث

نظـــــرية علــــــم الاجتمـاع

مقدمة:

أولاً: تعريف النظرية وخصائصها.

١- تعريف النظرية

٢- خصائص النظرية.

ثانياً: تصنيف النظرية وأنواعها.

ثالثاً: تطور النظرية السوسيولوجية

رابعاً: النظريات التقليدية في علم الاجتماع:

١- النظرية البنائية الوظيفية.

٢- النظرية الماركسية.

خامساً: المدخل النظرية الحديثة في علم الاجتماع:

١- المدخل النقدي.

٢- مدخل الصراع البنائي.

٣- مدخل الفعل الاجتماعي.

٤- المدخل التفاعلي الرمزي.

٥- المدخل الفينومينولوجي.

٦- المدخل الأثنوميثودولوجي.

الخاتمة



مقدمة:

يرتبط مفهوم العلم الحديث بعدد من السمات والخصائص التي تحدد طبيعة هذا العلم وهويته، وهذا ما يميز طبيعة العلوم الطبيعية أو الإنسانية في العصر الحديث عما كانت عليه قبل ذلك في المراحل السابقة. فالعلم الحديث يجب أن تتوفر له نظرية Theory أو مجموعة من النظريات والنماذج التصورية التي تحدد وتوجه جهود البحث والباحثين نحو تحقيق أهداف هذا العلم، والسعي إلى إثبات الحقيقة وادراك المعرفة الإنسانية. ومن ثم، أصبح الحديث كثيراً حول مضمون النظرية في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية موضع اهتمام مستمر للعلماء والمتخصصين فيها، ولاسيما أن النظرية تعيد الإطار التصوري الذي يحدد موضوعات ومجالات وميادين هذا العلم بصورة مستمرة.

كما توجد مجموعة من الخصائص والسمات الأخرى التي تتحدد بها النظرية العلمية Scientific theory، سواء من حيث البناء أو المكونات أو مجموعة المفاهيم Concepts التي تتكون منها، ومن حيث شروطها، وخصائصها، ووظائفها أيضاً. وهذا، ما ينطبق على النظرية السوسيولوجية Sociological theory، التي توجه الإطار الفكري والتصوري العام لجهود علماء الاجتماع وبحوثهم سواءاً كانت على المستويين النظري أم الميداني (الإمبيريقي). ونظراً لأهمية نظرية علم الاجتماع أو ما يعرف بالنظرية السوسيولوجية أصبحت مجالاً متخصصاً من مجالات أو موضوعات ميادين علم الاجتماع، والتي تهدف عموماً للتعرف على دراسة وتحليل التطور التراثي لهذا العلم.

خاصة، أن من شروط النظرية العلمية ومنها بالطبع النظرية السوسيولوجية، أنها لابد وأن تتسم بالتغير والتطور، حيث من خصائص النظرية عموماً أنها تتسم أو توصف بالمرونة Fliexabilty، كشرط أساسي للاعتراف بها في الأوساط الأكاديمية، بأنها تقبل التغير، والتعديل والتطوير المستمر لأن ذلك ليس فقط من خصائص النظرية الحديثة ولكن من الصفات والخصائص التي توصف بها العلوم الحديثة ومنها علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، ولقد ارتبطت عملية تطور النظرية السوسيولوجية خلال مراحل تطور علم الاجتماع ذاته، هذا ما

اهتم به كثير من مؤرخي ومنظري هذا العلم بدءً من المرحلة ... الأولى لرواد علم الاجتماع، وحتى الوقت الراهن حيث جهود العلماء المعاصرين والمحدثين.

عموماً، يركز هذا الفصل لمعالجة عدد من النقاط الهامة التي يجب أن يتعرف عليها القارئ عند دراسته لأسس ومبادئ علم الاجتماع وهي تتمثل في: تحديد معنى النظرية وأهم التعريفات المرتبطة بها، وخصائصها العامة من حيث المكونات، أو الشروط أو الوظيفة أو غيرها من الخصائص، الأخرى. كما نحاول، أن نحلل عدد من التصنيفات العامة للنظرية وعلى أي أساس تم تصنيف هذه النظريات والمشاكل التي تواجه عملية التصنيف للنظريات السوسيولوجية، وكيف تطورت النظرية في علم الاجتماع إلى ما وصلت إليه في الوقت الحاضر.

وبالإضافة إلى ذلك، يلقي هذا الفصل الضوء ولو بصورة مبسطة على أهم النظريات السوسيولوجية التقليدية والتي تندرج عموماً تحت إطار النظريات البنائية الوظيفية والنظريات الماركسية، التي ارتبطت بمرحلة النشأة الأولى لعلم الاجتماع ذاته. وأخيراً، نشير بإيجاز، إلى أهم المداخل النظرية السوسيولوجية التي تسيطر على اهتمامات وتصورات وأفكار الباحثين وتوجه اهتماماتهم عند إجراء دراساتهم على المستوى النظري أو على المستوى الميداني (الأمبيريقي). ولاسيما، بعد أن تزايدت نوعية هذه المداخل وارتبطت بعمليات التخصص الأكاديمي المتنوع لعلم الاجتماع خاصة في السنوات الأخيرة.

أولاً: تعريف النظرية وخصائصها:

تجئ أهمية النظرية السوسيولوجية وتحديد معانيها وتعريفاتها المختلفة، ولاسيما بعد أن ركزت تحليلات كثير من علماء الاجتماع حول توجيه مهمة هذا العلم (علم الاجتماع) نحو دراسة الواقع وهذا ما حدث في الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى الخمسينات وحدوث كثير من الدراسات الأمبريقية التي طبقت في كثير من الشركات والمصانع والمدارس والمستشفيات بهدف دراسة المشكلات الواقعية والتعرف على أهم أسبابها ونتائجها في المجتمع الحديث.

وكما يضيف نيقولا تيماشيف[1] N. Timasheff في كتابة المميز (نظرية علم الاجتماع) أن السبب وراء أهمال علماء الاجتماع دراسة النظرية في هذه الفترة، يرجع إلى وجود اعتقاد خاطئ،، ألا وهو أن الدراسة النظرية ارتبطت بعلم الفلسفة، والاهتمام بالتحليلات النظرية يفيد شيئاً مجرداً بعيداً عن دراسة الواقع ويتصف عموماً بالتأمل العقيم. أما نتائج الدراسات الواقعية فهي أكثر موضوعية وتكون موضع اهتمام للجميع ومن ثم يجب أن يركز عليها علم الاجتماع بالدرجة الأولى.

ولكن خاصية العلم سواء كان علم الاجتماع أو أي علم إنساني وطبيعي، لابد وأن لا يركز فقط على دراسة الواقع فقط، ولكن يجب أن يهتم بالإطار النظري الذي يوجه دراسة هذا الواقع. الأمر، الذي يوجب وجود نظرية محددة المعالم تكشف عموماً عن مدى عمق وزيادة نضج علم الاجتماع كغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. ولاسيما، أن طبيعة النظرية ومفاهيمها وتصوراتها تلعب دوراً أساسياً في توجيه البحث والملاحظة الأمبريقية (الميدانية)، وتعزز عموماً من نتائج الدراسات التي تجري لوصف الواقع ومشكلاته المختلفة. ومن هذا المنطلق، اهتم كثير من علماء الاجتماع بضرورة دراسة أبعاد النظرية السوسيولوجية وإبراز دورها في توجيه البحوث والباحثين في نفس الوقت.

وقبل الإشارة إلى طبيعة النظرية السوسيولوجية وما تتسم به من خصائص متعددة ترتبط عموماً بطبيعة النظرية العلمية، يجب أن توضح ما المقصود بمعنى النظرية أو ما هي أهمية أهم التعريفات التي ارتبطت بالنظرية السوسيولوجية وذلك بصورة مختصرة.

١- تعريف النظرية:

حقيقة لقد تعددت تعريفات النظرية السوسيولوجية كما تنوعت تعريفات علم الاجتماع ذاته، كما ارتبطت عملية تعريف النظرية بكتابات علماء النظرية والمناهج وتصوراتهم حول مدلول النظرية السوسيولوجية. ومن أهم تعريفات النظرية تعريف تيماشيف، الذي جاء تقريباً مع نهاية عقد الستينات ليشير إلى أنها "مجموعة من القضايا التي يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية، أولاً، ينبغي أن تكون المفهومات

(1) انظر، نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص٢٧.

التي تعبر عن القضايا محددة بدقة. وثانيا، يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى. وثالثاً، أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً. رابعاً، أن تكون هذه القضايا مثمرة وتكشف الطريق لملاحظات ابعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة"[1].

ويعكس لنا التعريف السابق الذي طرحه تيماشيف، تصوره لمجموعة من الشروط التي ينبغي أن تكون عليها النظرية السوسيولوجية، والتي تركز على وضوح المفاهيم، والاتساق، وأن تصل إلى تعميمات، وأن تكون ذات طابع مثمر من الناحية العلمية. وإن كنا نلاحظ، أن هذا التعريف يشير إلى بعض الخصائص الأخرى التي يجب أن تتسم بها النظرية السوسيولوجية كغيرها من النظريات العلمية الأخرى سواء للعلوم الطبيعية والاجتماعية. ومن أهم هذه السمات، ضرورة إخضاع النظرية ومفهوماتها وفروضها للبحث والتجريب، وأن تكون لديها خاصية المرونة في التعديل، والتغير والتطور. وإن كان تيماشيف، اعترف في تحليلاته بصورة غير مباشرة بأن النظرية السوسيولوجية ليست نهائية على الإطلاق بقدر ما يجب أن تخضع للبحث الإمبيريقي بصورة مستمرة.

ويرى بعض علماء مناهج البحث من أمثال براثويت R. Braithwaite[2]. الذي يتصور أن النظرية تشمل على مجموعة من الفروض التي تكون نسقاً استنباطياً، بمعنى أنها تنظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة تلحق بعض الفروض المتقدمة. أو بعبارة أخرى تعد النظرية بمثابة مجموعة من القضايا أو الفروض على المستوى الأعلى مكانة المقدمات المنطقية وتكون فيه الفروض على المستوى الأدنى، بمثابة نتائج لما يتقدمها من فروض.

وهناك عدد من التعريفات الأخرى التي قد تمزج بين كل من النظرية Theory أو النموذج Model، ومن أهم هذه التعريفات تعريف ديفيد ويللر D. Willer، الذي يحدد النموذج بأنه تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على

---

(1) المرجع السابق، ص ٣٧.

(2) جاء هذا التعريف السابق في المرجع التالي:

C. Selltize (etal) Research Methods in Social Relation, Holt Rienchat, 1961

ولكننا اعتمدنا على المرجع التالي، على جلبي وآخرون، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٣.

أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري – الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا"[1]. وإن كنا نلاحظ أن هذا التعريف السابق الذي يركز على فكرة النموذج ومماثلته بالنظرية يرتبط بصورة أو بأخرى، بفكرة ماكس فيبر M. Weber عن فكرته للنموذج المثالي[2] Ideal type والذي حدده بأنه تصور عقلي Mental concept وبناء فكري يطرحه الباحث مسبقاً لتوجيه البحث ومتطلباته وإجراءاته الميدانية. كما أنه (النموذج) يرتبط بذهن الباحث وتصوره حول دراسة الواقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بالإضافة إلى ذلك، يوضح كل من روزنتال Rosental[3]. ويادين Yudin، إلى أن النظرية تعتبر بمثابة نسق من المعرفة التعميمية وتفسير للجوانب المختلفة للواقع، وأنها ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى مع أنها تختلف عنها في بعض الجوانب والوظائف، وإذا كانت كل نظرية أو نسق أو إطاراً فكرياً، فهي بصورة عامة نسق معقد. ويتضح من هذا التعريف، ارتباطه بصورة نسبية بالطابع الفلسفي في تحديد أنساق المعرفة وتحديد النظرية العلمية التي يجب أن تكون محددة المعالم بصورة واضحة.

وربما يجئ تحديد بوتومور T. Bottomore لطبيعة النظرية في علم الاجتماع من خلال أهمية أثرها نحو إقامة تعميمات واسعة من الارتباطات الامبريقية التي أمكن التوصل إليها، بحيث تخضع هذه التعميمات للاختبار عن طريق بحوث مستقبلية[4]. ويتركز التصور السابق لعالم الاجتماع البريطاني المعاصر (بوتومور) من خلال تحليله لمجموعة من القوانين التي يمكن أن يتوصل إليها علم الاجتماع والتي يستند إلى استخلاصها من نتائج البحث الامبريقي وهذا ما أكد عليه مسبقاً تيماشيف عندما حدد أهمية البحث السوسيولوجي لتكوين النظرية الامبريقية والنظرية

---

(1) Willer, D. Scientific Sociology: Theory and Method, N. J: Prentice- Hall, 1967, P. 17.

(2) Weber, M., Theory of Social Organization, Op. cit.

(3) Roental & P. Yudin, A Dictionary of Philosophy, Mosco, Progress Pub. A67, P. 440.

(4) بوتومور، مرجع سابق، ص ٥٦.

معا، مما يؤدي إلى زيادة نضج وإثراء النظرية السوسيولوجية ككل، وهذا يعتبر في حد ذاته أحد أهداف علم الاجتماع العامة.

٢- خصائص النظرية[1]:

بعد تحديد معنى النظرية السوسيولوجية، والتي لا تخرج بعيداً عن مفهوم أو تصور النظرية العلمية بصورة عامة. طرح عدد من علماء الاجتماع مجموعة من الخصائص العامة التي تكشف عن طبيعة ومكونات هذه النظرية ووظائفها العامة وكذلك شروطها التي يجب أن تكون عليه وهي بصورة موجزة كما يلي:

١- المكونات: تتحدد طبيعة مكونات النظرية باعتبارها نسق استنباطي يتضمن مجموعة من الفروض التي تحتل مكانة للمقدمات وأخرى للنتائج التي يتوصل إليها. كما تشمل النظرية أيضاً مجموعة من المفاهيم، والقضايا، والقوانين التي يمكن التوصل إليها أو صياغة تعميمات حولها.

٢- الشروط: يجب أن تكون النظرية واضحة ومحددة وموجزة وشاملة وقابلة للاختبار وقادرة على التنبؤ العلمي. ولعل من أهم الشروط التي حددت للنظرية، تلك الشروط التي صاغها علماء المناهج والبحث الاجتماعي، الذي ركزوا على وضوح المفاهيم، واتساق الأفكار والتصورات، واستنتاج القوانين.

٣- الخصائص: تعتبر النظرية بمثابة الإطار الفكري التصوري الذي يجمع الحقائق والمعرفة والنتائج التي يتوصل إليها الباحثين بصورة غير مرتبة ودقيقة.

ومن ثم، تجئ خاصية النظرية وسماتها العامة، بأنها تقوم بتجميع هذه الحقائق والمعرفة والنتائج بصورة يسهل على طريقها إعادة دراستها أو تحليلها، وذلك من أجل تطويرها أو تحديثها حتى تكون مرتبطة بالواقع المتغير. كما تتسم النظرية بخاصية أخرى. ألا وهي، أن صياغة النظريات لا تكون صياغة استاتيكية جامدة بقدر ما تتسم بالمرونة والتجديد والتطبيق والممارسة.

٤- الوظائف: للنظرية السوسيولوجية مجموعة من الوظائف التي تؤديها لخدمة الباحثين والبحث العلمي، ولقد عبرت أو طرحت هذه الوظائف في كتابات

---

(1) انظر كل من، علي جلبي، وآخرون، ص ٦٥.

- وغريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص٩٤.

العديد من علماء البحث والنظرية الاجتماعية من أمثال كل من جـود وهـات Coode & Hait اللذان أشارا إلى مجموعة من الوظائف وهي[1]:

أ- تحديد أنواع البيانات وتجريدها.

ب- تقديم إطار تصوري يقوم بتنظيم وتصنيف الظواهر المدروسة.

ج- الوصول إلى الحقائق وإصدار التعميمات حولها.

د- تساعد على التنبؤ.

هـ- تساعد على تحقيق المزيد من المعرفة الإنسانية بصورة مستمرة.

بصفة عامة، تلك أهم السمات والخصائص العامة التي تحدد طبيعة النظرية السوسيولوجية، من حيث مكوناتها وشروطها وخصائصها ووظائفها المختلفة. ومن هذا المنطلق، يجئ دور علماء ومنظري النظريات السوسيولوجية للعمل بصورة مستمرة لبلورة هذه النظريات وتحديد خصائصها ووظائفها، والتي أصبحت في الوقت الراهن مجموعة من المبادئ والأسس العامة التي يتفق حولها كل من علماء النظرية السوسيولوجية ومناهج البحث الاجتماعي ككل. خاصة، بعد أن تعددت مجالات وميادين علم الاجتماع وتخصصاته الفرعية الأخرى، والتي تلزم الاهتداء بصورة مستمرة بطبيعة الإطار العام للنظرية السوسيولوجية من حيث شروطها وأهميتها ككل، ومن أجل إثراء المعرفة والحقائق التي يسعى إليها باحثي علم الاجتماع ومعالجتهم للمشكلات النظرية والمنهجية، التي تواجه الباحثين عند إجراء دراستهم النظرية أو الميدانية (الأمبريقية).

ثانياً: تصنيف النظرية وأنواعها:

ما من شك، أن عملية التصنيف Classification تعد من المشكلات التي لا تزال تواجه الباحثين في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى ومرجع ذلك، إلى طبيعة التداخل الشديد بين موضوعات وقضايا ومجالات علم الاجتماع ذاته أو بينه وبين مجالات العديد من التخصصات في العلوم الاجتماعية

---

(1) المزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Goode, W & Hait, Methods in Social Researches, London, McGrow-Hall Inc., 1956, P. 8

ولكننا اعتمدنا على المرجع التالي، غريب سيد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٤.

الأخرى. وهذا ما ظهر أيضا على سبيل المثال، عند محاولة تصنيف تعريفات وموضوعات ومجالات علم الاجتماع ككل. ولكن هذا لا ينفي على الإطلاق، البعد عن التصنيف واعتباره مشكلة بدون حل، بقدر ما يتصور بصورة أكيدة، أن هدف التصنيف من الدرجة الأولى، ترتيب البيانات والحقائق المرتبطة بالقضايا المدروسة، من أجل سهولة تحليلها، وفهمها ودراستها سواء عن طريق الباحثين المتخصصين في مجال الدراسة ذاته أو غيرهم من التخصصات العلمية الأخرى.

من ثم، فإن هدفنا الحالي يكمن في طرح عدد من التصنيفات، التي ارتبطت بالنظرية السوسيولوجية، وذلك للتعرف على طبيعة التراث السوسيولوجي لهذه النظريات، وعلى أي أساس تم تصنف هذه النظريات بالصورة، التي ظهرت عليها كما جاءت في تحليلات كثير من المنظرين السوسيولوجيين لعلم الاجتماع وفروعه المختلفة.

١- التصنيف على أساس البعد التاريخي[1]:

يعتمد أصحاب هذا التصنيف على ترتيب النظريات السوسيولوجية من خلال ظهورها من الناحية التاريخية ووفقاً للمراحل الزمنية التي ظهرت فيها. كما يمكن تقسيم كل مرحلة إلى مجموعة من النظريات العامة والتي تندرج تحتها نظريات فرعية أخرى. ولقد استخدم هذا التصنيف كل من ليختنبرجر Lichtenberger في كتابه (تطور النظرية الاجتماعية) وهاوس Hauss في كتابه (تطور علم الاجتماع). كما اعتمد أيضاً، نيقولا تيماشيف Timasheff في كتابه المميز عن (النظرية السوسيولوجية) على هذا التصنيف بصورة كبيرة.

فلقد تناول على سبيل المثال، تيماشيف طبيعة التطور التاريخي لنظريات علم الاجتماع وقسمها إلى أربعة مراحل[2]:

(1) انظر، عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٨٣-٩٠.

(2) أرجع إلى، تيماشيف، مرجع سابق، الفصول من ٢ – ٢٠.

١- جاءت المرحلة الأولى وتتضمن نظريات علماء الاجتماع الأوائل منذ نشأة هذا العلم حتى عام ١٨٧٥، ومن أهم نظريات هذه المرحلة نظريات كونت، وسبنسر، ولويلي، وماركس، وفيبر، وتايلور، ومورجان وغيرهم.
٢- المرحلة الثانية، وتتحدد من الناحية التاريخية بالربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتشمل النظريات الداروينية الاجتماعية، والسيكولوجية، والتطورية الاقتصادية، والتكنولوجية، الديموجرافية، والمدرسة الاجتماعية، والنزعة الذاتية الروسية.
٣- المرحلة الثالثة، وتمتد خلال الربع الأول من القرن العشرين، وتتضمن مرحلة انقسام النظرية التطورية إلى أقسام فرعية، لتشمل جوانب اجتماعية، وسيكولوجية ومثالية.
٤- المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي التي تظهر تقريباً قرب القرن العشرين وتتميز بظهور مجموعة كبيرة من المدارس والاتجاهات الحديثة مثل الوضعية المحدثة، والإيكولوجية البشرية، والاتجاه الوظيفي، وعلم الاجتماع النظري، وعلم الاجتماع التاريخي والفلسفي، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الاتجاهات العقلية والأمبريقية.

٢- التصنيف على أساس البعد الجغرافي:

ويعتمد هذا التصنيف عن طريق استخدام المناطق والدول التي ظهرت فيها النظريات السوسيولوجية في فرنسا وتشمل نظريات كونت ودوركايم على سبيل المثال. والنظريات الألمانية مثل ماركس وفيبر أو النظريات البريطانية مثل تحليلات سبنسر وفي الولايات المتحدة من نظريات بارسونز وغيره. ولقد استخدم كل من جورج جرفتش[1] G. Gurvithc وبارسونز هذا التصنيف.

وإن كنا نلاحظ أيضاً، أن تصنيف النظريات السوسيولوجية وفق المناطق الجغرافية، أو إلى القوميات ونوعية الدول فيها لم يقتصر على ذلك فقط. بقدر ما نلاحظ أن هناك اهتمامات أخرى لتصنيف علم الاجتماع طبقاً إلى القومية مثل علم

---

(١) للمزيد من التحليلات، ارجع إلى:
Gurvithc, G. & Moore, twintieth Century Sociology, 1946.

الاجتماع البريطاني، وعلم الاجتماعي الألماني، وعلم الاجتماع الأمريكي، وغير ذلك من تصنيفات لطبيعة اهتمامات علماء هذه الدول.

٣- التصنيف على أساس المنهج:

ويعتمد هذا التصنيف على أساس اختيار بعد المنهج، أو مدى التزام النظريات بالأبعاد المنهجية العلمية في دراستها وتحليلاتها. ومن أهم أصحاب هذا التصنيف على سبيل المثال، هلموت فاجنر الذي صنف النظريات إلى ثلاثة وهي:

١- النظرية الوضعية: وتقوم هذه النظرية على تصور أن علم الاجتماع ينبغي أن يعالج موضوعاته وقضاياه باعتباره علماً طبيعياً، وتتضمن هذه النظريات كل من النظريات الوضعية المحدثة، والأيكولوجية البشرية، والوظيفية البنائية، والسلوكية الاجتماعية، وأيضاً النظريات النفسية والبيولوجية.

٢- النظريات التفسيرية: وتشمل التحليلات التي تتمسك بالقواعد المنهجية العامة للعلم، ودون الاستعانة بالمناهج العلمية التي توجد في العلوم الأخرى. وتتضمن هذه النظريات كل من نظريات الفهم الثقافي، والنظرية التفسيرية للفعل والتفاعل، ثم نظرية الفينومينولوجيا الاجتماعية.

٣- النظريات التقويمية: وهي النظريات التي تهدف إلى الربط بين علم الاجتماع والفلسفة عن طريق استخدام أحكام القيمة والتكامل الثقافي.

٤- التصنيف على أساس النماذج المستعارة من العلوم الأخرى:

كما يظهر ذلك التصنيف من خلال تصنيف النظريات السوسيولوجية حسب استعاراتها من العلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى مثل المدرسة الميكانيكية في علم الاجتماع، والمدرسة البيولوجية، والمدرسة السيكولوجية، والمدرسة الجغرافية (الأيكولوجية).

ويعتبر بيترم سوركون P. Sorokin من أبرز العلماء الذين لجأوا إلى هذا التصنيف في تناولهم للنظريات السوسيولوجية حيث عرض لطبيعة المدرسة الميكانيكية. والتي تتناول تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء مفاهيم الطبيعة والكيمياء والميكانيكا. والمدرسة الجغرافية، في تحديد للعلاقة بين البيئة الجغرافية

وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والدين والاقتصاد والأسرة، والمدرسة البيولوجية، عند محاولة عقد نوع من المماثلة البيولوجية بين الكائن العضوي وبناءات المجتمع ووظائفه واستخدام مفاهيم مثل الوراثة، والانتخاب والبقاء للأنسب أو الأصلح. ثم المدرسة النفسية (السيكولوجية) عند تفسير السلوك في ضوء الخصائص والعوامل النفسية المتعددة. المدرسة السوسيولوجية، تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية وإرجاعها إلى أصولها الاجتماعية مثل تفسيرها للعلاقة المتبادلة بين العامل الاقتصادي كعامل رئيسي الذي يؤثر على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية.

٥- التصنيف على أساس الأصول الفلسفية:

ويعتبر من أبرز علماء النظرية السوسيولوجية الذين اعتمدوا على مقياس إرجاع النظريات إلى أصولها الفلسفية دون مارتنديل Don Martindale في كتابه المعروف عن (النظرية السوسيولوجي: طبيعتها وأنماطها)، حيث أشار إلى خمس نظريات رئيسية ومجموعة أخرى من المدارس الفرعية التي تندرج تحتها وهي[1]:

١- المدرسة العضوية الوضعية Posivistic Organicism:

تمتد أصول هذه المدرسة ومصادرها الأساسية إلى الفلسفة المثالية، التي تركز على دراسة الواقع عن طريق اعتباره شيئاً متضمناً في نوعية الأفكار، ولذا تكون الأفكار أكثر الأشياء وضوحاً وتعبيراً عن الواقع ذاته. أما الوضعية، فإنها تشمل الاتجاه الفكري الذي يهدف إلى تفسير العالم عن طريق الخبرة. وتمتد جذور النزعة أو المدرسة الوضعية إلى فلاسفة اليونان القدماء، ولكن تبلورت على أيدي كل من فرنسيس بيكون، ولوك، وهيوم، وفولتير.

وبالرغم من تأثر هذه المدرسة بالتقدم الذي حدث في علم البيولوجيا واعتماد الكثير من روادها على استخدام المماثلة البيولوجية في تفسير الظواهر الاجتماعية، إلا أن لاقت معارضة شديدة، وأدت إلى إهمال هذا الاتجاه لفترة محدودة، ما لثبت أن تطورت بعد ذلك من خلال ظهور الوضعية المحدثة على أيدي مجموعة من العلماء من أهمهم شبنجلر، وتيني، وسوروكن.

---

(1) للمزيد من التحليلات، ارجع إلى:

Don Martindale, The Nature and Typesof Sociological Theory, London, 1967.

٢ - مدرسة الصراع Conflict School:

ترجع جذور هذه المدرسة إلى أصول فلسفية يونانية قديمة، ويعتبر صاحبها الأول الفيلسوف هيراقليطس، الذي يعد أول صاحب نظرية عن التغير، وتنظر إلى الصراع عموماً على أنه ظاهرة أساسية ومحورية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. ولكن انتقلت هذه الأفكار إلى رواد الفكر السياسي والاجتماعي خلال العصور الوسطى وعصر الإصلاح التنوير، وظهرت على أيدي ميكافيللي، وبودان، وهوبز.

ولكن هذه المدرسة أو النظرية لم تتبن الاتجاه الفلسفي أو العقلي فقط عند تفسيرها للصراع، ولكنها انتقلت إلى الجانب الأمبريقي وإجراء الدراسات الميدانية، وذلك بفضل تحليلات كل من هيوم، وفيرجسون عن النظم السياسية، ومع بداية القرن التاسع عشر تطورت الأفكار الثورية، والتي تبنت اتجاه الصراع في تحليلاتها. وهذا ما ظهر في الماركسية، والداروئية الاجتماعية عن طريق تركيزها على دراسة كل من الطبقات الاجتماعية، كما ظهرت عند ماركس أو اهتمامها بالطبع المحافظ كما ظهرت في تحليلات كل من هربرت سبنسر H. Spencer، ووليام سمنر W. Suminr.

٣- الصورية أو الشكلية السوسيولوجية Sociological Formatlism:

ارتبطت هذه النظرية بالأصول الفلسفية العقلية التي تمتد بصورة خاصة إلى الفلاسفة اليونانيين، ولكنها ما لبثت أن تبلورت في شكلها الجديد على أيد كانط Kant، الذي سعى لتخليص العلم من النزعة الشكية، وتبنى النزعة العقلية وذلك عن طريق الاعتماد على دراسة أنواع معينة من القضايا وهي القضايا التحليلية والتركيبية واللذان يكونا طبيعة المعرفة عند كانط، وتهدف عموماً إلى ضرورة الربط بين الاتجاه العقلي والاتجاه الواقعي الأمبريقي في تفسير المعرفة الإنسانية عموماً.

ولكن ما لبثت أن تطورت هذه النظرية وأخذت أشكالاً جديدة خلال القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد ظهور ما يعرف بالكانطية المحدثة والتي تتمثل في ظهور ما يعرف بالاتجاه الفينومينولوجي Phenomenology، كما ظهر في تحليلات رينوفيه Renouvier في فرنسا أو كث لبات بارك Park وسانتايان Santayana في الولايات المتحدة، أو تحليلات جورج زيمل G. Simmil في ألمانيا.

٤- السلوكية الاجتماعية Social Behaviorism:

وترجع هذه النظرية أصولها الفلسفية إلى كل من الفلسفة المثالية والبراجماتية في نفس الوقت، وتعتمد أيضاً على كل من المدخل السلوكي في تفسير الظواهر الاجتماعية، وتحليلها لموضوعات وقضايا علم الاجتماع بشكل متعارض مع كل من المدرسة الوضعية وأصحاب نظرية الصراع، وأيضاً المدرسة الصورية أو الشكلية الاجتماعية. وتركز المدرسة السلوكية الاجتماعية على استخدام مناهج أمبريقية جديدة في الدراسة السوسيولوجية، وذلك من أجل تجنب الأخطاء أو المشكلات المنهجية كما حدث للمدارس والنظريات السابقة الأخرى.

عموماً، لقد تطورت النظرية السلوكية الاجتماعية وانقسمت إلى ثلاث مدارس فرعية وهي: السلوكية الجمعية، والتفاعلية الرمزية، ونظرية الفعل الاجتماعي، وتركز الأولى على تبني مجموعة من المقاييس الاجتماعية والكمية، لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية واهتمت كثيراً بمعالجة قضايا مثل التغير والضبط الاجتماعي والشخصية. أما التفاعلية الرمزية، فترجع جذورها إلى الجمع بين البرجماتية (الواقعية) والمثالية المحدثة، وتهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعي. كما أن نظرية أو مدرسة الفعل الاجتماعي Social Action Theory، ترتبط بتعليمات ماكس فيبر M. Weber على وجه الخصوص، ولكنها تبلورت أيضاً على أيدي كل من فيبلن Vehlen، وماكيفر Maciver وبارسونز Parsons، وميرتون Merton وآخرون.

٥- الوظيفة السوسيولوجية Sociological Functionalism:

ترتبط هذه المدرسة بتحليلات مجموعة من رواد علم الاجتماع التي تتركز على دراسة الوظيفة السوسيولوجية عند دراستها للأنساق أو البناءات الاجتماعية سواء تلك الأنساق أو البناءات أو الوحدات كبيرة الحجم أو الوحدات أو البناءات صغيرة الحجم، ولقد جعلت هذه البناءات أو الوحدات بمثابة وحدة التحليل الرئيسية أو التي يطلق عليها بالتحليلات الكبرى والصغرى Macro & Micro Analysis.

ولقد جاءت تحليلات كل من براون، ومالينوفسكي، وباريتو، وبارسونز، وليفي، وميرتون، وهومانز، لتمثل دراسة الأنساق أو المجتمعات الكبيرة. بينما تتدرج كتابات كل من ليفن، وزاندر وغيرهم عن طريق تبني المدخل المصغر أو دراسة

المجتمعات الصغيرة. ولكننا نلاحظ، أن كتابات روبرت ميرتون R. Merton جمعت بين استخدام المدخل الوظيفي عند دراسته للظواهر الاجتماعية وتحديده لطبيعة النظرية السوسيولوجية الأمثل لدراسة المجتمع الحديث أو ما أسماه: بالنظريات المتوسطة Middle Range Theories، والتي تجمع بين النظريات الكبرى والصغرى عامة.

٦- التصنيف على أساس البعد السوسيولوجي:

يعتمد هذا التصنيف بالدرجة الأولى على ضرورة استخدام المدخل السوسيولوجي في دراسة الظواهر والموضوعات الاجتماعية. ولقد استخدم هذا التصنيف أحد منظري النظرية السوسيولوجية وهو والتر والاس[1]، عندما أشار إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار مجموعة من الملاحظات عند تصنيف النظريات والتي يجب أن يقوم بها الباحث قبل تفسيره للظواهر الاجتماعية أو الوصول إلى تعميمات حولها بصورة كلية. ومن أهم هذه الملاحظات هي البعد عن الذاتية وتحري الموضوعية عند دراسته وتفسيره للظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ومن أهم النظريات التي تندرج تحت إطار هذا التصنيف وهي، النظريات الأيكولوجية، والسكانية، والسيكولوجية، والتكنولوجية، والبنائية الوظيفية، والصراع، والتفاعل الرمزي، والفعل الاجتماعي. كما أكد (والاس) على ضرورة معرفة جوانب الاتفاق بين هذه النظريات دون الاهتمام بالاختلافات بينهم فقط، خاصة لعدم وجود نظرية عامة تشمل هذه النظريات في إطار نظري واحد.

٧- التصنيف على أساس البعد الأيديولوجي:

ارتبطت النظرية السوسيولوجية خلال النصف الأخير من القرن العشرين بطبيعة الأيديولوجيا العالمية أو النظام العالمي خلال هذه الفترة. وهذا ما جعل هذه النظريات تصنف على أساس مدى تبنيها للاتجاه المحافظ الليبرالي، أو الاتجاه الماركسي أو اتجاه الصراع. ويستطيع الباحث أو المتتبع للتراث النظري السوسيولوجي خلال النصف الثاني من القرن الحالي أن يتعرف بوضوح على نشأت

---

(1) ارجع إلى: Wallace, W, Sociological Theory, Lonodn: Heinmna, 1971.

المدارس والنظريات والمذاهب وعلاقتها بالنظـام الأيـديولوجي أو تبنيهـا اتجاهـاً أيديولوجياً معيناً توصف به عامة.

وربما تعتبر تحليلات زيتلين Zeitlin المميـزة للنظريـة السوسـيولوجية وتصنيفها في ضوء علاقتها بالإيديولوجيا خير مثال على ذلك، حيث رجع بأصـول النظريات إلى الأصول الفلسفية وخاصة فلسفة التاريخ ولاسيما آراء فلاسفة التنوير، وأيضاً تميزه للاتجاه المحافظ الذي ظهر في الدول الغربية مثل تحليـلات سـيمون، وكونت، وفيبر، وميشلز، ودوركايم، وبارسونز. كما تفيد تحليلات الفـن جولـدنر[1] A. Gouldner وكتابه المميز عن (الأزمة القادمة لعلم الاجتمـاع الغربـي) The Coming Crisis in Western Sociology، من أهم التحليلات التي ربطت بـين النظرية السوسيولوجية والبناء الأيديولوجي، واعتبار الإطار الإيديولوجي أحد العوامل المسيطرة على فكر المنظرين الاجتماعيين مما يهدد نظرتهم الموضوعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرهم للواقع.

بعد العرض الموجز لتصنيفات النظرية السوسيولوجية وأنواعها المختلفـة، نستطيع أن نصل إلى مجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

١- إن عملية تصنيف النظريات لا تزال مشكلة صعبة تواجه الباحثين والقـائمين على عملية التصنيف ذاتها نظراً لطبيعة التداخل بين هذه النظريات وأنواعهـا المختلفة.

٢- يكشف التراث التحليلي للنظريات السوسيولوجية عن طبيعة الصراع بين هـذه النظريات، وأن كانت حدة هذا الصراع ووجود النظريات المتصـارعة خفـت حدته مع نهاية القرن الحالي.

٣- تعكس طبيعة النظريات السوسيولوجية وأنواعهـا المختلفـة طبيعـة التطـور التاريخي الذي حدث على مكونات وعناصر هذه النظريات منذ أن ظهر علـم الاجتماع الحاضر.

٤- لم يظهر اتفاق عام بين علماء الاجتماع ومنظريه حتـى الآن، حـول وجـود نظرية عامة وشاملة تجمع كل النظريات السابقة في إطار واحد.

(1) Couldner, A, The Coming Crisis in Western Sociology, London, Heineman, 1971.

٥- ارتبطت معظم النظريات السوسيولوجية ولاسيما منذ منتصف هذا القرن بطبيعة البناء الإيديولوجي الذي يوجد في المجتمع الحديث، وأثر بصورة جوهرية على مكونات النظرية السوسيولوجية وأهدافها.

٦- لم تشهد التصنيفات للنظريات السوسيولوجية عن وجود اتفاق أو تقارب حول النظريات السوسيولوجية المتصارعة سواء كانت نظريات ليبرالية أو راديكالية، كما حدث في ظهور المدخل الصراع البنائي، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

ثالثاً: تطور النظرية السوسيولوجية:

يكشف تحليل تراث النظرية السوسيولوجية ليس فقط دراسة معنى النظرية ومعرفة خصائصها، ومكوناتها وشروطها ووظائفها، بقدر ما يوضح أيضاً طبيعة التطور الذي طرأ على هذه النظريات، منذ نشأ علم الاجتماع وأصبح علماً له شرعية في الأوساط العلمية والأكاديمية. كما يكشف تطور النظرية السوسيولوجية عن مضمونها العام الذي وضعت من أجله والهدف منها في توجيه البحث والباحثين للسعي لدراسة الواقع وجمع المعلومات اللازمة حول دراسة المعرفة الإنسانية.

وكما يؤكد تيماشيف Timasheff، ويماثل بين نمو النظريات السوسيولوجية ونمو النبات، حيث تنمو نظريات سوسيولوجية وتتطور وأخرى تنهار وتذبل. وهذا يفسر سر تطور النظرية وتقدمها وقابليتها للتعديل والتغير المستمر. كما أن النظرية لها طابع التراكمية من حيث جمع البيانات واعتمادها على النظريات السابقة التي ظهرت سواء في علم الاجتماع أو العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى أو الطبيعية أيضاً، وهذا ما حدث على سبيل المثال، في استعادة النظريات العلمية البيولوجية أو الميكانيكية أو العضوية أو التطورية على سبيل المثال.

كما يعكس طبيعة تطور النظرية السوسيولوجية ارتباطها بطبيعة الاتجاهات والتيارات الأيديولوجية التي ظهرت في العالم، وهذا ما يرتبط بتأثير النظام الأيديولوجي العالم على طبيعة ومكونات النظرية السوسيولوجية، وتحديدها للإطار الفكري لمنظري علم الاجتماع وعلمائه منذ نشأته حتى الوقت الراهن. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، من خلال معرفتنا للتيارات والاتجاهات الأيديولوجية المتصارعة،

خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الحرب الباردة، واغتراب النظرية السوسيولوجية وعلماء علم الاجتماع عامة، إلى تبني تيارات أيديولوجية معينة، تعبر بوضوح عن الخط الفكري والانتماءات السياسية والظروف العصرية التي تصيغ أفكار العالم وتصوراته وآرائه حول القضايا المجتمعية التي يعيش فيها ويتأثر بها بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وربما كشفت تحليلات علماء النظرية السوسيولوجية من أمثال تيماشيف، أو مارتندال أو زايلتن أو جولدنر أو غيرهم آخرون عن طبيعة المراحل التطورية للنظرية السوسيولوجية. فلقد أشار تيماشيف عن البدايات الأولى لظهور النظريات السوسيولوجية التي جاءت منذ نشأة علم الاجتماع حتى عام ١٨٧٥م، والتي شملت نظريات رواده الأوائل من أمثال كونت، وسبنسر، وكيتليه، ولوبلي، وماركس، وتايلور، ومورجان وغيرهم. أما المرحلة الثانية، فلقد تحددت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وشملت مجموعة من النظريات والمدارس السوسيولوجية المتصارعة مثل الداروينية الاجتماعية، والتطورية السيكولوجية، والتطورية الاقتصادية، والتكنولوجية، والديموجرافية. علاوة على ظهور المدارس الأولى التحليلية، والمدرسة الاجتماعية عند دوركايم، والمدرسة الذاتية الروسية[1].

وظهرت المرحلة الثالثة خلال البدايات الأولى من القرن العشرين، حيث تفرعت بعض النظريات ولاسيما النظرية التطورية إلى عدد من المدارس، وركز أصحابها على ضرورة توجيه علم الاجتماع نحو البحث الميداني (الأمبيريقي)، والاعتماد على الشواهد الواقعية عند صياغة النظريات والأطر التصورية التي تقوم عليها، وربما تصنف كتابات كل من باريتو Parito وتوماس Thomas كمثلاً على هذا التطور والاسترشاد ببعض النظريات الطبيعية الأخرى، والتي تعتمد على الملاحظة والاستدلال العقلي في نفس الوقت. وهذا ما أكد عليه أيضاً، ماكس فيبر M. Weber، في تحليلاته وإمكانية استخدام المنهج شبه التجريبي Quasi-Experiemntal عند دراسته للأنماط المثالية Ideal Types، أو دراسته عن الفهم والمعنى الذاتي.

---

(١) انظر، عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.

وتجئ المرحلة الأخيرة والرابعة، وحتى تقريباً قرب نهاية القرن العشرين لتعكس مجمعة من المدارس والنظريات الحديثة مثل الوضعية المحدثة، والأيكولوجية البشرية، والاتجاه الوظيفي، وعلم الاجتماع النظري، والقياس الاجتماعي، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القضايا السوسيولوجية، التي تستند إلى التبرير الواقعي والمستمد من استخلاص النتائج الميدانية، والتي تجمع بين كل من الاتجاهات الواقعية والعقلية في نفس الوقت.

وبالرغم من أهمية التصورات السابقة حول تطور النظرية السوسيولوجية والتي تثير بالطبع التراث الفكري لتطور علم الاجتماع بصورة عامة والنظرية السوسيولوجية بصورة خاصة. إلا أننا نلاحظ، أن هذا التحليل كما جاءت في كتابات تيماشيف، لم تتناول بالتحديد التطورات النظرية التي ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ولاسيما أن (تيماشيف) وضع مؤلفه المميز عن (النظرية السوسيولوجية: طبيعتها وتطورها) في أواخر الستينات وبالتحديد عام ١٩٦٧. فلقد ظهرت العديد من الدراسات والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع وتصبح في الوقت الراهن أحد الاهتمامات الأساسية لدى علماء الاجتماع والمتخصصين فيه.

فلقد ظهرت عدد من المداخل النظرية والتي تعكس جزئيتها طبيعة المظاهر الحديثة التي طرأت على بعض النظريات التقليدية الرائدة في علم الاجتماع مثل البنائية الوظيفية أو الماركسية. خاصة، بعد أن تم بلورة كثير من أفكار هذه النظريات وطرحت تصورات أكثر حداثة ومرتبطة بتفسير الواقع، والبعد بصورة ملحوظة عن ظهور الأفكار المتصارعة ذات الطابع التقليدي الذي ظهرت عليه النظرية السوسيولوجية وحتى نهاية الستينات. وعموماً، تحول الصراع النظري الإيديولوجي إلى حدوث تقارب في وجهات النظر السوسيولوجية حول الكثير من القضايا، وعبر عن ذلك ظهور ما يعرف بالاتجاه أو مدخل الصراع البنائي، الذي يعكس طبيعة التقارب الفكري والإيديولوجي. كما ظهرت تطورات على المداخل السلوكية الاجتماعية، وظهور المداخل الفينومينولوجية والراديكالية، وتبلورت أيضاً الاتجاهات أو المداخل الأثنوميثودولوجية، وهذا ما سنعالجه لاحقاً خلال هذا الفصل.

رابعاً: النظريات التقليدية في علم الاجتماع:

تمثلت اهتمامات علم الاجتماع وموضوعاته وقضاياه ومجالاته المختلفة في التركيز على دراسة طبيعة المجتمع الحديث، ولاسيما أن هذا العلم نشأ من أجل دراسة المشكلات الاجتماعية أو الحياة الاجتماعية الجديدة، التي ظهرت في هذا المجتمع، واختلفت عن طبيعة الحياة الاجتماعية ومكوناتها التي كانت سائدة في العصور الوسطى. ومن ثم، يمكن القول أن علم الاجتماع جاء كتلبية طبيعية للاحتياج لدراسة الظواهر الاجتماعية والمشكلات التي طرحتها حياة الصناعة والتنوع في النشاط الاقتصادي، والسياسي، وأنماط وأشكال المؤسسات التنظيمات والنظم الاجتماعية التي ظهرت خلال العصر الحديث.

كما أفرزت طبيعة الحياة الاجتماعية العصرية العديد من أنماط العلاقات الإنسانية Human relationships، التي ظهرت في المجتمع وأصبحت من أهم أهداف ومجالات علم الاجتماع، ومحاولة علمائه دراسة هذا العلاقات، وسعيهم للإجابة على العديد من التساؤلات التي تدور مثل حول لماذا تحدث تباينات في العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة؟ ولماذا يحدث نوع من التمييز في العلاقات داخل المجتمع الواحد أو المجتمعات المحلية؟ وما هي أسباب حدوث التمييز بين الأفراد من خلال الجنس، والنوع، والسلالة، أو العنصر، أو الدين؟ وما هي علاقة الحاكم بالمحكومين؟ وما طبيعة ودور نظم الحكم والإدارة، والتعليم، والاقتصاد، ووسائل الإعلام وغيرها من النظم المتعددة في المجتمع؟ وما هي أنماط وأشكال العلاقات الاجتماعية المرتبطة بقضايا أخرى مثل العمل، والإنتاج، والثروة، والملكية، والأجور؟ ولماذا تأخذ أشكال العلاقات الاجتماعية مظاهر حادة من الصراع والتناقض أو أشكالاً أخرى من التوافق والتعاون والتكامل؟ ولماذا يحدث أنواع من الامتثال والطاعة أو التمرد والرفض في علاقات الأفراد بأنفسهم أو بالجماعات والمؤسسات التي يصبحون فيها أعضاء بالفعل؟

حقيقة، أن إجابة تلك التساؤلات تكون من إهتمامات علماء الاجتماع وهدفهم الأساسي، ولاسيما أن من وظائف هذا العلم دراسة نسق العلاقات الاجتماعية، وطبيعة الحياة الاجتماعية ككل. كما أن إجابات العلماء وتصوراتهم تدور حول

التساؤلات السابقة أو القضايا المطروحة، حيث لا يمكن أن تـدور حولهـا إجابـات واحدة، أو يتفق عليها العلماء المتخصصين في علم الاجتماع، بقدر مـا تجـئ هـذه الإجابات في صورة متعددة من الأفكار والتصورات العامة التي تؤخذ فـي مجملهـا خطاً فكرياً محدداً. وهذا ما تم تصنيفه في مجموعة من النظريات التي تتدرج تحتهـا تصورات وآراء وأفكار علماء الاجتماع حينما يعالجون قضايا المجتمع ومشكلاته.

ومنذ نشأة علم الاجتماع في أواخر القرن التاسع عشر، ظهـرت نظريـات متعددة ومتنوعة كشـفت عنهـا تحليلاتنـا السـابقة، حـول تصـنيف النظريـات السوسيولوجية، ووضحت كيف تطورت هذه النظرية خلال هـذه الفتـرة. ونسـعى حالياً، لأن نوضح للقارئ - بصورة موجزة - طبيعـة الأطـر العامـة والأفكـار التصورية التي قامت عليها أهم النظريات التقليدية أو الكلاسيكية الرائـدة فـي علـم الاجتماع، والتي وانقسمت إلى نظريتين هما: (١) النظرية البنائيـة الوظيفيـة، (٢) والنظرية الماركسية. علاوة على ذلك، الإشارة إلى طبيعة التطورات التـي طـرأت على أفكار هذه النظريات وأدت إلى تعديل أفكار ومسار اتجاهاتهـا النظريـة فـي السنوات الأخيرة، مقارنة عما كانت عليه خلال النصف الأول من القـرن العشـرين على سبيل المثال.

١- النظرية البنائية الوظيفية Functional – Structrual Theory:

١- مسميات وتعريف النظرية:

تعددت مسميات هذه النظرية، وأطلق عليهـا اسـم البنائيـة الوظيفيـة، أو النظريـة الوظيفيـة التقليديـة Traditional Theories، أو النظريـة المحافظـة Conservative Theories، أو النظريـة الليبراليـة Liberal Theories[1]. وإن كانت التسمية الأخيرة تعتبر من التسميات الأكثر حداثة، وتعكـس فـي كثيـر مـن الأحيان التطورات الحديثة التي ظهرت على مضمون وأفكار البنائية الوظيفية كأحدى النظريات السوسيولوجية الرائدة في علم الاجتماع.

---

(1) يمكن الرجوع إلى المرجع التالي لمزيد من التفاصيل:
Sherman H. J. & J. Wood, Traditional and Radical Perspectives, N.Y., Harpe, Raw Pub, P. 4.

أما تعريف البنائية الوظيفية فينعكس من خلال رؤيتهـا وتصـورها العـام لدراسة المجتمع الحديث، حيث اعتبرت المجتمع نسقاً عاماً، يشـمل مجموعـة مـن النظم الاجتماعية والثقافية، وترتبط هذه النظم بطبيعة الأفعال الاجتماعية التي تكرس من أجل خدمة الإنسان، وقضاء حاجاته الأساسية Basic Needs. كمـا أن عمليـة إتمام هذه الخدمات تتطلب درجة عالية من تـرابط المشـاعر والقـيم والأخلاقيـات المشتركة التي تحدث نوع من التضامن الاجتماعي Social Soidarity. علاوة على ذلك، يركز علماء البنائية الوظيفية على ضرورة الاهتمام بالثقافة، باعتبارها المـادة الروحية والعقلية التي ترتبط بالنظم ارتباطاً شديداً. وبإيجاز، فإن الثقافـة culture، تعكس عمليات التحول نحو النظامية أو المؤسساتية Institualization.

وكما يحدد تيماشيف[1] Timasheff، المعنـى العـام للبنائيـة الوظيفيـة، باعتباره من أهم المنظرين السوسيولوجيين، الذين ظهروا خلال النصف الثـاني مـن القرن العشرين. حيث يتصور أن المعنى العام للوظيفة يكمن في القضـية الرئيسـية التي يدور حولها اهتمامات علمائه وهي: أن النسـق الاجتمـاعي Social System يمثل نسقاً حقيقياً، وهذا بفضل وجود نوع من التكامل والتساند والتعاون بـين هـذه الأنساق بصورة كبيرة.

٢- التطور التاريخي للبنائية الوظيفية:

يرجع كثير من منظري علم الاجتماع إلى أن أفكار البنائية الوظيفية، تمتـد جذورها إلى ما قبل نشأة علم الاجتماع ذاته. ولاسيما، في أفكار المدرسة الفرنسـية والبريطانية والألمانية و التي ظهرت في مرحلة التنـوير ومهـدت لظهـور علـم الاجتماع من أمثال أفكار مونتسكيو، وبودان، وهوبز، وسـان سـيمون، وأن كـان الأخير ينتمي إلى المدرسة الوضعية الفرنسية. وبالطبع، لا أحد ينكـر التصـورات التطورية الداروينية التي ارتبطت بأفكار داروين حول أصل الأنواع والبقاء للأصـلح التي حدثت الكثير من أفكار الوظيفية وربطتها بالتصورات البيولوجية والطبيعية فـي نفس الوقت.

---

(1) تيماشيف، مرجع سابق، ص٣٢٨.

ولكن ترجع كثير من تحليلات علماء النظرية السوسيولوجية (البنائية الوظيفية) إلى رواد علم الاجتماع الغربيين الذين ظهروا خلال القرن التاسع عشر، ومهدوا لظهور علم الاجتماع من أمثال أوجست كونت، وسبنسر، ودوركايم، وفيبر، وباريتو، وسمول وغيرهم، هؤلاء يمكن أن نصنفهم بالجيل الأول من رواد البنائية الوظيفية، والتي جاءت تصوراتهم في الفترة بين أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين.

ولكن تقريباً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تطورت البنائية الوظيفية ولاسيما بين ظهور علم الاجتماع الأمريكي، والذي عزز كثيراً من أفكار البنائية الوظيفية، وجاءت تصورات هذه النظرية خاصة على أيدي تالكوت بارسونز T. Parsons، وروبرت ميرتون R. Merton، وكنجزلي دايفيد K. Davis، نيل سملسر N. Smelsedr وغيرهم آخرين، من الذين ينتمون إلى المدرسة البريطانية من أمثال توم بيتومور T. Botomore، وجيدنجر Guddings، هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العلماء السوسيولجين الذين ظهروا في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى.

٣- الأفكار العامة البنائية الوظيفية:

١- حقيقة، لقد انطلقت الأطر التصورية العامة للبنائية الوظيفية من خلال تصورات الجيل الأول[1] من علماء هذه النظرية والتي تحتل كتابات كونت، ودوركايم، وباريتو، وفيبر على سبيل المثال. فلقد جاءت آراء هؤلاء العلماء من خلال نظرتهم العامة لاعتبار المجتمع وبناءاته ونظمه ومؤسساته وأنساقه الاجتماعية ترتبط كل منها الآخر وتهدف الغايات الأولى من هذه النظم والمؤسسات والأنساق الاجتماعية، إلى تحقيق نوع من التكامل والتعاون فيما بينها لأداء وظيفتها العامة من أجل المحافظة على النسق الأكبر وهو المجتمع

---

(1) للمزيد من التحليلات أنظر مثلاً:

Durkheim, E., Devision of Labour in Society (Trans. By: G. Simpson), N. Y., Free Press, 1969, cahp. 2 -3.
Weber, M., Op. cit., Chap. 2-4.

العام. وهذا التكامل يتمثل في تصورات العلماء حول ما يسمى بالنماذج البنائي والوظيفي من أجل المحافظة على البناءات الاجتماعية العامة.

٢- ارتبطت تصورات الجيل الأول من رواد البنائية الوظيفية في نظرتها الشمولية عند دراسة المجتمع، وذلك من خلال تبنيها ما يعرف بالاتجاه السوسيولوجي الكلي في دراسة المجتمعات أو الوحدات الكبرى Macro Sociological Analysis، والذي يركز بصورة عامة على معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته، من خلال التركيز عموماً على طبيعة المجتمع ككل، وذلك عن طريق تحليل النسق الأكبر (المجتمع) واعتباره وحدة التحليل الاجتماعي.

٣- استندت النظرية البنائية الوظيفية إلى مفهومات متعددة مثل البناء Structure، والوظيفة Function، والتضامن الاجتماعي Social Soildarity، والعلاقات الاجتماعية Social Relationships وغيرها من المفاهيم الأخرى التي تعمل على المحافظة على النسق أو البناء الاجتماعي دون حدوث أي خلل في مكونات كل من بناءاته ووظائفه المختلفة.

٤- جاءت تصورات الجيل الثاني من رواد البنائية الوظيفية ولاسيما في تحليلات بارسونز، وديفيز، وميرتون، وسمسلر وغيرهم آخرون ليضيفوا أبعادا جديدة عند دراسة قضايا المجتمع ومشكلاته المختلفة ولقد كشفت هذه التحليلات طبيعة التغيرات السوسيولوجية التي حدثت ولاسيما خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

٥- بالإضافة إلى المفهومات السوسيولوجية السابقة، التي استخدمها الجيل الأول من ورواد البنائية الوظيفية، استخدم العلماء أيضاً من رواد الجيل الثاني مفهومات مثل الخلل الوظيفي Dysfunction، التوازن الاجتماعي Social Equlburim الوظيفة الكامنة والظاهرة Laent & Manifest Functions تحقيق الهدف Goal Achievement، المحافظة على النمط Pattern Maintenance، التكيف والمواءمة Adaptation وغيرها من المفاهيم والتصورات الأخرى التي تحرص على وحدة النزعة المحافظة وإعادة التوازن في المجتمع نتيجة لحدوث التغيرات الاجتماعية المستمرة.

٦- جاءت تصورات الجيل الثاني من رواد البنائية الوظيفية لتبني مدخلاً أقل شمولية من مدخل الرواد الأوائل عند معالجتهم لدراسة المجتمع، ولاسيما، بعد أن ظهرت نظريات فرعية ترتبط برواد هذا الجيل الثاني مثل نظرية النسق الاجتماعي Social Ssytem، كما ظهرت في تحليلات بارسونز على سبيل المثال. وتبنى النظريات متوسطة المدى Middel Range Theories، كما ظهرت في تحليلات روبرت ميرتون. وعموماً تبنى رواد البنائية الوظيفية المحدثين ما يعرف بالمدخل السوسيولوجي للوحدات الصغرى Micro Sociological Approach[1].

٧- ركزت تصورات كل من رواد البنائية الوظيفية التقليديين أو المحدثين على دراسة المجتمع الصناعي الحديث، ولاسيما تركيزهم على دراسة الأنماط والأشكال الجديدة لكل من الطبقات والعلاقات الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة. فجاءت تصوراتهم للمجتمع الرأسمالي الصناعي لتأكد على أهمية هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يحقق معدلات أعلى من الإنتاجية، ووجود العدالة والديموقراطية الاجتماعية، وحدوث نوع من التمايز الطبقي، بهدف استمرار العمل وتوزيع الإنتاج. وبإيجاز، أن هدف هذا المجتمع الصناعي الرأسمالي موجه إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وظهور ما يعرف بمجتمعات الرفاهية Welfare Societies.

٨- اهتمت البنائية الوظيفية بشكل عام بدراسة الأنساق الفرعية التي توجد في المجتمع، وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الحرية الفردية، وذلك انطلاقاً من تصورات آدم سميث الاقتصادية. علاوة على أن حرية العمل والإنتاج، تزيد من دور المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية باعتبارها أنساقاً فرعية، تهدف إلى استمرارية النظام الرأسمالي الاقتصادي والسياسي بصورة عامة.

---

(1) للمزيد من التحليلات يمكن الرجوع إلى:

Parsons, T, The Structure of Social Action, N.Y., The Free Press, 1981.
Merton, R, Social Theory and Social Structure, N.Y., The Free Press, 1957.

ـ - نقد البنائية الوظيفية:

تعرضت هذه النظريات لمجموعة من الانتقادات التي ظهرت سـواء مـن رواد النظريات السوسيولوجية الأخرى ولاسيما النظرية الماركسية، أو من بين رواد البنائية الوظيفية أنفسهم وشملت جملة هذه الانتقادات بصورة عامة، فـي تصـورات البنائية الوظيفية للمجتمع الرأسمالي الغربي والـذي يسـوده نـوع مـن التجـانس، والتكامل، والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى واقع هذا المجتمـع الـذي يمتلـئ بالمزيد من التناقضات سواء بين الطبقـات الاجتماعيـة أو السـلالات والأقليـات الاجتماعية، وحددت الكثير من مظاهر الصراع الذي يوجد بين هذه الطبقات كشـئ طبيعي وكمظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية العصرية.

علاوة على ذلك، ظهرت آراء جديدة من بين رواد البنائية الوظيفيـة التـي رأت ضرورة تحديث الأفكار العامة التي تقوم عليها هذه النظرية ، والعمـل علـى تغيير تصوراتها ورؤيتها وإطارها العام ولاسيما نظرتها للمجتمع الحديث. فطبيعـة هذا المجتمع وحياته الاجتماعية ومؤسساته ونظمه وطبقاته قد اختلفت كثيراً عما كان عليه في أواخر القرن التاسع عشر، حيث وضع كونت وزمـلاؤه تصـورات هـذه النظرية بصورة عامة. وهذا ما تمثل في مجموعة من المداخل النظرية الحديثة التي عملت على إعادة تشكيل البنائية الوظيفية وتصورها إلى المجتمع الحديث ككل.

٢- النظرية الماركسية Marxisim Theory:

١- مسميات وتعريف النظرية:

ارتبط مسمى هذه النظرية بمؤسسها الأول كارل ماركس K. Marx، الذي وضع أفكارها العامة خلال أواخر القرن التاسع عشر. ولقد أخـذت هـذه النظريـة مسميات أخرى مثل نظرية الصراع Conflict Theory وذلك من خلال تصـورها المحدد نحو الطبقات الاجتماعية Social Classes. كما أن هناك كثير من المفـاهيم والمسميات الأخرى التي ارتبطت بهذه النظرية مثل المادية التاريخيـة Historical Materialism[1]، أو النظريـة الراديكاليـة Radical Theory، وأن كـان هـذا

(1) يجد القارئ تحليلات مستوفية حول هذه النظرية في المرجع التالي:
عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

المصطلح قد أطلق بعد ذلك على كثير من الاتجاهات التي أخذت الطابع النقدي عند دراستها للمجتمع. وتتركز هذه النظرية بصورة عامة حول تعريفها لدراسة المجتمع من منظور المدخل الماركسي أو مدخل الصراع، ولاسيما أن المجتمع الحديث مليء بالتناقضات وأنماط الصراع داخل جماعات المجتمع وطبقاته المختلفة، وينتج هذا الصراع نتيجة التعارض في المصالح والاهتمامات الفردية والجمعية، وسعي الإنسان إلى السيطرة على الآخرين. وإن كان ماركس لم يقدم تعريفاً محدداً لعلم الاجتماع ولكنه أكد على مهمة هذا العلم في دراسته للمجتمع الحديث.

٢- التطور التاريخي للنظرية الماركسية:

ترتبط الماركسية بكتابات ماركس (١٨١٨-١٨٨٣م)، والتي ظهرت خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، والتي عاصرت تقريباً فترة نشأة البنائية الوظيفية. وتعتبر اهتمامات ماركس المميزة و كتابه الشهير عن (رأس المال) The Capital أهم المحاور الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية، ولقد عاصر ماركس زميله فردينك أنجلز[1] F. Engels (١٨٢٠-١٨٩٥)، وواصل انجاز مهمة استكمال وطبع ونشر كتب زميله ماركس، حتى ظهرت إلى الوجود، وأحدثت أصداء عالمية، وغيرت كثير من ملامح البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي عامة وظهور المجتمع الاشتراكي.

ومع البدايات الأولى من القرن العشرين، وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧، وانهيار الحكم العنصري وقيام الثورة الاشتراكية، اهتم لينين Lenin مؤسس الاتحاد السوفيتي بأفكار ماركس واستخدمها كثيراً في قيام الاتحاد السوفيتي والكتل الإشتراكية بعد ذلك والتي امتدت خارج روسيا إلى كثير من دول أوروبا الشرقية (سابقاً) والكثير من دول العالم ولا تزال توجد الاشتراكية الماركسية - بعد التعديلات طبعاً - وتحكم أكبر دولة في العالم وهي الصين. كما اتخذت أيضاً الأفكار الماركسية في التعديل المستمر نتيجة لتغير طبيعة المجتمع الحديث، ولاسيما خلال القرن العشرين وهذا ما أدى إلى ظهور الماركسية المحدثة Neo-Marxism،

---

(1) أنظر المزيد من التحليلات:
Marx, K. & F. Engles, Basic Writings (ed.) by: L.S. Feuer, Lodon, Fontana Publis. Comp. 1981.

الحديث على أساس فكر متقارب بين التصورات البنائية الوظيفية و ... ات الماركسية في نفس الوقت.

٣- مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach:

يرتبط هذا المدخل بنظرية الفعل الاجتماعي التي تمتد جذورها من ماكس فيبر M. Weber وتطورت عن أحد شراحه الأساسيين وهو بارسونز Parsons. ولكن مع تطور المداخل النظرية السوسيولوجية ظهرت مجموعة من العلماء من أمثال بلومر Blomer، ودوجلاس Dougles، وجوربت Gorbutt، وويلسون Wilson وآخرون. الذين سعوا لأحياء التراث الفيبري (نسبة إلى فيبر) مرة أخرى ولكن في إطار جديد ومحدث. كما ظهر ذلك في الكثير من تصورات العلماء وأحياء بعض النظريات السوسيولوجية التقليدية مثل المماثلة البيولوجية عند سبنسر H. Spencer.

ويركز هذا المدخل بإيجاز، على كيفية استخدام تصورات فيبر في دراسة الأفعال الاجتماعية وسلوكيات الأفراد والأنشطة الاجتماعية، ونوعية البناءات والنظم الاجتماعية المختلفة، وتحليل مكونات العناصر الثقافية والتكنولوجية والبناء المعرفي بصورة عامة التي توجد في المجتمع، ومحاولة دراستها بصورة واقعية. كما سعت أيضاً، كتاباته واهتمامات أصحاب هذا المدخل بتبني المدخل التاريخي المقارن في دراسة الظواهر والمشكلات والقضايا الاجتماعية وهو نفس المدخل الذي استعان به فيبر في طرح تصوراته عن نظرية الفعل الاجتماعي.

٤- المدخل التفاعلي الرمزي Symbolic Internaction Approach:

تمتد جذور هذا المدخل من الناحية التطورية إلى إسهامات علماء النفس الاجتماع ولاسيما رواد المدرسة النفسية الاجتماعية الأمريكية من أمثال، جورج ميد G. Mead وتشارلز كولي C. Cooly، وجورج هومانز G. Hommans، والذين أسهموا في استخدام المدخل السلوكي في دراسة الظواهر الاجتماعية والمشكلات والقضايا المجتمعية بصورة عامة[1]. كما جاءت تصورات أصحاب المدخل التفاعلي

(1) انظر المرجع التالي للمزيد من التحليلات:
Bilton, T (etuals) Introductrory to Sociology, Op. cit., P. 734-735.

الرمزي الحديث ليتبنى نفس الاتجاه العام لأفكار هؤلاء الرواد السيكولوجيين عند دراسة قضايا المجتمع، ولكن في إطار جديد متغاير بصورة نسبية. وخاصة، أن العناصر الثقافية التي تتمثل في تعقل الأشياء الخارجية وأنماء الخبرات الإنسانية وتحديث المعرفة البشرية، ونوعية السلوك البشري، ومجموعة العواطف والانفعالات والدوافع والشعور واللاشعور وغيرها قد تطورت في إطار جديد ومتغاير عن المجتمعات الصناعية التقليدية، أو المجتمعات الصناعية الرأسمالية والاشتراكية في مراحل تطورها.

خاصة، بعد أن أفرزت مظاهر الحياة الاجتماعية الحديثة الكثير من المشكلات والمظاهر والنتائج المتعددة على كل من الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والقومي، والمجتمع العالمي أيضاً. فلقد تباينت البناءات الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية، وتغيرت طبيعة سيكولوجية الأفراد وأنماط الشخصية، وتعدد المشكلات النفسية العصرية. كما تباينت أيضاً، واختلفت المؤثرات الفكرية والثقافية والأخلاقية والتربوية التي توجد في المجتمع الحديث. الأمر، الذي جعل من الضروري تبني مداخل سوسيو-سيكولوجية متطورة في دراسة مثل هذه التغيرات مع ضرورة تبني نتائج الدراسة الميدانية التي تعزز من الإطار النظري والتصوري لها.

ه- المدخل الفينومينولوجي Phenomenology Approach:

خلال الربع الأخير من القرن العشرين تم استحداث كثير من الأفكار والتصورات الكلاسيكية النظرية في علم الاجتماع، نتيجة لظهور تصورات أكثر واقعية وتهتم لتحديث آراء وأفكار النظرية التقليدية في علم الاجتماع. وهذا، ما يوصف به المدخل الفينومينولوجي كأحد المداخل السوسيولوجية الحديثة، التي لاقت انتشاراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ولاسيما، تركيز أصحاب هذا المدخل على دراسة نسق المعرفة وتحليل المعاني والأفكار والتصورات أو ما يعرف عموماً بالدراسة الظاهراتية Phenomonan. كما سعى أصحاب هذا المدخل إلى ضرورة اختيار البدائل الجديدة في دراسة السلوك البشري ودراسة أنماط التفاعل ونوعية المواقف، وعمليات الشعور والإدراك وذلك عن طريق الاعتماد على خبرات الأفراد وقدراتهم المعرفية وقدراتهم الحياتية وتصوراتهم وانطباعاتهم عموماً حول حقائق الأمور والظواهر الاجتماعية والمعرفية.

٤- نقد النظرية الماركسية:

حقيقة، أن الماركسية كنظرية سوسيولوجية اتسمت في تصوراتها بالكثير من الرؤى التي عالجت الواقع في المجتمع الرأسمالي، ولاسيما في فترة أو مرحلة ازدهار البنائية الوظيفية. لكن لقد تعرضت الماركسية من جانب رواد هذه المدرسة الأخيرة، أو من بين روادها الماركسيين أنفسهم. ولاسيما، أن الماركسية ركزت على تفسير بعض الجوانب الواقعية في المجتمع الرأسمالي والحديث وأغفلت البعض الآخر. كما أنها طرحت كثيراً من الأفكار المثالية الخيالية مثل تصورها لانهيار الرأسمالية وظهور المجتمع الشيوعي العالمي، ولكن حدث العكس تماماً، وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية نتيجة لبعد أسس هذا النظام عن الواقع وتحريم أو إلغاء أحد الحقوق الأساسية للفرد وهي حق الملكية التي شرعتها الأديان السماوية وغيرها من الحريات الأخرى.

علاوة على ذلك، لقد انتقدت الماركسية كثيراً في استخدامها لمفاهيم الصراع، والاغتراب، والثورة، والدين، والسيطرة، والوعي والوجود الاجتماعي وغيرها من المفاهيم، التي جاءت بصورة خيالية نسبياً وبعيدة عن واقع المجتمع الرأسمالي ونشأته ليس فقط في المجتمعات الغربية ولكن في المجتمعات الآسيوية على سبيل المثال. الأمر، الذي أدى إلى تعديل هذه النظرية من جانب الماركسية المحدثة والتي تبنت خطاً أيديولوجياً أقل حدة من التصورات الماركسية التقليدية، التي وضعها كل من ماركس وانجلز وطبقها لينين وستالين في الاتحاد السوفيتي سابقاً.

عموماً، أن الماركسية كنظرية سوسيولوجية أو كنظام اجتماع اشتراكي تركت بصماتها واضحة المعالم على الفكر البشري، الذي لا يمكن أن يتجاهله بمرور الوقت. ولاسيما، أن هذا الفكر دائماً في حالة من التجديد والتعديل والتطوير المستمر؛ وهذا ما سوف تكشف عنه طبيعة التراث الاجتماعي البشري خلال القرون القادمة، وخاصة أن حركة التاريخ مستمرة وتوضح لنا كيف تطور الفكر الإنساني عبر العصور التاريخية، إلى أن وصل إلى ما هو عليه في العصر الحديث ليشمل الكثير من الاتجاهات والأفكار والأيديولوجيات المتصارعة.

خامساً: المداخل النظرية الحديثة في علم الاجتماع:

كشفت الانتقادات التي وجهت إلى كل من النظريات البنائية الوظيفية والماركسية، عن طبيعة تحليلات أصحاب هذه النظريات التي ظهرت في فترة من الفترات التاريخية التي تتسم بالإيديولوجية المتصارعة ووجهة نظرها إلى طبيعة المجتمع الحديث. وبالطبع، أن معظم هذه الانتقادات جاءت من الاتجاهات النظرية ذات الطابع المعتاد والمغاير للخط الفكري الذي تقوم عليه، كما قدم كثير من أعضاء هذه النظرية انتقاداتهم المستمرة لنظرياتهم التقليدية، وهذا ما حدث بالفعل في الربع الأخير من القرن الحالي نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي حدثت في العالم أو المجتمع الحديث، وأدت إلى تباين البناءات والنظم والوظائف التي كانت موجودة في المجتمع الصناعي في مطلع القرن العشرين.

على أية حال، لقد ظهرت مجموعة من المداخل أو المنظورات السوسيولوجية التي قد ترتبط من حيث النشأة بالاتجاهات النظرية السوسيولوجية التقليدية، ولكن جاءت في صورة مغايرة تماماً عن خطها الفكري والأيديولوجي أو التصور العام الذي تحلل به المجتمع الحديث وتدرس مشكلاته وظواهره وقضاياه من رؤى مختلفة ومن أهم هذه المداخل التي سوف نشير إليها بإيجاز.

١ - المدخل النقدي **Critical Approach**:

ارتبط تطور المدخل النقدي مُنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولاسيما بعد أن ظهرت مدرسة فرانكفورت **Frankfurt School**، لتحليل طبيعة النظريات السوسيولوجية التي ظهرت في العالم الغرب وسواء في الكتلة الشرقية أو الغربية. كما ظهرت آراء هذه المدرسة وذلك بعد أن خاب ظنها في الأفكار البراقة التي طرحتها الماركسية خاصة بعد الخمسينات على الساحة العالمية والتي ركزت فيها لتخليص الطبقات العمالية والأغلبية من السيطرة والتحكم من الطبقات الحاكمة أو المالكة الرأسمالية. ومن ثم جاءت، هذه الحركة أو المدرسة لتنقد ما وصلت إليه الماركسية من آراء وتصورات حول طبيعة المجتمع الرأسمالي، وأيضاً تصورات البنائية الوظيفية وتصوراتها حول هذا المجتمع أيضاً.

ومن أبرز رواد هذه المدرسة النقدية كل من فرووم Fromm، وماركيوز Marcuse، وأدورنو Adorno، وهابرماس Habermas[1]. وإن كانت تصورات هذه المدرسة النقدية لم تنقد فقط تصورات الماركسية المحدثة، ولكنها ركزت أيضاً على نقد البنائية الوظيفية والمدارس والمذاهب الفرعية التي تندرج تحتها. خاصة، وأن معظم رواد هذه المدرسة هاجروا إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، واستقر بهم المقام في الولايات المتحدة، وسمحت لهم الظروف للعيش بصورة واقعية ودراسة المجتمع الرأسمالي عن قرب.

من أهم القضايا النقدية التي كانت مصدراً للجدل بين كل من المدخل النقدي والنظريات السوسيولوجية الوظيفية أو الماركسية، تصورات الأخيرة حول الطبقات الاجتماعية، والإنتاج وعلاقات العمل، والديموقراطية، والاغتراب، وحقيقة دولة الرفاهية والنشاط السياسي والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي توجد في كل من المجتمعات الاشتراكية السابقة أو أيضاً المجتمعات الرأسمالية الغربية. علاوة على دراستها إلى أفكار أخرى مثل اللامساواة، والتمييز العنصري، ودولة المؤسسات والثقافة ككل.

كما لم تقتصر تصورات المدخل النقدي على مدرسة فرانكفورت وحدها، ولكن ظهرت أيضاً العديد من الكتابات النقدية السوسيولوجية التي ظهرت داخل المجتمع الرأسمالي الغربي ومنها تصورات كل من زايلين Zitlin وألفن جولدنر[2] A. Gouldner، ولاسيما بعدما نشر مؤلفه الأخيرة، عن (الأزمة القادمة في علم الاجتماع الغربي)، والذي ظهر من البدايات الأولى من الربع الأخير من القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى ظهور آراء أخرى اتخذت طابعاً نقدياً وتنتمي إلى فروع علم الاجتماع المتخصصة المختلفة.

٢- مدخل الصراع البنائي Structure Conflict Approach:

يعكس تحليل التراث النظري السوسيولوجي الحديث لعلم الاجتماع ولاسيما في السنوات الأخيرة، وجود تنوع ملحوظ في الاتجاهات النظرية التي ظهرت مع

---

(1) انظر، عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التربية، مرجع سابق، خاصة الفصل السابع.
(2) Gouldner, A, Op. cit.

نهاية فترة القرن الحالي (العشرين) والتي تتباين مع الاتجاهات النظرية الكلاسيكية التي نشأت خلال النصف الأول من القرن الحالي ذاته. وكشفت تحليلات هذا التراث أيضاً، عن وجود نظريات سوسيولوجية متصارعة نتيجة للتباين والاختلاف الفكري والأيديولوجي الذي تنطلق منه وتبني عليها تصوراتها وتحليلاتها عند دراسة قضايا المجتمع ومشكلاته المختلفة.

علاوة على ذلك، لم تعرف الأوساط الأكاديمية السوسيولوجية أو حتى في العلوم الاجتماعية، أي نوع من التقارب الفكري، ولاسيما بين أقطاب البنائية الوظيفية والتي تبنت الخط الرأسمالي، وبين الماركسية التي تبنت الخط الاشتراكي في تفسيرها لواقع المجتمع الحديث. حيث دافعت كل منها عن تصوراتها بصورة شديدة ولا يقبل النقد أو التعديل، نظراً لسيطرة الفكر الأيديولوجي وامتداد جذوره في عقول أصحاب هذه المدارس وانتماءاتهم الفكرية والثقافية والمجتمعية. ولكن بالطبع، لقد تأثرت النظريات السوسيولوجية بالأيديولوجية العالمية أو بالنظام العالمي، الذي تغير وتباين كثيراً خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين عن فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية أو الحرب الباردة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) و قبل ذلك بفترة. وبالتحديد خلال السبعينات، ظهر نوع من التقارب الفكري والأيديولوجي بين تصورات الماركسية المحدثة والبنائية الوظيفية الجديدة، تلك الفترة التي يمكن أن نطلق عليها بفترة المهادنة الأكاديمية، والتي بالطبع تأثرت بالفكر الأيديولوجي العالمي، ونتيجة لظهور الحركات الراديكالية واليسارية والماركسية المحدثة والليبرالية الجديدة، التي عملت على حدوث نوع من التقارب الفكري أو التداخل بين الاهتمامات ومعالجة القضايا بصورة مشتركة. بإيجاز، لقد سعى أنصار هذا المدخل (الصراع – البنائي) من أمثال كيف[1] Cuff، وهيستر Hester، وإجلين Eglin من إعادة فهم ودراسة المجتمع

(1) للمزيد من التحليلات، أنظر:

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، الفصل السابع.

والتي ظهرت أفكارها ليس فقط داخل الاتحاد السوفيتي أو الكتلة الاشتراكية سابقاً، بل أيضاً في العديد من الدول الأوربية الرأسمالية حيث نشطت أفكار الماركسية المحدثة بها.

٣- الأفكار العامة للنظرية الماركسية:

١- انطلقت الماركسية من الفكرة الأيديولوجية القائلة، بأن المجتمع الحديث يتكون من بنائين هما (١) البناء الفوقي Super Structure، (٢) البناء التحتي Infra Structure ويتمثل النوع الأول من البناء في نسق الأفكار والمعتقدات والقيم السائدة التي بموجبها أو من يسيطر عليها، ويستطيع أن يمتلك البناء التحتي ويشمل البناءات والمؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية في المجتمع[1].

٢- تبنت الماركسية تصوراتها على هذا الاعتقاد الأيديولوجي ومن وجود فكرة الصراع Conflict Idea، والتي توجد بين الطبقات الاجتماعية، منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض أو عرفت المجتمعات البشرية حياة الاستقرار، وتزداد مظاهر الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، نتيجة لوجود طبقات مسيطرة وهي الرأسمالية والمالكة لوسائل الإنتاج، وطبقات أخرى محكومة وهي طبقة العمال ولا تملك أي شئ من هذه الوسائل.

٣- أن الصراع الطبقي يكشف حقيقة وواقع التناقض الذي يعيشه المجتمع الرأسمالي وطبقاته المختلفة، والذي يعد مصدره الأول (نظام الملكية)، هذا النظام الذي يعد مصدر الشرور الاجتماعية كلها، ومن ثم، يجب إلغاء الملكية الفردية أو الخاصة وتحويل كل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة حتى يسود نوع من التكامل والمساواة الاجتماعية.

٤- أن تحديد علاقات الإنتاج Production Relationship، بين من يملك من الطبقات الرأسمالية وبين الطبقات العمالية التي لا تملك لا يمكن أن تستمر إلى

---

(1) أنظر المزيد من التحليلات:

عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، مرجع سابق.

عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج١-ج٢، مرجع سابق

الأبد كما هي، ولكن بعد إلغاء الملكية وظهور الملكية العامة، يجب على الطبقة العاملة (الأغلبية) أن تسيطر على وسائل العمل والإنتاج والمجتمع ككل، وتصبح هذه الطبقة في صورتها الجديدة وهي طبقة البروليتاريا.

٥- يجب أن تقوم الطبقة العمالية (البروليتاريا) وتأخذ بزمام المبادرة من أجل السيطرة على المجتمع، ولو لزم الأمر أن يكون مصدر السيطرة عن طرق الثورة أو الدم وليس بالوسائل السلمية. والعمل أيضاً، على تصدير هذه الثورة في خارج حدود الاتحاد السوفيتي وإلى جميع أنحاء العالم حتى يظهر نوع من الطبقات العمالية العالمية.

٦- أن النظام الرأسمالي وما يمتلكه من وسائل الإنتاج والتكنولوجيا والعمل ووسائل الإعلام والاتصال والمؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية عموماً، موجه لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية، والتي تملك مكونات الإنتاج الثقافي عموماً، وتعمل على توجيهه لمصالحها وخلق طبقة من العمال بصورة مستمرة للعمل في مؤسساتها و مصانعها وشركاتها الخاصة[١].

٧- أن طبيعة جملة التناقضات والصراع والنسق الأيديولوجي في المجتمع الرأسمالي ممكن أن تكون مصدراً لهدم هذا النظام، ويتبنى أساليب المجتمع الاشتراكي الذي يعد أقل شروراً ويعمل على تحقيق المساواة الحرية والديموقراطية للجميع. كما في المجتمع الرأسمالي يعمل على حدوث نوع من الاغتراب Alienation بين أفراده[٢]، سواء نتيجة لنسق العلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، أو لطبيعة تأثير التكنولوجيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية عامة.

---

(1) إرجع إلى المرجع التالي للمزيد من التحليلات حول الإنتاج الثقافي الرأسمالي:
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

(2) انظر:
Sherman, J., Op. cit., PP. 10-11.

وبإيجاز، يمكن تحديد المقصود بالمدخل الفينومينولوجي بأنه وسيلة لاستخلاص ما تلاحظه في الواقع لفهم جوهر الأشياء وتحليلها وربطها بالصورة الذهنية والعقلية للأفراد بطريقة علمية مدروسة. وعموماً، لقد شكك أنصار هذا المدخل في قدرات النظريات البنائية الوظيفية والماركسية وفي إدراكها حقيقة هذه التصورات أو الركائز التي يقوم عليها المدخل الفينومينولوجي ومن أبرز رواد هذا المدخل ميشيل يونج[1] M. Young عالم الاجتماع البريطاني وكتابات كرابل Karabel، وهالس Halsey، وجيرالد Gerald، ولاتون Lawton وغيرهم آخرون.

٦- المدخل الأثنوميثودولوجي **Ethnomomethodology Approach:**

ترجع نشأة هذا المدخل إلى تصورات هارولد جارفنكل H. Garfinkel والتي نشرت في كتابه بعنوان (دراسات في الأثنوميثودولوجيا Studies in Ethnomomethodology) ويقصد بهذا المفهوم، دراسة الطرق وأساليب الأفراد التي يستخدمونها في فهم وتحليل الأشياء ومحاولة إعادة اختبارها ودراستها لإعادة بناء وتقديرهم لفهم الحياة الاجتماعية والمجتمع الذي يعيشون فيه. وكما ترجع جذور هذا المدخل إلى التصورات الفلسفية الفينومينولوجية والأفكار العامة التي وضعها المفكر الاجتماعي ألفريد شوينز A. Schutz، ولهذا يتصور البعض من منظري علم الاجتماع أن هذا المدخل ينطوي أو يندرج بصورة أو بأخرى من المدخل السابق وهو المدخل الفينومينولوجي.

وعموماً، يهدف هذا المدخل لإعادة دراسة طرق وأساليب الأفراد الذين يقومون بتنفيذ أفعال وسلوكيات معينة ومحاولة إعادة إنتاج هذه الأفعال والسلوكيات في مواقف معينة يسهل دراستها وتحليلها مرة أخرى بواسطة الأفراد أنفسهم أو أفراد آخرين. وبإيجاز، لقد نجح هذا المدخل في إعادة دراسة وتحليل الكثير من سلوكيات الأفراد من أجل الاستفادة من طريقة تنفيذها والوسائل التي تم عن طريقها اختيار

---

(1) أرجع إلى المصدر التالي للمزيد من التفاصيل:
Young, M (edl) Knowledge and Control, London, MacMillan. 1971.

أفعال أو سلوكيات دون الأخرى[1]. ومع تطور محاولات علم الاجتماعي، ولاسيما مجالات علم الاجتماع القانوني، ودراسة الانحراف والجريمة، والمشكلات النفسية، وكيفية كتابة التقارير العلمية بواسطة الخبراء والمتخصصين، زاد الاهتمام بهذا المدخل الذي يعيد اختبار ودراسة وتفسير وتعليل السلوك البشري وفهم الجوانب الغير واضحة منها للأفراد أنفسهم أو للآخرين. وتعد دراسة زيمرمان Zimmerman على ممارسات استخدام الدور Practicalities of Rule Use من أهم الدراسات التي أجريت على العاملين في مكاتب خدمات المواطنين بالولايات المتحدة. كما تم استخدامه في دراسة المحاكم وتفسير عمليات ارتكاب الجرائم بواسطة المجرمين والتعرف على حالات الاشتباه وتفسير غموض الجرائم وغيرها.

خاتمة:

كشفت التحليلات السوسيولوجية لنظرية علم الاجتماع عن مدى تطور هذه النظرية، وتعدد معانيها وتعريفاتها بالنسبة لاهتمام العلماء وتصوراتهم الفكرية حول القضايا التي تم معالجتها بالفعل من مثل هؤلاء العلماء. كما لاحظنا أيضاً، كيف ارتبطت النظرية السوسيولوجية بمجموعة من الخصائص والشروط والمكونات والوظائف العامة التي تكون عليها النظرية العلمية بصورة عامة. كما جاءت تصنيفات النظرية السوسيولوجية لتعكس لنا مشكلة أزلية في تراث المعرفة الإنسانية وعلومها المختلفة، سواء أكانت علوماً طبيعية أم علوم اجتماعية، وهي مشكلة تصنيف النظريات أو المعلومات التي يتم جمعها بواسطة العلماء، ولاسيما بعد زيادة التراث الكمي المعرفي لهذا العلم، وهذا ما ينطبق على علم الاجتماع ونظرياته المختلفة.

علاوة على ذلك، لقد ارتبط تطور النظريات السوسيولوجية بنشأة علم الاجتماع ذاته منذ أواخر القرن الثامن عشر، وخاصة بعد أن وضع أول أفكاره ومعالمه أوجست كونت وامتد قرابة قرنين من الزمان حتى الوقت الحاضر. فلقد ظهرت نظريات متعددة ومتنوعة كما تفرعت المذاهب والمدارس التي تنتمي إلى هذه

(1) انظر المرجع التالي:

Garfinkel, H, Studies in Ethnomethodology, London: Englewood, 1967.

النظريات، كما اختفت نظريات وظهرت أخرى جديدة، ولتعكس لنا مدى طبيعة النظرية السوسيولوجية وخضوعها للتعديل والتطور والتغير والاختيار ذاته، وهذا ما تتصف به عموماً النظرية السوسيولوجية العلمية.

ما من شك، لقد تنوعت النظريات السوسيولوجية خلال القرنين الماضيين، وجاء هذا التنوع لطبيعة الاتجاه الأيديولوجي والنسق الفكري والمعرفي الذي انطلقت منه هذه النظريات، وهذا ما ينطبق بالفعل على البنائية الوظيفية والماركسية على سبيل المثال. إلا أن الفكر الأيديولوجي في المجتمع البشري لم يستمر على نمط واحد طول الوقت بقدر ما يحدث نوع من الصراع الفكري، وأيضاً يحدث نوع من التقارب والالتقاء بين الأفكار الأيديولوجية المتصارعة. وهذا ما حدث بالنسبة للنظريات السوسيولوجية، ولاسيما مداخلها الحديثة التي كشفت كثيراً عن طبيعة ومكونات النظرية السوسيولوجية في الوقت الراهن. وهذا هو موضع اهتمامات علماء النظرية السوسيولوجية وبحثهم عن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة خلق نوع من وجهات النظر المتقاربة، من أجل تعزيز أهداف علم الاجتماع، والتي تتمثل في دراسة المجتمع بصورة علمية مدروسة، والعمل على تطوير مناهج وطرق البحث المختلفة لهذا العلم، وهذا هو موضع اهتمامنا في الفصل القادم.



الفصل الرابع

مناهج وطرق البحث في علم الاجتماع

مقدمة:

أولاً : تطور الاهتمام بالبحث الاجتماعي

ثانياً : أنواع البحوث الاجتماعية

ثالثاً : مناهج البحث الاجتماعي

رابعاً : طرق البحث الاجتماعي

خامساً : أدوات جمع البيانات

سادساً : خطوات البحث الاجتماعي

الخاتمة



مقدمة:

منذ أن ظهر علم الاجتماع وتأسس خلال القرن التاسع عشر، وبدأ يهتم علماؤه بتكوين شرعية هذا العلم واكتسابه مكانته العلمية والأكاديمية بين العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى، ولاسيما، اهتمام الجامعات والمعاهد البحثية العلمية بطبيعة هذا العلم الذي أعلن صراحة أهدافه نحو دراسة المجتمع الحديث الذي نعيش فيه. وبالطبع، لقد كرست جهود علماء الاجتماع على تحديد ماهية هذا العلم وطبيعته وهويته الأكاديمية والمجتمعية عموماً، ومعرفة طبيعة موضوعاته وقضاياه ومشكلاته التي يعالجها سواء بصورة نظرية أو عن طريق الدراسات الميدانية (الأمبريقية).

من هذا المنطلق، سعى علماء الاجتماع نحو بلورة نظرياته باعتبارها الإطار التصوري والنسق الفكري الذي يوجه أبحاث وجهود علماء الاجتماع، وتحديد القضايا والموضوعات والمجالات التي يهتم بها بصورة علمية، ولاسيما أن اهتمام علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية تبلورت في البحث عن الحقائق العامة للمعرفة الإنسانية. إلا أن طبيعة النظرية السوسيولوجية وتحديد خصائصها العلمية من حيث الشروط والبناء والمكونات والوظائف لا يمكن أن تتبلور إلا عن طريق وجود مجموعة من المناهج أو الأدوات المنهجية Methodological Procedures التي عن طريقها يمكن اختبار النظريات السوسيولوجية أو فروضها أو تصوراتها العامة التي تقوم عليه.

ومن ثم، أصبح علماء الاجتماع يهتمون ببلورة مناهجه التي يستخدمونها في دراسة الموضوعات والقضايا والمشكلات والظواهر المجتمعية ككل، ولاسيما، أن المنهج يعتبر الطريقة التي يوجه بها البحث نحو تحقيق أهدافه التي يسعى لها، ولذا، لقد تعددت أنواع المناهج التي يستخدمها علماء الاجتماع في إجراء بحوثهم ودراساتهم المتنوعة. خاصة، وأن طبيعة البحوث الاجتماعية هي أيضاً متنوعة ومتعددة، كما تختلف هذه البحوث من حيث المنهج وطرق وأدوات جمع البيانات التي يستخدمها علماء الاجتماع عند إجرائهم البحوث الميدانية أو النظرية في نفس الوقت.

على أية حال، أن تحليل التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع يعكس لنا مدى اهتمام علمائه بكل من نظرياته ومناهجه وأدوات جمع البيانات التي يسعى لجمعها

لدراسة طبيعة الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعقدة. وهذا ما جعل علم الاجتماع يأخذ مكانة علمية مميزة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت. كما أدى إثراء كل من النظريات السوسيولوجية والمناهج العلمية التي يستخدمها علم الاجتماع من تمكين علمائه والمتخصصين فيه من دراسة العديد من المجالات والموضوعات والقضايا التي قد تصعب كثيراً دراستها على عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى. علاوة على ذلك، أن تطور مناهج علم الاجتماع وطرق أبحاثه وأنواعها المختلفة، سهلت له كثيراً من زيادة فروعه المتخصصة وتداخله بين التخصصات والفروع المختلفة للعلوم الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت. وهذا ما كشف عنه سابقاً، عند تحديده العلاقة بين علم الاجتماع والطب، والهندسة، والطبيعة، والبيولوجيا علاوة على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى.

وهكذا، يتركز اهتمامنا الحالي لإعطاء صورة مبسطة للقارئ المبتدئ في علم الاجتماع، أن يتعرف بصورة موجزة أيضاً، أولاً، على طبيعة تطور الاهتمام بالبحث الاجتماعي منذ أن نشأ علم الاجتماع حتى الوقت الراهن، وتحليل الأسباب التي أدت إلى هذا التطور وتحقيق المكانة العلمية لعلم الاجتماع وقيمته العملية في دراسة قضايا المجتمع ومشكلاته. وثانياً نحاول أن نحدد أنواع البحوث الاجتماعية وكيفية تصنيفها وتحديد أنماطها كما يحددها بالفعل علماء المناهج في علم الاجتماع؛ ونهتم أيضاً بدراسة حجم مناهج البحث الاجتماعي المستخدمة في إجراء أبحاثه الميدانية والنظرية. ثم نركز للتعرف على أهم طرق البحث وأدوات جمع البيانات التي يستخدمها الباحثين في علم الاجتماع. وأخيراً، نحدد أهم الخطوات المنهجية العامة التي يجب أن يتبعها الباحثين في علم الاجتماع. وأخيراً، نحدد أهم الخطوات المنهجية العامة التي يجب أن يتبعها الباحثين عند إجراء بحوثهم ودراستهم السوسيولوجية.

أولاً: تطور الاهتمام بالبحث الاجتماعي:

١ – تطور البحث الاجتماعي قبل القرن التاسع عشر:

يوضح تحليل تراث الفكر الاجتماعي أي طبيعة العقل البشري دائماً يسعى للبحث عن الحقيقة وإدراك الأشياء والظواهر التي تحيط به. كما ظلت المعرفة الإنسانية مبعثاً قوياً لسعي الإنسان واكتسابه المزيد منها بصورة مستمرة، ولهذا

استطاعت المجتمعات البشرية القديمة تقيم لها حضارات عريقة ظلت حتى يومنا هذا، بفضل سعيها للبحث عن المعرفة بمختلف أنواعها. ولعل ما تركته هذه الحضارات من تسجيل معالم حضارتها خير دليل على إدراكنا في الوقت الحاضر إلى أي حد انشغل الفكر الإنساني منذ القدم في دراسته وتعرفه على البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها.

ويحدثنا في هذا الصدد المؤرخ الاجتماعي (هيرودتس)[1]. عندما أشار إلى حدوث أول مسح اجتماعي في مصر الفرعونية منذ أكثر ما يقرب من خمسة آلاف سنة، وشمل هذا المسح أنشطة الإنسان المختلفة والتي تمثلت في طريقة الحياة الاقتصادية والأنماط الثقافية وطبيعة العادات والتقاليد. ونوعية المعتقدات الدينية وطبيعة الحروب وأنواعها والثورات، علاوة على عدد السكان. ويكشف هذا المسح نوعية التسجيل التاريخي الاجتماعي الذي استطاع المصريون القدماء أن يتركوا معالمهم على جدران معابدهم ومسجلاتهم المختلفة.

كما يعكس لنا دراسة التاريخ الإغريقي القديم اهتمام مفكريه وفلاسفته من أمثال سقراط، وأرسطو وأفلاطون وهيراقليطس وغيرهم في بحثهم المستمر حول دراسة وتحليل الأشياء ومحاولة تفسيرها بصورة علمية، مستخدمين في ذلك كافة الوسائل العلمية مثل العقل والمنطق، والبحث عموماً ليس فقط حول ما يحيطهم من ظواهر كونية وبيولوجية، ولكن أيضاً تحليلهم فيما وراء الطبيعة ذاتها، ومحاولاتهم المستمرة لاكتشافهم البيئة الاجتماعية والذاتية للإنسان. ولذا اهتموا بدراسة واقع الأشياء، ونوعية تحليل الذات البشرية، ومعرفة الإنسانية واستخدام العقل والمنطق وتحليل مقرراتها ومعانيها المختلفة إلى حد دراستهم للمثل والأخلاق والقيم والدين والفنون والتراث البشري عموماً.

وتجئ تحليلات ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م)، لتبرز مدى اهتمام هذا المفكر العربي بالبحث الاجتماعي، وهذا ما يلاحظه القارئ عندما يحلل مقدمته ويستنتج منها رؤيته لمعالجة ودراسة الظواهر الاجتماعية. ولقد استطاع ابن خلدون أن يسجل التاريخ الاجتماعي وطبيعة الحياة الاجتماعية والعمرانية للمجتمع العربي

(1) زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٨٠، ص٣١.

في فترة ندرت فيها تماماً دراسة هذا المجتمع[1]. كما تجئ أهمية إسهامات بن خلدون في البحث الاجتماعي من خلال انتقاده لطرق البحث التي تبناها المفكرين والعلماء السابقين عليه، والتي لم تبرز على حد تحليلاته طبيعية التغيرات التي حدثت على البحث الاجتماعي أو دراستها للظواهر والحوادث الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، نجد أن ابن خلدون حدد ماهية علم العمران البشري، وجعل دراسة هذا المجتمع، واعتباره علماً مستقلاً. كما تعد رؤيته المنهجية للبحث الاجتماعي من خلال تركيزه مثلاً على ضرورة تمحيص الأخبار وتصحيح الوقائع التاريخية، وتصوره الطريقة المثلى لتحقيق ذلك هو اهتمام الباحث والمؤرخ وإلمامه بأحوال المجتمع ليستطيع إصدار أحكامه على الوقائع الاجتماعية. كما يجب على الباحث أن يكون ملماً بدراسة شئون العمران المختلفة. ومن ثم، نلاحظ مدى سبق التاريخ لابن خلدون على علماء الغرب بما فيهم (فرنسيس بيكون) وقواعده المنطقية في الكشف عن الحقائق.

وبعد قرابة أكثر من ثلاثة قرون من الزمان على تحليلات ابن خلدون جاءت كتابات بيكون Bacon لتسهم في وضع جذور البحث الاجتماعي، ومحاولته لوضع أسس المنهج الاستقرائي بصورة علمية وثيقة، والتي استخدمها في دراسته للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي عاصرها بيكون بصورة واقعية كما كان لتطور العوامل الاقتصادية، ولاسيما نمو الحركة التجارية من استخدام الإحصاء. وأصبح مجال البحث الإحصائي من المجالات الهامة التي أدت إلى تطور الدراسات الديموجرافية بعد ذلك ولاسيما ظهور نظرية مالتوس عن السكان في بريطانيا. وخلال هذه الفترة أيضاً، استطاع هوادر (١٧٢٦-١٧٩٠) ليبدأ أول محاولة علمية وموضوعية لإجراء مسح اجتماعي عن حالة السجون ي كل من بريطانيا وويلز.

---

(1) انظر، ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق.

٢- البحث الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر[1]:

• في بريطانيا:

تطور البحث الاجتماعي بصورة سريعة مع نشأة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية النظري، خاصة بعد أن اهتمت الأوساط البريطانية بالبحوث الإحصائية منذ عام ١٨٠١، التي تركزت حول المسوح السكانية، وجاء تعداد ١٨٣٠ كأول تعداد سكاني منظم ويضم العديد من البيانات الديموجرافية الأخرى. ثم تحولت البحوث الاجتماعية إلى القطاع الريفي وذلك في أعقاب الثورة الزراعية، وأجرت أرثر يونج Ayooung العديد من هذه البحوث دلتهم أيضاً بالعادات والتقاليد والثقافات الشعبية والتي تهدف عموماً إلى تطوير هذه المناطق.

وتطور علم الإحصاء بعد ذلك على أيدي جون سينكلار J. Sinclair الذي أدخل الأساليب الكمية وأجرى تعداد لاسكتلندا. واستغرق سبع سنوات ونشره في أكثر من ٢١ مجلداً حول (دراسة إحصائية لاسكتلندا) وصمم استمارة للبحث Questionaire، لتناول البيانات الأساسية ودراسة حالات الانتحار والقتل، ومعدلات الجريمة عموماً والبطالة ونوعية العاملة الموجودة، والإنتاج الزراعي، والملكية، والأجور، والدخل وغيرها.

كما كانت لجهود مجموعة من الباحثين الاجتماعيين الذين أسهموا فيما يعرف ببحوث الإصلاح الاجتماعي Social Reform، التي ظهرت في إنجلترا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، من إثراء حركة البحث الاجتماعي من أمثال هوارد J. Howard، وايدن E. Eden وشادوك E. Chadick وكاي شاتلورث K. Shuttleworth، الذين اهتموا بدراسة وإجراء العديد على السجون البريطانية، ومشكلة التضخم، وأحوال الفقر، والفقراء، ومجال الصحة العامة، ودراسة الأحوال الاقتصادية والأخلاقية للطبقة العاملة ولاسيما في المناطق الصناعية من منطقة مانشستر وذلك عام ١٨٣٢.

ومع بداية عقد الثلاثينات من القرن التاسع عشر، تأسست مجموعة من الجمعيات الإحصائية التي اهتمت بالإصلاح الاجتماعي، والتي ظهرت في لندن

---

(1) محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص٣٤-٣٢.

ومانشستر مثل الصحيفة البريطانية لتقدم العلوم، والتي تأسست عـام ١٨٣٣ علـى أيدي كل من باباج Babbage، ومالتوس Malthus، وكوتيليه Quetelet، والتـي ركزت على إجراء العديد من البحوث والدراسات الاجتماعية، واسـتخدام الأسـاليب الكمية لحل المشكلات الاجتماعية. من أبرز الدراسات الاجتماعية ما يعرف بمسـوح الفقر التي أجراها تشارلز بوث C. Booth والتي جمعت بين اهتمامـات البـاحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والأنثربولوجية.

* فرنسا:

تطورت حركة البحث الاجتماعي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ولاسيما بعد تأسيس الأكاديمية الفرنسية للعلوم والتي اهتمت بتطوير ميادين البحـث الاجتماعي وذلك عن طريق استخدام البيانات الإحصائية الكمية من اهتمام لابـلاس La Place، عن معدلات المواليد والوفيات والزواج. كما ركزت اهتمامـات هـذه الأكاديمية على الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين لإجراء الدراسات الفنية والواقعية في مجال الصحة وتنظيم المستشفيات، والتي استقرت أكثر من أربعة سنوات، واسـتندت إلى دراسة الحقائق، واستمارات البحث، والملاحظات المباشرة.

وجاء تأسيس المعهد القومي للعلوم والفنون عام ١٧٩٥ ليهتم بنوع آخر من البحوث الاجتماعية مثل البحوث السياسية والأيديولوجية، وتشـجيع مجـال البحـث عموماً في المجال الأنثوجرافي الذي يهتم بدراسة العلاقة بـين اللغـة، والرمـوز، والعوامل الأخلاقية والطبيعية. ويعد (فالني) Volney، من أبرز مـن قـاموا بهـذا النوع من الدراسات ومن أبرز دراساته للدراسة الوصفية التي قـام بهـا ونشـرها بعنوان رحلة في مصر وسوريا Voyage en Egypte et en Syrie.

مع بداية القرن التاسع عشر وفـي عـام ١٨٠١م تأسسـت الإحصـاءات الجمهورية في فرنسا وزادت حركة نشر دوريات إحصائية عن الدراسات التي قامت بإجراءها مثل دراسة شابتال Chaptol، التي اهتمت بدراسـة أحـوال المـواطنين الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، عموماً كما أجرى أول تعداد عن السـكان فـي شرت ١٨٠١. كما أحدثت ثورة يوليو عام ١٨٣٠ من دفع عملية البحث الاجتمـاعي

في فرنسا وشخصية الباحثين على إجراء دراسات اجتماعية متعددة ومن أهم هذه الدراسات على سبيل المثال[1]:

١- دراسة جيري Guerry عن الإحصاءات الأخلاقية عام ١٨٣٣.

٢- دراسة بانت شاتيله P. Duchatelet عن البغاء عام ١٨٣٤.

٣- دراسة فيلريه Villerme عن عمال النسيج عام ١٨٣٧.

٤- بحوث المركز القومي الفرنسي عن العمل الصناعي والزراعي عام ١٨٤٨.

٥- دراسات فريدرك لوبلاي ١٨٦٠-١٩٤٠.

• في ألمانيا:

شهدت ألمانيا خلال القرن التاسع عشر حركة بحثية نشطة نتيجة لقيام مجموعة من الباحثين الأكاديميين في المعاهد والجامعات الألمانية بدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية الواقعية. وتأثرت هذه الحركة بأعمال العلماء الفرنسيين والبريطانيين من أمثال كوتيليه Quetelet، وارنست انجل E. Engel، ولاسيما في المجال الأحصائي وتحليل البيانات الكمية في مجالات الجريمة، والانتحار، والأسرة، والزواج، والمهن، والحراك الاجتماعي، والانتخابات، والتعليم العالي، والصفوات العسكرية والسياسية.

وتعد دراسات عالم الاجتماع الألماني فرديناند تونيز Tonnies F، من أهم العلماء الذين أسهموا في وجود علم اجتماع امبريقي، وذلك من خلال فكرته حول ما أطلق عليه اسم السوسيوجرافيا Sociography، الذي اهتم فيها باستخدام كل من المناهج وطرق البحث السوسيولوجية والإحصائية الديموجرافية في نفس الوقت.

كما ظهرت دراسات مستفيضة حول المشاكل الواقعية ولاسيما مشكلات القطاع الريفي، الصناعي مثل دراسات كل من أدولف ليفينشين A. Levenstien في الفترة من (١٩٠٧-١٩١١) وتعد من الدراسات التي اهتمت بدراسة المشكلات الواقعية في هذا المجال. وبالطبع، لا أحد ينكر جهود عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر M. Weber وتأسيسه مؤسسة السياسة الاجتماعية Social Policy Organization، والتي جاءت بتكليف من الحكومة الألمانية لإجراء بحوث متعددة

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات: انظر، المرجع السابق ص٣٠-٣٢.

ومن أهم هذه الدراسات التي أشرف عليها ماكس فيبر واستخدم فيه جميع المناهج السوسيولوجية وأدوات طرق جميع البيانات المختلفة. والتي أطلقت عل هذه الدراسات (الجانب غير الرسمي "الميداني") في دراسات ماكس فيبر ومن أمثلة هذه الدراسات[1]:

١- دراسة مشكلة العمال الصناعيين.

٢- دراسة ظاهرة تقنين الإنتاج.

٣- دراسة مشكلة العمل والعمال الزراعيين.

٤- دراسة مشكلة تبادل السلع واقتنائها.

٣- تطور حركة البحث الاجتماعي خلال القرن العشرين:

في الواقع، من الصعوبة أن نحصي جميع البحوث الاجتماعية التي ظهرت خلال القرن الحالي في سطور بسيطة حالياً، بقدر ما نشير إلى طريقة التطور الذي حدث في مجال حركة البحث الاجتماعي ومحاولة تصنيفها حتى يسهل للقارئ التعرف على هذا المجال الهام من مجالات واهتمامات علماء الاجتماع. كما لاحظنا، أن جزءاً من البحوث التي أجريت في القرن العشرين قد أشرنا إليها خلال القرن التسع عشر وتحت إطار مواطن هذه الدراسات.

مع بداية القرن العشرين، تطورت حركة البحث العلمي في جميع الدول الأوروبية وأيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لإسهامات وجهود عدد من العلماء الاجتماعيين من أمثال دروكايم وتحليلاته على الانتحار Suicide والتي نشرت في أوائل القرن السابق. بالإضافة إلى تطور البحث الاجتماعي عن طرق إجراء التجارب الاجتماعية، وتطوير النماذج Models والنظريات السوسيولوجية Sociological Theories، وأيضاً المناهج Methods التي عززت من الدراسات والتجارب الاجتماعية. ويمثل هذا النوع من الدراسات، الدراسات التي أجراها علماء النفس الاجتماعي والصناعي والتي ظهرت في الولايات المتحدة وأجريت على العديد من الشركات الصناعية مثل تجارب هاوثرون ويسترن إليكتريك، وظهور مدارس سوسيولوجية متخصصة مثل مدرسة العلاقات الإنسانية Human Relationships

(1) يجد القارئ عرضاً مفصلاً لهذه الدراسات في المرجع التالي:

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، مرجع سابق، الفصل السادس.

وحركة الإدارة العلمية عند فريدريك تايلور F. Tyloyer في مجال القطاع الصناعي والإنتاج عموماً.

كما ظهرت الجمعيات العلمية الاجتماعية التي ظهرت في كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، وألمانيا لتعزز عمليات البحث الاجتماعي وإجراء المسوح الاجتماعية مثل دراسات ولدر، وجيدنجر، وتوماس، وسيمل، وهندرسون، وباريتو، وميشيلز وغيرهم من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما نشطت حركة البحث في القطاعات الحضرية والريفية مثل دراسات روبرت بارك R. Park، وبيرجس Burgess وغيرهم آخرون من الذين ينتمون إلى المدارس السوسيولوجية الأمريكية مثل مدرسة شيكاغو لتهتم بدراسة مشاكل الحياة الحضرية، وأساليب المعيشة والفقر، والبطالة، والجريمة.

علاوة على ذلك، تطور الاهتمام بالمناهج السوسيولوجية التي عززت كيفية اختيار أساليب البحث الاجتماعي والقياس السوسيومتري ولتعالج المشاكل على مستوى الوحدات أو المجتمع ككل أو المشكلات الصغيرة.

عموماً، يعكس النصف الثاني من القرن العشرين ثورة علمية في مجال البحث الاجتماعي، والتي تولى أمرها مجموعة من رواد علم الاجتماع الأمريكي من أمثال بارسونز، وميرتون، ونسملسر أو في بريطانيا من أمثال بوتومور وجيدنجز، ويونج، وفي فرنسا من أمثال بوردو هذا بالإضافة إلى تطور البحث العلمي في العديد من الدول الأوروبية والكتلة الاشتراكية سابقاً. علاوة على ذلك، كان لظهور الجامعات والمعاهد الأكاديمية والبحثية في دول العالم النامي بدون استثناء من أهمية خاصة لتعزيز البحث الاجتماعي لدراسة مشكلات هذه المجتمعات النامية، ولتسهم في تطوير حركة البحث الاجتماعي مستخدمة أفضل أساليب البحث الاجتماعي مستخدمة أفضل أساليب البحث العلمية، ولاسيما بعد تطبيق إنجازات الحاسبات وتطوير نظم البحث الاجتماعي والإحصائي عامة.

ثانياً: أنواع البحوث الاجتماعية:

تعددت أنواع البحوث الاجتماعية مع تطور علم الاجتماع ونظرياته ومناهجه وطرق وأدوات جمع بياناته بصورة عامة. كما جاء هذا التعدد نتيجة لتنوع مجالات وميادين وموضوعات وقضايا علم الاجتماع، التي يهتم بها خلال السنوات

الأخيرة. وإن كان هذا التنوع ظهر بصورة ملحوظة مع البدايات الأولى من القرن العشرين ولكنه ازداد بصورة مطردة نتيجة لتعدد الخبرات والتخصصات العلمية والأكاديمية وفروع علم الاجتماع ككل.

كما جاءت عملية تنوع أنواع البحوث الاجتماعية نتيجة لحرص علماء الاجتماع والمتخصصين في مجالات وفروعه المختلفة وسعيهم المستمر، لضرورة الاستفادة من الخبرات والجهود العلمية الأخرى التي يبذلها كل من علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت. ويعكس هذا تحليل التراث السوسيولوجي لتطور علم الاجتماع والحركة البحثية في مجالاته المختلفة. مدى حرص رواده الأوائل على ضرورة الاستعانة بعلوم الفيزياء مثل اهتمامات أوجست كونت A. Comte أو استخدامات هربرت سبنسر H. Spencer بعلم البيولوجيا واستعارته للمماثلة البيولوجية على وجه الخصوص. أو كتابات فيبر M. Weber عالم الاجتماع الألماني عند تركيزه على أهمية استخدام التحليل السوسيولوجي التاريخي المقارن في دراسته لكثير من الظواهر والأحداث والقضايا الاجتماعية التي اهتم بمعالجتها ككل أو تحليلات باريتو V. Pareto عالم الاجتماع الإيطالي لكل من علم النفس أو الرياضيات على سبيل المثال وغير ذلك من التحليلات التي سعت للاستفادة من خبرات العلوم الطبيعية والاجتماعية ومحاولتها لإثراء تراث علم الاجتماع وتطوره بصورة مستمرة.

على أية حال، نحاول حالياً أن نقوم بعملية تصنيف أنواع البحوث الاجتماعية، حتى نعطي للقارئ تصوراً مبسطاً لأهم هذه الأنواع، ولماذا تم تحديدها من جانب علماء مناهج علم الاجتماع ومنظريه السوسيولوجيين بصورة عامة، ومن أهم هذه الأنواع (البحوث الاجتماعية) ما يلي:

١- البحوث الكشفية Exploratory Research:

يؤكد هذا النوع من البحوث والتي تعرف أحياناً بالبحوث الاستطلاعية، على التعرف على دراسة ظاهرة أو مشكلة محددة بغرض اكتشاف حقائق أو أفكار جديدة تساعد الباحثين على تحديد أبعاد مشكلة البحث بصورة دقيقة. كما تهدف هذه البحوث لوضع أو طرح بعض الفروض العلمية أو التساؤلات التي تدور حولها فكرة البحث الأساسية بغرض اختبارها أو دراستها بصورة تحليلية.

ومن ثم، يهدف هذا النوع من البحوث أو الدراسات للإجابة على التساؤلات أو الفروض المسبقة التي يطرحها الباحث ويجعلها موضع القيد والدراسة والبحث والتجربة بواسطة البحوث اللاحقة أو التالية لها. وعلى أية حال، يمكن أن نحدد أهداف هذا النوع من البحوث كما يلي[1]:

١- صياغة المشكلة المراد بحثها بصورة دقيقة.
٢- تحديد فروض البحث.
٣- توضيح المفاهيم.
٤- زيادة تعرف الباحث على موقف البحث أو الظاهرة المراد دراستها.
٥- توضيح القضايا المفروضة للبحث مسبقاً.
٦- جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بدراسة المشكلة.
٧- وضع قائمة بالمشكلات التي يحددها الباحثين والمرتبطة بميدان البحث.

وبصفة عامة، يعتمد هذا النوع من البحوث على مراجعة نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت قبل ذلك وترتبط سواء بمجتمع الدراسة أو القضية نفسها أو الظاهرة ذاتها، حتى يوفر ذلك الكثير من المعلومات والجهد المبذول حول البحث ذاته، كما يسهم ذلك في تنويع الفروض والتساؤلات التي يطرحها الباحث للإجابة عليها والتي توجه البحث ومتطلباته. كما يلزم هذا النوع من البحوث المزيد من المعلومات والبيانات المسبقة مثل إجراء البحث بهدف التعمق والوصول إلى نتائج ملموسة دقيقة.

٢- البحوث الوصفية Descriptive Researches:

يمكن تمييز هذا النوع من البحوث أو الدراسات بأنها تشمل دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو عدد من الأفراد أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع أو المواقف الاجتماعية كما أن هذا النوع من الدراسات لا يستلزم وجود فرض أو تساؤل مسبق يرتبط بتوقع حدوث الظواهر أو تحديد أسباب تكرارها في الواقع. ومن ثم، تحدد مهام الباحثين في وصف الواقع بدون فرض مسبق، وأن كانت

---

(1) غريب سيد أحمد وآخرون، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥٦. وللمزيد من التحليلات، أرجع إلى:
جمال زكي والسيد يسن، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر، ١٩٦٢، ص٥٦.

تثار في أذهان الباحثين أفكار أو مشكلة معينة يراد الإجابة عليها، ولكن تنحصر مهمتهم في وصف وتدوين البيانات التي يحصلون عليها في الواقع أو في السجلات والوثائق، أو عن طريق الإخباريون من كبار السن مثلاً.

وبالرغم من عدم اشتراط هذا النوع من البحوث أو الدراسات وجود فروض علمية محددة يطرحها الباحثين قبل إجراء بحوثهم من البحوث الأخرى. ولكن تتحدد الدراسات الوصفية، عما إذا كانت الظاهرة المدروسة تتكرر بصورة معينة أو تحدث نتيجة لوجود عامل أو مجموعة من العوامل المحددة. وعموماً يوصف هذا النوع من الدراسات بأنها تكون دراسات شاملة ومستفيضة ويستلزم ذلك من الباحثين الدقة في جمع ووصف الأشياء والحقائق. علاوة على ضرورة توافر خطة أو تصميم بحثي، حتى يقلل من الأخطاء الذاتية وعدم الموضوعية ولاسيما في مرحلة جمع البيانات وتدوينها.

كما لا تقتصر أهداف هذه البحوث في وصف الواقع أو تدوين البيانات والمعلومات التي يهدف البحث جمعها والمرتبطة بمشكلة البحث أو الظاهرة المدروسة. خاصة وأن طبيعة أهداف البحوث العلمية تلزم الباحثين أن يجعل للبيانات والمعلومات ويرتبها بصورة دقيقة، ثم أيضاً يتعرف على أسباب حدوثها ووجودها، وعلى الأقل أن يحاول الباحث أن يناقش ويفسر ويعلل طبيعة أنواع المعرفة والحقائق، وهذا بالطبع يستلزم من الباحث خبرة جيدة في مجال البحوث، والإلمام التام بمجتمع الدراسة أو الظاهرة أو المشكلة سواء عن طرق الخبرة، أو التدريب الجيد، أو جمع البيانات المستفيضة، أو القدرة على التفسير العلمي لها.

وفي هذا الصدد، يؤكد بعض علماء البحوث الاجتماعية من أمثال ريتشارد ستيفن Richer Steven وزملاؤه، أن طبيعة البحوث الوصفية يتم إجراؤها في الغالب على مرحلتين وهما[1]:

١- مرحلة الاستكشاف أو الصياغة Explorative and Formulative Stage.

(1) اعتمدنا على هذا المرجع من المصدر التالي:

محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٠.

ويمكن الرجوع إلى المرجع ذاته للمزيد من التفاصيل:

Foroeses, D & S Richer, Social Research Method: N. J., Prentisce Hell, 1973.

٢- مرحل التشخيص والوصف المتعمق Diagnostic and Intensive Stage.

ويرتبط كل من المرحلتين بالأخرى، خاصة وأن البحوث العلمية ومنها البحوث الوصفية تسعى لدراسة مشكلة معينة دراسة دقيقة، وتهدف الى تحقيق أهداف وغايات محددة، ومن أهم هذه الأهداف، تفسير البيانات وتشخيصها ووصفها بصورة متعمقة وليس بصورة سطحية وسريعة. كما يوجد شرطان أساسيان لابد وأن يتوافرا في هذا النوع من البحوث وهما:

١- العمل على التقليل من احتمال التحيز في وصف البيانات أو تقويمها.

٢- اقتصاد الجهد المبذول للباحثين مع إمكانية الحصول على أكبر قدر من البيانات أو تسجيل النتائج.

٣- البحوث التشخيصية Diagnostic Researches:

في بعض الأحيان يطلق على هذا النوع من الدراسات أو البحوث التي تختبر الفروض السببية، نظراً لأنها تتناول دراسة الأسباب المختلفة والمؤدية لحدوث الظاهرة أو المشكلة أو تكرارها، ولذا، يطلق عليها بالبحوث التي تهتم بدراسة العوامل العلّية أو السببية، كما أن حدوث هذه الظواهر أو المشكلات قد لا ترجع إلى وجود عامل سببي واحد، يكون سبباً في حدوثها، ولكن قد تشترك مجموعة من العوامل المكونة أو المسببة لحدوثها في الواقع. وهذا ما يفسر غالباً طبيعة حدوث الظواهر والمشكلات الاجتماعية والتي قد ترجع حدوثها إلى أكثر من عامل واحد بالمقارنة بالظواهر الطبيعية الأخرى.

فحدوث مشكلة الزيادة السكانية في دول العالم الثالث، لا يمكن رجوعها أو حدوثها نتيجة للعوامل الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الثقافية. ولكن تفسر نتيجة لمجموعة هذه العوامل مشتركة وإلى طبيعة المجتمع ذاته، وإلى الفترة التاريخية نفسها. هذا بخلاف حدوث تمدد الحديد أو المعادن بالحرارة أو انكماشها، فالسبب هنا أحادي، أو سبب واحد فقط يؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة في كل زمان، ومكان دون أي تعديل أو تغيير. ومع تقدم البحوث الاجتماعية، تم الاستعانة بالملاحظة والتجربة وإخضاع الكثير من دراسة الظواهر أو المشكلات الاجتماعية المراد بحثها قيد البحث والتجربة العلمية. هذا عندما يسعى مثلاً الباحث الاجتماعي التعرف على أسباب قلة الإنتاج في أحد المصانع، نتيجة لحدوث الضوضاء أو قلة

الإضاءة أو التهوية؟ يستطيع الباحث أن يجري العديد من التجارب لاختبار العلاقة السببية بين قلة الإنتاج وأحد هذه العوامل أو الأسباب من الظروف الفيزيقية للعمل (الضوضاء، التهوية، الإضاءة وغيرها). أو أن يقارن ذلك عندما يجرى تجاربه الميدانية على مصانع أخرى تتوافر فيها الظروف الفيزيقية المناسبة وبالطبع سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية مع توافر مقومات وعناصر العمل والإنتاج الأخرى.

٤ – البحوث التقويمية **Evaluation Researches**:

مع تطور علم الاجتماع واتساع نطاق دائرته البحثية ظهر هذا النوع من البحوث ليضيف أبعاد جديدة على مجريات الحركة البحثية في العلوم الاجتماعية كافة وعلم الاجتماع على وجه الخصوص. ويمكن الإشارة أولاً إلى "مصطلح التقويم Evaluation" للإشارة لهدف محدد أو عملية من نوع خاص. أما الهدف، فهو تقرير الجدوى أو القيمة الاجتماعية لنشاط أو برنامج معين. أما العملية، فهي قياس الدرجة التي يحقق عندها هذا النشاط أو البرنامج أو الفعل المنسوب إليه، أو المتوقع منه تحقيقها. وهذا، فإن المنهج التقويمي من الناحيتين التصورية والمنهجية يتألف من شكلين متكاملين هما: تحديد القيمة أو الجدوى الاجتماعية، وقياس مدى تحقيقها[1].

كما قد ظهرت تعريفات متعددة للتقويم، منها على سبيل المثال تعريف رايكن Riecken بأنه (قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين نفذ لتحقيق هدف نعتبر أنه ذات قيمة خاصة). كما يصف هايمان Hymann أن التقويم "يشير إلى إجراءات اكتشاف الوقائع المتعلقة بنتائج العمل الاجتماعي المخطط"[2]. ولذا، تعتبر البحوث التقويمية على أنها نوع من التجريب الاجتماعي Social Expermentation، خاصة، وأن أي عمل أو برنامج أو خطة أو مشروع اجتماعي يكون موضوعه إجراء الدراسات التقويمية. ولاسيما، أن هدف المجتمع الحديث هو إجراء التغيير الاجتماعي المخطط وتنفيذ البرامج المتعددة المقصودة من أجل عمليات

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ٢١٢.

(2) يمكن الرجوع إلى المرجع التالي لمزيد من التفاصيل:

Sherman H. J. & J. Wood, Traditional and Radical Perspectives, N.Y., Harpe, Raw Pub, P. 4.

الإصلاح والنهوض بالمجتمع ورفاهيته. ومن هذا المنطلق، جاءت أهمية البحوث التقويمية بصورة عامة.

هكذا، غير أن من أهم الخصائص المميزة للبحوث التقويمية، أنها تهدف مباشرة إلى تقرير إنجازات البرامج المختلفة للعمل الاجتماعي، ويهدف إلى الحصول على معلومات وشواهد واقعية ترتبط بنوعية أو البرنامج أو الخطة المنفذة أو المشروع المراد تقييمه عامة. إذن فالبحث التقويمي بحث تطبيقي، كما يستند إلى خبرة الباحثين المدربين على هذا النوع من البحوث وتوجد مجموعة من المبادئ العامة للبحوث التقويمية وهي:

١- صياغة أهداف البرامج وتحديد نتائجها المتوقعة وقياسها.
٢- تصميم البحث ووضع معايير لفاعلية والكفاءة.
٣- وضع مقاييس لأدوات جمع البيانات وتطبيقها بصورة موضوعية.
٤- تحديد مؤشرات تقويم الأبحاث الفعلية.
٥- تفسير النتائج وتحديد مدى إنجاز البرامج والمشروعات من حيث الهدف الذي وضع من أجله.

عموماً، يضيف هذا النوع من البحوث التقويمية خطوة جديدة في مجال البحث الاجتماعي، ومعرفة معدلات ومستويات تحقيق الفاعلية، والكفاءة، والإنجاز، والجهد، والأداء الوظيفي والمهني عموماً للقائمين على المشروعات والبرامج وتحقيق الأهداف والغايات العامة لها ومحاولة دراستها بصورة مستمرة لتقييم مدى نجاحها أو فشلها من أجل تطويرها. ويستخدم هذا النوع في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية والرعاية الأجتماعية المختلفة سواء على المستوى المحلي، القومي، الإقليمي، العالمي.

ثالثاً: مناهج البحث الاجتماعي:

تعتبر مناهج البحث في علم الاجتماع من المجالات التي يعطي لها المتخصصين وعلماء هذا العلم أهمية خاصة منذ النشأة الأولى خلال القرن التاسع عشر، كما يرتبط بهذا المجال أيضاً طبيعة طرق وأدوات جمع البيانات التي يستخدمها الباحثين عند إجراء بحوثهم النظرية والميدانية. ونظراً، لتعدد أنواع البحوث وتنوعها بين البحوث الاستطلاعية الكشفية، أو التشخيصية، أو البحوث

الوصفية أو التقويمية، نجد أن طبيعة كل نوع من هذه الأنـــواع تســـتلزم منهجـــاً أو مناهج معينة دون الأخرى، وهذا ما ينطبق مثلاً على البحوث الكشفية أو الوصـــفية فإنها تستلزم المنهج التـــاريخي دون المـــنهج التجريبـــي. كمـــا نجـــد أن البحـــوث التشخيصية، التي تبحث عن العلاقات السببية والعوامل العلية عند تفسيرها للظـــواهر أو المشكلات الاجتماعية ينطبق عليها بالطبع المنهج التجريبي دون المنهج التاريخي.

ولكن بالرغم من هذا التحديد، نجد أن هناك أنواع أخرى من الدراســـات أو البحوث مثل البحوث التقويمية مثلاً تحتاج كل من المـــنهج التـــاريخي، أو المـــنهج التجريبي، أو غيرها من المناهج الأخرى. إذن، توجد كثيـــر مـــن أنـــواع البحـــوث الاجتماعية تستلزم أكثر من منهج واحد عند دراستها وتفسيرها وهذا يحـــدده علمـــاء المناهج في علم الاجتماع ويطلقون عليه بمبدأ المرونة المنهجية Methodological Flexability وتعدد المناهج أهميتها عند إجراء الدراسات والبحوث حتى يســـتطيع الباحثين الحصول على بيانات مكثفة، وسهولة تفسيرهم وربطهم للعلاقـــة الســـببية، والكشف عن الحقيقة والوصول إلى نتائج دقيقة.

على أية حال، وفي ضوء إشارتنا المـــوجزة عـــن أهـــم أنـــواع المنـــاهج المستخدمة في علم الاجتماع، نجد أن هناك تعدد في تصنيف هـــذه المنـــاهج حســـب اهتمامات الباحثين ورؤية علماء المناهج لها فهناك مثلاً، المنهج التاريخي، والمـــنهج التجريبي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي. كما يوجـــد فـــي كثير من الأحيان تداخل بين هذه الأنواع عند تفسير العلماء لها، لما يحدث ذلك عنـــد تصنيف أنواع البحوث المستخدمة، أو طرق وأدوات البحث الاجتمـــاعي، وعمومـــاً يقيس تحليل تراث علم الاجتماع ومناهجه عن وجود فهم منهجين يشاع اســـتخدامهما في علم الاجتماع عامة وهما المنهج التاريخي والمنهج التجريبي. ويمكـــن الإشـــارة إليهما بصورة سريعة ليتعرف القارئ، على طبيعة كل منهما وتعريفهمـــا والقواعـــد والمبادئ العامة التي يستخدمها كل منهج على حدة.

١ - المنهج التاريخي Historical Method:

يكشف تحليل تراث علم الاجتماع وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، عن مدى علاقة هذا العلم بغيره من العلوم ومنها علم التاريخ، وهذا يكشف عنه اســـتخدام المنهج التاريخي بصورة كبيرة عند إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية المختلفـــة.

ولاسيما، أن دراسة التاريخ أو اهتمام علماء الاجتماع عموماً بضرورة تفسير الأحداث والظواهر التاريخية تفسيراً سوسيولوجياً، أو ربط الأحداث التاريخية بالواقع الاجتماعي أو المجتمعي الذي ظهرت فيه يعد إجراءاً ضرورياً عند دراسة المشكلات والموضوعات التي يهتم بها علماء الاجتماع ككل.

١ – تطور الاهتمام بالمنهج التاريخي:

وعندما يتحدث علماء الاجتماع وخاصة علماء مناهج علم الاجتماع، لا يمكن أن ينكروا جهود المفكر العربي (ابن خلدون) خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر، عندما أكد في مقدمته الشهيرة على ضرورة استخدام التاريخ في دراسة الظواهر الاجتماعية، كما يجب تحليل الأحداث والوقائع التاريخية في سياقها المجتمعي. وهذا، ما اهتم به بالفعل ابن خلدون، عندما درس التاريخ الاجتماعي ووصف الواقع الفعلي لحياة الدولة الإسلامية، وتناول أيضاً التاريخ عندما درس نظم الخلافة، والملك، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتطور الأمصار (المدن) والريف والبدو وانتقالهم إلى حياة الحضر. علاوة على استخدامه التاريخ لدراسة أنواع المهن الاقتصادية وتطورها. كما تجئ اهتماماته لدراسة كيفية انهيار الدولة الإسلامية لتكشف عن رؤيته للتاريخ وربطه بالواقع الاجتماعي عند تفسير أحداث المجتمع ومشكلاته المختلفة.

وبالطبع، لقد تطور ذلك الفكر الاجتماعي خلال العصور الوسطى، وكشفت إسهامات فيكو الإيطالي وميكافيللي، وتوكفيل، وبودان، ومونتسكيو، وهوبز ولوك وروس وغيرهم من خلال تركيزهم على دراسة التاريخ عند دراستهم لطبيعة المشكلات والقضايا التي يهتم بمعالجتها بالفعل. إلا أن اهتمامات رواد علم الاجتماع بدءً من تحليلات (أوجست كونت) وتركيزه على دراسة المراحل التطورية (التاريخية) لكل من المجتمعات البشرية والعقل البشري، والتي جاءت في قانون المراحل الثلاثة وهي المرحلة اللاهوتية، والميتافيزيقية، والمرحلة الوضعية أو العملية والتي تعكس رؤية كونت وتركيزه على ضرورة استخدام المنهج التاريخي في دراسة قضايا وموضوعات هذا العلم.

وينطبق ذلك أيضاً، على تحليلات كل من سبنسر، ودوركايم، وماركس، وفيبر على سبيل المثال، عندما أشار الأول (سبنسر) إلى كيفية تطور المجتمعات من

المجتمعات الإقطاعية العسكرية إلى المجتمعات الصناعية، كما اهتم دوركايم بالتاريخ كمدخلات لدراسة الكثير من المشكلات الاجتماعية مثل الأخلاق، التربية، وظهور الاتحادات والنقابات المهنية وتطورها. وبالطبع، لقد استخدم (ماركس) مدخلاً تاريخياً لدراسته لقضية الصراع بين الطبقات والتي تعرف بالمادية التاريخية. كما تجيئ تحليلات (فيبر) لتضيف بعداً مميزاً في استخدامه للمنهج للتحليلي التاريخي المقارن، عند دراسته لتطوير الرأسمالية الغربية، وتحليله المقارن للأديان السماوية والأرضية، ولدراسته لتطور القانون، والاقتصاد، والسياسة، وغيرها من المجالات التي اهتم بها بصورة أساسية.

كما جاءت اهتمامات كثير من علماء الاجتماع سواء من ينـدرجون تحـت البنائية الوظيفية أو الماركسية تهتم بالتاريخ كمنهج لدراسة الواقع الاجتمـاعي مثـل دراسات كولي Coley، وزنانيكي Znaniecki، وماكيفر Maciver، وسـوروكن Sorokin، وميلر Millr، وجولدنر Gouldner وميرتـون Merton، وبارسـونز Parsons وغيرهم من رواد علم الاجتماع المعاصرين من خلال اعتمـادهم علـى دراسة التاريخ. وعموماً، نستطيع القول لا يوجد حسـب معرفـة الباحـث – علـم الاجتماع – واحد أنكر دراسة التاريخ إذ لم يتبنى وجهة نظر المنهج التاريخي عنـد دراسته للوقائع أو الأحداث أو الظواهر الاجتماعية أو المشكلات التي قام بدراسـتها وتحليلها و هذا ما أدى إلى تطور استخدامات علماء الاجتماع للمنهج التاريخي أو ما يعرف حديثاً بالمدخل التاريخي التحليلي المقارن.

٢– القواعد المنهجية للمنهج التاريخي[1]:

يحدد علماء مناهج علم الاجتماع مجموعة من القواعد العامة التي يجـب أن يهتم بها الباحثين عند استخدامهم لهذا المنهج ومنها:

١– تحليل الظاهرة موضوع الدراسة والوقوف على عناصرها.
٢– التعرف على نشأة الظاهرة والرجوع إلى أصولها الأولية.
٣– دراسة نمو الظاهرة وتطورها ومعرفة مظاهر التطور خلال كل مرحلة.
٤– ضرورة دراسة ثقافة المجتمع عامة قبل إجراء البحث عن الظاهرة.

---

(1) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مرجع سابق، ص٥٧–٥٨.

٥- دراسة العلاقات القائمة بين الظواهر ومعرفة الآثار التي نتجت عن عمليات التفاعل بين هذه العلاقات.

٦- يجب على الباحث الاجتماعي أن يوسع دائرة اهتمامه بتاريخ الشعوب ومقارنتها والعمل على الوصول إلى قوانين عامة حولها.

علاوة على ذلك، يجب أن تأخذ عناصر المقارنة صوراً ثلاثة وهي:

١- المقارنة بين نظم وظواهر في مجتمع واحد.

٢- المقارنة بين نظم سائدة في مجموعة من المجتمعات المتجانسة من حيث الدرجة والنوع.

٣- المقارنة بين نظم سائدة في مجتمعات متمايزة وغير متشابهة، لا تنتمي إلى بناء اجتماعي آخر.

٣- مصادر المنهج التاريخي(١):

اتفق علماء مناهج البحث في علم الاجتماع على طبيعة المصادر التاريخية وهي تنقسم إلى:

أ- المصادر الأولية:

ويشمل هذا النوع من المصادر كل من الآثار والوثائق وما يوجد من بقايا وآثار الحضارات التاريخية تفيد الباحثين في دراستهم وتحليلهم للتطور التاريخي للأحداث والظواهر الاجتماعية. أما الوثائق فهي السجلات المدونة للأحداث ووقائع ماضية قد تكون معروفة وغير مدونة (شفهية) أيضاً. وتشمل العناصر المدونة، المخطوطات، والرسائل، والمذكرات، والسجلات المصورة. أما العناصر الشفهية (المنقولة) مثل الأمثال، والأساطير، والفلكلور والتراث الشعبي وجميعها تعتبر مصدراً للتعرف على الحياة الاجتماعية والثقافية.

ب- المصادر الثانوية:

وتشمل المعلومات غير المباشرة، وكل ما كتب أو نقل عن المصادر الأولية. وقد تكشف عن نوعية المصادر الأخيرة. ولاسيما بعد اختفائها أو اندثارها أو عدم العثور عليها بواسطة الباحثين.

---

(١) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص١٦٩. وأيضاً، غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص ١٧٧.

وبصفة عامة، تستخدم المصادر التاريخية أو المنهج التاريخي عموماً في علم الاجتماع ويكون منبعاً للمعرفة السوسيولوجية ومن أهم المجالات التي يمكن استخدام هذا المنهج فيها دراسة مثل، دراسة أنماط البناء الاجتماعي، وتطور المجتمعات البشرية، والحضارات، وكيفية تطورها بالذات في مرحلة معينة، ومعرفة أسباب التغير الاجتماعي، والظواهر الاجتماعية مثل نظام الأسرة والزواج، والحياة الاقتصادية، والسياسية، والتطور السكاني، والنظام التربوي، والديني. علاوة على ذلك، يستفيد علماء الاجتماع من اهتمامات غيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الذين يستعينون بالتاريخ مثل علماء الأنثربولوجيا المنهجية خاصة دراسة الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية والأنثوجرافيا ودراسات التراث الشعبي والثقافات الفرعية.

٢- المنهج التجريبي Experimental Method:

تعتبر التجربة من أهم مناهج البحث في العلوم الطبيعية والاجتماعية وإن كانت قد تطورت العلوم الأولى بفضل استخدامها التجربة كأساس للبحث العلمي، وساعد على ذلك سهولة إخضاع الظواهر الطبيعية للتجربة أو استخدام المعامل التجريبية المختلفة لدراستها. ولذا، يرى الكثيرون من علماء المناهج أن التقدم العلمي مرتبط أساساً بالتجريب كأسلوب للبحث عن الحقائق أو المعرفة الطبيعية والإنسانية. ومن ثم فالتجريب جزء من المنهج العلمي، ويسعى العلم إلى صياغة النظريات التي تختبرها الفروض التي تتألف منها للتحقيق من مدى صحتها، وعموماً، تعرف التجربة ببساطة، بأنها الطريقة التي بواسطتها يمكن لختبار الفرض العلمي.

١- تطور الاهتمام بالمنهج التجريبي:

يرجع استخدام المنهج التجريبي إلى فرنسيس بيكون F. Bacen، عندما حدد خطوات المنهج العلمي على أسس فلسفية ومنطقية وعقلية، وحاول عن طريق استخدام المنهج العلمي، أن يركز على كل من الملاحظة والتجربة عند دراسته الحقائق الكونية والبشرية. كما ترجع أصول المنهج التجريبي وتطوره إلى كتابات جون ستيوارت مل J. Mill، الذي حدد ثلاث طرق أساسية لإقامة البراهين والأدلة والاعتماد عموماً على مبدأ السببية أو العلية، والطريقة الأولى هي طريقة الاتفاق Method of Agreement، وتنحصر في المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الظواهر أو الظروف، التي تحتوي على سبب الظاهرة الأولى. أما الطريقة الثاني، فهي طريقة الاختلاف Method of Differenee، وهي على عكس الأولى.

وتنحصر في المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الظروف ما عدا ظرف واحد. أما الطريقة الثالثة، فهي طريقة التغير النسبي Method of Concmitant Variation، وهي أن الظاهرة تتغير كلما تغيرت ظاهرة أخرى بنحو خاص، لأنها تعد سبب أو نتيجة لهذه الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية.

ومع بداية القرن العشرين تطور الاهتمام بالتجريب وخاصة عن طريق استخدام علم النفس لها وعلم الاجتماع خاصة وأن علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر كانوا يهتمون بدراسة الأحداث التاريخية، ولذا جاءت أكثر اهتماماتهم بالمنهج التاريخي. ويعتبر مجال علم النفس الاجتماعي أحد المجالات التي تطورت فيها دراسات التجريب بواسطة تحليلات جورج ميد G. Mead، ودراسته على التفاعل الاجتماعي والجماعات الصغيرة. ثم اهتم ألتون مايو E. Mayo، بدراسة التجريبية الأمبريقية، والتي أطلقت عليها بتجارب هاوثورن والتي أجريت على شركة ويسترن إليكتريك بشيكاغو في الفترة من ١٩٢٤-١٩٢٧. ثم توالت بعد ذلك إجراء التجارب بواسطة علماء الاجتماع الصناعي من أمثال دراسات ديكسون Dickson ووارنر Warner وتحليلهم للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية. ثم اهتمت بعد ذلك مدرسة العلاقات الإنسانية، والتي استخدمت التجربة والملاحظة لدراسة العوامل النفسية والاجتماعية والفيزيقية داخل التنظيمات الصناعية. علاوة على تطور هذا المنهج بواسطة مدرسة الجشطلت الألمانية في مجال علم النفس الاجتماعي، وتوالت اهتمامات علماء الاجتماع لاستخدام التجربة والملاحظات المباشرة وغير المباشرة في دراسة المؤسسات التربوية، والصناعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة نسق العلاقات والتفاعل الاجتماعي.

١- أسس المنهج التجريبي وحدوده:

يرى علماء المناهج أن المنهج التجريبي والبحث التجريبي لابد أن يتبع مجموعةمن الخطوات وهي[1].

١- تحديد مشكلة وصياغة الفروض التي ترتبط بالمشكلة المراد دراستها.

٢- تحديد المتغير المستقل Independent Variable.

---

(1) أنظر، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

كما يمكن أيضاً للقارئ التعرف على كيفية تصميم البحوث التجريبية في المرجع التالي:

[illegible] C., Expermental Designs in P. Worsley (ed.) Modern Sociology. introductory Reading. Penguin Book Ltd., 1971, PP. 77-81.

٣- تحديد المتغير التابع Dependent Variable.
٤- كيفية قياس المتغير التابع.
٥- تحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة في إجراء التجربة.

ويطلق عادة على المتغير أو العامل الذي تريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه بالمتغير التابع أو المعتمد. كما يستخدم الباحثين كافة الوسائل لمعرفة أثر التجربة مثل الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لمعرفة العلاقات السببية بين الظواهر أو المشكلات المراد دراستها.

كما توجد مجموعة من الصعوبات التي تواجه إجراء التجارب الاجتماعية ويمكن عرض أهمها كما يلي:

١- يصعب تحقيق الضبط التجريبي في المواقف الاجتماعية نظراً لطبيعة دراسة الظواهر والكائنات البشرية.
٢- استحالة ضبط جميع الظروف المؤثرة في الموقف التجريبي.
٣- أن طبيعة الضبط التجريبي يجعل الأفراد أثناء التجربة لا يتصرفون بصورة تلقائية أو عادية.
٤- يتعذر عامة إخضاع العوامل السببية المشكلة للظاهرة ذاتها مثل صعوبة دراسة نظام الأسرة، والزواج والطبقة وغيرها.
٥- في بعض الأحيان توجد صعوبة في تحديد المتغيرات المستقلة أو التابعة.
٦- أن دراسة الظاهرة الاجتماعية البشرية وإخضاعها للقياس الكمي يعد أمراً مشكوكاً في صحته.

وفي إطار مجموعة الأسس والقواعد المنهجية لكل من المنهج التجريبي والتاريخي وأهمية استخدامها بواسطة علماء الاجتماع سواء عن إجراء الدراسات النظرية أو التطبيقية. فإن مهمة علماء الاجتماع تتكرس في تحديد طبيعة المنهج العلمي لهذا العلم. وما هي الملامح الهامة له سواء أكان منهجاً تاريخياً أم تجريبياً؟ وما هي أهدافه بصورة عامة في علم الاجتماع؟ يجيب على هذه التساؤلات أحد علماء الاجتماع المعاصرين وهو توم بوتومور T. Botomore، عندما يحدد

الملامح الهامة للمنهج العلمي المستخدم في علم الاجتماع في عدد من النقاط التالية[1]:

أولاً: أن يهتم بدراسة الحقائق وليس إصدار أحكام قيمية حولها.

ثانياً: أن يكون موضوعياً، بمعنى أن يكون بعيداً عن الأهواء الذاتية.

وهذا ما يحدد عامة هدف علم الاجتماع في نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: الوصف الدقيق عن طريق تحليل خصائص الظاهرة الاجتماعية والعلاقات المرتبطة بها.

ثانياً: تفسير الظواهر الاجتماعية من أجل الوصول إلى أحكام وقوانين عامة حولها.

علاوة على ذلك، كما يضيف – بوتومور – إن علم الاجتماع كغيره من العلوم الاجتماعية التي تواجهها صعوبات متعددة عند استخدامها للمنهج العلمي، لأنه يهدف ليكون علماً، واقعياً، وأمبريقياً، وموضوعياً، ووصفياً، وتفسيرياً. ولذا، يستطيع علم الاجتماع عن طريق استخدامه للمناهج العلمية أن يصل إلى ما يلي:

أولاً: جمع بيانات واقعية تجعله قادراً على الحكم على المسائل العلمية، وبعيداً عن استخدامه للأفكار التقليدية.

ثانياً: يستطيع عالم الاجتماع أن يصل إلى تنبؤات معقولة، ولاسيما بعد تفسيره للظواهر بصورة علمية.

ثالثاً: يستطيع أيضاً عالم الاجتماع أن يفسر سبب ظهور بعض الظواهر الاجتماعية، ويصل بشأنها إلى مجموعة من القوانين والأحكام العامة.

وبإيجاز، أن طبيعة استخدام المنهج العلمي في علم الاجتماع يساعد الباحثين والمتخصصين في هذا العلم، على تعزيز تفسيرهم للظواهر الاجتماعية والمشكلات والقضايا التي تزداد بصورة سريعة نتيجة لظروف التغير السريع والحياة الاجتماعية المعقدة.

---

(1) بوتومور، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨. كما يستطيع القارئ أن يجد تحليلاً مطولاً عن صعوبات المنهج العلمي في علم الاجتماع في المرجع التالي:

Lazarstfeld, P. "Problems in Methodology" in R. Merton (etal) Sociology Today: Problems and Perspective, N.Y., Harper Torch Book, 1965, PP. 39-80.

رابعاً: طرق البحث الاجتماعي:

لا تزال مشكلة تصنيف أنواع البحوث الاجتماعية أو تحديد ماهية المناهج المستخدمة في دراستها بالإضافة إلى تحديد أنواع طرق البحث الاجتماعي من المشاكل المنهجية، التي لا تزال تواجه الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع بصفة خاصة وفي العلوم الاجتماعية بصورة عامة. ويرجع هذا إلى طبيعة الخلط من الناحية الواقعية، عندما يحاول الباحثين تحديد خطوات البحث الاجتماعي، وعدم الالتزام بالخطوات المرحلية خلال إجراء الدراسات الاجتماعية. علاوة على ذلك، لا يزال يواجه الباحثين مشكلة أخرى، تؤثر على وجود هذا الخلط وهي عدم وضوح بعض المفاهيم السوسيولوجية المرتبطة بطبيعة كل من المناهج، وطرق وأدوات البحث الاجتماعي. فنجد على سبيل المثال، إن بعض المفاهيم التي تدخل في نطاق المنهج أحياناً، تتداخل مع كل من طرق البحث الاجتماعي ومجال أدوات جمع البيانات أحياناً أخرى. ومن ثم، يجب أن يأخذ الباحث في الاعتبار ضرورة تحديد خطوات البحث، ونوعية مناهجه، والذي على ضوئها يتم تحديد خطوات البحث، ونوعية مناهجه، والذي على ضوئها يتم تحديد كل من طرق وأدوات جمع البيانات بصورة وثيقة.

على أية حال، نجد من الأفضل حالياً أن نتبنى بعض التصنيفات البسيطة لطرق البحث الاجتماعي، والتي يسهل فهمها ومعرفتها ولاسيما بواسطة القارئ العادي أو المبتدئ لعلم الاجتماع ومن أهم هذه الطرق[1]:

١ - دراسة الحالة Case Study:

تركز دراسة الحالة على إعطاء صورة شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع محدد، وربما يكون موضوع هذه الظاهرة فرداً، أو جماعة، أو مجتمع محلي، أو مدرسة، أو مشروع، أو حده إدارة. فإذا تركزت اهتمامات الباحث على دراسة أحد الأفراد ولو يكون أحد الأحداث المجرمين، تكون بالطبع وحدة الدراسة الفرد الحدث ذاته، وإذا سعى الباحث لدراسة أثر الأسرة على جناح الإحداث، فإن وحدة

---

(1) استخدمنا هنا تصنيف د. غريب سيد أحمد، د. عبد الباسط عبد المعطي نظراً لبساطته للقارئ العادي لعلم الاجتماع.

انظر، غريب سيد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٣.

الدراسة سوف تكون الأسرة بأكملها، وهذا ما ينطبق عموماً، عند دراسة ظاهرة اجتماعية يهدف الباحثين لذاتها عن طريق دراسة الحالة.

ومن ثم، تتحدد وحدة دراسة الحالة وفق لوحدة الدراسة التي يهتم الباحث بالكشف عن أبعادها وفقاً لمنهج محدد أو أداة من أدوات جمع البيانات والتي عن طريقها يقوم الباحث بجمع البيانات اللازمة نحو موضوع الدراسة، كما تهدف دراسة الحالة إلى الكشف عن مجموعة العوامل التي تقوم عليها نماذج اجتماعية معينة، بهدف تحديد خصائصها أو معرفة طبيعتها. وهكذا، فإن دراسة الحالة كطريقة من طرق البحث الاجتماعي تتناسب عموماً مع الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية، كما تفيد في بعض الأحيان أيضاً في الدراسات السببية أو التشخيصية مثل دراسة حالات المرض النفسي عند المرضى.

كما توجد طريقتان لتطبيق أسلوب دراسة الحالة وهي أولاً: تاريخ الحالة Case history، والتي تهدف إلى دارسة دورة حياة الحالة وتطورها الطبيعي. أما الطريقة الثانية، فهي التاريخ الشخصي للحياة Life History، وتركز على دراسة حياة الحالة من خلال وجهة نظر صاحبها (الذاتية) ومن خلال وجهة نظر الباحث نفسه[1]. ولا تعتمد كل من الطريقتين على البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المبحوث أو الظاهرة المدروسة ولكنه يمكن الاعتماد أيضاً على الوقائع الشخصية مثل الخطابات ومذكرات الحياة وغيرها. كما تعتمد طريقة دراسة الحالة، على مجموعة من أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة، والمقابلة، واستمارة البحث وغيرها.

وبالطبع أن هناك مجموعة من علماء الاجتماع والنفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الطبي، الذين استخدموا دراسة الحالة من أمثال تشارلز كولي C. Cooly عند دراسته لسلوك الأطفال، ودراسة فرويد Freud عن التحليل النفسي والشعور واللاشعور وفريدريك لوبلاي Leplay عند دراسته لتاريخ الحياة الاقتصادية للأسرة الفرنسية، وتعتبر تحليلات عالم المناهج يونج Young من أبرز التحليلات التي

---

(1) يجد القارئ تحليلاً حول هذه الطريقة في المرجع التالي:
Beker, H. S., The ILife History in Worsley, Op. cit., PP. 115-120.

سعت عموما إلى تتبع تاريخ دراسة الحالة واستخداماتها في علم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية عامة.

٢- المسح الاجتماعي Social Survey:

يوصف المسح الاجتماعي بأنه أسلوب لجمع البيانات عن طريق جماعة معينة في بيئة محددة، من حيث طبيعة ظروفها المعيشية، ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي. وقد يتناول المسح الاجتماعي دراسة أحد الجوانب الاجتماعية مثل الرعاية الصحية، والنشاط الزراعي، والاقتصادي عموماً في منطقة أو مجتمع محلي أو المجتمع ككل. ويقوم المسح الاجتماعي أساساً من خلال اعتماد الباحثين على الاتصال المباشر بمجتمعات الدراسة أو الظاهرة المراد دراستها أو إجراء دراسات مستفيضة حولها بصفة عامة.

كما يوجد نوع من الاعتقاد الشائع الذي يربط بين كل من المسح الاجتماعي وأسلوب الحصر (الإحصائي)، ويبرر أصحاب هذا التصور بأن المسح الاجتماعي يهدف إلى جمع كل البيانات صغيرة أو كبيرة حول الظاهرة أو المنطقة المراد دراستها. ولكن بالطبع، أن أسلوب الحصر (الشامل) لا يمكن وصفه بالمسح الاجتماعي لأن الأخير لا يهتم فقط بجمع البيانات ولكن تحليلها وتفسيرها بصورة سوسيولوجية ويسعى إلى الوصول إلى عدد من النتائج المرتبطة بالدراسة ذاتها كما يتحدد ذلك من أهداف المسح الاجتماعي.

علاوة على ذلك، توجد مجموعة من التصنيفات لأنواع المسوح الاجتماعية، والتي يتعين تصنيفها على أساس كل من:

١- المجالات: حيث يمكن تميزها من نوعيه هما: مسوح عامة ومسوح أخرى متخصصة.

٢- العمق: ويمكن تحديدها من نوعين هما: مسوح وصفية وأخرى مسوح تفسيرية.

٣- جمهور البحث: ويندرج تحتها كل من المسوح الشاملة أو مسوح بالعينة.

كما توجد مجموعة من عيوب المسح الاجتماعي بأنواع المختلفة مثل: خطأ اختيار العينة، وخطأ التحيز للأهواء الذاتية من الباحثين، ضخامة تكاليف البحوث الاجتماعية، والخبرات الفنية الكبيرة التي تحتاجها.

٣- الطريقة الإسقاطية Projection Method:

استعار علماء الاجتماع أساساً هذه الطريقة من علماء النفس، ولاسيما أن دراسة الإسقاط تعتبر عملية لا شعورية تستخدم كعملية دفاعية ضد هذا القلق والدوافع اللاشعورية. ويحدث الإسقاط عموماً، عندما تعزو الدوافع والرغبات والأفكار التي تسبب الآلام إلى الآخرين فالفرد حينما يتعرض لنوع من المثيرات الخارجية ويطلب أن يرد أو يجيب عليها فوراً، يقوم بإسقاط هذه المثيرات وفقاً لحاجته ونزعاته ودوافعه الفردية.

وتوجد خمس أنواع للأساليب الإسقاطية وهي:

١- الطريقة التكوينية: ويطلب من الشخص المراد دراسته تكوين موضوع معين مثل رسم أو كتابة شئ ما.

٢- الطريقة البنائية: ويعطى للشخص مسبقاً عناصر محددة يطلب منه تكوينها أو تأليفها.

٣- الطريقة التفسيرية: حيث يطلب من الشخص تفسيراً أو تبريراً لأشياء تطلب منه أو توضح له من قبل الباحث.

علاوة على ذلك، يوجد تقسيم آخر للأساليب الإسقاطية وهي: أولاً، الأساليب الإسقاطية المصورة. وثانياً، الأساليب الإسقاطية اللفظية. وتشمل الأولى الصور الفوتوغرافية، والثانية قائمة المعاني والكلمات التي تعطى للمبحوث ويطلب منه التعليق عليها.

٤- تحليل المضمون Content Analysis:

يعرف تحليل المضمون بأنه طريقة من طرق البحث الاجتماعي الذي يستخدمها علماء الاجتماع، عند دراسة ووصف وقياس كمي للمحتوى العام للظاهرة أو المادة المراد تحليلها أو دراستها بواسطة الباحثين. ويتكون هذا المحتوى من مجموعة من الكلمات أو الرموز، والمفردات اللغوية، ومجموعة من الصور، أو الخطابات، أو الصحف والمجلات، أو الروايات والكتب، وأيضاً الأفلام السينمائية، وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية[1].

---

(1) أنظر المزيد من التفاصيل:

Stone, F., (etals) The gerneal Inquirer. A Computer Approach to Content Analysis, MIT Press, 1966, PP. 14-19.

كما توجد مجموعة من التعريفات لتحليل المضمون مثل تعريف والبيس وبيرلسون Walpes & Berlson، حيث يحدده بأنه (محاولة الوصول إلى وصل سببي للمضمون، من أجل الكشف موضوعياً عن طبيعة المثيرات وعمقها النسبي)، ويرى كابلان Kaplan، أن تحليل المضمون هو "الأسلوب الذي يسعى إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق المعرفة بطريقة منظمة وكمية" كما توجد تعريفات أخرى لكل من Wright وغيره، الذين يرون أن تحليل المضمون "يشير إلى الوصف الكمي الموضوعي المنظم وأية سلوك رمزي"[1].

ويقيس تحليل تراث علم الاجتماع بأن استخدامات تحليل المضمون شملت مجالات متعددة ولاسيما خلال القرن العشرين ومن أهم هذه الاستخدامات:

١- دراسة عملية التفاعل عند روبرت بيلز R. Bales.

٢- الدراسة العلاجية النفسية والطبية عند مورو Mowere.

٣- دراسة الشخصيات التاريخية مثل مذكرات هتلر.

٤- دراسة الثقافة والشخصية مثل دراسات شنيدر Scheider.

علاوة على ذلك، تتحدد فئات تحليل المضمون كما وضحها كل من بيرلسون Berlson، وهولستي Holsti، وهي: فئة من Who، وفئة ماذا What، وفئة لمن Whom، وكيف How، وأخيراً فئة ما هي النتائج With What Effect.

واستخدام طريقة تحليل المضمون لا يمكن أن يعتمد عليها الباحث فقط من حيث وصف المادة أو المحتوى المراد دراسته وتحليله، بقدر ما يعتمد أيضاً الباحث على ضرورة تفسير وتأويل هذه المادة أو المحتوى، وأن يقوم بمراعاة كافة الخطوات المهنية أو إجراءات البحث التي يستخدمها الباحثين عندما يستخدمون طرقاً أخرى في دراسة أبحاثهم الاجتماعية.

خامساً: أدوات جمع البيانات:

يعكس تطور علم الاجتماع خلال القرن العشرين تعدد طرق وأدوات جمع البيانات، وتنوع مناهجه المختلفة. كما تعد عملية جمع البيانات من العمليات أو

---

(1) للرجوع على المزيد من التعريفات، أنظر:

محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

الخطوات البحثية المنهجية الهامة التي عن طريقها يمكن أن يوصف مدى دقة النتائج التي يصل إليها. ولذا تعتبر عملية اختيار أدوات جمع البيانات ومدى صلاحيتها لعملية جمع البيانات أو المعلومات المراد جمعها من العمليات الضرورية. خاصة، وأن البيانات الميدانية والتي يتم جمعها لابد وأن يتعلق بموضوع الدراسة، كما يجب تدوينها بسرعة، وإعادة ترتيبها وتصنيفها في ضوء الشروط المنهجية الأخرى التي يجب أن يهتم بها الباحثين سواء قبل جمع البيانات أو خلال هذه المرحلة أو بعدها.

كما أدى تنوع أنواع البحوث الاجتماعية المختلفة، إلى تعدد أدوات جمع البيانات، ومن ثم يتحدد طبيعة البحوث الاجتماعية، عملية اختيار أو انتقاء أدوات جمع البيانات دون الأخرى. وإن كان هناك أنواع معينة من البحوث إن لم تكن معظمها تعتمد على أكثر من أداة لجمع البيانات، وهذا ما يخدم عموماً أهداف البحث وأغراضه الأساسية، وهذا ما يطلق عليه بمبدأ المرونة المنهجية، علاوة على ذلك، إن عملية اختيار وتحديد أدوات جمع البيانات توضح أن جميع هذه الأدوات لها بعض المزايا التي تنفرد بها عن الأخرى، وهذا ما يحدد طبيعة مواءمة نوعية الأداة مع نوعية البحث من ناحية ومنهجه المستخدم أيضاً في نفس الوقت، لكل أداة من هذه الأدوات بعض القصور التي تحدد عيوبها واستخدامها في إجراءات بحوث معينة دون الأخرى.

وفي إطار معالجتنا المبسطة لأدوات جمع البيانات ومنهجية البحث الاجتماعي عموماً في علم الاجتماع، نشير حالياً إلى أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً من قبل علماء الاجتماع ومن أهم هذه الأدوات:

١ - الملاحظة Observation:

يحدد بعض علماء المناهج الملاحظة بأنها العلمية التي عن طريقها يمكن أن يشاهد الباحث المبحوث أو يشارك في الملاحظة سواء عن بُعد أو قُرب لطبيعة دراسة الظاهرة مع الاستعانة ببعض الأساليب البحثية ودراستها بصورة دقيقة. كما قد يزداد استخدام الملاحظة حسب نوعية العلم مثلاً يمكن القول الملاحظة الفلكية، الملاحظة البيولوجية، الملاحظة الاجتماعية وهكذا، وتعطى الملاحظة مجموعة من المزايا التي تعزز استخدامها بصورة أكثر عن أدوات جمع البيانات الأخرى.

ولاسيما وأنها تتيح للباحث ملاحظة السلوك أو مظاهر التغير المستمر الذي يحدث على الظاهرة، كما يتم تسجيل ما يلاحظه الباحث بصورة مستمرة، وفي بعض الأحيان يتم الجمع بين الملاحظة والمقابلة فى نفس الوقت، وخاصة عندما يسعى الباحث إلى إلقاء أسئلة معينة علي المبحوث ويشاهد في نفس الوقت مظاهر التغير التي تدرأ على سلوك المبحوث ذاته.

وجاءت عملية تصنيف الملاحظة من قبل بعض علماء المناهج إلى نوعين أساسيين هما:

أولاً: **الملاحظة البسيطة**، ويتم عن طريقها مشاركة الباحث الجمهور أو مجتمع البحث أو الظاهرة المراد دراستها ولا يشارك أو يتدخل ذاتياً فيما يلاحظه أو يشاهده في الواقع.

ثانياً: **الملاحظة المنظمة**، وهي تتم عن طريق تحديد مقاييس أو ضوابط معينة يتم عن طريقها قيام الباحث بملاحظة بصفة دورية حتى يتحقق ما يراد دراسته أو بحثه بالضبط.

وهناك نوع من أنواع الملاحظة والتي تشمل الملاحظة بالمشاركة[1] Participant Observation، والتي عن طريقها يستطيع الباحث أن يلاحظ روتين الحياة اليومية، ويحاول الباحث عن طريقها ملاحظة الأفعال والسلوكيات والأنشطة العادية، أما إذا لاحظ وجود تغير في هذه الملاحظات الروتينية يصبح بعد ذلك نوع من الخروج على ملاحظة المألوف أو الشائع. وبالطبع، يتم تفسير ذلك في ضوء الواقع الاجتماعي والثقافي في مجتمع الدراسة. ولقد أجريت دراسات متعددة بواسطة الباحثين علي سلوك الأفراد في القطاعات الصناعية أو الرعاية الاجتماعية، والأحداث والعصابات مثل دراسة كسرويل Cicourel على محاكمات الأحداث أو الجناح Juvenile Justice، وملاحظة العمال خلال عملهم في المصانع والشركات وهذا ما تم منذ العقود الأولى من القرن العشرين مثل دراسات ألتون مايو Mayo

---

(1) انظر،

Haralambos, M, Sociology, Theories and Perspective, N.Y.: Univ. Tutorial Press, A80, P. 502.

ومدرسة العلاقات الإنسانية ودراسات تيلور Taylor حول إدارة العلمية Scientific Management، وغيرها من الدراسات الأخرى.

كما استفاد علماء الاجتماع كثيراً من خبرات العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل الأنثربولوجيا نظراً لقيام الدراسات الأنثربولوجية على استخدام الملاحظة بمختلف أنواعها سواء أكانت بسيطة أو منظمة أو أيضاً ملاحظة عن طريق المعايشة والتي قد تستمر سنوات طويلة، يتم عن طريق وجود الباحث ومعايشته للمجتمع وأفراده،وربما يتقمص أدوار وظيفية أو مهنية معينة داخل هذا المجتمع، وأن يطلع بصورة كبيرة على ثقافات العامة والفرعية. ولعل من أهم الدراسات التي اكتسبت شهرة كبيرة في مجال الأنثربولوجيا الاجتماعية مثل دراسات مالينوفسكي، وملوريان وزنانيكي، ورادكليف براون، وإيفانز بريتشارد، وغيرهم آخرون.

٢- المقابلة **Interview**:

تعرف المقابلة بأنها نوع من التفاعل اللفظي يتم عن طريقه موقف مواجهه يحاول فيها الشخص القائم بالمقابلة، أن يحصل على معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين، بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات الأخرى. كما تعتبر المقابلة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما عند إجراء الدراسات الاجتماعية ولكنها تستلزم نوع من الإعداد والتخطيط المسبق قبل إجرائها، وأيضاً تستلزم الدقة في تسجيل البيانات التي يحصل عليها الباحث من المبحوث[1].

وبإيجاز، سعى لندبرج Lundberg أن يحدد أهمية المقابلة في نقطتين هما[2]:

---

(1) انظر المرجع التالي:
محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ص٣٢١-٣٢٢.

(2) اعتمدت على المرجع التالي:
غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٩٣،
وأيضاً، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص٤٦٣.

أولاً: أنها تعتبر وسيلة للتأكيد من المادة العلمية التي جمعها الباحث عن طريق مصادر ثانوية.

ثانياً: أنها تكون بمثابة الدراسة المعملية للسلوك الواقعي والذي يمكن ملاحظته خلال عملية المقابلة ذاتها.

بالرغم من ذلك، أنها تواجه بعض الصعوبات مثل، أنها في بعض الأحيان قد يحاول استخدامها كأداة لجمع البيانات نظراً لتأثير عملية التحيز من قبل الباحث أو الباحثين، كما أنها تحتاج إلى تكلفة عالية، ونوع من التدريب والخبرة لأعداد الباحثين لإجراء هذا النوع من أدوات جمع البيانات.

ويمكن تقسيم المقابلة وتصنيف أنواعها على أساس الدور الذي يقوم به الباحث ومن أهمها[1].

١- المقابلة الحرة **Free Interview**: وهذا النوع يتسم بالمرونة حيث لا يتم تحديد أي أسئلة بواسطة الباحث وتوجه للمبحوثين ويمكن أن تتيح فرصة كبيرة للتعبير عن الكثير من الأفكار والآراء والاتجاهات.

٢- المقابلة المقننة **Standardied Interview**: ويتم فيها تحديد شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان وتوجه الأسئلة بصورة مرتبة لجميع الأفراد المبحوثين.

٣- المقابلة المتمركزة **Focused Interview**: وفيها يدور حوار المقابلة في أفكار هذا الموضوع مثل الحديث عن فيلم سينمائي أو قضية سياسية معينة.

كما توجد مجموعة من الشروط الهامة التي يجب الاهتمام بها عند استخدام المقابلة مثل:

١- صياغة أسئلة المقابلة بصورة جيدة، سواء بصورة مفتوحة Open-Ended Questions أو أسئلة مغلقة Closed-Ended Questions ولكل منها استخداماتها في البحث الاجتماعي.

(1) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Hyman (etal) Interviewing in Social Research, Chicago Univ Press, 1954, PP. 63-64.

Hyman (etal) The Technique of Interviewing in Worsely, P., Op. cit., PP. 92-102.

٢- كما يجب توضيح المفاهيم ولغة المقابلة حسب طبيعة المبحوثين من حيث درجة الثقافة والتعليم، والمهنة، والمستوى الاجتماعي والطبقي، والنوع، والجنس، والمركز الاجتماعي.

٣- ضرورة أن يحدث نوع من التفاعل بين الباحث والمبحوثين حتى تخف الرهبة الموقفية خلال إجراءات المقابلة.

٤- ضرورة أن يحصل الباحثين على دورات تدريبية متخصصة في مجال البحوث الاجتماعية عامة والمقابلات بصورة خاصة.

عموماً، لقد تطور استخدام المقابلة في السنوات الأخيرة نتيجة لتعدد أنواع البحث الاجتماعي ولاسيما بحوث وسائل الاتصال والأعلام Mass Media and Communication، والتي أتاحت فرصة كبيرة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة في مجالات الحياة المختلفة، والتي ترتبط بمشكلات وقضايا المجتمع الحديث.

٣- استمارة البحث **Questionnaire**:

تعرف استمارة البحث بأنها نموذج يضم مجموعة من أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع، أو مشكلة، أو موقف. ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية Interviewing Schedule، أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد Mailed Questionnaire وفي الحالة الأولى يقوم الباحث أو فريق البحث بمقابلة الأفراد المبحوثين، ويوجه لهم أسئلة الاستمارة كما هي مرتبة ويقوم هو بدوره بتسجيل الإجابات في مكانها المحدد[1].

وتوجد مجموعة من مزايا استمارة البحث ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١- تفيد في إجراء البحث على الأفراد ذو المستوى الثقافي والتعليمي البسيط.

٢- عن طريق إجراء المقابلة خلال استمارة البحث يمكن للباحث التأكد من البيانات.

---

(1) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ٤٧٦-٤٧٧.

كما يجد القارئ تفصيلات مطولة حول استمارة البحث في المرجع التالي:

Harolambos, Op. cit., PP. 515-517.

٣- يمكن تعاون أفراد البحث لإجراء الاستمارة.

٤- يستطيع الباحث أن يضيف بيانات ومعلومات بعد الانتهاء من الاستمارة أو المقابلات الشخصية.

٥- قلة التكاليف لجمع البيانات.

٦- تقلل من احتمالات التحيز من قبل الباحثين.

٧- يمكن تطبيقها على نطاق واسع من الجمهور.

في مقابل ذلك، توجد مجموعة أخرى من الصعوبات تواجه عملية استخدام استمارة البحث مثل:

١- يحتاج إلى أعداد كبيرة من الباحثين المدربين.

٢- تخضع أحياناً للتحيز الشخصي للباحثين حول بعض القضايا المطروحة.

٣- يصعب استخدامها للحصول على البيانات السرية.

٤- ترتبط بالحصول على البيانات الرسمية أو الشخصية فقط.

علاوة على ذلك، تخضع استمارة البحث لمجموعة من القواعد المنهجية مثل: تحديد إطار البحث، تحديد الأسئلة التي تشملها الاستمارة، ضرورة صياغة الأسئلة حسب الجمهور، ضرورة تنسيق حسب أولوية الموضوعات المراد بحثها، كما لابد أن تخضع للاختبار المبدئي Pretest والمراجعة النهائية.

سادساً: خطوات البحث الاجتماعي:

بالرغم من وجود اتفاق بين العلماء الباحثين حول ضرورة وأهمية تقسيم الخطوات الإجرائية للبحث الاجتماعي إلى ثلاث أقسام أو مراحل تمثل أولاً: في تخطيط البحث. وثانياً، تنفيذ البحث. وثالثاً، كتابة التقرير النهائي. إلا أن هناك مجموعة أخرى من الباحثين تذهب، إلى أن الشعور بوجود مشكلة البحث يعد أولى الخطوات الإجرائية، ثم فرض واختيار الفروض، ثم التحقق منها واختبارها، فمن الملاحظ هنا، أن التقسيم الثاني أو وجهة النظر الأخرى ترتبط بالدراسات التجريبية.

كما يضيف عدد آخر من علماء المناهج تصنيفاً آخر لمجموعة الخطوات الإجرائية للبحث الاجتماعي مثل لندبرج[1] Lundberg وغيره آخرون يحددون هذه

---

(1) للمزيد من التفاصيل انظر مثلاً:

Lundberg, G (etals) Soiciology, N.Y.:Harer & Brothers Pub., 1958, PP. 59-62.

الخطوات وتبدأ أولاً، بصياغة مشكلة البحث وأهداف الدراسة و صياغتها صياغة محددة، وتوضيح دوافع البحث. وثانياً، وضع فروض البحث، وتحديد السلوك وملاحظاته، واختيار عينة البحث، وتطبيقه، ثم استخلاص النتائج.

وبالرغم من أهمية التصنيفات السابقة للخطوات الإجرائية للبحث الاجتماعي؛ إلا أننا نميل مع بعض الباحثين إلى استخدام التصنيف التالي، حتى يستطيع الباحث أو القارئ المبتدئ أن يلم بهذه الخطوات بسهولة نظراً لتحديد هذه الخطوات من الناحية الزمنية أو تحديده إلى مراحل البحث المختلفة وهي[1]:

١- اختيار موضوع البحث.
٢- تحديد إطار البحث.
٣- تحديد المفاهيم الأساسية.
٤- تحديد هدف البحث.
٥- الاطلاع على البحوث السابقة.
٦- وضع فروض البحث وقضاياه.
٧- تحديد مجال البحث.
٨- وضع توقيت زمني للبحث.
٩- تقديم ميزانية البحث والإمكانات المطلوبة لتنفيذه.
١٠- تحديد منهج البحث وأدوات جمع البيانات.
١١- جمع البيانات.
١٢- المراجعة الميدانية والمكتبية.
١٣- التفريغ الآلي أو اليدوي.
١٤- التحليل الإحصائي والعرض البياني.
١٥- التحليل الكيفي، والتعميم وكتابة التقرير.
١٦- التوثيق والملاحق.

بإيجاز، أن تحديد خطوات البحث الاجتماعي، تعتبر مطلباً ضرورياً للباحثين المبتدئين في علم الاجتماع حتى يتعرفوا جيداً على الأسس والقواعد المنهجية التي يجب اتباعها عند تعرضهم لطبيعة أنواع البحوث الاجتماعية، ومدى ملاءمتها لنوعية

---

(١) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.

معينة من المناهج وطرق البحث، وأدوات جمع البيانات. وهذا ما يندرج عموما تحت أحد مجالات علم الاجتماع وهي مناهج البحث الاجتماعي.

خاتمة:

ما من شك، أن دراسة تطور البحث الاجتماعي أو الحركة البحثية التي بدأت في علم الاجتماع منذ نهاية القرن الحالي وخلال القرنين الماضيين، إنما تكشف عن مدى تطور هذه الحركة نتيجة لتطور العنصر البشري وبحثه الدائم حول معرفة الطبيعة الإنسانية، وسعيه للسيطرة على العالم الطبيعي الخارجي، كما جاءت تحليلات الرعيل الأول من علماء الاجتماع التقليديين لتكشف بوضوح عن مدى اهتمامهم، وتبنيهم لمناهج سوسيولوجية معينة تتلاءم مع طبيعة تحليلاتهم ذات الطابع الشمولي ومعالجتهم للوحدات الكبرى المجتمعية ككل وهذا ما جاء في تحليلات كونت، ودوركايم، وفيبر، وماركس، وسبنسر وغيرهم.

إلا أن طبيعة التطور التدريجي للبحث الاجتماع خلال النصف الثاني من القرن العشرين تعكس بوضوح مدى الاستفادة بمناهج العلوم الطبيعية مثل المنهج التجريبي، وخاصة أن هذا المنهج يساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق استخدام الملاحظة والتجربة. وهذا ما حدث بالفعل في تحليلات علماء النفس الاجتماعي والصناعي والتنظيمي والإدارة، ودراسة الجريمة والانحراف، وتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة.

في نفس الوقت، إن دراسة كل من المناهج وأدوات جمع البيانات، وطرق البحث الاجتماعي تعزز من عملية تحليل التراث السوسيولوجي (المنهجي) والذي يرتبط بالتراث النظري الذي يوجه متطلبات مراحل البحوث وفروضها وتساؤلاتها العامة. وهذا ما يجعل وجود اتفاق مشترك بين علماء الاجتماع وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى، على ضرورة استخدام المناهج وطرق البحث وأدوات جمع البيانات، التي لديهم جميعاً حتى يعزز ذلك من الخبرة المنهجية، ويطور مسيرة البحث الاجتماعي أسوة بما حدث بين العلوم الطبيعية، وهذا ما يطلق عليه بضرورة استخدام المنهج المتداخل بين العلوم Inter-Disciplinary Method، لدراسة قضايا ومشكلات المجتمع الحديث التي تزداد تعقيداً يوما بعد يوم، وتتطلب من الباحثين في مجال مناهج البحث الاجتماعي، بذل المزيد لتعزيز هذه المناهج وجمع البيانات اللازمة حول هذه المشكلات والقضايا العصرية المعقدة.

الباب الثالث

الثقافة و الفرد و التغير الاجتماعى

الفصل الخامس : الثقـــافة و المجتمـــــع.

الفصل السادس : الفرد و التنظيم الاجتماعى.

الفصل السابـع : التغيـــر الاجتماعـــى.



الفصل الخامس

الثقـــــافة والمجتمـــــع

مقدمة:

أولاً: تعريف الثقافة

ثانياً: علم الاجتماع ودراسة الثقافة.

ثالثاً: مكونات الثقافة.

رابعاً: خصائص الثقافة.

خامساً: وظائف الثقافة.

سادساً: التكامل الثقافي.

سابعاً: ديناميكية الثقافة.

الخاتمة



مقدمة:

ظهرت العلوم الاجتماعية والطبيعية لتهتم بدراسة الحقائق والأشياء التي تحيط بالإنسان سواء في العالم الخارجي المحيط به أو دراسة الحياة والعلاقات الاجتماعية ودراسة الإنسان ذاته. وتكرس جهود علماء هذه العلوم مجتمعة من أجل السعي لمزيد من المعرفة الإنسانية بكل معانيها – كما ارتبطت نشأة الحضارات والدول بطبيعة التقدم الذي أحرزته هذه الدول وشعوبها في مجال التقدم سواء في العلوم الطبيعية والاجتماعية، التي تهدف لزيادة المعرفة البشرية وتطلعات الإنسان المستمرة للسيطرة على العالم الخارجي، وأيضاً لدراسة المشاكل والظواهر والقضايا المجتمعية التي تزداد يوماً بعد يوم. ومن ثم، تكرس أنماط المعارف البشرية من أجل زيادة رفاهية الإنسان وتطوره وتقدمه، وهذا ما يظهر في اهتمامات علماء الاجتماع وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى.

وتعكس طبيعة التقدم والتطور والاستمرار بل الوجود ذاته، نوعية الثقافة وما تحتويه من عناصر أو مكونات أو سمات أو خصائص أو وظائف أو أهداف، وما حققه البشر بالفعل. ولاسيما، أن الثقافة تعتبر كما يسميها بعض علماء الاجتماع،التراث الاجتماعي Social Heritage، الذي ينتقل من جيل إلى جيل ومن مجتمع إلى مجتمع وشعوب وحضارات إلى حضارات وشعوب أخرى. ولذا، ارتبط أيضاً مفهوم الثقافة بالعديد من المفاهيم مثل المدنية أو الحضارة Civilization، والتقدم Progress، والتطور أو التنمية Development، والتغير Change، وأيضاً الاستمرار والوجود وغير ذلك من المفاهيم التي تعكس استمرارية الثقافة ونتائجها وبقائها ووجوده على مر العصور.

هذا بالطبع، يكشف عناصر طبيعة الاهتمام بالثقافة التي لا تندرج فقط في إطار اهتمامات علماء الاجتماع وحدهم ولكن أيضاً بقية اهتمامات علماء العلوم الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت. وهذا، ما جعل أحد أقطاب علم الاجتماع والمعاصرين من أمثال وليم أوجبرن W. Ogburn، يوضح لنا مكونات الثقافة والتي قسمها إلى قسمين أساسيين، هما الثقافة المادية واللامادية Material & Unmaterial Culture، حيث يشير الجانب الأول من الثقافة لمجموع العناصر التي يمكن ملاحظتها بصورة محسوسة مثل، التكنولوجيا والاختراعات ووسائل الاتصال والمواصلات وغيرها. أما الثقافة اللامادية، وهي الجوانب الفكرية والقيم

والعادات والتقاليد والمثل والأخلاق وغيرها من الأشياء التي يمكن أن نتعرف عليها الا بصور غير محسوسة أو ملموسة. وهذا ما يجعل قضية الثقافة موضع اهتمام للعديد من تحليلات العلماء سواء أكانوا في مجالات العلوم الطبيعية المختلفة أو الاجتماعية والإنسانية.

علاوة على ذلك، أن مهمة علم الاجتماع منذ نشأته خلال القرن التاسع عشر او أواخر القرن الثامن عشر، تطور بصورة سريعة وكرست جهود علمائه لدراسة قضية الثقافة، ولاسيما بعد أن عرفنا أن تحليل مفهوم الثقافة يرتبط بالتراث الاجتماعي والبشري، وكل مكوناً للحياة الطبيعية والاجتماعية بصورة عامة. فعلم الاجتماع يعتبر من العلوم الاجتماعية التي تركز على دراسة مظاهر الثقافة، بالإضافة الى تعريفها ومعرفة خصائصها ومكوناتها، والأسباب التي أدت إلى زيادة اهتمام علماء الاجتماع انفسهم بدراسة مشكلة الثقافة، وأهم خصائصها وسماتها العامة، ووظائفها في المجتمع وسواء بالنسبة للفرد وللأسرة، ومعرفة الى أي حد يمكن التعرف على طبيعة التكامل والصراع الثقافي Cultural Integration & Conflict، وأيضا دراسة قضايا التغير أو ديناميكية الثقافة. بإيجاز هذه هي أهم الموضوعات التي سنطرحها للمعالجة والمناقشة والدراسة والتحليل المبسط خلال هذا الفصل.

أولا: تعريف الثقافة:

تعددت تعريفات علماء الاجتماع عند تمييزهم لمفهوم الثقافة Culture Concept، ولاسيما أن هذا المفهوم أو الثقافة بصورة عامة، كانت موضع اهتمامات علماء الاجتماع منذ إنشاء علم الاجتماع حتى الوقت الحاضر. هذا بالإضافة الى أن تعريف علم الاجتماع ذاته كما يراه مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع، بأنه العلم الذي يدرس الثقافة. ومن ثم، لقد تعددت أفكار العلماء وتصوراتهم حسب اهتماماتهم ومجالات تخصصهم عند تمييزهم لمفهوم الثقافة. ونظراً لتعدد هذه المفاهيم وتنوعها - حسب ما يعكس لنا تراث علم الاجتماع - صعوبة تفسير جميع هذه المفاهيم أو فهمها للقارئ المبتدئ في علم الاجتماع، ولكن نسعى لتفسير أهم هذه التعريفات بصورة موجزة حتى يسهل التعرف عليها بسهولة.

- ارتبط مفهوم الثقافة وتميزه بصورة واضحة، بتعريف تايلور Taylor، له على أنه "كل المركب من المعرفة والعقائد، والفن، والقانون، والأخلاق، والتقاليد

والأعراف، والقدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتبـاره عضـوا فيه[1]. ويوضح هذا التعريف لتايلور الذي يشاركه فيه مجموعة من علماء الاجتماع البريطانيين، الذين ظهروا خلال نفس فترته، وهو هربرت سبنسر H. Spencer، وتعد تصوراتهما حول الثقافة بتميزها من النظريات التقليدية أو الكلاسيكية وهذا مـا ظهر على سبيل المثال في كتاب تايلور عن الثقافة البدائيـة Primitive Culture، والذي يرادف فيه بين الثقافة والحضارة Civilization.

جاء تعريف تايلور للثقافة بمثابة التمييز الشامل لهذا المفهوم حتـى الوقـت الحاضر، والذي وضع فيه مدى قدرة الفرد أو الجنس البشري عامة علـى امـتلاك خصائص وسمات ثقافية تميزه على المخلوقات الأخـرى فـي المجتمـع أو الحيـاة الطبيعية. فالإنسان هو المخلوق الذي يستطيع أن يكتسب قدرات وقـيم وأخلاقيـات، ومثل، وقوانين، ويستطيع أن ينقلها بعد ذلك، إلى أبناء جيله في مراحل لاحقة، وهذا ما يميز الثقافة على أنها من التراث الاجتماعي. كمـا أن الإنسـان يصـنع الآلات والأدوات والتكنولوجيا التي تجعله قادراً على السيطرة البيئة المادية الخارجية.

كما جاءت مجموعة من التعريفات الأخرى التي أشار إليهـا أيضـاً عـالم الأنثربولوجيا الأمريكي كروبر Kroeber وزميله كلاكهـون Klukhohn، ليقومـا بوضع قائمة مطولة للثقافة يتعذر عرضها حالياً ولتجمع بين التعريفـات الكلاسـيكية التقليدية[2]. وبالإضافة إلى تعريف تـايلور السـابق، إلا أن هنـاك مجموعـة مـن التعريفات الأخرى مثل تعريفات كل من لويس هـذي مورجـان L. H. Morgan، وليسلي وايت L. White، ومالينوفسكي Malinowski، بالإضافة إلى تصـورات بعض علماء الاجتماع من أمثال دوركايم Durkeim والذي يرادف استخدامه لمفهوم المجتمع Society، بمفهوم الثقافة Culture، على حد تصور علماء الأنثربولوجيـا للمفهوم الأخير وهذا ما جاء في تحليلات بعض المنظرين لعلم الاجتماع[3].

وبالرغم من أهمية تعريف تايلور السابق ذو الطابع الأنثربولـوجي، إلا أن هناك بعض التعريفات المتميزة من جانب علماء الاجتماع مثل تعريف أحـد علمـاء

(1) Taylor, E. B. The Primitive Culture, John Murry, Lendedn, 1981, Vol., PP. 1-6.
ويوجد جزء كبير من هذا الكتاب في المرجع التالي الذي اعتمدنا عليه:
Coser, L. & B. Rosenbery, Sociological Theory, N.Y.: Nucmillo, 1964, PP. 18-21

(2) Kroeber, A & C. Kluckhoh, Culture: A Critical Review of Concepts and Difinitions (N.Y) Vintage Book. 1963. (2).

(3) Coser, Op. cit., P. 17.

الاجتماع المحدثين الفرنسيين وهو جابي روشيه G. Rocher، الذي يتصور أن الثقافة "تعتبر مجموعة متداخلة من أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال، التي تتشكل بدرجة معينة، والتي تكتسب بواسطة التعلم والمشاركة من جانب مجموعة من الافراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة"[1]. ويسعى روشيه إلى توضيح مفهومه من خلال تحليل مبسط لتصورات وكتابات عدد من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا حول الخصائص العامة للثقافة ككل.

إلا أننا نجد أن بعض التصورات السوسيولوجية التي يطرحها عالم الاجتماع الأمريكي لونارد بروم L. Broom نسبية خاصة على تعريفات علماء الأنثربولوجيا ومنهم تايلور حول الثقافة. ولاسيما، أن هذا المفهوم الأخير يرتبط في كتابات هؤلاء العلماء ويرادف تماماً أو بصورة كبيرة مفهوم الحضارة Civiliztion ويبرر هذا الترادف نتيجة لوجود آراء المدرسة "التطورية" التي تؤكد على نمو المجتمع وتطوره على عدة مراحل محددة. علاوة على ذلك، كما تصور - بروم وسيلزنيك - أن الثقافة تعتبر أسلوب للحياة way of life، ويستطيع الانسان أن يطور مهاراته وقدراته العقلية وهي تختلف عن الحضارة. كما أن تحليلات علماء الأنثروبولجية والتطورية في نفس الوقت.

ويخلص بروم وسيلزنيك، إلى أن الثقافة "لا يمكن اقتصارها على جوانب معينة من المعرفة Knowledge، ولكنها تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشري Human Activity... كما أن الثقافة لا تشمل فقط أساليب، وطرق اكتساب الفن، والموسيقى، والأدب، بقدر ما يشمل أيضا صناع الأواني الفخارية وماكينات الحياكة، أو بناء المساكن"[2]. وبإيجاز، نلاحظ أن تحليلات بروم وسيلزنيك وتصورهما إلى الثقافة بأنها لا تشير فقط إلى الجوانب اللامادية للثقافة والتي تمثلت في تحليلات تايلور وشملت القيم، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والقانون، ولكن أيضا أنها أعطت بعداً أكثر إلى القدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع، ولاسيما الجوانب المادية مثل الآلات والأدوات والتكنولوجيا، التي تمكنه من صنع

---

(1) Rocher G., A General Introduction to Sociology, (Trans. From French by P/ Sheriff, London, Macmillan, 1972, P. 89.

(2) Broom. L. & P. Selznik, Sociology, N. Y : Harper & Row Publisher, 1969, PP 50-41

ملابسه وتشييد مسكنه أو غير ذلك من الجوانب المادية الثقافية التي أشار اليها بعد ذلك وليم أوجبرن W. Ogburn.

كما تعتبر كتابات كل من وليم أوجبرن وزميله نيماكوف Nimkoff[1] من التحليلات المميزة حول الثقافة التي تأخذ طابعاً سوسيولوجياً أكثر تميزاً ووضوحاً لمفهوم الثقافة، حيث صنف الثقافة إلى جزئين أساسيين، الأول، (الثقافة المادية) وتشمل كل الأشياء الملموسة أو المحسوسة، أما الثاني، فتشمل العناصر اللامادية وهي الأشياء غير المحسوسة مثل القيم والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها. هذا بالإضافة إلى أن كل من (وليم أوجبرن ونيما كوف) أكدا على أن قسمي الثقافة سواء أكانت مادية أم غير مادية فهما تشبعان الحاجات الأساسية Basic Needs للإنسان، وهذا ما يوضح طبيعة كل النظم الاجتماعية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم تربوية، فهي جوهر الثقافة ذاتها، وهذا ما يميز عموما طبيعة اختلاف المجتمعات أو الشعوب حسب نظمها الاجتماعية وطبيعة ثقافتها المادية وغير المادية.

علاوة على ذلك، إن مفهوم الثقافة يتداخل مع مفاهيم أخرى متعددة، كما لاحظنا كيف تداخل هذا المفهوم مع مفهوم المدنية والحضارة كما جاء في تحليلات وكتابات الأنثربولوجيين ومنهم تايلور على سبيل المثال. وهذا ما جعل علماء الاجتماع المحدثين من أمثال جون كوبر J. Cober يعرف الثقافة على أنها مجموعة من الأنماط السلوكية المكتسبة والمتغيرة بصورة مستمرة، وتشمل هذه سلوكية الاتجاهات، والقيم، والمعرفة، والعناصر المادية[2]. ويتضح لنا من تعريف كوبر السابق أنه شمل عنصري الثقافة سواء أكانت مادية أو غير مادية، وهذا ما تضمنه بالفعل تصورات كل من أوجبرن ونيماكوف في تعريفهم أو كتاباتهم السابقة حول مضمون الثقافة.

ثانياً: علم الاجتماع ودراسة الثقافة:

ما من شك، إن اهتمامات علماء الاجتماع بدراسة الثقافة جاءت منذ نشأة علم الاجتماع ذاته، ولاسيما إذا أخذنا هنا جملة التعريفات السابقة التي عبرت عنها تعريفات وكتابات الأنثربولوجيين وعلماء الاجتماع، فالثقافة تشمل كل جوانب المعرفة الإنسانية بكل معانيها، كما أن الثقافة تعتبر من العناصر الاجتماعية القابلة للتغير

---

(1) Ogburn, W & Nimkoff, Hand Book of Sociology, London, 1960, P. 45.
(2) Cuber, J. Op. cit., P. 80.

المستمر، وهذا ما سوف نحلله لاحقاً عند معالجتنا لقضية دينامية الثقافة في خصائصها العامة.

تراث علم الاجتماع ملئ بالتحليلات السوسيولوجية التي توضح لنا مدى اهتمام علماء هذا العلم بدراسة الثقافة باعتبارها المضمون العام للمعرفة الإنسانية سواء أكانت مادية أم غير مادية، إذا جاز لنا استخدام تصنيف الثقافة عند (أوجبرن ونيماكوف). فعلماء الاجتماع من أمثال أوجست كونت، ودوركايم، وسبنسر، وفيبر، وماركس وغيرهم، ركز على دراسة البناءات والنظم الاجتماعية، ولاسيما أن الاهتمام بتحليل مكونات المجتمع ومشكلاته وقضاياه وظواهره الاجتماعية لا تخلو على الإطلاق من دراسة متغير الثقافة، باعتبارها أيضاً أحد عوامل التغير الاجتماعي المستمر.

فدراسة كونت على سبيل المثال، عندما ركز على دراسه التطور الاجتماعي سعى لتحليل كيفية تغير أنماط العقل البشري، الذي يتغير حسب نوعية المعرفة الإنسانية التي تشمل مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والقوانين، وهذا بالإضافة إلى عناصر التكنولوجيا المختلفة. كما أن رؤية فيبر لطبيعة مراحل المجتمعات البشرية تعكس لنا مدى تصوره لنمط الثقافة والمعرفة الإنسانية ونوعية العقل الإنساني الذي يسود كل مرحلة على حدة. وهذا ما ينطبق ايضا، عندما حلل سبنسر عناصر ومكونات المجتمع الصناعي الحديث، الذي كان سائدا في المجتمع الإقطاعي والعسكري التقليدي، وهذا التغير الثقافي يكون عاملا قويا لتغير كل من البناءات والنظم الاجتماعية الأخرى.

وجاءت تحليلات دوركايم ورؤيته العامة حول المجتمع Society، وكيف أن هذا المفهوم يرادف مفهوم الثقافة Culture حسب تصور علماء الأنثربولوجيا الثقافية إلى كتابات دوركايم على سبيل المثال. فدراسة دوركايم عن نوعية الفسيولوجيا والمورفولوجيا الاجتماعية تعتبر دراسة واضحة بين نوعيات البناءات والنظم الاجتماعية وطبيعة حالتي الاستاتيكا والديناميكا اللتان يوجدان في المجتمع وعناصر الثقافة المختلفة. كما تعتبر تحليلات دوركايم حول التربية والأخلاق والمناهج والمقررات الدراسية والقانون والقيم خير دليل على اهتمامات دوركايم بالظواهر الثقافية ومعالجته لطبيعة هذا المجتمع. وهذا ما جعله يركز على ضرورة اكتساب المعارف الثقافية بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، والتي

ظهرت في المجتمع الحديث لتعوض النقص الثقافي والذي حدث على طبيعة البناءات الأسرية التقليدية. وهذا بالطبع، ما جعل دوركايم يركز على قضية التنشئة الاجتماعية وربطها بالنواحي الأخلاقية والقانونية في المجتمع، والتي جاءت في تصوراته حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity.

كما تظهر تحليلات فيبر ذات الطابع التاريخي المقارن للأنماط الثقافية، ولاسيما تحليلاته حول تطور الرأسمالية في المجتمعات الغربية، وذلك باعتبار مجموعة من العوامل الثقافية ونوعية البناءات والنظم الاجتماعية، والقيم والأخلاق وأيضاً الدين المسيحي البروتستانتي الذي أدى إلى ازدهار الرأسمالية في هذه المجتمعات، وخلال الفترة التاريخية التي ظهرت فيها. كما تجئ كتابات فيبر، عن الدين أو مقارنته للأديان السماوية وهي اليهودية والمسيحية والإسلام ليوضح مجموعة من العناصر الثقافية التي تعكس نوعية دور الدين في التغير والتحديث في المجتمعات والحضارات السابقة. علاوة على ذلك، لقد ركز فيبر على دراسة مستويات الوعي والفهم الذاتي للأفراد، وتعقلهم للأشياء ومستوى التعليم والشخصية والثقافة عامة لدى الجنس البشري الحديث هي التي تحكم مستويات التحضر والتغير والتحول نحو النظامية Instituralization، وهذا ما عبر عنه على سبيل المثال، في تحليله للنماذج المثالية والبيروقراطية، ودراسته عن القيم والأمية والثقافة الصينية الشرقية أيضاً، تعتبر خير دليل على سعيه للاهتمام بالثقافة عامة.

من ناحية أخرى، توضح اهتمامات ماركس عن نوعية البناءات الفوقية Superstructure، والبناءات التحتية Intra or Basic Structure، ومدى تأثيرها على امتلاك أنماط المعرفة البشرية سواء أكانت فكراً أيديولوجياً أو ثقافياً معرفياً، وأيضاً وسائل مادية وتكنولوجية، والتي تتمثل في جميع أنواع الإنتاج ووسائله المختلفة وهذا ما ظهر في نظريته عن الصراع الطبقي أو المادية التاريخية، ذلك الصراع البشري الدائم والأولي إنما يعكس القوى المسيطرة على وسائل الإنتاج المختلفة، والتي تمتلك أيضاً أنماط الموقف والفكر والأيديولوجية، وجميعها تعكس الصراع الثقافي بين الطبقات في المجتمعات عبر العصور التاريخية.

وربما تأتي تصورات علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين وكتاباتهم حول الثقافة من أمثال بارسونز، وميرتون، وسملر، وسيلزنيك وبرووم، وجولدنر، وسوروكن، وأجبرون ونيماكوف وغيرهم، لتوضح لنا مدى الاهتمام بالناحية الثقافية

من المنظور السوسيولوجي المحدث. فنجد على سبيل المثال لا الحصر. أن بارسونز في تحليله لنوعية النسق الاجتماعي Social System ونظريته الشهيرة في هذا المجال أنما تعكس لنا نوعية فكرة العلاقة المتبادلة بين البناءات والنظم الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بين الأنساق الكبرى والأنساق الفرعية الأخرى. وهذا ما طوره أيضاً، ميرتون في فكرته حول الخلل الوظيفي Dys Functional، التي لا تحدث في العلاقة بين البناءات المختلفة والنظم ووظائفها في المجتمع الحديث.

كما تجئ تصورات بارسونز واشتراكه مع سملر[1] في دراسة النظم الثقافية والمعرفية في المجتمع الحديث من خلال دراستهما المشتركة حول قضايا التعليم والثقافة الجامعية، وعمليات التنشئة الاجتماعية خير دليل على تحليلهما لدور المؤسسات الثقافية والتعليمية مثل المدارس والجامعات والمعاهد العليا، في عمليات التحديث والتنمية المستمرة. كما أكد على عملية الإنتاج الثقافي Cultural Production باعتبارها من عمليات الإنتاج المادي والفكري أو اللامادي في نفس الوقت ودورها في تطوير المجتمعات والمحافظة على النسق (المجتمع الأكبر) وهذا ما جاء في العديد من تحليلات رواد البنائية الوظيفية ولاسيما كتابات بيترم سوروكن Sorokin عند معالجته لفكرة الديناميكية والتغير الثقافي.

من ناحية أخرى، أن تحليلات الثقافة من المنظور السوسيولوجي، أخذت أبعاداً كثيرة وتصورات متغايرة حسب طبيعة المدخل الأيديولوجي لكتابها من علماء الاجتماع. وهذا ما جاء في تصورات الماركسية المحدثة Neo Marxism التي ركزت على دراسات عمليات الإنتاج الثقافي. أو الحرمان الثقافي عند دراستها للطبقات الاجتماعية واختلافها في العصر الحديث في العديد من المجتمعات الأوروبية الرأسمالية. خاصة، وأن الطبقات الرأسمالية لديها القدرة على امتلاك وإنتاج السيطرة وإدارة والتحكم في الثقافة بمفهومها العام. الأمر، الذي يؤدي إلى وجود نوع من الحرمان الثقافي لدى الطبقات الفقيرة، في حين تسعى الطبقات الرأسمالية على امتلاك الثقافة واعتبارها نوع من رأس المال البشري Human Capital أو رأس المال الثقافي Cultural، الذي تحرص دائماً الطبقات الرأسمالية على توريثه إلى

---

(1) راجع في هذا الصدد:

عبد الله عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

لبنائيا وفنائيا الاجتماعية. كما جاءت في كتابات [1] المار حميد المحدثة فـي ... بوردو Bourdieu، وبن دافيد Ben David على سبيل المثال.

بالطبع، أن تحليلات علماء البنائية الوظيفية ومداخلها المتطورة في الوقت الراهن تركز على التغير الثقافي وأهميته عند دراسة قضايا المجتمع الحديث في الوقت الراهن. ويظهر ذلك من خلال تقديمنا لتحليلات شولتز Shultz عن نظرية رأس المال البشري، والتي تطورت بعد ذلك للتأكيد على دور وأهمية التعليم والمؤسسات التربوية في تحديث عناصر الثقافة. ولاسيما، أن امتلاك الثقافة بمفهومها العام تؤدي إلى التطور، والتقدم، والتحديث، والتحضر. وهذا ما يظهر أيضاً، من خلال معرفة التصورات الحديثة والمداخل الثقافية في دراسة التعليم، من أمثال تصورات ميشيل يونج M. Yount، وتصوراته حول تطوير المقررات والمناهج التعليمية والثقافية، بل أيضاً ضرورة تحدي المؤسسات التعليمية ولاسيما المدرسة بعد أن فقدت الأسرة دورها في عمليات التنشئة الاجتماعية Socialization.

حقيقة، أن تحليل التراث السوسيولوجي لعلماء الاجتماع ومدى اهتمامه بالنواحي الثقافية في المجتمع الحديث، من الصعوبة إيجازها في سطور قليلة. ولكن هدفنا هنا هو تبسيط الرؤى الاجتماعية للقارئ المبتدئ في علم الاجتماع، ليتعرف بوضوح على مدى إسهامات علماء الاجتماع عند دراستهم لقضايا المجتمع الحديث، كما جاء في تصوراتهم حول الثقافة. وهذا في مجملة يوضح لنا مدى صعوبة تفسير أفكار وتصورات علماء الاتجاه البنائي الوظيفي وإلى كل من الاتجاه الوظيفي في مقابلة الاتجاه البنائي. وخاصة، أن مفهوم الثقافة كما وضحته لنا نظريات تايلور، وكوبر، وأوجبرن وسيلزنيك وغيرهم، أنما تشير في إطارها العام إلى كل من الجوانب البنائية والثقافية في نفس الوقت. خاصة، وأن دراسات علماء الاجتماع مثل علماء الأنثربولوجيا أو غيرهم من علماء العلوم الاجتماعية، الذين يهتمون بدراسة كل من البناءات والنظم الاجتماعية ككل. وإن كانت تتبلور اهتمامات علماء الاجتماع عند دراستهم للمجتمع بصورة عامة. وإن كان هذا التصور الشمولي كما جاء في تحليلات الرعيل الأول من علماء الاجتماع، قد تغير كثيراً عند معظم علماء الجيل

---

(1) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. ٤٧٦-٤٧٧

يمكن للقارئ تفصيلات مطولة حول استمرار البحث في المرجع التالي:

Harolambos, Op. cit., PP. 515-517

الثاني من علماء هذا العلم، ليركزوا على دراسة الثقافة او تحليلها عند دراسته للتعليم والقضايا الصغرى ذات الطابع الميكروسكوبي، كما جاء في دراستهم للتنشئة الاجتماعية، والمدارس والجامعات، والثقافة أو الشخصية أو الأسرة على سبيل المثال.

ثالثاً: مكونات الثقافة:

كشفت بعض التعريفات السابقة والمبسطة عن الثقافة، طبيعة المكونات والعناصر الداخلية التي تتكون منها الثقافة من حيث الشكل والمضمون أو المحتوى. ولقد توصل علماء الاجتماع إلى وجود عدد من العناصر المميزة التي تتكون منها الثقافة والتي يمكن عرضها بصورة مختصرة كما يلي(1):

١ – اللغة Language:

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات الموجودة في العالم، بأنه لديه لغة متميزة عن هذه المخلوقات، وحقيقة أن جميع مخلوقات الله سبحانه وتعالى لها لغة في تعاملها وتفاعلها ومعيشتها مع بعضها البعض، لكن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يستطيع أن يتعامل باللغة بصورة مدونة ومكتوبة. وهذا ما ظهر بصورة خاصة بعد معرفة الإنسان الأدوات والآلات والاختراعات التي تمثلت في فنون الكتابة المختلفة. وبالطبع، فلقد عرف الإنسان لغة الكلام ولكن هذه اللغة أخذت معاني ومدلولات كثيرة اختلفت باختلاف الزمن ذاته. كما أن طبيعة التطور التاريخي والاجتماعي للمجتمعات البشرية عموماً، يوضح لنا استحالة، وجود استمرار لهذه المجتمعات بدون وجود لغة تنقلها للأجيال الأخرى بمرور الوقت.

علاوة على ذلك، تعتبر اللغة من وسائل الاتصال الثقافي والمعرفي والتي تنقلها الأجيال لبعضها البعض، وتعتبر نوع من التراث الثقافي والاجتماعي الذي يحمل نسق العادات والتقاليد، والقيم وجميع الموروثات الثقافية الأخرى. وكما يهتم علماء اللغة بالمفردات والكلمات والعبارات اللغوية، يعالجون أيضاً طبيعة الدلالات والمعاني والتصورات والأفكار التي تحتويها هذه المفردات أو الكلمات البسيطة. كما يمكن دراسة اللغة واختلافها عبر العصور التاريخية وكيفية تمييز المجتمعات

---

(1) ارجع في هذا الصدد إلى:

محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ١٤٤–١٤٥.

علي جلبي وآخرون، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٨٩–٩٥.

المتقدمة عن تلك البسيطة عن طريق دراسة اللغـة. ونـرصد [illegible]
والاجتماعية والحضرية عموما لدى الشعوب عن طريق دراسة لغتها كجـزء [illegible]
الثقافة. ولاسيما أن اللغة تعكس مستويات التخصص وطبيعة الاختراعات وامـتلاك
التكنولوجيا، والالتزام بالقواعد والنظم والتشريعات الاجتماعيه المختلفة.

ويشترك علماء الاجتماع مع غيرهم من علماء العلوم الاجتماعية مثل علماء الأنثربولوجيا، واللغة، والتاريخ والآثار عند دراستهم للغة. هذا بالإضافة إلى علمـاء العلوم الطبيعية الأخرى مثل الطب والأحياء ولاسيما، أن جميع هذه العلـوم تسـعى للتعرف على طبيعة المعرفة الإنسانية وإدراك الإنسان لطبيعـة الحيـاة الاجتماعيـة والطبيعية ككل[1]. خاصة، وأن اللغة تعتبر وسيلة للاتصال الثقافي والحضاري، كما تقوم بعمليات التخصص وتقسيم العمل Division of Labor. وقد طورت الأجيال والاختراعات الحديثة مثل استخدام الحاسب الآلي ونظم الاتصالات الحديثة والأنترنت وأدت إلى تسهيل الاتصال الثقافي واللغوي بين شعوب العالم، والصـراع المستمر للسيطرة على مكونات الثقافة سواء كانت مادية أو لامادية.

٢- الفن Arts:

يعد الفن عنصرا أساسيا من عناصر الثقافة وجـزء مـن التـراث الثقـافي والحضاري للشعوب والمجتمعات، ويعد ما تركته الحضارات السـابقة مـن فنـون متعددة سواء في مجال العمارة، والرسم، والهندسة، والصناعات الحرفيـة واليدوية وغيرها، نموذجاً مميزاً لطبيعة هذه الحضارات وملكيتها لهذه الفنون، وأثرهـا فـي تطور الإنسان والمجتمعات بصورة مستمرة. وهناك كثير من فلاسفة اليونان القدماء من أمثال أفلاطون، وأرسطو، وسقراط الذين اهتموا بدراسة الفن من خلال تـذوقهم المستمر لفلسفة الجمال. والذي تطورت عند غيرهم من فلاسفة ومفكـرين وعلمـاء اجتماع وأنثربولوجيا في الوقت الراهن..فدراسة الفلاسفة لمسألة التذوق الفنـي فـي مجال مثل الشعر أو الخطابة أو الرسم، والنحت، والعمارة يعد نوعاً من الإحسـاس بالجمال لهذا الفن بالذات دون غيره.

ومن ثم جاءت، المظاهر المختلفة للفن عندما تدرس تاريخ الفنـون لـتعكس للناس مدى دور الفن والفنانين عموما في المجالات المختلفة وحرصهم على اكتسـاب

---

(1) توجد تحليلات متميزة للعلاقة بين الثقافة واللغة في المرجع التالي:
Broom, L. & P. Selzinck, Op. cit., P. 57.

...اللازمة لتطوير الفن وتحديثه، والسعي لعمليات الإتقان والتذوق الفني... فنيع، ليكون أيضاً من اهتمامات الأفراد العاديين، ولاسيما، أن الفن عموماً يعكس ... العواطف والانفعالات والأحاسيس والشعور، والتفكير والإدراك العقلي ... والجماعات والمجتمعات في نفس الوقت. ومن هذا المنطلق، سعى علماء ... بدراسة فنون العمل، والإنتاج، وأنماط التكنولوجيا المستخدمة لدى الشعوب والمجتمعات، للتعرف على طبيعة هذه المجتمعات لأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيها. فدراسة الإنسان منذ القدم واستخدام التكنولوجيا وأدوات بسيطة في الزراعة والري أو الصيد أو الرعي، إنما يعكس مدى التقدم الذي طرأ على هذا الإنسان ومجتمعه. فاستخدام الفأس والمحراث البسيط أو الآلات الحادة مثل الرمح واستخدامه في الصيد في مراحل تاريخية معينة، يختلف بالطبع في الوقت الحاضر عن استخدام الإنسان لتكنولوجيا وأدوات متقدمة ومتطورة وتعكس أيضاً طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي ككل.

٣ - الأفعال الإنسانية Human Actions:

سعى علماء الاجتماع لدراسة نمط الأفعال الإنسانية، خاصة وأن دراسة كل ... يحدث يعتبر فعلاً Action، ومجموعة هذه الأفعال تعتبر الوحدات الأولية للسلوك البشري Human Behavior. ومن ثم، فإن الاهتمام بدراسة أفعال الأفراد أو الجماعات يستطيع الباحث أن يتعرف بوضوح على نوعية النشاط الإنساني ودراسة وتحليل طبيعة الأفعال وأنماط السلوك، وما يعرف برد الفعل Reaction، ... هذه الأفعال أو السلوك بين أفراد الجماعة الواحدة، شركاء في شركة صناعية، مجموعة من الجيران، عصابة من المجرمين أو غيرهم.

كما عن طريق دراسة الأفعال الإنسانية سواء أكانت فردية أم جمعية يمكن أن نصل إلى معرفة نوعية استخدام هذه الجماعات أو الأفراد لبيئة النظام في نفس الوقت ومعرفة نوعية القواعد والنظم والقوانين والأعراف وغيرها من العناصر أو المسنويات الثقافية. كما يمكن أيضاً، أن نعرف مدى توافق وتكيف الأفراد أو الفرد للعيش داخل جماعته أو صعوبة ذلك بصورة عامة.

٤ - العادات الشعبية Flokways:

تعتبر العادات الشعبية أو ما يسميه البعض بالطرائق الشعبية، هي مجموعة الأفعال الاجتماعية المتكررة التي يمارسها الأعضاء الموجودين في المجتمع ...

جماعة بشرية. وهي ايضا مجموعة التصرفات والمعتقدات النموذجية المتكررة، والتي يمكن ملاحظتها نظرا لوجود عدد من الخصائص المميزة لها. وتتمثل مجموعة الخصائص أو العادات الشعبية بأنها تميل إلى البقاء والاستمرارية. وتأخذ شكل الأنساق المنظمة، ويختلف سلوكها بواسطة الأفراد أو الأعضاء أنفسهم، كما أنها تأخذ طابع العمومية بين المجتمع ككل، علاوة على أن دارسة العادات الشعبية تفيد في التعرف على نوعية الطرق المميزة والمشتركة لنوعية الفعل الاجتماعي والسلوك البشري داخل الجماعة والمجتمع، ولاسيما أنها تنتقل من جيل إلى جيل باعتبارها عنصراً من العناصر الثقافية.

٥- العرف Mores:

يتحدد العرف بأنه الطرق العامة المشتركة التي يستطيع الباحث معرفة مدى صدق وثبات العادات الشعبية، كما يعد الخروج عليها من قبيل الأفراد والجماعات التي توجد في المجتمع، نوعاً من الاعتداء على المجتمع ذاته، علاوة على ذلك، أن الباحثين الاجتماعيين من علماء النفس والتربية أو الجريمة يستطيعون أن يأخذوا قراراً بشأن سلوك الأفراد، عما إذا كان هذا السلوك ممثلاً للعرف السائد أو خارجاً عليه. ولذا يمكن القول، بأن من وظائف العرف. أنه يحدد طبيعة الصواب والخطأ والجزاء والعقاب في نفس الوقت.

ومن خصائص العرف أيضا أنه مثل غيره من المكونات والعناصر الثقافية التي تخضع للتغير والتعديل المستمر وإن كان مظاهر التغير أو التعديل تأخذ الشكل التدريجي أو البطئ. كما أن تغير العادات الشعبية يكون أسرع في الوقت ذاته،خاصة، وأن العرف يرتبط بالقيم والتقاليد والدين والأخلاق والقانون وغيرها من العناصر الثقافية الأخرى التي توجد في المجتمعات وتميزها عن بعضها البعض.

٦- القانون والنظم الاجتماعية Law & Institution:

يهتم علماء الاجتماع بدراسة وتحليل كل من القانون والنظم الاجتماعية، عند دراستهم لطبيعة البناءات المجتمعية ذاتها، ولاسيما أن القانون والنظم الاجتماعية يعتبران من العناصر الثقافية الهامة، التي يمكن دراستها في المجتمعات الحديثة ومقارنتها بالمجتمعات التقليدية أو البسيطة. والعناصر الثقافية وما تحتويه من أعراف وأفعال وعادات شعبية، بالإضافة إلى القانون والنظم تعكس لنا مدى تعقد المجتمعات

وتطورها بمرور الوقت، ويكون مصدر القانون كثيراً من عناصر العادات والأعراف الاجتماعية علاوة على الدين.

أما النظم الاجتماعية، فهي أحد عناصر الثقافة وتتضمن العادات والتقاليد والعرف والقانون أيضاً، وعندما تندمج هذه العناصر ومعرفة محتواها العام ككل تقوم بوظائف اجتماعية معينة، تهدف إلى المحافظة على المجتمع أو تبنى مجموعة الوظائف الاجتماعية في إطار مجموعة من النظم مثل النظم السياسية والاقتصادية والتربوية والعائلية، والدينية والقانونية، وبالطبع إن جميع هذه النظم من حيث البناء والوظيفة تساند كل منها الآخر وتساعد على المحافظة على وجود المجتمع واستمراره وتطوره.

٧- المعتقدات والقيم Beliefs & Values:

عندما يولد الإنسان وينشأ داخل الأسرة وفي المجتمع، ثم يكد ويعمل داخل وحدات معينة أو يعيش بصورة عامة، يسعى في كل مرحلة عمرية أن يكون لذاته مجموعة من التصورات والأفكار العامة لما يحيطه من حوله. وتكون وظيفة هذه التصورات بمثابة سمات وعناصر ثقافية تجعله قادراً على التكيف للعيش في بيئته الاجتماعية بصورة جيدة. فمعتقدات الإنسان عن الخير، والشر، والنجاح، والفشل، والعمل، والحماية، والأمن، وغيرها يستطيع الفرد أن يأخذها ويتعلمها من خلال الآخرين سواءاً أكانوا من أسرته أو جماعته الاجتماعية الأولية، أو الثانوية مثل جماعة الأصدقاء أو زملاء الفصل الدراسي او غيرهم.

أما القيم، فهي موضوع الرغبة الإنسانية والتقدير، وتتضمن كل الأشياء والموضوعات والظروف والمبادئ، التي أصبحت ذات معنى معين اكتسبها الإنسان من خلال خبرته أو تعلمه لها. فالقيم، ربما تكون إيجابية أو سلبية، أو مرغوب فيها أما لا، وتقوم القيم بوظيفة هامة للأفراد الجماعات، لأنها تعطي لهم نوع من الهدف والسعي لاكتساب العمل والنشاط، وتقدير الآخرين لهم أو تقديرهم لأنفسهم أيضاً. لذا، جاءت مجموعة القيم العليا للأفراد أو الفرد الواحد نوعاً من الإطار المرجعي الذي يأخذه الفرد والجماعة ويكون مرشداً للامتثال له وتحقيق عناصره طول الوقت. فقيم النجاح، والتفوق، والعمل، والإبداع، أو الإسراف، أو الفشل تعني مجموعة من الدوافع والرغبات والشعور التي يسعى الإنسان لإشباعها أو لمعرفة إذا كانت قيماً ذات طابع سلبي أو إيجابي.

٨ - الرموز والطقوس والأسطورة:

تعكس هذه العناصر الثقافية جانباً كبيراً من الجوانب اللامادية أو غير المحسوسة، فالأسطورة مثلاً نوع من الخيال أو المعتقدات الشعبية التي لها معانيها العامة، والتي يعتقد فيها الكثير من أفراد المجتمع ويعيشون من أجلها. فهناك الكثير من الأساطير الاجتماعية، التي تأخذ طابع المشاركة بين أفراد المجتمع الواحد أو الجماعة المحلية الصغيرة. كما أن لكل فرد أسطورته الخاصة والتي تعكس تصوراته ومعتقداته الفردية والذاتية أو تكون عموماً عالمه الخاص. كما ترتبط الأسطورة بعالم الخرافة، والبعد عن الواقع وبالنسق الديني والعقائد أو الميتافيزيقي أو الطبيعية أيضاً.

أما الرمز Symboic، فهي من العناصر الثقافية التي تعبر عن أنساق القيم والمعتقدات والتي تظهر في صورة معينة عن طريق الطقوس[1]. حيث يسعى كل مجتمع من المجتمعات أو الجماعات المحلية، على أن يحافظ على قيمه ومعتقداته عن طريق بناء شعارات ورموز وطقوس معينة. فإقامة الحفلات الدينية مثلاً تعكس لنا نسق المعتقدات الدينية ونوعيات المناسبات وأسبابها والتي تجئ في عملية التعبير عنها في مجموعة كبيرة من الطقوس الخاصة، مثال ذلك المناسبات الدينية التي تجرى للمسلمين في أعياد الفطر أو الأضحى، أو أعياد الميلاد الخاصة بالمسيحيين.

وبالطبع، لقد اهتم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا منذ عقود طويلة بدراسة هذه الأنماط الثقافية مثل الرموز، والطقوس، والأساطير الموجودة في المجتمعات البدائية وأيضاً المتقدمة. فلا يوجد مجتمع حتى ولو كان متقدما ومتحضرا بعيدا تماما عن وجود أنساق من الطقوس، والأساطير التي تكشف كثيرا عن مجموعة الخصائص والعناصر الثقافية السائدة في هذه المجتمعات. هذا بالإضافة، إلى أن اهتمامات علماء الاجتماع بدراسة هذه العناصر تعزز من دراسة الثقافة وطبيعتها المتغيرة عبر العصور التاريخية، وأسباب اختلافها بين المجتمعات والشعوب، والتي تتحدد بدورها طبقاً لمستويات الثقافة أو العناصر الثقافية. كما أن الثقافة تحتوي على ثقافات فرعية أخرى تكشف عن الكثير من وجود طقوس ورموز وأساطير، تختلف داخل المجتمع الواحد طبقاً لنسق القيم والمعتقدات الموجودة في الواقع.

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول الرموز، ارجع إلى:
Lwhite L. "Symbol" In Coserl, Op. cit., PP. 32-39

٩- المكونات أو العناصر المادية للثقافة:

بالطبع، أن تعريفات الثقافة بصورة عامة عكست طبيعة هذا المفهوم الذي يحمل مجموعة العناصر الثقافية اللامادية والمادية، والتي يستطيع الفرد اكتسابها من المجتمع باعتباره عضو فيه. وهذا ما جعل العلماء يصفون الثقافة بأنها نوع من التراث الاجتماعي الذي يورث من جيل إلى آخر. فعناصر القيم، والعادات، والأفعال، والعرف، والقانون، والنظم الاجتماعية، والرموز، والأسطورة، والقيم والمعتقدات تحمل الجوانب اللامادية. أما كل ما يستطيع أن يلمسه الإنسان من عناصر وأشياء فهي جوانب مادية وهي تجعل كل الإنتاج البشري وأنماط التكنولوجيا المختلفة، والذي تخضع دائماً لعامل التغير المستمر، والتي سعى الإنسان لاكتسابها أو اختلافها من أجل إشباع حاجاته الأساسية وكما لا يمكن الفصل بين مكونات الثقافة المادية واللامادية، خاصة وأن الثقافة المادية تعبر عن المظهر الفيزيقي للتفاعل الإنساني، أما الثقافة المادية فهي تعبر عن المظهر الفكري والأيديولوجي لهذا التفاعل البشري.

رابعاً: خصائص الثقافة:

ويوضح تحليل كل من تعريفات الثقافة وعناصرها المختلفة، أنها تحمل مجموعة من السمات أو الخصائص Characteristics، تميزها عن غيرها من المفهومات التي سعى كل من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا والنفس والتاريخ لتحليل خصائص، ومن أهم الخصائص التي يتفق حولها علماء الاجتماع للثقافة بصورة موجزة ما يلي[1]:

١- الاستقلالية Dependent: تميز الثقافة بأنها شئ مستقل تماماً عن الأفراد الذين يكتسبونها عن طريق الخبر أو التعليم، نظراً لأنها جزء من التراث الاجتماعي الذي يورث من جيل إلى آخر. وهي أيضاً، حصيلة النشاط الإنساني وأنماط السلوك والتفاعل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

---

(1) انظر المراجع التالية:

إسماعيل حسن عبد الباري، أسس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص١٥١.

علي جبلي وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٣.

عاطف غيث، مرجع سابق، ص١٤٩.

٢- الاستمرارية Continuous: فالثقافة، لا ترتبط بالأفراد بقدر ما يحتفظ بثباتها لعدة أجيال هذا بالرغم من أن المجتمعات تتعرض لكثير من التغيرات السريعة أو الفجائية، أو قد تفنى الأجيال وتموت أفرادها. ولكن الثقافة وما تشمل من عادات تقاليد وأساطير وطقوس، وأيضا ما تحتويه من مباني ومنشآت وتكنولوجيا، فهي مستمرة لفترة طويلة، بالرغم من حدوث تعديلات وتطورات على مضمون عناصرها العامة.

٣- التعقيد Complexity: تمتاز الثقافة كما وضحها تايلور بأنها الكل المعقد، الذي يحتوي بالطبع على كثير من العناصر والسمات المتداخلة فليس من السهولة على الفرد أن يفصل بين مكونها مثل الفصل بين العادات والتقاليد أو القيم والأعراف أو الطقوس والرموز أو الأسطورة أو نوعية الأفعال والسلوك البشري، فجميعها متداخلة ومعقدة، من الصعوبة عامة فصل عناصرها دون الأخرى. وهذا ما ينطبق أيضاً، على مجمل العناصر الثقافية المادية، فالفنون الهندسية مثل إنشاء الكباري والطرق والاتصالات من الصعوبة أيضاً الفصل بينها، ومضمون السمات الثقافية الفنية أو المعمارية في إحدى الدول عن الأخرى.

٤- الإشباع Satisfaction: فهي تكرس لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، والعمل على رفاهيته وتلبية احتياجاته المستمرة والمتغيرة بمرور الوقت أو الزمن. فالإنسان يسعى دائماً لإشباع غرائزه المختلفة. علاوة على أن له مطالب أخرى من الثقافة وعناصرها سواءاً كانت مادية أو لامادية، فحاجات الإنسان من المأكل الملبس، والمسكن. والتعليم والتنشئة والرفاهية، عموماً تستلزم من الإنسان العمل على إشباع تلك الحاجات بصورة أساسية.

٥- التكيف Adaptation: تمتاز الثقافة بأن لديها خاصية التكيف مع الظروف البيئية المختلفة، فاستعارة سمات ثقافية معينة وانتقالها إلى مجتمعات أخرى، أو إلى شعوب أخرى، تجعلها في موضع يجب أن تتلاءم فيه مع نوعية العادات والتقاليد والوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي انتقل إليه مع حدوث نوع من التعديل والتطور على بعض جوانبها أو عناصرها المختلفة.

٦- التكامل Integration: تعتبر خاصية التكامل من الخصائص العامة للعناصر الثقافية، ويحدث هذا التكامل نتيجة التكيف بين الأجزاء الثقافية ونوعية

الظروف الاجتماعية. فإذا حدث نوع من التغير في القيم والعادات والتقاليد أو النظم أو القوانين فإنها تلبث إلى أن تتكامل مرة أخرى حتى تضمن لذاتها الاستمرارية وبالطبع، توجد فوارق بين المجتمعات البسيطة والمعقدة من ناحية التكامل الثقافي نتيجة لعامل التغير والتحديث والاتصال أو الانتشار الثقافي.

٧- الانتقائية **Selection**: كما لا تنتقل الثقافة من مجمع إلى أخر بصورة كاملة، وهذا يعتبر نسبياً مستحيلاً، خاصة، وأن الثقافة تعتبر من الأشياء الموروثة، التي ظل جزءاً منها له طابع الاستمرار، ولكن هذا يعني أن هناك كثير من العناصر الثقافية تم اختفائها أو طمس معالمها أو نسيانها. فالثقافة، كأشياء ملموسة وغير ملموسة تختلف عن العناصر البيولوجية التي لا تنتقل أيضاً هي بالكامل عبر الأجيال، حيث يحدث نوع من الانتقاء لهذه العناصر دون الأخرى.

٨- التغير **Change**: وتمتاز الثقافة بخاصة أخرى، حيث أنها لا تعتبر شيئاً جامدا في الكون أو العالم المحيط الخارجي للأفراد والجماعات. ولاسيما، أن الثقافة في حالة من الديناميكية المستمرة. فأنماط التكنولوجيا من مبان ومنشآت واختراعات متعددة في حالة من التغير والتطور. وهذا ما ينطبق أيضاً، على المكونات الثقافية اللامادية مثل العادات والتقاليد والفنون والأفعال والنظم الاجتماعية، فجميعها تعتريها عوامل التغير المستمر. لكن يحدث نوع من التغير السريع على الجوانب المادية التكنولوجية، والتغير البطئ على الجوانب اللامادية، وهذا ما وضحه لنا عالم لاجتماع وليم أوجبرن في نظريته عن التخلف الثقافي **Cutural Lag**.

خامساً: وظائف الثقافة:

تعددت مكونات وعناصر الثقافة بجوانبها المختلفة سواءاً كانت ثقافة مادية ولامادية، فجميعها موجه لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وأيضاً لتحقيق أعلى درجات من الرفاهية للجنس البشري. كما نلاحظ درجات الرفاهية والتقدم في المجتمعات الغربية أو المتحضرة، بما لديها من . . توبات وإمكانات ثقافية، تهدف إلى إسعاد شعوبها بمختلف الوسائل. حقيقة، لقد تعددت وظائف الثقافة كما تظهر تحليلات تراث علم الاجتماع لموضوع الثقافة، وتوجه هذه الوظائف سواء للفرد أو الجماعات أو الأسرة أو المجتمع ككل.

ولكننا نميل إلى تبنى وجهة نظر أحد علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين وهو جاي روشيه (G. Rocher) الذي يصنف وظائف الثقافة إلى قسمين أساسيين من الوظائف وهي[1]:

١- الوظائف الاجتماعية Social Functions:

تسعى الثقافة للعمل على جمع مجموعة من الأفراد أو الجماعات التي يتكون منها المجتمع ليعيشوا في وحدة جمعية أو ارتباطاتهم في هـذه الحيـاة الاجتماعيـة، نتيجة لوجود علاقات الدم والقرابة، والبيئة الجغرافية، والسكن في بيئـة مشـتركة، علاوة على وجود نوع من التخصص وتقسيم العمل بينهم، وهذه العلاقات أو الروابط التي تتدرج تحت طار مضمون الثقافة تجعلهم قادرين على الاسـتمرارية والوحـدة والوجود، والشعور بالأمان والحماية. وهذا ما يظهر مثلاً في علاقات الـدم، مثـل العلاقات الزواجية والروابط الأسرية المتداخلة، والتي تحكمهـا مجموعـة العـادات والقيم والتقاليد والأعراف، كما تنظم أنماط التفاعل والمعلومات والعلاقات والسـلوك للأفراد أو الأعضاء الذين ينتمون إلى هذه العلاقات وروابط الدم أو القربى.

علاوة على ذلك، إن طبيعة العيش والسكن في بيئة فيزيقية ومكانية واحـدة للأفراد أو الجماعات تجعلهم مرتبطين بضهم البعض نتيجة وجود عناصـر تقسـيم العمل Division of Labor، ويعملون على تكوين جماعة قرابية أكبر قد تصل إلى تكوين أمة Nation، تتوارث فيما بينها الثقافة باعتبارها نوع من التراث الاجتماعي، وتحددها بناءتها الاجتماعية والطبقية ونظمها الاجتماعيـة والاقتصـادية وقوانينهـا وتشريعاتها المختلفة التي تؤدي إلى استمرار وجودها. وهكذا، يمكـن القـول، بـأن الثقافة تتضمن مجموعة العناصر العقلية والأخلاقية والعـالم الرمـزي Symbolic World، الذي يشترك فيه مجموعة الأفراد والجماعات، والتي تستطيع أن تتفاعـل بعضها البعض، وتعترف بوجود مجموعـة مـن القواعـد والـروابط والمشـاعر والاهتمامات المشتركة والمتصارعة، والتي يمكن أن يشعر بها كـل مـن الأفـراد والجماعات الموجودين داخل البناء الاجتماعي الذي يربطهم جميعا.

٢- الوظائف السيكولوجية Psychological Functions:

تتحدد هذه الوظائف في ضوء الوظائف الاجتماعية الأخرى، ومن الصعوبة الفصل تماماً بينها، ولكن يلاحظ على المستوى الفردي أو الشخصي أن الثقافة تعتبر

---

(1) Rocher, G., Op. cit., PP 93-94.

ذو وظائف متعددة، لأنها تعمل أولاً على تحديد وتشكيل نمط الشخصية الفردية Individual Personality. فالثقافة، تستطيع أن تكسب الفرد مجموعة من المشاعر، والانفعالات والعواطف، والتفاعل، والعلاقات، التي يمارسها مع الآخرين من أفراد أسرته أو جماعته التي ينتمي إليها. علاوة على ذلك، أن العناصر الثقافية تعطي للفرد مجموعة أخرى من أنماط التفكير، والمعرفة، والأفكار، وقنوات الإشباع ووسائلها المختلفة لسد الحاجات النفسية والبيولوجية.

فالأطفال حينما يولدون ويكبرون داخل أنماط ثقافية معينة (قومية، إقليمية، طبقية) يكتسبون أنماط سلوكية معينة حول نظام الغذاء أو طريقة الأكل، التي تحدد انتماءاتهم الثقافية والطبقية التي ينتمون إليها بالفعل. كما تكون لديهم مجموعة المشاعر والعواطف والانفعالات وشكل أنماطهم السلوكية والشخصية ككل. علاوة على ذلك، تظهر الوظائف السيكولوجية للثقافة بالنسبة للفرد، عن طريق عملية التكيف الفردي Individual Adaptation. حيث أن الأفراد لديهم قدرة للتكيف مع سمات أو عناصر ثقافية جديدة. وهذا ما يوصف بعملية الامتثال الثقافي Cultural Assimilates. أن ما يحدث عندما يقوم الفرد باقتناء أحدث الأزياء حسب ثقافته الخاصة والعامة. من ناحية أخرى، تقوم الثقافة بمجموعة أخرى من الوظائف للأفراد من عمليات الاختيار Choices، وتحديد أفكارهم وإرادتهم واتجاهاتهم وتصوراتهم ومعتقداتهم وتنشئتهم بصورة عامة. ولاسيما أن الثقافة تشكل نمط الشخصية ككل.

بإيجاز، أن التصورات السابقة لوظائف الثقافة، وما يعرف بالوظائف السوسيو-سيكولوجية، التي عبر عنها (روشيه) في تصوراته إنما تعكس لنا مدى التداخل في مجموعة الوظائف الاجتماعية والسيكولوجية في نفس الوقت. لهذا ما يعكس الوظيفة المزدوجة للثقافة، والتي تؤهل كل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، للتكيف مع بيئتهم الطبيعية ، الاجتماعية، وتعد موضع اهتمام كل من علماء الاجتماعي، والأنثربولوجيا، والنفس على وجه الخصوص. وهذا ما يكشف عموماً طبيعة وخصائص الثقافة التي تمتاز بالتعقيد، والتغير، والتكامل، والانتقائية وغير ذلك من خصائص أخرى متعددة.

سادساً: التكامل الثقافي:

تمتاز الثقافة بخاصة التعقيد والتكامل بالإضافة إلى مجموعة الخصائص الأخرى مثل التغير والديناميكية والاستقلالية والاستمرارية وغيرها. ولقد ارتبط

تحليلات مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع والانثربولوجيا بدراسة التكامل الثقافي Cultural Integration، خاصة عندما يركزون على دراسة أهم مقومات التكامل الثقافي وعوامل المختلفة. ولاسيما، أيضاً كما يكشف تحليلات علماء الاجتماع، أن طبيعة الثقافة أو العناصر الثقافية، تتجه نحو تحقيق درجة معينة من التكامل فيما بينها. ويظهر ذلك إذا نظرنا إلى طبيعة مجموعة العناصر اللامادية مثل القيم والمعتقدات والفنون والنظم واللغة والرموز والأساطير وغيرها. فجميعها متداخل ومتشابك ومن الصعب على الباحث الاجتماعي أن يفصل بينها بصورة تامة نظراً لأن الثقافة تكون في حالة من التغير المستمر، نتيجة لوجود عوامل التغير، والانتشار، والاستعارة، والاتصال الثقافي ككل.

وهذا، ينطبق أيضاً، على مجموعة العناصر الثقافية المادية الأخرى، فطبيعة الاختراعات والآلات وأنماط التكنولوجيا ووسائل الاتصال والطاقة وغيرها من الصعوبة الفصل بينها نظراً لأنها دائماً متجددة. فمعظم السيارات والطائرات والمباني والمنشآت وغيرها دائماً في حالة من التغير والتطور نتيجة لحدوث الاختراعات والابتكارات المستمرة، والتي تهدف أساساً إلى تحقيق أعلى درجات من الإشباع لحاجات الإنسان ورفاهيته. علاوة على ذلك، أن جملة العناصر الثقافية اللامادية والمادية، لها وظائف أساسية سواء كانت اجتماعية أو سيكولوجية للجنس البشري، ومن ثم إن عملية التكامل الثقافي، تكمن من خلال تحقيق الوظائف الاجتماعية النفسية وإشباع الحاجات الأساسية أو تحقيق رفاهية الفرد أو الجماعة.

علاوة على ذلك، أن الحديث عن التكامل الثقافي لا يعني وجود ثقافات على درجة تامة من التكامل، ولكن يلاحظ أن التكامل مسألة درجة. فطبيعة المجتمعات البسيطة أو التقليدية، تظهر فيما بينها نوع من التكامل في أنساق المعتقدات والقيم والأعراف والأخلاق والدين، ولكن لا يمكن أن تؤدي هذه الأنساق أو العناصر الثقافية إلى درجة تامة من التكامل في نفس الوقت. كما يلاحظ أن المجتمعات المعقدة أو المدنية، تهدف فيها العناصر الثقافية ومجموعة المشاعر والأفكار والقيم والقوانين والنظم إلى وجود نوع من التكامل لتحقيق الاستقرار والأمن والاستمرارية في المجتمع، ولكن في نفس الوقت، يوجد نوع من الفوضى، وعدم الاستقرار، والمشكلات النفسية والاجتماعية، والجريمة والانحراف، لتوضح لنا مدى درجة

التكامل الثقافي وإشباع الحاجات والوظائف الأساسية للثقافة سواء كانت اجتماعيـة وفردية ذاتية أو حدوث عموماً ما يعرف بالصراع الثقافي Cultural Conflict.

سابعاً: ديناميكية الثقافة:

تتصف الثقافة بمختلف عناصـرها الماديـة واللاماديـة بخاصـية التغيـر الديناميكي المستمر. فنلاحظ على سبيل المثال، أن نسق المعتقدات والقيم الأعـراف والنظم والقوانين والأساطير والرموز والطقوس وغيرها من العناصر اللامادية، فـي حالة من التغير المستمر وإن كان يتم بصورة تدريجية بطيئة. وهذا ما وصـفه لنـا بعض علماء الاجتماع، الذين ركزوا بصورة أساسية على دراسة الثقافة، وأصـبحت نقطة اهتمامهم المرجعية ومن أهم تصوراتهم السوسيولوجية العامة.

ومن أبرز هؤلاء العلماء وليسم أوجبرن[1] Ogburn عندما أشـار إلـى أن العناصر الثقافية اللامادية (السابقة)، تتغير بصورة بطيئة أو تدريجية، بينما العناصر الثقافة المادية والتي تشمل جميع وسائل التكنولوجيـا والاختراعـات والابتكـارات العلمية وكل ما يقتنيه الإنسان من وسائل الاتصالات ومبان ومنشآت أو غيره، فهي في حالة من التطور والتغير السريع. والاختلاف الناتج سرعة التغير الـذي يحـدث على المكونات الثقافية المادية التي تتسم بالسرعة، والبطء أو التغيـر التـدريجي للعناصر الثقافية اللامادية ينشأ عنه نوع من التخلف الثقافي Cultural Lag وبالرغم من اعتراضنا على مظاهر هذا التخلف، الذي أشار فيه أوجبرن في نظريته عمومـا، حيث يظهر ذلك التخلف بصورة متميزة في المجتمعات المتخلفة أو النامية بصـورة أكثر، إلا أن هذه التصورات أفادت كثيراً في دراسة عمليات التغير الثقافي.

وتجئ تحليلات بيترم سوروكن[2]: P. Sorokin، عنـدما يتنـاول قضـية التغير بصورة عامة، والتغير الثقافي بصورة خاصة، ويشير إلى أن عمليات التغيـر تحدث عندما يحدث نوع من التغير بين الثقافة الفكرية، والثقافة الحسية (الملموسـة). وهذا ما يتفق مع وجهة نظر أوجبرن السابقة، حول تصنيفه لعناصر الثقافة الماديـة واللامادية ومعدلات التغير التي تحدث على عناصر الثقافـة ككـل. ولقـد نـاقش سوروكن من منظور سوسيولوجي وتاريخي وثقـافي، عمليـة التغيـر الاجتمـاعي والثقافي التي حدثت في المجتمعات الغربية ومحللاً العديد من الثقافات الغربية، بـدءً

---

(1) Ogburn. W. Social Change, N. Y.: 1955.

(2) تيماشيف، مرجع سابق، ص ٤٠٩، ص ٤١١.

من الثقافة الإغريقية حتى الثقافة الأوروبية الحديثة، علاوة على أنه اهتم أيضاً بدراسة التاريخ الثقافي والتغير الذي حدث في المجتمعات الشرقية الأخرى مثل المجتمع المصري القديم ومجتمعات الشرق الأدنى، والصين، والهند أيضاً. وهذا ما جعل تحليلات سوروكن تتصف بالكتابات التاريخية للثقافة، كما يتصور أن التغير الثقافي الذي يحدث على مكونات أو العناصر الثقافي الفكرية أو الحسية – كما صنفهما بالفعل، لا يمكن حدوثه (التغير الثقافي) بصورة فجائية ولكن يحدث نوع من النمو الثقافي Cultural Growth. كما أن الثقافة لا يمكن أن تموت أبداً، بقدر ما تحتفظ ببعض أجزائها، أو قد ترفض هي (الثقافة) جانباً آخر من هذه الأجزاء، كما يحدث التغير الثقافي نتيجة لحدوث ما يعرف بعمليات الامتصاص الثقافي أو الاستعارة الثقافية من الثقافات الأخرى.

وكما تضيف لنا تحليلات تيماشيف[1]، عن عمليات التغير الثقافي الديناميكي، سواء عن علماء التاريخ من أمثال شبنجلر، وتوينبي، وكتابات سوروكن بالإضافة إلى تصورات ستويارت تشابين S. Chapin، عندما عالج عملية التغير الثقافي من خلال تحليله لمجموعة كبيرة من الثقافات العمالية وحدد طبيعة حدوث التغير الثقافي إلى عدة مراحل معينة. كما عالج أيضاً، ألفريد كروبر A. Kroeber عالم الأنثربولوجيا كغيره من العلماء البارزين من أمثال مالينوفسكي، طبيعة النمو الثقافي والتغير الثقافي، ولاسيما دراسة الأول للطريقة التي تكون بها خاصة الثقافات الراقية كما تجئ كتابات ألفريد فيبر A. Weber، عندما يتحدث عن التطور التاريخي للثقافة، واستخدامه عموماً للمدخل التاريخي مثل شقيقه ماكس فيبر M. Weber. ويوضح طبيعة علم الاجتماع والذي يعرفه بأنه علم الاجتماع الثقافي. كما يقسم (ألفريد فيبر) التاريخ إلى ثلاث عمليات أساسية وهي: الاجتماعية، والحضارية، والثقافية، وتتميز العملية الأخيرة (الثقافية) بأنها تتميز بالإبداع. كما أن جميع العناصر الثقافية تعتبر عناصر متميزة وفريدة وليس من السهولة انتقالها ببساطة. والثقافة عموماً، تنمو وتزدهر على طريقة الموجات المتكررة، وتتمثل عناصرها في العالم والشخصية الفردية، والفن، والدين، والفلسفة، والتكنولوجيا وجميعها تعتبر مجالات الإبداع الحقيقي.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤١٢-٤١٤.

حقبة، أن دراسة ديناميكية التغير الثقافي، لا يمكن حاليا ان نستطرد في تحليلاتها ولاسيما أنها ترتبط بعملية أو قضية التغير الاجتماعي، الذي يعد من المجالات السوسيولوجية الهامة، وارتبطت بها نظريات متميزة شأنها شأن وظيفة التغير الثقافي. وأن كان هدفنا الحالي، هو أعطاء فكرة موجزة لعملية التغير الثقافي، في إطار تحليلنا لبعض مكونات وخصائص وفكرة الثقافة وعلاقتها بدراسة المجتمع. من ناحية أخرى، أن التحليلات السوسيولوجية لعلماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين، تحمل الكثير من المفاهيم والتصورات والقضايا عندما تعالج قضية التغير الثقافي وتربطها بالكثير من المفاهيم والتصورات الأخرى مثل الانتشار الثقافي، والاستعارة الثقافية، والاتصال الثقافي، والتباين والتنوع الثقافي، والتمثيل والتكيف الثقافي، وغير ذلك من مفاهيم متعددة تحتاج لكثير من الوقت لدراستها بصورة مستفيضة ولكن جميعها تعكس بصورة أو بأخرى طبيعة التغير الثقافي وديناميكيته المستمرة.

خاتمة:

ما من شك أن التحليل السوسيولوجي للثقافة يعتبر من التحليلات المتميزة التي يعطي خلفية للقارئ المبتدئ، عن طبيعة الثقافة وكيفية معالجة علماء الاجتماع لهذا المجال الحيوي في علم الاجتماع خاصة، وأن هناك من يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس الثقافة. أما ما ركز البعض منهم على ضرورة تغيير مسمى علم الاجتماع الثقافي، كما جاء في تصورات ألفريد فيبر على سبيل المثال. وجاء هذا التصور، نتيجة لجعل فكرة الثقافة، هي الإطار المرجعي والتصوري العام لتحليلات واهتمامات علماء الاجتماع، ولاسيما عندما يدرسون طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الحديثة.

من ناحية أخرى، كشفت التحليلات السابقة حول التعريفات المتعددة للثقافة سواء من جانب علماء الاجتماع أو الأنثربولوجيا، مدى تنوع هذه التعريفات وتركز بصورة أساسية على عنصري الثقافة سواءاً كانت مادية أو لامادية. وبالرغم من بعض الاعتراضات على عدم شمولية تعريف تايلور للثقافة، إلا أننا نلاحظ مدى الاتفاق العام من قبل علماء الاجتماع والأنثربولوجيا والنفس أيضاً حول أهمية هذا التعريف للثقافة. هذا بالإضافة إلى أن مكونات الثقافة سواءاً كانت مادية أو لامادية، فجميعها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها مثل الاستقلالية،

والتعقيد، الاستمرارية، والتكامل، والتغير، والانتقائية وغيرها من خصائص [illegible]
للثقافة.

هذا بالإضافة إلى، أن معالجة قضايا مثل وظائف الثقافة، سواءا كانت وظائف اجتماعية أو سيكولوجية، إنما تضفي أهمية لوظائف الثقافة، باعتبارها موجهه كلية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان والعمل على تحقيق درجات أعلى من الإشباع والرفاهية كما توجد في المجتمعات الحديثة. وتعتبر قضايا التكامل الثقافي والتغيير الثقافي من الموضوعات والمجالات التي تثري موضوعات علم الاجتماع بصورة عامة، وتعطي فكرة للقارئ بصورة أساسية، لنوعية الاهتمامات المتميزة لعلم الاجتماع بصورة خاصة وإلى العلوم الاجتماعية التي تشاركها هذا الاهتمام عند معالجتها لقضية الثقافة بصورة عامة.



الفصل السادس

الفرد والتنظيم الاجتماعي

مقدمة:

أولاً: الفرد والحياة الاجتماعية

١- الاتجاه الفردي

٢- الاتجاه السوسيولوجي.

ثانياً: المجتمع والفرد

١- تعريف المجتمع وخصائصه

٢- الفرد و عمليات الحياة الاجتماعية

أ- التعاون

ب- التكيف

ج- التنشئة الاجتماعية

د- التنافس

هـ- الصراع

و- التمثيل

ثالثاً: التنظيم والاجتماعي:

١- تعريف التنظيم الاجتماعي

٢ مستوى التنظيم الاجتماعي

٣- مكونات التنظيم الاجتماعي

أ- الجماعات الاجتماعية

ب- المعايير والقيم

ج- المركز والمكانة والدور

د- القوة والسلطة

هـ- الضبط الاجتماعي

الخاتمة



مقدمة:

تعتبر قضية الفرد وعلاقته بالمجتمع أو التنظيم الاجتماعي من القضايا الهامة، التي تكرس لها جهود علماء الاجتماع منذ أن ظهر ونشأ علم الاجتماع مع بداية المجتمع الحديث. ولقد كان حرص أوجست كونت، منذ أن وضع معالم هذا العلم السعي جاهداً لوجود علم متميز ومستقل يهتم بدراسة الفيزياء الاجتماعية، ولاسيما دراسة مشكلات الإنسان وبيئته الاجتماعية، التي يعيش فيها. وجاء هذا بالطبع، بعد أن تقدمت العلوم الطبيعية وتنوعت فروعها وحققت تقدماً ملموساً في مجال دراسة الظاهرة الطبيعية بصفة عامة. ومن هذا المنطلق، أصبح الشغل الشاغل لاهتمام علماء الاجتماع دراسة المشكلات التي توجد في المجتمع لتؤثر على علاقة الفرد بطبيعة هذا التنظيم الاجتماعي (المجتمع). خاصة، وأن الإنسان الذي يعش في جماعات بدء من الأسرة؛ حتى جماعات اللعب، والتعليم، والعمل، وشغل وقت الفراغ، يتأثر بطبيعة هذه الجماعات، ونوعية العلاقات وأنماط التفاعل الذي تحدد وتشكل سلوكه وشخصيته ككل.

وظل الحوار الفكري للعقل البشري دائماً مفتوحاً للنقاش والمجادلة حول طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين كل من الأفراد ومجتمعاتها، وكان ذلك منذ أن عرفت المجتمعات البشرية طبيعة الاستقرار واتسم كيانها الاجتماعي بالعديد من البناءات والنظم الاجتماعية، التي تهدف أولاً إلى استمرارية وجود هذه المجتمعات وتعزيز الأمن والحماية، والحياة الكريمة لأفرادها وجماعاتها التي تعيش بداخلها. ولقد تطور أفكار العلماء والفلاسفة، منذ أن طرحت الحقوق والواجبات الفردية والمجتمعية للمناقشة بواسطة الفلاسفة اليونانيين، أو خلال تحليلات مفكري العصور الوسطى وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وظهور العديد من نظريات التفويض الإلهي سواء للحكام السياسيين، أو رجال الدين أو الكهنة، وظل هذا الصراع طويلاً، حول نوعية كل من المسئوليات والواجبات التي يجب أن تقدم للأفراد أو للمجتمع ككل.

ولكن مع ظهور المراحل التطورية لانتقال المجتمعات من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وبالتحديد ما يسمى بعصور الإصلاح والتنوير، وظهرت آراء متعددة تمثلت في أفكار فلاسفة التاريخ وغيرها من علماء الاقتصاد السياسي، والساسة وأيضاً رجال الدين والمفكرين الاجتماعيين، الذين نادوا بضرورة أعطاء المزيد من الحريات للأفراد، مع الأخذ في الاعتبار الحقوق المفروضة عليها لمجتمعاتهم. وهذا ما ظهر خلال ظهور القوميات، أو الدول القومية التي ظهرت في

أوربا على وجه الخصوص، وجاءت نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والدينية وتبلورت على ضوئها مفاهيم جديدة أو معاني جديدة للعلاقة بين الحكام والمحكومين، ونوعية الحريات الفردية، وحقوق المجتمع، والديمقراطية، والملكية الفردية، وحقوق العمل والتعليم وغيرها. وبإيجاز، لقد تضافرت نتائج حدوث الثورة الفرنسية وما أعقبها من عوامل متعددة لتشكل من جديد نوعية البناءات والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ككل.

ومن هذا المنطلق، انشغل علماء الاجتماع ومفكريه بطبيعة العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، ولاسيما أن هناك مجموعة من علماء لاجتماع وضعوا تعريفات متميزة لعلمهم (علم الاجتماع)، يكون محورها الأساسي الفرد Individual، وأيضاً المجتمع Society، وأصبح هناك مجموعة كثيرة منهم تحدد ماهية علم الاجتماع وهويته الأساسية، إنما تعمل في دراسة الفرد والمجتمع والشخصية، والعلاقات الاجتماعية، وأنماط التفاعل الاجتماعي، وغير ذلك من نقاط أساسية تعكس عموماً مدى الاهتمام بطبيعة الفرد، باعتباره المكون الأساسي للجماعة الاجتماعية والتي على ضوئها يتشكل نوعية المجتمع وبناءاته ونظمه وأهدافه. ومن هذا المنطلق، جاءت قضايا الفرد وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي من القضايا السوسيولوجية والمحورية الهامة التي لا تزال تشغل اهتمامات ومحاولات علم الاجتماع بدون استثناء.

ومن ثم، يرتكز اهتمامنا الحال بطرح عدد من النقاط لدراستها وتحليلها، ومجموعة من التساؤلات التي تسعى للإجابة عليها، حتى يتبلور في ذهن القارئ المبتدئ نوعية العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع بصورة مبسطة وموجزة. ومن أهم هذه النقاط ما هي العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع. ، أيهما أحق وأسبق في الوجود؟ وهل يمكن أن يضحي الفرد من أجل الجماعة أو المجتمع؟ أو يضحي بالمجتمع عامة من أجل الفرد؟ وهل يمكن الاهتمام أولاً بالمصالح الشخصية أم الجمعية؟ وما هي اهتمامات علماء الاجتماع وإسهاماتهم السوسيولوجية، للإجابة على تلك التساؤلات؟ من ناحية أخرى، تهدف إلى تعريف ما المقصود بالمجتمع؟ وما هي أهم مكوناته ومقوماته الأساسية؟ واستخداماته كمفهوم أو تصور من وجهة نظر علماء الاجتماع؟ وما هي أهم العمليات الأساسية للحياة الاجتماعية.

حقيقة للإجابة على تلك التساؤلات أو غيرها، سنعالج أيضاً في إطارها، طبيعة كل من المجتمع أو التنظيم الاجتماعي، وأهم مستوياته، ثم سنشير إلى أهم مكونات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في دراسة الجماعات الاجتماعية، ومجموعة

القيم والمعايير، والمكانة والمركز والدور، وأنماط القوة السلطة، والقانون والضبط الاجتماعي، وطبيعة الرتبة الاجتماعية وغيرها من العناصر التي يتكون منها التنظيم الاجتماعي... ولاسيما، أن تحليل هذه العناصر يجعلنا نتعرف بوضوح على طبيعة العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع والرؤى السوسيولوجية، التي عن طريقها يمكن دراسة وتحليل هذه العلاقات من خلال تحليلات علماء الاجتماع النظرية أو نتائج الدراسات الميدانية (الأمبريقية).

أولاً: الفرد والحياة الاجتماعية:

يعكس تحليل التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع أن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، لم تتركز فقط في اهتمامات علماء الاجتماع وحدهم، بل أن تضافر جهود العديد من علماء العلوم الاجتماعية، والتي سعت إلى دراسة نوعية هذه العلاقة وكيفية تغيرها وتطورها عبر العصور التاريخية. علاوة على ذلك، لقد ظلت هذه المشكلة من المشكلات التي تشغل الفكر والعقل البشري منذ أن عرفت شعوب العالم مجتمعاتها حياة الاستقرار. وهذا ما يظهر في كتابات المفكرين الاجتماعيين سواء أكانوا في مجال السياسة أو الاقتصاد أو التاريخ، أو الأنثربولوجيا أو الفلسفة، أو النفس أو غيرها من التخصصات الأخرى. وهذا ما تتميز به اهتمامات العلوم الاجتماعية ومناقشتها وموضوعات وظواهر معينة يصعب أن يحللها بنفس الأسلوب في العلوم الطبيعية الأخرى.

وفي إطار تحليل العلاقات بين الفرد والمجتمع، طرح المفكرين الاجتماعيين مجموعة من الاختلافات حول نوعية هذه العلاقة والتي تتبلور في: أيهما سبق في الوجود هل الفرد أو المجتمع؟ وماذا تتطلب عمليات الاستقرار الاجتماعي. هل يضحي الفرد بمصالحه الخاصة في سبيل تحقيق مصالح المجتمع والجماعة؟ هل يضحي الفرد بمصالحه الخاصة في سبيل تحقيق مصالح المجتمع والجماعة؟ أم يجب أن تهدف بناءات المجتمع ونظمه المختلفة من أجل تحقيق مصالح الأفراد؟ حقيقة، أن تحليل تصورات المفكرين الاجتماعيين عامة والتراث السوسيولوجي لعلماء الاجتماع خاصة، يمكن أن تجيب على تلك التساؤلات، والتي تعكس مدى اختلاف رؤية المفكرين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع حول طبيعة هذه العلاقة، وما يجب أن تكون

عليه. ويمكن طرح هذه التصورات حول هذه العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع والأولوية التي يجب أن تعطى لكل منهما وذلك في اتجاهين أساسيين هما بإيجاز[1]:

١- الاتجاه الفردي:

يمثل هذا الاتجاه أصحاب نظرية العقد الاجتماعي Social Contract، الذي تصوروا أن الفرد أسبق في وجوده من المجتمع ذاته. خاصة وأن الفرد عاش في مرحلة تاريخية طويلة من ظهور المجتمع نفسه، وعاش على حالة من الفطرة وسابقة تماماً على وجود الحياة الاجتماعية المنظمة أو التي يمكن وصفها بأنها التنظيم الاجتماعي. علاوة على ذلك، أكد أصحاب هذا الرأي، على أن طبيعة نشأة المجتمعات لم تظهر بصورة تلقائية، ولكنها جاءت نتيجة لوجود حالة من الإرادة القومية من جانب الأفراد والجماعات لضرورة جود مجتمع يقوم بتنظيم الحياة الاجتماعية عامة للأفراد، ويضمن لهم حقوقهم الطبيعية، بما في ذلك العيش في أمان وسلام واستقرار. وبإيجاز، إن نشأة المجتمع جاءت برغبة الأفراد واتفاقهم أن تعاقدهم على أهمية وجود المجتمع لتحقيق العدالة بين الأفراد المتعاقدين.

وترتبط نظرية العقد بأصحابها من المفكران الإنجليزيان توماس هوبز T. Hobbes، وجون لوك J. Locke وأيضاً المفكر الفرنسي جان جاك روسو J. RousseauK، والذين تربط كتاباتهم وتحليلاتهم حول هذه النظرية التي لا تزال تجد أصداء فكرية عالمية حتى الوقت الراهن، ولاسيما أنها عالجت أحد قضايا الإنسان وسبب نشأة المجتمع والعلاقة المتبادلة بين كل منهما. ويتفق المفكرين الثلاثة حول أسبقية وجود الفرد على المجتمع، إلا أنهم اختلفوا في تفسير تصورهم لمفهوم السلطة ونوعية العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ويمكن عرض آرائهم بصورة موجزة على النحو التالي:

هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م):

جاءت تحليلات هوبز عن طريق آرائه المؤيدة للملكية المطلقة، وأكد تصوراته الاجتماعية من أجل قيام هذا النظام واستمراريته وتبرير وجوده وطاعته من جانب المحكومين. ورأى أهمية هذا النظام نظراً لأن الإنسان بطبيعته مخلوق همجي عاش حياة البربرية وتعود عليها، وسعى دائماً من أجل قضاء مصالحه الخاصة. وتعكس طبيعة هذه الحياة مدى صراع الإنسان الأول من أبناء جنسه، ووجود أنواع شتى من الصراع الدموي من أجل تحقيق المصالح الذاتية. ولكن

---

(1) جاء تصنيف هذه الأفكار في هذين الاتجاهين حسب وجهة نظر المؤلف، ولكن يمكن الرجوع إلى هذه الآراء في المرجع التالي: عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٣.

طبيعة استمرار هذه الحياة أمراً غير معبو، للأبد، ولذا اتفق الناس على تكوين مجتمع أو حياة اجتماعية منظمة، وذلك بدافع تحقيق مصالحهم نظراً؛ لأن الإنسان دائماً يعيش حالة من الأنانية.

ومن ثم، يجئ تبرير هوبز لإبرام الإنسان العقد الاجتماعي من أبناء جنسه من أجل تحقيق مصالحه الذاتية، ذلك بصورة آجله وليس في حينه، ولابد من وجود قوة كبيرة تكفل حماية النقد وتنظيم المجتمع. ولذا، وجب أن يكون الحاكم المطلق من التشريع إلى التنفيذ إلى القضاء وإعلان الحرب والسلام. ومن ثم، جاءت تصورات هوبز ليلغي فكرة التفويض الإلهي للحاكم بقدر ما تجئ عليه التفويض من البشر بشأن رعاية مصالحهم وتنفيذاً للتعاقد فيما بينهم ورعايتهم وإرادتهم جميعاً.

جون لوك (١٦٢٢-١٧٠٤م):

يعترض لوك على تصور هوبز بشأن الحالة الاجتماعية والبربرية التي كان عليها الإنسان في أولى مراحل حياته، فالإنسان لم يعيش حالة من الحروب والصراع الدموي كما رأى هوبز. ولكن كانت حياته شبه منظمة، نظراً لأن الإنسان كانت له حقوق يحصل عليها عند مولده، ويجب أن يحترمها الجميع من قبل جميع الأفراد الذين كانوا يعيشون في المجتمع الطبيعي الذي سبق وجوده المجتمع المنظم الذي ينظمه القوانين الوضعية والمدنية.

لكن لوك يبرر فكرة التعاقد الاجتماعي، بأنها جاءت نتيجة لتعارض المصالح الفردية وتداخلها، وتعقد نوعية الحياة وعدم تنظيمها نظراً لغياب عنصر القيادة التي تراعي الحقوق الطبيعية للأفراد. وهذا ما دفع البشر جميعاً لأهمية وجود سلطة عليا تعمل على تحقيق العدالة وتنظم الحريات التي يتمتع بها الأفراد في حياتهم الفطرية وفي مجتمعهم الطبيعي. وهذا هو سبب وجود فكرة التعاقد، الذي يجب أن يحترمه كل من الأفراد والقيادة أو السلطة التي يتفقون على وجودها، وإذا أخل أحد الطرفين والحاكم والمحكومين في التزاماته نحو الآخر أصبح العقد بينهما لاغياً.

رسو (١٧١٢ – ١٧٧٨م):

لم يوافق روسو على تصور هوبز عن حالة الوحشية والبربرية التي كان يعيشها الإنسان الأول، خاصة وأن الإنسان في تصور (روسو) طيب بفطرته، ولكن حياة المجتمع غيرت حالة الفطرة عند الإنسان، وجعلته يميل إلى الشر أكثر من الخير، ومن التعامل مع الآخرين بصورة تلقائية وعفوية، إلى تعامل يغلب عليه الزيف والرياء وعدم الصراحة أو الوضوح.

ولكن الأفراد تصوروا أيضاً بالرغم من هذا التحول في حالة الإنسان الفطرية، إلا أنه من المستحيل القضاء على حضاراتهم والعودة إلى النظام الأولي. ولذا، اتفقوا على ضرورة إصلاح الحياة الفاسدة، التي جاءت نتيجة تغيير الحياة الاجتماعية الفطرية، وذلك عن طريق التنازل الفردي لكل واحد منهم عن حقوقه من أجل تحقيق الصالح العام، وتحقيق المساواة بين الجميع وتصبح الإرادة الجماعية، هي القوة النافذة وتعتبر الأمة هي حامية السيادة والنفوذ والسلطان.

بإيجاز، تلك أهم أفكار أصحاب نظرية العقد الاجتماعي التي أعطت تصوراً مميزاً للعلاقة بين الفرد والمجتمع، ورأت أن وجود الفرد أسبق من وجود المجتمع ذاته، بل أن نشأة الأخير (المجتمع) جاءت عن طريق رغبة وإرادة وتنظيم الأداء من وجود المجتمع عن طريقة نوع من التعاقد بينهم وبين من يرغبون قيامه قيادة هذا المجتمع وتختصه بالسلطات الكفيلة له لتنفيذ بنود الاتفاق لوجود أي تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع.

٣- الاتجاه السوسيولوجي:

يتصور أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع سابق في وجوده على وجود الفرد ذاته. ولا وجود لحياة منظمة سبقت حياة المجتمع كافة وأن حالة الفطرة الأولى، كانت بها كثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار، ولا يمكن بوصفها عموماً بمصطلح الحياة الاجتماعية المنظمة. ويستند أصحاب هذا التصور، على أفكار أرسطو التي تؤكد على أن الإنسان مدني بطبعه، أ ا إذا عجز الإنسان على أ يساهم في إقامة الحياة الاجتماعية المشتركة، لا يمكن أن يصف بأنها بشر وخلوق اجتماعي بقدر ما يوصف بأنه وحش وبربري.

وجاءت تصورات أصحاب هذا الرأي مع تحليلات بعض مفكري علم الاجتماع الأنثربولوجيا، ولاسيما أن رواد النظريات العضوية، الذين ينظرون إلى أن المجتمع كائن عضوي بيولوجياً ويتماثل من الناحية العضوية والفسيولوجية ببناء ووظائف جسم الإنسان، وهذا ما ظهر في تحليلات نظرية المماثلة البيولوجية، كما عبر عنها هربرت سبنسر H. Spencer، وعقد نوع من المقارنات للتعرف على نواح المماثلة والتشابه والاختلاف بين المجتمع والكائن العضوي الحي[1]. كما هناك من المفكرين الاجتماعيين الذين يصنفوا أيضاً كتابات مجموعة من الفلاسفة والمؤرخين من أمثال أفلاطون، ابن خلدون، والفارابي، وتحليلات الأنثربولوجيين

---

(1) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Spencer, H., Principles of Sociology (3rd ed.) vol. 1, P. 442.

مثل ... سكي، وبراون، وكتابات الوظيفيين الأنثربولوجيين عموماً[1].
... أيضاً علماء الاجتماع من أمثال أوجست كونت، دوركايم، علاوة ... هربرت سبنسر.

وريماتجي كتابات دوركايم مختلفة عن هذا الاتجاه لأنها تتبنى المدخل السوسيولوجي في دراسة العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، وتؤكد على أولوية المجتمع على الفرد خاصة، لأن الأول صاحب النشاط الأولي والوجود بصورة عامة. فلقد تصور دوركايم، أن قدرة الفرد يمكن أن تنشأ مجتمعاً أو تقيم مؤسسة منظمة. ولديه القدرة في التحكم للأبد على الآخرين، نظراً لأن فكرة الوجود ... و المجتمع أسبق من فكرة الوجود الفردي والفرد ذاته.

... أهمية تحليلات دوركايم لتفسر هذا التصور، عن طريق دراسته ... الاجتماعية الأولى للإنسان، حيث درس طبيعة حياة الإنسان ... في جماعات بسيطة وهي البطون Clans، والتي ينصهر فيها الفرد داخل هذه الجماعة. ولم يكن للإنسان أي كيان مستقل أو مميز، فكان لا يملك شيئاً على الإطلاق، وكانت الملكية حق للجميع أو ملكية جمعية كما كانت طريقة الحكم والعمل والإنتاج والأسرة ذات طابع جمعي، وهذا خير دليل على أن الطبيعة الإنسانية جمعية بفطرتها ولم تكن أو ممكن أن توصف بأنها كانت فردية.

أما عملية تطور الحياة الإنسانية أو الاجتماعية فلم تبدأ بأفراد بقدر ما بدأت بالجماعة أو الأفراد، خاصة وأن طبيعة الحياة الاجتماعية والإنسانية، لا يمكن أن تقوم بفضل عوامل فردية ولكن بعوامل اجتماعية كما أن الظواهر الاجتماعية Social Phenomena، تنشأ بصورة تلقائية أو عفوية ومستقلة عن إرادة الأفراد المكونين لها. وتظهر (الظاهرة الاجتماعية) عن طريق التعامل بين الأفراد أو تبادل وجهات نظرهم وأفكارهم وتصوراتهم ورغباتهم وميولهم ومصالحهم. كما تتضافر مجموعة الظروف الطبيعية والتاريخية إلى قيام نوع من العقل الجديد للجماعة أو ما أسماه بالعقل الجمعي، الذي يوجه الجماعة إلى خير مصالحها، كما أن هذا العقل يتسم بأنه مستقل تماماً عن العقل الفردي أو الأفراد المكونين له. كما أن محصلة التفاعل، بالرغم من أن الأفراد هم الذين خلقوا السمة المعنوية العديد لهذا العقل وفي ظروف وشروط معينة.

---

(1) ولمزيد من التحليلات حول الوظيفة بصورة خاصة:
تيماشيف، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣٣٩.

ويضرب دوركايم مثلاً، على هذا التفسير لوجود العقل الجمعي ونشأته عن طريق تفاعل الأفراد، وذلك عندما يوضح العناصر المكونة للماء بأنها تتكون من جزء من الأوكسجين مع جزئين من الأيدروجين، وذلك تحت درجة حرارة معينة وضغط وشروط محددة. ويعتبر خواص المركب الكيميائي للماء ناتجاً عن تفاعل الأوكسجين مع الأيدروجين، والذي يختلف كل الاختلاف عن خـو ـ العنصرين اللذان تسببا في جوده. ومن ثم، فالظواهر الاجتماعية ليست من صنع الفرد، ومجمعة من الأفراد، بل جاءت نتيجة لتفاعلهم جميعاً في حالة رغبتهم للعيش معاً.

في الواقع لقد لاقت تصورات الاتجاه السابق، والذي يعكس وجهة نظر دوركايم الوظيفية في أسبقية وجود المجتمع على الفرد. وهذا ما جعل البعض يصف تصورات دوركايم بأنه جعل من المجتمع إليها على الفرد أو الأفراد. هذا ما يتميز به أصحاب الاتجاه الجمعي، وتصورهم بأن المجتمع هو الوحدة العضوية وله مجموعة من القوانين والقواعد الذاتية التي تحكمه وتنظمه وأن المجتمع عموماً سابق على وجود الفرد. بل إن مجموعة القواعد الأخلاقية التي توجد في المجتمع هي التي تنظم العلاقات وأنماط التفاعل وأنواع السلوك الذي يجب أن يكون عليه الأفراد. والمجتمع ما هو إلا شيئاً مجرداً أو معنوياً، كما أن الفرد يعيش صفاته الإنسانية، والبشرية من خلال الوسط الاجتماعي ويشاركه في هذا الوسط. كما أن المجتمع يتكون من النظم والبناءات والعلاقات يتحدد فيها مراكز الأفراد أو دورهم سواءاً كان أباً أم أخـاً لا يتحدد إلا من خلال جماعة منظمة صغير : توجد ف مجتمع، ومن ثم تعتبر الجماعة شيئاً ضرورياً لقيام المجتمع وأهم مكونات الأساسية.

عموماً، كشفت التصورات السابقة حول التساؤل الـ ـ أيهما أسبق في الوجود الفرد أم المجتمع؟ عن وجود أفكار وتصورات متعارض عن هذا السبق أو الوجود. وهذا ما عبرت عنه تصورات أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، وسعيها إلى تأكيد أحقية الفرد على المجتمع، بالرغم من اعتراضهم بأن المجتمع لا يمكن أن ينشأ إلا من خلال رغبة الأفراد الجمعية، ووجود هذا المجتمع سوف يخلصهم من حالة البربرية والوحشية أو غير المستقرة. كما أن المجتمع وعلاقته بالفرد تتحدد في مجموعة من الالتزامات المبرمة بين الفرد أو الأفراد وبين من يملك زمام القوة والسلطة سواءاً كان حاكماً وصاحب سلطة والسلطان أو السيادة. في مقابل ذلك ركزت تصورات دوركايم ممثلة في الاتجاه السوسيولوجي الذي وضع المجتمع في أسبقية الوجود على الأفراد. خاصة دراسة حياة الفطرة الأولى كانت توصف بأنها ذات طابع جمعي، وهذا ما كشفت عنه الحياة السياسية والاقتصادية والأسرية

والعائلية ونوعية الملكية فجميعها كانت ذات طابع جمعي. وان المجتمع عموما جـ ... نتيجة تفاعل الأفراد ووجود حياة منظمة ومستقرة.

ثانياً: المجتمع والفرد:

ما من شك أن قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع شغلت اهتمـام كثيـر مـن الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع كغيرهم من علماء العلوم الاجتماعيـة الأخـرى. كما جاءت تصورات نظرية العقد الاجتماعي أو تحليلات الاتجاه السوسيولوجي والتـي تنازعت حول أسبقية كل من الفرد والمجتمع. وجاءت هذه التصورات في مجموعة من التبريرات والتأكيد على وجهة نظرها حول نوعية العلاقـة بـين الفـرد والمجتمـع. وبالرغم من انشغال مجموعة كبيرة من العلماء أو الفكر البشري بهذه القضـية حتـى الوقت الراهن، إلا أننا نتصور أن هذا الجدل الفكري حول أسبقية الفرد أو المجتمع يعد نوعاً من العقم الفلسفي، والذي لا يفيد كثيراً من التوصل إلى حقائق علمية بشـأن هـذا الموضوع، ولا يؤدي إلى لتوصل إلى آراء قاطعة حول الآراء المؤدية له. ولا سـيما، أن طبيعة وجود الفرد والمجتمع، يعتبران عنصران أساسيان لقيـام وظهـور الحيـاة الاجتماعية، فلا وجود لأفراد بدون مجتمع ولا مجتمع بدون أفراد. فالأمر من خـلال تداخلهم في أنماط من التفاعل والعلاقات هي التي تكون جـوهر الحيـاة الاجتماعيـة، وتعتبر بمثابة الركائز الأساسية لوجود المجتمع والأفراد معاً.

وانطلاقاً من اهتماماتنا الأساسية لإعطاء صورة مسبقة للقارئ علـى طبيعـة العلاقة بين الفرد والمجتمع، نحاول حالياً أن نشير، وبإيجاز إلى طبيعة المجتمع وأهـم التعريفات التي ارتبطت به وخصائصه ومقوماته التي يقوم عليها حسـب وتصـورات علماء الاجتماع له، علاوة على ذلك الإشارة إلى أهم العمليات الأساسية التـي يشـترك فيها الأفراد في المجتمع وتكون جوهر العمليات الاجتماعية، وتعكـس أنمـاط التفاعـل والعلاقات الاجتماعية التي تدخل في الحياة الاجتماعية أو المجتمع المنظم بصورة عامة

١ – تعريف المجتمع وخصائصه:

لا تزال مشكلة التعريفات للمفاهيم السوسيولوجية من المشكلات التي تواجـه المهتمين بدراسة موضوعات ومجالات علم الاجتماع وهذا ما ينطبق على تعريـف المجتمع Society، ولاسيما أن جميع علماء الاجتماع كغيرهم مـن علمـاء العلـوم الطبيعية يهتمون بدراسة قضايا ومشكلات هذا المجتمع ونوعية الظواهر الاجتماعيـة التي تحدث فيه. ويمكن الإشارة إلى تعريفات المجتمع[1] بصورة موجزة حالياً:

---

(1) جاءت هذه التعريفات في المرجع التالي:
عاطف غيث، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٩.

١ - تعريف توماس إليوت T. Elliot: للمجتمع بأنه "جماعة من الناس يتعاونون لقضاء مجموعة من المصالح الكبرى التي تتضمن حفظ الذات أو النوع" كما تتضمن فكرة المجتمع خاصية الاستمرار ودوام العلاقات الاجتماعية المعقدة، وتوافر عنصر الإقامة والعيش في إقليم واحد محدد المعالم. كما يشير مصطلح المجتمع إلى أنه جماعة وظيفية، تتميز بأن لها نوع معين من العلاقات الاجتماعية بين أفرادها. ويعتبر المجتمع أكبر جماعة إنسانية ومن ثم يجب تمييزه عن الجماعات أو التجمعات الأخرى مثل الجمهور، والمسافرين، والمقيمين في معسكر من معسكرات الجيش. وبإيجاز، يشير هذا التعريف السابق إلى المجتمع من الناحية البنائية الوظيفية على أنه مجموعة من الناس يعيشون على أرض أو إقليم واحد، ويتعاونون بشكل وظيفي من أجل البقاء، وحفظ النوع عن طريق الزواج والتناسل.

٢ - تعريف بيسانز Biesanz: يتصور المجتمع على أنه "تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس ويسهمون في ثقافة مشتركة ويشاركون بعضهم البعض في مجموعة من الأحاسيس أو المشاعر المشتركة". كما ركز بيسانز على ضرورة التمييز بين مفهوم المجتمع في الاستعمالات اللغوية العادية وبين استخدامه من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية. خاصة، وأن المجتمع لا يمكن أن يطلق على مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية أو مكانية ولا وجود صلة بينهم، بقدر ما يشير مفهوم (المجتمع) إلى أن هؤلاء الأفراد يعيشون في جماعة، وبينهم وسائل اتصال مباشر، مثل اللغة أو الاتصال الرمزي، تؤثر على علاقاتهم وسلوكهم في ظل كل منهم الآخر، كما يحدث أنواع مختلفة من الاستجابات لأنماط السلوك والأفعال المتبادلة بين أفراد وجماعات هذا المجتمع.

٣ - تعريف أرنولد جرين A. Green: يعرف المجتمع بأنه "أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد، ويتكون من السكان، والتنظيم، والزمن، والمكان، والمصالح، والحياة الاجتماعية التي تنظم طبقاً لنظم تقسيم العمل في الإقليم المشترك وبصورة مستمرة. علاوة على ذلك، كما يوضح (جرين) أن من أهم الخصائص التي يجب أن يقوم عليها المجتمع وهو مشاركة أفراده في المصالح العامة والخاصة بطريقة تجعل الحياة ذات طابع مكتفي ذاتياً.

ومن ناحية أخرى، يعقد (جرين) نوع من المقارنة والتمييز بين المجتمع الإنساني والمجتمعات الحيوانية الأخرى ويستند في هذا التمييز على أساس

مجموعة من الاعتبارات، مثل أن المجتمعات الأولى (الإنسانية) تقوم على أساس وجود مجموعة من المعتقدات المشتركة، كما توجد بينهم وحدة المصير، وتوجد بينهم مجموعة من القواعد الأخلاقية التي توجه السلوك العام بصورة شاملة.

٤- تعريف ماكيفر وبيج **Maciver and Page**: يعرف المجتمع بأنه نسق من العادات والإجراءات والسلطة والتعاون المتبادل، ويتكون من تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني والحريات. ولذا يطلق على هذا التنظيم المعقد الدائم التغير مصطلح (المجتمع) فهو أيضاً نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة[1].

ويعكس هذا التعريف السابق، مدى وضوح مفهوم المجتمع عند ماكيفر وبيج بصورة نسبية عن التعريفات السابقة عليهم، خاصة وأنهما أشارا إلى المجتمع باعتباره تنظيم يتكون من مجموعة من العلاقات الاجتماعية Social Relations، والتي تتسم بالطابع المتغير، علاوة على ذلك، تجيء تصورات ماكيفر وبيج عن المجتمع، من خلال تركيزهما على مجموعة القواعد والضوابط التي تحدد سلوك أفراد المجتمع. وهذا، ما يعبر أنهما يؤكدان على أن موضوع علم الاجتماع يركز على دراسة المجتمع، وليس دراسة الثقافة.

وبالإضافة إلى ذلك يوضح كل من ماكيفر وبيج مجموعة من التصورات التي طرحاها عند تعريفهما لفكرة المجتمع ومن أهمها:

١- يشترط وجود وعي متبادل بين الأفراد لإقامة العلاقات الاجتماعية.
٢- كلما تعقد المجتمع ترتب على ذلك تنوع العلاقات الاجتماعية.
٣- إن مفهوم المجتمع ليس قاصراً على المجتمع الإنساني، ولكن هناك مجتمعات حيوانية ونباتية مختلفة.
٤- يتضمن المجتمع مجموعة من العناصر المتشابهة والمختلفة والتي تؤدي إلى وجود تقسيمات العمل والتعاون المتبادل بينهم.

٥- تعريف هاري جونسون **H. Johnson**: يعتبر المجتمع جماعة تتغير بصورة مستمرة، كما يتميز المجتمع كمفهوم عن مفاهيم أخرى مثل الأمة، والشعب، نظراً لأن المجتمع له مجموعة من الخصائص الأساسية وهي[2]:

---

(1) انظر: Maciver & Page, Society, London, 1993, P. 5.

(2) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:
Johnson, H., Sociology, London, 1961, PP. 9-13.
ولكننا اعتمدنا على المرجع التالي في ذلك هذا التعريف: محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ٨٨.

١- الإقليم المحدود: يتميز أفراد المجتمع بأنهم يعيشون في منطقة إقليمية واحدة، وربما يتم التحرك عليها بواسطة أفراد كما يحدث في حالة حياة البدو الرحل، كما أن هؤلاء الأفراد ينظرون إلى المكان الذي يعيشون فيه بأنه بلادهم. وهذا ما جعل عملية الانتماء إلى الإقليم أو الأرض عنصراً أساسياً لوجود المجتمع.

٢- التكاثر عن طريق الإنجاب: ينمو المجتمع ويزداد سكانه عن طريق الإنجاب، وإن كانت هناك مظاهر أخرى لزيادة السكان ولكن معدلات هذه الزيادة قليلة جداً مثل عمليات التبني، أو الرق، أو الغزو، أو الهجرة الخارجية، ومن ثم فإن هذه العمليات لا تشكل مصدراً أساسياً لزيادة السكان مقارنة بالنمو الطبيعي للسكان عن طريق زيادة المواليد.

٣- الثقافة: تعتبر الثقافة عنصراً أساسياً ومن الخصائص العامة التي تقوم عليها المجتمعات خاصة، وأن الثقافة تعكس وجود نوع من التضامن والتعامل والتعاون بين أفراد المجتمع وجماعة. وإن كانت الثقافة تندرج تحتها مجموعة أخرى من الثقافات الفرعية، التي تعكس عملية التمايز بين الأفراد، والجماعات نتيجة لانتماءاتهم حسب طبيعة السكان، والإقليم، ونوعية اللغة، واللهجات المحلية، والعادات والتقاليد، والأعراف، والقيم وأنماط المعرفة الإنسانية.

٤- الاستقلال: يقصد بمفهوم الا تقلال هنا هو الاستقلال الاجتماعي للمجتمع، والذي لا يمكن أن يندرج تحت جماعة فرعية أو كبرى أخرى، ولذا، إذا احتلت جماعة مجتمع أو جماعة أخرى، لا يمكن أن تفقد استقلالها إلا عن طريق اندماجها وينتمون إليه ولـ ـن إلى مجتمعات وليس إلى مجتمعات أخرى بديلة عنه.

بالإضافة إلى العناصر أو الخصائص السابقة، نجد أن جونسون، يؤكد على ضرورة انتقاء المفاهيم والمصطلحات عند المزيد من عناصر وخصائص المجتمع، مثل استخدام كلمة التكامل مثلاً، خاصة وأن التكامل التام سواء للمجتمع أو الثقافة يعتبر شيئاً بعيداً عن الواقع. ولاسيما، أن عنصر التفاعل يستلزم وحدة الدين، واللغة، الثقافة ككل. وهذا يعبر عن الواقع كما يؤكد على ذلك تحليلات علماء الاجتماع عند دراستهم لهذا المجتمع. على أية حال، تلك إشارة موجزة لأهم تعريفات المجتمعات التي يطرحها تراث علم الاجتماع، وإن كانت تعددت تعريفات المجتمع بتعدد علمائه وباحثين المتخصصين فيه

نظرا لتباين وجهات نظر الباحث حول طبيعة المجتمع ما المقصود فيه. كما نلاحظ وجود عدد من التعريفات بالإضافة إلى السابقة والتي تشير إلى وجود عدد م التصورات والأفكار العامة والمتفق عليها من قبل غالبية علماء الاجتماع، ولاسيما عندما يحددون مفهوم أو مصطلح المجتمع في ضوء التطورات الحديثة في علم الاجتماع وعدم قصرها على التحليلات السوسيولوجية السابقة فقط.

٦- **تعريف دايفيد[1] Davids**: الذي يتصور أن المجتمع مجموعة من العلاقات Interactions بين الناس، خاصة وأن المجتمع ككل يتكون من شبكة من المشاعر والأهداف بين الأفراد. كما أن كل فرد في المجتمع يجد ذاته مرتبطاً بعدد كبير من الناس، وبالعلم الاجتماعي الذي حوله بصورة مباشرة وغير مباشرة.

٧- **تعريف جورج سيمل G. Simmel**: يعتبر المجتمع بوجه عام عبارة عن "تفاعل بين الأفراد، كما ينشأ التفاعل دائماً نتيجة أصداء معينة أو من أجل مجموعة من الأهداف المحددة". ويضيف (سيمل) إلى ذلك التصور الموجز للمجتمع، أن طبيعة التفاعل تجئ نتيجة وجود مجموعة من الغرائز الشهوانية والاهتمام بالأعمال، الدوافع الدفينة، والسعي لتحقيق الدوافع المادية مثل إقامة المشروعات، وتقديم المساعدة، والتعليم، والعديد من الدوافع الأخرى. فالدوافع، تعتبر شيئاً أساسياً لتحقيق الأهداف الحافزة واستمرار المجتمع ذاته.

٨- **تعريف فلوريان زنانتسكي F. Zantaski**: الذي يتصور أن المجتمع يعتبر منظومة من الجماعات المتعاطفة التي تنتمي جميعها تحت جماعة أكبر وأشمل ومهيمنة على هذه الجماعات، ولاسيما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود هذه الجماعات هي التي تساعد على تحديد ماهية المجتمع بصورة عامة.

٩- **تعريف علماء علم اجتماع التنظيم Sociology of Organization**: والذين يتصورون بأن المجتمع يكمن في منظومة من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية خاصة وأن هذه المؤسسات والتنظيمات تضمن ثبات واستمرارية العلاقات بين الناس ونوعية الأفعال والأنشطة والسلوك الاجتماعي. فلولا وجود هذه التنظيمات والمؤسسات لاستحال وجود المجتمع ذاته أو بقائه واستمراريته.

---

(1) وردت مجموعة التعريفات التالية في المرجع التالي: أوسيبوف، أصول علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٥.

١٠- تعريف علم اجتماع الفينومينولوجي Phenomenology: أو علم اجتماع دراسة الظواهر، الذي يتصور علماؤه أن مفهوم المجتمع يعتبر وسيلة لوجود الإنسان، وأن الإنسان لديه نوعان أساسيان للوجود هي: الوجود الفردي والوجود الاجتماعي، وهذا ما يفند مقولة أيهما أسبق للوجود هل الفرد أم المجتمع.

١١- تعريف علم الاجتماع الماركسي Marxists Sociology: أو أصحاب نظرية المادية التاريخية Historical Mateial، الذين يرون أن المجتمع ما هو إلا منظومة ثابتة نسبياً وتتحدد خلال التطور التاريخي، للروابط والعلاقات الاجتماعية بين جماعات كبيرة من الناس، وذلك بقوة القانون، والعادات، التقاليد وغيرها، وقائمة على أسلوب معين للإنتاج وتشكل درجة في التطور التقدمي البشري.

بإيجاز، تلك أهم التعريفات التي طرحها تراث علم الاجتماع، والتي شملت أيضاً مجموعة أخرى من التعريفات الحديثة نسبياً، وتنتمي إلى علم الاجتماع الغربي ذات الاتجاه المحافظ، والذي يركز على تصور المجتمع على نسيج من لعلاقات والعمليات الاجتماعية. علاوة على تصورات بعض المداخل السوسيولوجية الحديثة، مثل مدخل علم اجتماع التنظيم، والمدخل الفينومينولوجي، حيث يركز الأول على أهمية وجود التنظيمات والمؤسسات في المجتمع أو التنظيم الاجتماعي الحديث، وخاصة أن هذه التنظيمات تعمل على استمرارية المجتمع ووجوده كما أن التنظيمات والمؤسسات تعمل على تشكيل كل من السلوك الفردي والجمعي وتحدد جميع أوجه النشاط والعلاقات الاجتماعية. كما أكد أصحاب التعريف الفنومينولوجي على أهمية المجتمع وعلاقاته بالفرد التي من الصعوبة الفصل بينهما، ولاسيما أن للمجتمع نوعان من الوجود هما الوجود الفردي والاجتماعي في نفس الوقت. وأخيراً، لم تغفل التعريفات السابقة، آراء الماركسية أو أصحاب النظرية المادية التاريخية في تمييزها المجتمع من خلال تصورها الأيديولوجي حول دور وسائل الإنتاج، وتشكيلها للعلاقات والروابط والنظم الاجتماعية التي توجد في المجتمع بصورة عامة.

٢- الفرد وعمليات الحياة الاجتماعية:

كشفت طبيعة العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع، عن كثير من التحليلات التي تفسر مضمون هذه العلاقة، وإن كانت قد اختلفت فيما بينها حول طبيعة الأسبقية أو الأولوية في الوجود أو النشأة أو في تحديد نوعية الواجبات والحقوق والمسئوليات، التي تحدد هذه العلاقة، تكشف عن مجموعة الالتزامات المتبادلة

بينهما. وبالرغم من هذه الاختلافات والتباين حول وجهات النظر بين علماء الاجتماع لتفسيرها، إلا أن الجميع يتفق على أنه لا وجود لمجتمع بدون أفراد ... وجود لأفراد بدون مجتمع. يستلزم نوع من الحياة الاجتماعية المنظمة، ولعديد من البناءات والنظم والمؤسسات والتنظيمات التي تكفل طبيعة المجتمع، وتؤمن كيانه واستقراره.

علاوة على ذلك، يتفق علماء الاجتماع على وجود نوع من التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي توجد بين الأفراد والجماعات وتشكل النمط العام لتنظيم المجتمع. وهذا ما كشفت عنه تقريباً معظم تعريفات علماء الاجتماع حول المجتمع ذاته على اختلاف أيديولوجياتهم المحافظة الليبرالية أو الماركسية في نفس الوقت. وعن طريق حدوث التفاعل والعلاقات الاجتماعية تحدث مجموعة من العمليات الاجتماعية Social Processes، والتي تفسر طبيعة النشاط والسلوك الإنساني من داخل المجتمع. خاصة وأن الحياة الاجتماعية وتحليل مكوناتها، توضح أنها تبدأ بحدوث الفعل الاجتماعي Social Action من أحد الأفراد، ثم يتبع هذا الفعل، رد الفعل Reaction، الذي يصدر من الشخص الآخر، ويطلق على هذا التأثير المتبادل بين الفردين أو بين الفعل ورد الفعل، مفهوم التفاعل الاجتماعي Social Interaction.

كما ظهرت تحليلات سوسيولوجية كثيرة توضح وتميز بين أنماط الفعل الاجتماعي وغيره من الافعال الاجتماعية، وخير مثال على ذلك تحليلات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر M. Weber، الذي يوضح أن الفعل الاجتماعي، هو السلوك الذين يحمل معناً خاصاً، يقصد فاعله بعد التفكير فيه برد الفعل المتوقع من الأشخاص الذين يوجه إليه سلوكه. وهذا المعنى الذي يفكر فيه الفرد ويعنيه هو الذي يجعل الفعل الذي يقوم به فعلا اجتماعياً.

كما قد يحدث التفاعل الاجتماعي عن طريق مجموعة من الأساليب المتعددة، فقد يحدث عن طريق مباشر وغير مباشر بين عدد محدود أو كبير من الأفراد في نفس الوقت. وذلك عن طريق استخدام اللغة، أو الإشارات والرموز التي توجد بين الأفراد. وتظهر أنماط مختلفة من التفاعل الاجتماعي مثل التعاون، والتنافس، والصراع، والقهر، والتكيف وغيرها. كما تأخذ أنماط التفاعل أشكالاً منظمه وتحول إلى علاقات اجتماعية مثل علاقات الأبوة والأخوة والزمالة وغيرها.

كما تكشف اهتمامات علماء الاجتماع عن وجود نوع من التفرقة بين العلاقات الاجتماعية الدائمة والمؤقتة من حيث درجة الثبات والانتظام والتكرار ... . فالعلاقات الاجتماعية، التي تأخذ طابعاً مؤقتاً مثل التعاون والتنافس

والصراع ويطلق عليها العمليات الاجتماعية Social Processes، أما العلاقات الدائمة والتي تأخذ طابع الاستقرار الدائم مثل علاقات الأبوة والأمومة والأخوة والزمالة فيطلق عليها بالعلاقات الاجتماعية Social Relations. كما أن أنماط العمليات الاجتماعية ما هي إلا علاقة اجتماعية في مرحلة التكوين وإذا استقرت و اكتسبت خاصية الثبات والدوام وتحولت إلى علاقة اجتماعية.

على أية حال، لقد أصبح موضوع دراسة العلميات الاجتماعية من جانب علماء الاجتماع من الموضوعات التي تكشف الكثير عن أنماط التفاعل وتفسير السلوك الإنساني، ولقد ظهرت مجموعة من التصنيفات لطبيعة العمليات الاجتماعية ويمكن الإشارة إلى أهمها[1]:

١- تصنيف روس **Ross**: الذي يشير إلى أن العمليات الاجتماعية تتكون من: التعاون، والصراع، والتنشئة الاجتماعية، والتدرج الاجتماعي، التسلط، والتمثيل، والاندماج، والتباعد، والتفرد، والحراك الاجتماعي.

٢- تصنيف إليكس إنجلز **A. Inkeles**: الذي يوضح أن العمليات الاجتماعية تشمل: المنافسة، والتعاون، والصراع، والتكيف والهجرة، والتكامل والعزلة، والمحاكاة والانتشار، والانحراف، والتدرج، والتغير.

٣- تصنيف ديفيد بوبنيو **D. Popenoe**: والذي يذكر خمس أنواع من العمليات وهي: التعاون، الصراع، والمنافسة، والقهر، والتبادل.

٤- تصنيف بارك **Park** وبيرجس **Burgess**: الذي يشير إلى أربعة أنواع من العمليات هي: التكيف، والتمثيل، والمنافسة، والصراع.

٥- تصنيف أرنولد جرين **A. Green**: الذي يشير أيضاً إلى وجود أربعه أنواع وهي: الصراع، المنافسة، والتعاون، والاتفاق.

٦- تصنيف كمبال يونج **K. Young**: الذي يشير إلى وجود فئتين رئيسيتين للعمليات الاجتماعية هي: التعارض، والتعاون ثم يندرج تحت كل منهما مجموعة من العمليات الجزئية مثل التنافس، والصراع، والتمايز، والتكيف، والاتفاق، والتمثير.

٧- تصنيف آخر لمجموعة من العلماء[2]: الذين يقسمون العمليات لاجتماعية حسب دورها في تقوية أو ضعف الروابط الاجتماعية وهي:

---

(1) انظر، عبد الباسط محمد حسن، مرجع السابق، ص ١٨٥.

(2) جاء هذا التصنيف أيضاً في المرجع التالي: مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٥.

١- العمليات المجمعة Associative، أو البنائية Constructive، أو الإيجابية Positive وهي التي تؤدي إلى تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية مثل التعاون، والتلاؤم، والتكيف، والتمثل، والتنشئة الاجتماعية.

٢- العمليات المفرقة Dissociative أو الهدامة Destructive أو السلبية Negative، وهي تؤدي إلى تفرقة وضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية مثل المنافسة، والصراع، والقهر.

تلك أهم التصنيفات العامة والجزئية للعمليات الاجتماعية، كما ظهرت في تراث علم الاجتماع، وبالرغم من وجود نوع من التداخل أو التشابه الكبير بين هذه التقسيمات، إلا أنها تكشف أيضاً عن مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة العمليات الاجتماعية، ولاسيما أنها تكشف طبيعة التفاعل والعلاقات والسلوك الاجتماعي وتحدد نوعية العلاقة بين الفرد والجماعة والمجتمع أو التنظيم الاجتماعي ككل وهذا جوهر اهتمامات علم الاجتماع.

ويمكن الإشارة الموجزة فيما يلي إلى أهم العمليات التي يتفق حولها معظم العلماء كما وردت في التصنيفات السابقة، والتي يمكن تبسيطها لسهولة التعرف عليها بواسطة القارئ وهي[1]:

أ- التعاون Cooperation:

يتحدد مفهوم التعاون على أنه التفاعل الذي يوجد بين فردين أو أكثر بالعمل معاً من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة وتحقيق مصالح معينة لهم. ومن ثم، نجد أن هذا المصطلح يشير إلى أن طبيعة التعاون لا يمكن أن تحدث عن طريق الفرد بمفرده. كما أن التعاون، يعتبر من العمليات والسلوك الشائع بين المجتمعات البشرية وفي جميع مجالات الحياة، مثل تعاون الفرد مع أفراد أسرته، أو مع زملائه في المدرسة، والعمل، أو النادي أو الشارع أو مع جيرانه. كما قد يظهر مفهوم التعاون في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والخيرية والاجتماعية وفي جميع مجالات العمل العادية.

كما يتضمن مفهوم التعاون الإشارة إلى مبدأ تقسيم العمل، وتحقيق المصالح العامة والخاصة، ويهدف التعاون إلى زيادة الروابط الإنسانية والاجتماعية، على مستوى الأفراد، والجماعات، والمجتمعات المحلية والقومية والإقليمية والعالمية في

---

(1) انظر أيضاً، محمد عاطف غيث، ص ٩٧-٩٨. بالإضافة إلى المرجعين السابقين وهما: مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ١٩٧، وعبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ١٩٢.

نفس الوقت. كما أن للتعاون أهمية كبرى ويكشف عن رغبة الإنسان الطبيعية في حبه للاجتماع والحياة مع الآخرين، وعلى مستوى الاهتمام الأكاديمي العلمي نجد أن دراسة التعاون لم تلق اهتماماً ملحوظاً من جانب العلماء عندما نقارنه بدراسة الصراع أو المنافسة، كما ظهرت تصنيفات متعددة لأنماط التعاون من جانب العلماء مثل التعاون الأولى أو الثانوي، أو التقليدي، أو الموجه، أو التعاقدي أو غير ذلك من أنماط أخرى متعددة.

ب- التكيف Accomodation:

تعتبر عملية التكيف الاجتماعي من العمليات الاجتماعية التي تشير إلى توجيهات أو سلوك الجماعات والأفراد وتهدف إلى تحقيق نوع من الملاءمة والانسجام بينهم أو مع بيئتهم الاجتماعية عموماً. ويقوم التكيف على التسامح والتضحية والتحمل بين الأفراد أو الجماعات لتحقيق مصالحهم الفردية والجمعية.

كما يعتبر التكيف عنصراً ضرورياً لاستمرارية الحياة واستقرارها، وهذا ما يحدث داخل الجماعات الأولية من الأسرة، فإذا حدثت خلافات بين الزوجين مثلاً نتيجة لاختلاف الميول والرغبات والمصالح وهدد كيان الأسرة بالطلاق، وعندما يحرص الزوجين، على وجود الأسرة والحياة المشتركة يتم تكيف كل منهما مع الآخر، وهذا ما يحدث داخل الجماعة الثانوية مثل جماعات اللعب، والعمل.

علاوة على ذلك، يوجد مفهوم التكيف الثقافي Acculutration، ويقصد به اكتساب الفرد لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يصبح متوافق مع العادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية السائدة في المجتمع. كما يستخدم علماء الاجتماع دراسة التكيف الثقافي للتعرف على الجوانب المختلفة لأهمية الثقافة في المجتمع، أو العكس من ذلك، حينما يلجأ العلماء إلى دراسة حالات عدم التكيف الثقافي مثل حالات المهاجرين. كما يستخدم العلماء دراسة التكيف الثقافي لمعرفة الاختلاف والتباين داخل المجتمعات وثقافتها العامة والفرعية.

ج- التنشئة الاجتماعية Socialization:

تعتبر التنشئة الاجتماعية أحدى العلميات الاجتماعية أو الوسيلة التي عن طريقها يتحقق البقاء والاستمرار للأجيال البشرية، وعن طريقها يتم نقل التراث الاجتماعي والثقافي والاستفادة من خبرات الماضي من أجل الحاضر والمستقبل. ومن ثم، يمكن تحديد مفهوم التنشئة باعتبارها عملية تشكيل السلوك الإنساني للفرد، وتحويل الفرد ككائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي. وهي العملية التي ترتبط بتعليم

الأفراد أنماط السلوك والنشاط حتى يكونوا مواقف اجتماعية معينة تجعلهم يتوافقون مع المجتمع الذي يعيشون فيه ولذا، فهي عملية اكتساب الفرد ثقافة المجتمع.

وللتنشئة الاجتماعية مجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل في تشكيل السلوك الإنساني للفرد والاجتماعي، واكتساب الفرد ثقافة المجتمع، والمحافظة على القيم والعادات والتقاليد والأعراف، وتعلم الفرد خبرة أو عملاً يجعله قادراً على التكيف والاستمرار. ومن أهم الجماعات والمؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية: الأسرة، والمدرسة، جماعات الرفاق، ودور العبادة، ووسائل الاتصال الجمعي، ومؤسسات العمل.

التنافس **Competition**:

يقصد بعملية التنافس بأنها عملية تقوم بين طرفين من الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، بهدف تحقيق هدف معين يسعى إليه الطرف الآخر. وتأخذ عملية التنافس أنماطاً وأشكالاً عديدة في الحياة اليومية والاجتماعية، مثل المنافسة بين الفرق الرياضية، أو بين التلاميذ من أجل التفوق العلمي، أو بين المشتغلين في مجالات التكنولوجيا والسياسة والاقتصاد وغيرها من المجالات الأخرى، وذلك بهدف تحقيق أهداف أو غايات معينة يشترك فيها الآخرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولا يمكن تفسير السلوك التنافسي للأفراد إلا عن طريق دراسة مجموعة من المستويات التي ترتبط أولاً بالفرد أو الأفراد المتنافسين، وثانياً بطبيعة المجتمع، وثالثاً بنوعية الإطار الثقافي والأيديولوجي العام. ولكل مستوى من هذه المستويات ملامح يظهر فيها التنافس بصورة مميزة سواء من أجل الطموح والتفوق والنجاح بالنسبة للمستوى الفردي. أو حول ندرة الموارد والإمكانات على المستوى المجتمعي، أو تباين القيم الثقافية والمعايير والاخلاق والاتجاهات والميول والآراء على المستوى الثقافي.

هـ- الصراع **Conflict**:

يشير مفهوم الصراع إلى العملية الاجتماعية التي تنشأ بين طرفين يوجد بينهما تعارض في المصالح والأهداف، ويسعى كل منهم لتحقيق مصالحه وأهدافه مستخدماً كافة الوسائل والأساليب سواءاً كانت مشروعة أو غير مشروعة أو يعترف بها أحد الأطراف أو عدمه. ومن ثم، فإن حدوث الصراع مثل التعاون يتطلب وجود طرف آخر، حتى يحدث نوع من المنافسة الشديدة والقوية التي تعكس المظاهر المختلفة للصراع.

كما نلاحظ أن تحليلات علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد اهتمت بدراسة الصراع بصورة كبيرة عن العمليات الاجتماعية الأخرى. وهذا يرجع إلى طبيعة الاختلافات حول تفسير العمليات الاجتماعية، وخاصة دراستهم حول عملية الصراع. ومن أكثر مصادر الصراع وسبباً له حدة الصراع حول ندرة الموارد والسعي لكسب العيش والحياة والاستمرار.

ولقد ظهرت تحليلات الصراع وتبلورت في إطار التصوير الماركسي لهـا، خاصة تحليلات الماركسيين للصراع الطبقي الأزلي، والصراع حول ملكية وسـائل الإنتاج العمل والأرباح ورأس المال. علاوة على ذلك، يحدث الصراع على المستوى الفردي والشخصي مثل صراع الفرد مع ضميره، أو صراع الفرد مع الآخرين مـن الأفراد والجماعات، والصراع الذي يوجد بين الجماعات والمجتمعات، أو الصـراع العالمي حول السيطرة والتحكم والسيادة والسلطة والهيمنة الدولية.

و- التمثيل Assimilation:

يشير مفهوم التمثيل ليوضح العملية الاجتماعية للتكيف المتبادل، التي عـن طريقها يتم الاستيعاب التدريجي للجماعات والأفراد لأنماط الثقافـة المختلفـة، كمـا يعتبر التمثيل هو المحصلة النهائية التي تنتهي إليها كـل مـن عمليتـي الصـراع والتكيف. وعن طريق عملية التمثيل تتلاشى الخلافـات وتتوحـد مواقـف الأفـراد والجماعات، وتتحقق وحدتهم حول الأهداف والمصالح المتنـازع عليهـا وتصـب المصالح الخاصة أو الذاتية مصالح عامة وجمعية. كما يستخدم مفهوم التمثيل لدراسة التكيف الثقافي للمهاجرين إلى ثقافات ومجتمعات أخرى، كما تواجه عمليـة التمثيـل صعوبة للتكيف. نظراً لوجود العداءات الشديدة حـول العقائـد، والأدوار والسياسـة العنصرية والسلالية على سبيل المثال.

بإيجاز، تلك أهم العمليات الاجتماعية التي تفسـر طبيعـة علاقـة الفـرد بالمجتمع، ونوعية أنماط التفاعل والسلوك والعلاقات والاجتماعية، التي توجد داخـل الجماعات والتنظيمات الاجتماعية، والتي تشكل في مجملهـا (العمليـات) العناصـر الأساسية التي تتكون منها بصورة عامة الحياة الاجتماعية التي توجد في المجتمعات البشرية والإنسانية، وهذا ما يجعل هذه المجتمعات مختلفة ومتمايزة عن مجتمعـات الكائنات الأخرى التي تظهر في الوجود أو العالم الخارجي.

ثالثاً: التنظيم الاجتماعي:

١ - تعريف التنظيم الاجتماعي:

في إطار تحليلنا للعلاقة بين الفرد والمجتمع التي تكشف عن أنماط متعددة من السلوك والتفاعل والعلاقات والعمليات الاجتماعية المختلفة، تهتم أيضاً بإعطاء فكرة مسبقة عن معنى التنظيم الاجتماعي وأسباب دراسته من قبل علماء الاجتماع، ولاسيما أن القضية المحورية التي يقوم عليها هذا العلم بالدراسة والتحليل ألا وهي دراسة المجتمع وتنظيماته المختلفة. وربما، كشفت التحليلات المرتبطة بتعريف المجتمع عن عدد من التعريفات والمفاهيم المفسرة للمجتمع وخاصة بعد أن أسهمت المداخل السوسيولوجية الحديثة في علم الاجتماع في المشاركة في إعطاء تصورات ورؤى سوسيولوجية حديثة تتلاءم مع نظرة أصحابها وتفسيرهم للواقع الاجتماعي الحديث.

وجاءت تصورات علماء اجتماع التنظيم أو ما يعرف بالمدخل التنظيم في دراسة المجتمع، لتؤكد على ضرورة تعريف المجتمع باعتباره وحدة كبرى تقوم على مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تتبلور فيها أنماط التفاعل والعلاقات والعمليات والسلوك الاجتماعي. كما تعد هذه التنظيمات والمؤسسات أمراً ضرورياً عندما توصف أحد المجتمعات الحديثة بمفهوم المجتمع ذاته. وهذا ما ينطبق أيضاً على تصورات أصحاب المدخل الفينومينولوجي الذين يركزون عن ضرورة تفسير التنظيم الاجتماعي في ضوء العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، واعتبارهما ركنان أساسيان يقوم عليهما فكرة المجتمع ومن الصعوبة استبعاد أحد منهما.

وإضافة إلى هذه التصورات السابقة حول تعريف المجتمع، إلا أننا نلاحظ أيضاً، هناك عدد من علماء الاجتماع الذين ركزوا على تحديد مفهوم التنظيم الاجتماعي Social Organization كما جاء في تحليلات وليم أوجبرن W. Ogburn[1]. على سبيل المثال، حيث يوضح التنظيم الاجتماعي بأنه القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع ويشمل كل من الجماعات التي تنظم سلوكها بنائياً ووظيفياً، وتحدد على ضوئها الأدوار الاجتماعية، والتي ترتب عليها ظهور مجموعة من المكونات الاجتماعية والتنظيمات التي تحدد نوعية سلوك ونشاط كل من الأفراد والجماعات والحياة الاجتماعية عامة.

(1) Ogburn, Op. cit., P. 431

كما يرى بارنز Barns[1] التنظيم الاجتماعي، على أنه ثمرة نتاج الجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق إشباع أهدافه وحاجاته الضرورية، وهو يتضمن كل من الجماعات البناءات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لهذه الجهود. ومن ثم، فإن تصور بارنز، كما نلاحظ يتماثل مع تصورات أوجبرن، حول التنظيم الاجتماعي، خاصة أن هذا التنظيم له معنيان أو ركنان أساسيان وهما البناء والوظيفة. ويقصد بالبناء، هي الجماعات الاجتماعية مثل الأسرة التي تقوم بتربية الأبناء والأطفال وتمثل هذه الجهود طبيعة الوظيفة التي تؤديها الأسرة باعتبارها أحد البناءات في المجتمع أو التنظيم الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت تصورات رادكليف براون R. Brown، عن تمييزه للتنظيم الاجتماعي باعتباره تنظيم النشاط الإنساني وتوجيه لإنجاز أهداف معينة. كما يعرف أيضاً مارشال جونز M. Gohnes، التنظيم الاجتماعي بأنه النسق الذي يرتبط بواسطة أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية، وبالمجتمع ككل بطريقة مقصودة من ناحية أخرى. أما هربرت سبنسر H. Spencer فلقد استخدم مفهوم التنظيم الاجتماعي ليشير إلى مجموعة العلاقات المتبادلة ذات التكامل و تمايز لكل من العمليات والأنشطة الاقتصادية والسياسية في الحياة الاجتماعية. واهتم تشارلز كولي C. Cooly في كتابه المعنون بالتنظيم الاجتماعي، بتأكيده على اعتبار التنظيم الاجتماعي هو الجماعات الأولية Primary Groups التي تعتبر وحدات متمايزة للحياة الاجتماعية Social Life.

من ناحية أخرى، يتصور تالكوت بارسونز T. Parsons فكرة التنظيم الاجتماعي، على أنها مجموعة الأنساق الاجتماعية Social Systems المنظمة، والتي لها طابع متميز وتهدف إلى المحافظة على النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع وتحقيق أهدافه العامة. كما يؤكد كل من بروم Broom وسيلزنيك Selznick في كتابهما علم الاجتماع، بأنه عند تحديد مفهوم التنظيم الاجتماعي Social Organization، يجب أن نحدد أولاً لماذا توضع كلمة اجتماعي Social قبل كلمة التنظيم Organization، والسبب يرجع إلى أن طبيعة كل من أنشطة الأفراد والجماعات وعلاقاتهم تتسم جميعها بعدم التخطيط المنتظم لحدوثها إلا من خلال وجود التنظيم الاجتماعي الذي ينظم هذه العلاقات والأنشطة ويعمل على تحديد أنماط التفاعل في صور من العمليات المعروفة مثل التعاون، والتنافس والصراع،

(1) انظر: السيد عبد العاطي، التنظيم الاجتماعي، في علي جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩٨.

وهذا ما يقصد به عموماً بفكرة التنظيم على أنه شئ معقد ولديه مجموعة من الوسائل والأساليب الفنية التي تجعله قادراً على تنظيم العلاقات الاجتماعية المختلفة[1].

من ثم، تتبلور أهمية التنظيم الاجتماعي كما جاءت في أفكار كل من برووم وسيلزنيك، حول أهمية هذا التنظيم ودوره في تحديد أنماط التفاعل والسلوك والعلاقات والعمليات الاجتماعية التي توجد في المجتمع، وهذا ما يشمل عموماً تصورات علماء الاجتماع وتمييزهم للتنظيم الاجتماعي بصورة عامة. علاوة على ذلك، أن التنظيم الاجتماعي يقوم بتحديد مجموعة من القواعد والمعايير واللوائح والقوانين والأعراف الرسمية، التي توضح ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد وأفعالهم وأنشطتهم. وهكذا يقوم التنظيم الاجتماعي بدور تنظيم وتنسيق وضبط مجموعة الأنشطة والأفعال والسلوكات في المجتمع من أجل تحقيق الاستقرار واستمرارية وجود الحياة الاجتماعية.

٢- مستويات التنظيم الاجتماعي:

انطلاقاً من تصورات كل من برووم وسيلزنيك وتحديدهما إلى هذا التنظيم الاجتماعي وأهدافه، فلقد عززا تحليلاتهما بتصور ثلاث مستويات للتنظيم الاجتماعي والتي يمكن الإشارة إليهم كما يلي:

أ- العلاقة على مستوى الأشخاص Interpersonal Relation Level:

ويشير هذا المستوى إلى مجموعة الروابط الاجتماعية التي تتكون بموجبها العلاقة بين فردين وارتباط كل منهما بالآخر، مثل علاقة القائد بمرءوسيه، والجار بالجار. علاوة على ذلك، أن هذا النمط من العلاقات إنما يعني به فقط العلاقة التي تحدث بين الأفراد ولا تشمل العلاقات التي تأخذ شخصاً معيناً، وكثيراً ما تكون العلاقات الشخصية المتبادلة على مستوى سطحي أو هامشي أو غير وطيدة. ومن ثم يجب عند دراسة التنظيم الاجتماعي أن نهتم بدراسة وتمييز العلاقات التي تتسم بالعمق والروابط القوية. ولهذا تعتبر دراسة هذه العلاقات نوعاً من المجالات والموضوعات الهامة التي يهتم بمعالجتها علم الاجتماع، لفهم طبيعة البناء الاجتماعي ونوعية التغيرات التي تحدث على أنماط علاقاته وتغير الجماعات الاجتماعية ذاتها.

ب- العلاقة على مستوى الجماعات The Group Relation Level:

يختلف جوهر العلاقات الاجتماعية من طبيعة المستوى الفردي، نظراً لأن الجماعات وما تتميز به من خصائص وسمات معينة ولاسيما خاصية التفاعل يجعل من الصعوبة دراسة أو معرفة نوعية البناء الداخلي للجماعات ذات الطابع المتغير.

---

(1) Broom & Selzinck, Op. Cit., PP. 14-15.

وهذا ما يتضح عموماً، لوجود التباين الشديد في العلاقات الداخلية للجماعة وأيضاً نتيجة لاختلاف نمط العلاقات الفردية لأعضاء الجماعة. فعندما يحدث نوع من الصراع والتعارض بين أفراد الجماعة، فالأفراد غالباً ما يكونون في حالة من العداء. ولكن هذا لا يعني استمرارية هذا العداء بصورة دائمة. فدراسة أنماط الجماعة ومعرفته في المجتمع المحلي أو المجتمع يكشف الكثير عن طبيعة كل من الصراع والتضامن الموجودين بين الأفراد والمجتمع.

ج- العلاقة على مستوى النظام الاجتماعي **The Social Order Relation :Level**

وتتسم العلاقة على هذا المستوى بأنها أكثر تعقيداً من المستويين السابقين. وخاصة النظام الإجتماعي أو المستوى المجتمعي أو النسق الأكبر والشامل يكشف عن الكثير من العلاقات المتداخلة والمركبة. فالنظام الأوروبي الإقطاعي سابقاً كان يحمل مجموعة من العلاقات المركبة ذات الطابع الولائي من أصحاب الأرض والفلاحين، وأيضاً أنواع من العداءات المتنوعة. وهذا ما ظهر أيضاً خلال المجتمعات العسكرية الامركزية..

وهكذا، فإن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التاريخ لاجتماعي لتطور التنظيم والأنساق الاجتماعية ونوعية العلاقات التي بها، وكيف اختلفت هذه العلاقات بصورة متباينة عما ظهرت عليه قبل ذلك. ويشير كل من برووم وسيلزنيك، إلى مجموعة من العلاقات التي ظهرت على المستوى الم[illegible]معي، ولاسيما عندما تدرس الأن[illegible]ساق الاجتماعية وتطور التنظيمات الاجتماعية المهنية المختلفة، مثل التنظيمات الص[illegible]حية والعلاجية والزراعية والاقتصادية والصناعية التي ظهرت في المجتمع الحديث وتشكل شبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة في الوقت الراهن[1].

٣- مكونات التنظيم الاجتماعي:

تعكس تصورات علماء الاجتماع التي تناولت دراسة التنظيم الاجتماعي، أن هذا التنظيم يتكون من مجموعة من العناصر والمكونات أو المقومات التي يجب أن يقوم عليها وتعتبر الركائز والملزمات الضرورية لوجوده. وهذا ما فسر عموماً، تحديدهم إلى التنظيم الاجتماعي على أنه له معنيان أساسيان وهما البناء والوظيفة. مثال ذلك وجود البناء التي يتمثل في الأسرة كجماعة اجتماعية، ولها وظائفها الأساسية في التنظيم أو المجتمع الا وهي تربية وتنشئة الأطفال والعمل على

---

(1) للمزيد من التفاصيل انظر: Ibid, P. 17.

استمرارية وجود المجتمع عن طريق الإنجاب والمحافظة على النوع. وبإيجاز، هناك مجموعة من المكونات للتنظيم الاجتماعي وتتمثل في الجماعات الاجتماعية، والقيم والمعايير، والمركز والمكانة والدور، والقوة والسلطة وأيضاً الضبط الاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى هذه المكونات بصورة مختصرة كما يلي:

أ- الجماعات الاجتماعية:

لا يخلو مجتمع من المجتمعات من وجود الجماعة، وخاصة أن الجماعة تعتبر الوحدة الأساسية لوجود المجتمع، وهذا ما يتمثل في وجود الأسرة كجماعة اجتماعية. كما يستخدم مصطلح الجماعة استخداماً واسعاً ليشير إلى مجموعة من الأشخاص الذين تربطهم جميعاً مجموعة من العلاقات الاجتماعية. وهذا ينطبق على الأسرة، وجماعات اللعب، والعمل، والحزب السياسي، وجماعات المجتمع المحلي، والجماعات القومية والعالمية أيضاً. ومن هذا المنطلق، يحدد مفهوم الجماعة كنسق من العلاقات الاجتماعية التي ترتبط أفرادها أو أعضائها عن طريق وجود نوع من التضامن والمشاعر والعواطف والأهداف والمصالح المشتركة بينهم. كما يتحدد أدوارهم ومراكزهم داخل الجماعة، باعتبارهم أعضاء بها عن طريق تقسيم العمل والتخصص، وتحديد الأدوار والمراكز ونوعية الولاء والانتماء.

• وتظهر أنماط متعددة للجماعات في المجتمع الحديث والتي يصنفها علماء الاجتماع إلى عدد من التصنيفات مثل الجماعات الأولية والثانوية، والجماعات الرسمية وغير الرسمية، وكل نمط من هذه الجماعات يتميز بخصائص بنائية ووظيفية معينة، كما يتمتع كل منها ببعض المفاهيم والمتغيرات التي تفسر وجودها وأدوارها وأهدافها العامة سواء لأعضائها أو إلى الجماعة ككل[1].

ب- المعايير والقيم:

تعتبر المعايير والقيم من أهم مكونات التنظيم الاجتماعي، والتي عن طريقها يمكن تمييز التنظيم الاجتماعي عن غيره من التجمعات البشرية الأخرى مثل الجمهور أو الحشد أو المسافرين. فوجود المعايير واعتبارها بمثابة مجموعة القواعد التي يلتزم بها أعضاء التنظيم والجماعة وعلى ضوئه يتم تحديد السلوك الملائم للأعضاء. كما تعطي المعايير خاصية الالتزام من قبل أعضاء الجماعة أو التنظيم، وهذا ما يميز طبيعة وأنواع الجماعات سواء كانت جماعات رسمية أم غير رسمية.

---

(1) انظر الفصل القادم، عن الجماعات والعلاقات الاجتماعية.

كما ترتبط المعايير بالقيم السائدة في التنظيم، مثل وجود القيم الثقافية التي تحدد طبيعة العلاقات ونوعية الأهداف العامة للجماعة. ولاسيما ان القيم تظهر من خلال نوعية الروابط الداخلية ومستوى الـولاء والتبعية، ومجموعة الأحاسيس والمشاعر التي توجه السلوك الفردي والجمعي. ومن ثم، نجد أن دراسة القيم داخل الجماعة تجعلنا نحلل مضمون القيم العامة التي توجه الجماعة وأعضائها نحو تحقيق أهدافها. ولاسيما، أن هذه القيم تعبر عن اتجاهات واعتقاد الأفراد ورغباتهم، وميولهم وأفعالهم نحو المبادئ والأسس العامة، التي تـربطهم داخـل الجماعـة أو التنظيم الاجتماعي.

ج- المركز والمكانة والدور:

يتحدد الوضع الاجتماعي Social Position للفرد عن طريق المهمة التـي يشغلها، والتي يطلق عليها بالمكانة Status، كما أن السلوك الذي يتوقع مــن هـذا الفرد في المكان الذي يشغله يسمى بالدور Role[1]. وبالطبع يتحدد طبيعة الوضـع الاجتماعي نتيجة لاعتبارات معينة، مثل السن، الخبرة، الحالة الاجتماعية والمهنيـة، والوضع الطبقي وغير ذلك، كما يشمل التنظيم الاجتماعي سلسلة قوية من المراكـز التي يشغلها الفرد في نفس الوقت ويتحدد على ذلك مكانته وأدواره العامة الخاصـة، مثال ذلك الطبيب يمكن أن يكون أباً، وزوجاً، ومديراً، وأخاً، وما إلى ذلك من أدوار متعددة يتغير على أثرها طبيعة السلوك بينه وبين الأفراد الآخرين الـذين يتعـاملون معه. حيث يبتعد سلوك الأب وعلاقته مع أبنائه عن علاقته مع أشقائه أو زوجتـه أو زملائه أو من يرأسهم في العمل أو المهنة التي يشغلها في المجتمع.

حقيقة، هناك تحليلات وتفسيرات كثيرة عن مدى النجاح والفشل الذي يتحقـق نتيجة لشغل الفرد مراكز أو مكانات يترتب عليها أدوار معينة. فالطبيـب النـاجح قـد يكون غير موفق عائلياً أو عاطفياً مع زوجته، أو قد يكون سعيداً بين أفـراد أسـرته، وغير موفق أو متعاون أو محبوب بين أفراد جماعة العمل أو زملائه، وهذا ما يفسـر عموماً بفكرة صراع الأدوار، والأدوار المتوقعة. كما أن هناك أدوار ومكانات ومراكز يستطيع أن يحصل عليها الفرد عن طريق الوراثة أو الاكتساب من الحياة الاجتماعيـة. مثال، أن يولد الفرد وينمي إلى طبقات اجتماعية معينة، فقد يصبح أميرا أو حاكماً عن طريق الميراث، أو عن طريق الميلاد والوضع الطبقي، وربما يصل إلى هذه المرتبـة أو المكانة عن طريق الاكتساب والعمل والتمايز وإتاحة الفرص واستغلالها عن طريق الحراك الاجتماعي Social Mobility كما يسميه علماء الاجتماع.

---

(1) Bilton, T, (Etals). Op. cit., PP. 18-19.

د- القوة السلطة:

تكشف طبيعة التنظيم الاجتماعي عن مجموعة كبيرة من العناصر التي تشكل نوعية هذا التنظيم، فإذا رجعنا إلى تصورات أصحاب نظرية العقد الاجتماعي وتحليلهم لرغبة الأفراد لوجود سلطة عليا لها الكثير من الصلاحيات التي ترعى بموجبه الاتفاق أو العقد الذي أبرم بين الحاكم والمحكومين وتستمد شرعية قوتها وسلطتها من رغبة الأفراد وإرادتهم لنشأة المجتمع. وهذا ما يفسر طبيعة سعي الإنسان لضرورة وجود سلطة أو قوة ملزمة لها صفة الإجبار للجميع حتى يوفوا بتعهداتهم والتزاماته وواجباتهم ومسئولياتهم نحو الجماعة التي ينتمون إليها. كما ترتبط عمليات القوة والسلطة بعملية اتخاذ القرارات وصنعها واتخاذها داخل التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية.

ويعكس تحليل تراث علم الاجتماع عن وجود تصنيفات[1] كثيرة للقوة والسلطة ولعل من أبسطها التمييز بين أنواع السلطات الثلاثة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. كما ترتبط القوة والسلطة بنوعية بناء التنظيمات الاجتماعية أو نوعية الجماعات الموجودة داخل المجتمع وإذا كانت منظمات رسمية اجتماعية أو تطوعية اختيارية. علاوة على أن نوعية السلطة والقوة ترتبط بطبيعة القيادة والإدارة التي توجد في التنظيمات الاجتماعية.

هـ- الضبط الاجتماعي:

يقصد بعملية الضبط الاجتماعي كأحد عناصر ومكونات التنظيم الاجتماعي، بأنها العملية التي بموجبها يوجه لها سلوك الأفراد طبقاً لأنساط السلوك المتبادلة والمتوقعة. كما يعتبر الضبط الوسيلة التي عن طريقها يستطيع التنظيم الاجتماع تحقيق أهدافه من خلال وضعه مجموعة من القواعد والضوابط التي تنظم سلوك الأعضاء بما يتناسب مع أهداف الجماعة أو التنظيم الذين ينتمون إليه. كما تتميز الجماعات والتنظيمات الاجتماعية من ناحية وجود عناصر الضبط فيها ونوعية التكامل بين أعضائها وهذا ما حدده على سبيل المثال كل من ماكس فيبر ودوركايم وتصنيفهما لنوعية التنظيمات والمجتمعات الآلية والعضوية.

ويكتسب الفرد عملية الضبط الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وعلى جميع المراحل العمرية، والتي تقوم بها أيضاً الجماعات الأولية والثانية، بدأ من الأسرة حتى المدرسة وتنظيمات العمل وشغل الفراغ وغيرها. كما يقترن الضبط

---

(1) انظر:

عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، مرجع سابق، خاصة الفصول ٩، ١٠.

الاجتماعي بالجزاءات وبطبيعتها، ليضمن المجتمع نوعا من الامتثال والطاعة والخضوع، وتهذيب الخارجين على القواعد والنظم الاجتماعية، والتي تهدد كيان الجماعة أو التنظيم الاجتماعي عامة.

خاتمة:

حقيقة، إن دراسة العلاقة بين الفرد والمجتمع أو التنظيم الاجتماعي يكشف عن الكثير من الموضوعات والقضايا، التي يهتم بها علم الاجتماع والتي تزداد بمرور الوقت. وجاءت تفسيرات علماء الاجتماع، منذ أن وضع أوجست كونت الملامح الأولى لأهداف هذا العلم للتعرف على طبيعة الظواهر الاجتماعية ودراسة مشكلات الفرد في المجتمع الحديث. ولاسيما، أن نشأة علم الاجتماع جاءت مع حدوث التغيرات المتعددة التي طرأت على مكونات التنظيم الاجتماعي التقليدي، الذي كان سائداً سواء في العصور الوسطى أو مراحل التحول نحو المجتمعات الحديثة المعقدة. كما جاءت كثير من المشكلات الفردية والجمعية التي ظهرت نتيجة للتغير الجذري في نوعية مكونات البناء التنظيمي الاجتماعي ووظائفه المختلفة.

من ناحية أخرى، لقد تصدى علماء الاجتماع لتفسير أوجه الاختلاف والتباين بين وجهات النظر المتعارضة حول أسبقية وجود كل من الفرد أو المجتمع، وهذا ما ظهر على وجه الخصوص في تحليلات المداخل السوسيولوجية الحديثة التي عالجت طبيعة وأهداف التنظيم الاجتماعي وحددت مفاهيمه وتصوراته المختلفة. وإن كانت تحليلات الرعيل الأول من علماء الاجتماع، من أمثال دوركايم ركزت على تبرير أهمية المجتمع وأسبقية وجوده على الأفراد. خاصة وأن طبيعة الحياة الاجتماعية الأولى أو حالة الفطرة، ما هي إلا حالة من الحياة الاجتماعية الطبيعية بكل معانيها وأنشطتها المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتبطت العلاقة بين الفرد والمجتمع بتحليل العديد من مظاهر ونتائج هذه العلاقة التي تظهر في مجموعة من الأفعال، والسلوك، والعلاقات والعمليات الاجتماعية مثل التعاون، والتنافس، والصراع، والتوافق، والتكيف، والتمثيل والتنشئة الاجتماعية وغير ذلك، من عمليات لا تزال موضع اهتمام الكثير من مجالات وفروع علم الاجتماع والمتخصصين فيه في الوقت الراهن. وأخيراً، إن دراسة التنظيم الاجتماعي تجعلنا نتعرف بوضوح على طبيعة مكونات وعناصر هذا التنظيم، وإلى أي حد تظهر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبصورة مرضية، وتجعل من سلوكهم وأنماط تفاعلهم تسير نحو تحقيق أهداف التنظيم الاجتماعي نفسه، والحرص على استمراره ووجوده باعتباره المنظم عموماً لأنماط الحياة الاجتماعية في المجتمع ككل.

الفصل السابع

التغير الاجتماعى

مقدمـــة.

أولاً - تعريف التغير الاجتماعي.

ثانياً - أهم المفاهيم المرتبطة بالتغير.

ثالثاً - نظريات التغير الاجتماعي.

رابعاً - العوامل المسببة للتغير الاجتماعي.

خامساً - أنواع التغير الاجتماعي.

سادساً - مستويات التغير الاجتماعي.

سابعاً - معوقات التغير الاجتماعي.

خاتمـــة.



الفصل السابع

التغير الاجتماعي

مقدمـــة:

ارتبطت نشأة العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة بدراسة التغير الاجتماعي Social Change، نظراً لأن هذه العلوم وتطورها جاءت بفعل عوامل التغير والتطور التي حدثت في مراحل التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، فالمتتبع لنشأة علوم الاقتصاد والسياسة والنفس والاجتماع على سبيل المثال، يجدها قد ظهرت نتيجة الحاجة المتزايدة والملحة لضرورة فصل هذه العلوم عن العلم الأساسي وهي الفلسفة، وظهر ذلك خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. خاصة، بعد أن تأكد رواد هذه العلوم، من ضرورة وجود علوم اجتماعية متخصصة، تهتم بدراسة قضايا التغير والتطور التي بدأت خطواتها بصورة سريعة لتكوين المجتمعات الحديثة.

ويتركز اهتمامات علماء العلوم الاجتماعية على أهمية دراسة طبيعة المجتمع الحديث ومعرفة مظاهر التغير السريعة التي طرأت على جوانبه المختلفة، وأحدثت أنواع متعددة من التغيرات على نوعية البناءات والمؤسسات والنظم الاجتماعية، والتي لا تزال تكون في حالة من الديناميكية المتغيرة. وجاءت عملية التغير الاجتماعي، في إطار مجموعة من الأفكار والتصورات، التي تؤكد على أن هذا التغير ضرورة حتمية لابد من حدوثها، وأن كانت قد تغيرت نسبته ومستوياته سواء أكانت بصورة تدريجية أو بصورة فجائية وسريعة. وتتميز اهتمامات علماء الاجتماع عن غيرهم من العلوم الاجتماعية بأنهم يدرسون التغير الاجتماعي، الذي يحدث داخل المجتمع، وله آثار ونتائج ومظاهر متعددة، سواء على الفرد أو الشخصية الفردية أو الأسرة والجماعة والمجتمع المحلي أو القومي أو العالمي في نفس الوقت.

والتغير يعتبر سمة من سمات الحياة البشرية منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض، يحدث التغير عن مكونات البيئة الفزيقية والطبيعية التي تحيط بالإنسان، ويمكن للفرد العادي مشاهدتها بسهولة من خلال تتبع المظاهر الكونية مثل حركات الشمس والقمر وسرعة الرياح وشدتها، أو نوعية التباين في درجة الحرارة وغيرها. كما يستطيع الفرد العادي ان ينتقل من مكان إلى آخر، وأن يتابع عن طريق الاتصل الثقافي والإعلامي نوعية التغير فى البيئة الخارجية والذي يحدث بصورة سريعة. ويهتم بدراسة التغير كل من علماء العلوم الطبيعية والاجتماعية في نفس الوقت، وأن كانت تتباين نوعية الاهتمامات حسب طبيعة التخصصات، التي يهتم بدراستها العلماء والقضايا التي يطرحوها للمناقشة والدراسة والتحليل.

ويعتبر موضوع دراسة التغير الاجتماعي من الموضوعات الهامة أو المجالات الأساسية التي يسعى علماء الاجتماع لدراستها. خاصة، أن اهتمامهم الأول يتركز لدراسة مظاهر التباين والاختلاف الذي يحدث على البناءات والنظم والأفراد والجماعات الاجتماعية. كما [illegible] أن هناك من العلماء الذي يعرف علم الاجتماعي ذاته، بأنه العلم الذي يهتم بدراسة التغير داخل المجتمع الحديث. وهذا بالفعل ما اهتم به علماء الجيل الأول من علماء الاجتماع، عندما سعوا لوضع أسس هذا العلم ليدرس الد [illegible]عة الديناميكية للمجتمع الحديث، الذي يتغير بسرعة كبيرة، ولاسيما بعد حدوث التصنيع وظهور ما يعرف بمجتمع الصناعة، والذي اختلف بصورة كبيرة عن طبيعة الحياة التقليدية التي كانت موجودة خلال العصور السابقة.

وفي إطار اهتمامنا بتعريف القارئ، بأهم الموضوعات والمجالات التي يركز علم الاجتماع على دراستها، نسعى حالياً لدراسة موضوع التغير الاجتماعي، وكيف يفسر علماء الاجتماع هذا التغير؟ وما هي المفاهيم والتصورات التي يستخدمونها عند دراسة التغير الاجتماعي؟ وهل يحدث التغير نتيجة وجود عامل واحد، أو ما يسمي بالعامل الأوحد لحدوث ظاهرة التغير، أم أن هناك مجموعة متداخلة لحدوث التغير في المجتمعات الحديثة؟

وما أنواع التغير أو أنماطه المختلفة؟ وهل هناك عقبات ومعوقات للتغير الاجتماعي؟ وما مستويات التغير التي تحدث في المجتمعات الحديثة. هذا بالإضافة إلى معرفة أهم النظريات السوسيولوجية أو الاجتماعية التي سعت لدراسة التغير، وكيف يمكن دراسة التغير الاجتماعي. تلك أهم الموضوعات والقضايا والتساؤلات المطروحة للإجابة عليها، ومن خلال تناولنا الموجز والمبسط لقضية التغير الاجتماعي من منظور علم الاجتماع والمتخصصين فيه.

أولاً ـ تعريف التغير الاجتماعي:

لا تزال مشكلة تحديد المفاهيم ووضع التعريفات المميزة والمحددة في علم الاجتماع، من أهم الصعوبات التي تواجه المهتمين والمنظرين لهذا العلم، وهذا ما ينطبق عموماً على العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى. وترتبط هذه المشكلة بطبيعة التباين والاختلاف بين المتخصصين في هذا العلم، ونوعية القضايا الأساسية التي يطرحوها للمناقشة والتحليل، وتباين وجهات النظر المفسرة لها، والمناهج أو الطرق المنهجية وجمع البيانات التي يستخدمها العلماء عند دراسة هذه الموضوعات أو القضايا. وأن كان ذلك لا ينفي على الإطلاق، وجود جهود مشتركة أو شبه اتفاق حول عدد من المفاهيم والتعريفات التي يتفق حولها علماء الاجتماع عند دراستهم لقضية التغير الاجتماعي مثل غيرها من القضايا والموضوعات التي يهتمون بدراستها وتحليلها. على أية حال، سوف نوضح فيما يلي أهم التعريفات المميزة للتغير الاجتماعي.

يوضح أنطوني سميث A. Smith في كتابه المميز عن التغير الاجتماعي Social Change[1]، أن عملية وضع تعريفات وتحديدها لا تتضح أو تفسر إلا من خلال استخدامها، ولهذا لابد أن نوضح أولاً، أن دراسة ظاهرة التغير سواء أكانت اجتماعية أو تاريخية، تعتبر ظاهرة واسعة وخبيرة جداً. وهذا ما يجعل حدوث نوع من الغموض والتداخل حول وضع تعريف مميز للتغير الاجتماعي. ولكن هناك بعض المحاولات التي تعرف التغير أو فكرة التغير، على أنه نوع من "الشكل المستمر أو المتلاحق حدوثه بصورة مستمرة، كما يحدث نوع الاختلافات أو التباين المؤقت بين الوحدات الداخلية". ويقترب

هذا التعريف من تعريف نسبت Nisbet، عندما سعى لنقد وتحليل فكرة النمو الاجتماعي Social Growth والنقد الاجتماعي والتاريخ. حيث يعرف التغير "على أنه نوع من الاختلافات المتلاحقة التي تحدث بمرور الوقت داخل الوحدات المستمرة الحدوث"[٢].

ويتضح من تعريف "نسبت" السابق للتغير، اتساع هذا المفهوم وتأكيده على استمرارية هوية العنصر الذي يحدث فيه التغير. وهذا ما يجعل تعريفه إلى حد ما يتجاهل إضفاء بعض العناصر المكونة للشيء الذي يحدث فيه التغير من ناحية، أو حدوث تعديلات أو عمليات إحلال لبعض هذه العناصر بأنواع جديدة منها. ومن ناحية أخرى سقوط الإمبراطورية الرومانية، ثم إحلالها في الغرب بمجموعة من الممالك القبلية، وذلك بعد عام ٤٧٠م. وهذا الحدث يفسر أن التغير قد حدث ليس فقط على طبيعة الإقليم والسكان والمدن ولكن أيضاً على مستوى الإمبراطورية الرومانية ذاتها.

وبعد الاعتراض السابق لانطوني سميث على تعريف نسبت، نجده يطرح تعريفاً آخر للتغير أكثر تحديداً، ويشير إلى التغير "بأنه نوع من الأحداث المتلاحقة والذي ينتج عنه بمرور الوقت، تعديل وإحلال لأنماط معينة أو الوحدات التي تحدث عليها عمليات التغير"[٣] ويظهر من هذا التعريف، إبراز العنصر الديناميكي لحدوث عملية التغير، وميكانزماته المختلفة خاصة، وأن حدوث التغير لابد وأن يشير إلى تعديل وتغير أو إحلال في عناصر الوحدات التي يحدث فيها التغير ذاته. وعلاوة على ذلك، لأن التغير يحدث بصورة مستمرة سواء إذا كان التغير كنوع من الإصلاح البسيط، أو التغير الثوري الراديكالي الذي يؤدي إلى تغيرات جذرية.

كما يوجد بعض التعريفات السوسيولوجية المميزة الأخرى، التي تتشابه مع تعريف سميث السابق، وذلك من حيث تأكيدها على حدوث التغير واستمراريته على مكونات العناصر أو الظواهر، كما أن التغير ذاته يختلف حسب أنواعه من حيث التعرية وهذا ما نجده على سبيل المثال، في

تعريف عالم الاجتماع الأمريكي نيل سلمسر N. Smelser[4]، الذي نجده يفرق بين أنواع مختلفة من التغير، حيث يتصور أن أبسط أنواع التغير هو ما يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق تغير أنساق المكافآت والجزاءات أو تغير مكانة الأفراد وقد يصحب ذلك من تغير في أنماط العلاقات والتفاعلات المؤقتة التي تنشأ بين الأفراد دون تغير في العلاقات الاجتماعية الأساسية أو الجماعات المؤقتة، التي تشكل البناء الاجتماعي ذاته ويطلق على هذا النوع من التغير بالعملية الاجتماعية Social Process، مثل الحراك الاجتماعي Social Mbility، أو الانتخابات السياسية Poetical Election، حيث يحدث الحراك الاجتماعي عن طريق انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، دو أن يصحب هذا الانتقال تغير في التركيب الطبقي. وهذا ما ينطبق أيضاً على الانتخابات السياسية، إذ يترتب عليها تقيد وتوزيع في المناصب السياسية، ومراكز السلطة والقوة، وظهور قيادات جديدة، غير أن ذلك لا يعني حدوث تغير في البناء أو النظام السياسي Political Systems.

وبالإضافة إلى النوعين السابقين من التغير – كما جاء في تحليلات سلمسر – لا يوجد نوع ثالث للتغير يمكن أن يطلق عليه بالانقسام أو التعدد Segmentation. حيث يتيح عن (التغير) إضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القائمة دون حدوث اختلاف جذري. مثال ذلك الزيادة السكانية الناجمة عن زيادة حجم الأسر، أو التوسع الأفقي في عدد المصانع أو الشركة نتيجة لزيادة الطلب المستمر. كما أن النوع الأخير من التغير يطلق عليه بالتغير البنائي Structural Change، وهو نوع من التغير الأساسي لأنه يحدث تغيراً ملحوظاً وعميقاً على جميع بناءات المجتمع ونظمه وظواهره وعلاقاته، ويشمل أيضاً جميع أنماط سلوك النشاط والعلاقات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الحديث.

ويتضح لنا من تعريف سلمسر السابق، مدى خبرته الأكاديمية أولاً كعالم اجتماع، أو بالتحديد عالم اجتماع اقتصادي، يحلل التغير ويفسره

حسب أنواعه المختلفة ودرجات ومستويات حدوثه، وكيف يحـدث الـتغير في أنساق العلاقات والمراكز الاجتماعيـة مثـل حـدوث الحـراك الاجتمـاعي، أو حدوث التغير نتيجة تغير البناءات أو توزيع السلطة، دون حـدوث تغـير في النظام السياسي. كما يشير إلى التغيرات الجذرية، مثل التغير البنـائي الـذي يحدث على جميع مكونات البناء أو النظم أو الظواهر التي تحدث فيها تغـير. وبإيجاز، هذا التفسير أو التعريف المتعدد لأنواع التغير الاجتماعي من جانب سملسر، يكشف لنا بوضوح روية النظرية البنائية الوظيفية التي يتـدرج تحتهـا كتابات سلمسر بصورة خاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد تعريف آخر يطرحه ريمـوث فـيرث R. Firth ونجد فيه نوع من تقارب وجهات النظر بين فيرث وسملسر، عندما يـ كدان على تحديد وتمييز التغير البنائي، بصورة خاصة. فلـق ميـز ميرث بـين نـوعين مـن الـتغير، النـوع الأول وهـو الـتغير التنظيمـي Organizational Change والثاني التغير البنـائي Structural Change، ويعـرف الأول (التنظيمـي) أه التغير الذي لا يؤدي إلى تغير في العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع، أو بين الجماعات التي تدخل في تكون البـ الاجتماعي. أم التغير البنائي، فهو الـذي يقضي إلى ضرورة أحداث تغيرات مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية[٥].

كما يعرف كنجزلي ديفيـزي K. Davis الـتغير الاجتمـاعي علـى أنـه "مجموعـة الاختلافـات الـتي تحـدث داخـل التنظـيم الاجتمـاعي Social Organization، والتي تظهر على كل مـن البنـاءات والـنظم الـتي تحـدث في المجتمع". كما يمكن أن نعرف التغير الاجتماعي "على أنـه جـزء أو نـوع مـن الأشـكال العامـة والكـبرى والـتي تطلـق عليهـا بـالتغير الثقـافي Culture Change[٦]. كما يعرف بوتومور Botthomre ، التغير الاجتمـاعي علـى أنـه "تغير يحدث في البناء الاجتماعي Social Structure (متضـمناً هنا الـتغيرات في حجم المجتمع) أو في نظـم إجتماعيـة خاصـة، أو في العلاقـات بـين الـنظم الاجتماعية[٧] ومن ثم، فإن التغير الاجتماعي يمكن أيضاً أن يكون جـزءاً مـن

التغير الثقافي – وهذا يعكس تقارب وجهات نظر بين كل من ديفيز وبو تومور في تصورهما التغير الاجتماعي على أنه جزء أو شكل من أشكال التغير الأكبر وهو التغير الثقافي، ومن ثم فالتغيرات الثقافية والاجتماعية ترتبط كل منهما بالآخر عند تفسيرهما مثل دراسة النظم الاجتماعية والنظام الاقتصادي والسياسي على سبيل المثال، فمن الصعوبة الفصل بينهما إلا من أجل التميز وتحديد نوعية وأنماط مكونات كل من النظامين.

وبإيجاز، أن دراسة عملية التغير الاجتماعي تعتبر من الدراسات الصعبة، نظراً لتداخلها مع العديد من المفاهيم الأخرى، علاوة على اتساع عملية التغير الاجتماعي وارتباطها بعملية التغير التاريخي والثقافي، التي تعتبر أعم وأشمل من التغير الاجتماعي ذاته. وأن كانت التعريفات الموجزة السابقة، قد أعطت تصوراً مقترحاً لمفهوم التغير الاجتماعي، والذي يمكن تحديده على أنه نوع من التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية، والذي يؤدي إلى حدوث غير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة.

ثانياً ـ أهم المفاهيم المرتبطة بالتغير:

كشفت التحليلات السابقة عن وجود كثير من المفاهيم، التي ترتبط بالتغير الاجتماعي عن تحديده وتمييزه ووضع تعريف محدد له كما أن التغير الاجتماعي وتعريفه يتغير حسب أنواع التغير، سواء أكان تغيراً بسيطاً يحدث في العلاقات أو العمليات الاجتماعية أو تغير يحدث نتيجة للحراك الاجتماعي والمهني، أو حدوث التغير الذي ينتج عنه تباين واختلاف من حيث الشكل دون حدوث التغير في الجوهر. علاوة على ذلك أن مفهوم التغير البنائي الذي يحدث نتيجة ظهور تغيرات جذرية يختلف حسب أنواع التغير السابق، ومن ثم نجد أن تحديد المفهوم التغير ذاته، يتباين حسب نوعه كما ظهرت تحليلات كل من سميث، وسملسر، وفيرث على سبيل المثال.

وبالطبع، أن التغير الاجتماعي كموضوع واسع ويعد مجالاً من أهم مجالات علم الاجتماع ويتدرج عموماً دراسته تحت التغير الثقافي Cultural Change، الذي يكون أعم وأشمل من التغير الاجتماعي، إذا ما نظرنا إلى مفهوم الثقافة كما حدده تايلور، والذي يشمل كل من العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والفن والقانون، وكل ما يكتسبه الفرد في المجتمع باعتباره عضواً فيه. وعلى أية حال، نحاول حالياً تحديد العلاقة بين مفهوم التغير وعدد من المفاهيم الأخرى.

التطور والنمو والتقدم:

يوضح بوتومور في كتابه علم الاجتماع[8]، أن مفهوم التغير يتداخل مع مفاهيم مثل التطور والنمو والتقدم، كما وجد من خلال تحليل تراث علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، أن كثيراً من المفكرين قد يخلط ما بين هذه المفاهيم ومفهوم التغير، أو أحياناً يرادف في استخداماته لهذه المفاهيم. كما نجد أن كثيراً من العلماء يعقدون نوع من التميز بينهما، وأن كانت هذه المصطلحات أو المفاهيم ترتبط بالآخر بصورة أو بأخرى.

مفهوم التطور والتغير:

ويتناول بوتومور لفكرة أو مفهوم التطور Evolution أولاً خاصة وأن هذا المفهوم قد تم استعارته من نظريات التطور البيولوجي، التي ظهر خلال القرن التاسع عشر، وظهرت بوضوح في تحليلات مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع من أمثال هربرت سبنسر، سواء في كتابه الاستاتيكا الاجتماعية، أو كتابة أسس علم الاجتماع، حيث عقد نوع من المماثلة بين المجتمع والكائن الحي، وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي، وأن كان لم يعرض كثيراً لمفهوم التطور الاجتماعي.

كما استخدم تايلور في كتابه الثقافة البدائية مصطلح التطور Primitive Culture، عند تفسيره لتطور الحضارة حيث كان يرادف بين النمو والتطور من حيث تحديد أو تفسير مراحل الحضارة وتطورها كما قد

سعى وليم أوجبرن W. Ogburn، ليشير إلى مفهوم التطور عندما يميز بين النظريات البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي. ولم يرفض (أوجبرن) مفهوم التطور بصورة كاملة، بقدر ما سعى للإشارة إلى أن المحاولات التي بذلت للكشف عن قوانين الوراثية، والتنوع، والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية، لم تتضمن إلا القليل من النتائج الهامة. كذلك يسعى جولدن تشايلد G. Childe للتمييز بين التقدم التاريخي والتطور العضوي وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسماني، وبين الإرث الاجتماعي والوراثة البيولوجية. فالآلات التي يستخدمها للإنسان مختلفة تماماً عن الأدوات أو الأعضاء البيولوجية التي توجد في جسم الكائن العضوي، خاصة، وأن الإنسان يستطيع أن يلقي بهذه الأدوات أحياناً إلى جانبه، ولا يستخدمها، في حين أن الأعضاء البيولوجية تعمل بصورة طبيعية كما أن أوات الإنسان تعتبر شيئاً مكتسباً، وهذا ما يمكن أن يميز بين التطور الطبيعي أو التطور العضوي والتطور الاجتماعي ذاته.

مفهوم النمو والتغير:

وفي مواطن أخرى، اهتم عدد من العلماء إلى استخدام مفهوم النمو Growth، بدلاً من التطور، وذلك عند تحليلهم لعملية التغير التاريخي: وأن كان هوباوس قد استخدم هذين المفهومين (النمو والتطور والتغير بصورة مترادفة) – ولقد برر عدد من العلماء أن هذا التداخل يكشف عن تداخل العديد من المفاهيم التي تفسر كل من التاريخ الطبيعي وبين التاريخ الإنساني، وهذا ما ظهر في كتابات كل من سبنسر دوركايم عند تفسيرهما لعملية النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية التي تحدث نتيجة هذا النمو.

كما أن استخدام مفهم النمو، لم يكن دائماً مفهوماً وقتياً مقارنة بمفهوم التطور، عند دراستهما أو استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية[9]. ويشير مفهوم النمو حسب الاستعمال العادي (تفتح تدريجي)، أو النضج الكامل لعناصر أو جزئيات شيئاً ما وبهذا المعنى يمكن

الحديث عن نمو الطفل أو نمو (تطور) المرض، ولكن من الصعوبة أن نتحدث بنفس الأسلوب عن النمو الاجتماعي، نظراً لأننا لا نستطيع دائماً أن نتحكم بصورة محددة ي أي جزء أو مرحلة لكي نلاحظ النمو الاجتماعي. كما أحياناً يمكن استخدام مصطلح النمو، عندما نشير إلى النمو المعرفي والثقافي، ونحدد من خلاله كيفية سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية عن طريق استخدام التكنولوجيا. ويمكن أن تستخدم مصطلح النمو، عندما نشير إلى نمو الظاهرة الصناعية، أو عندما نقارن بين المجتمعات الصناعية من ناحية والمجتمعات التقليدية من ناحية أخرى.

كما نجد أيضاً أن مفهوم النمو قد يستخدم ليشير إلى عملية التنمية Development، وخاصة عندما نحاول أن نعقد نوع من المقارنة بين النمو الاقتصادي الذي حدث في المجتمعات الغربية والتنمية التي كثرت في المجتمعات النامية. وهذا ما ظهر في تحليلات ماكس فيبر عندما سعى لاستخدام كلمة النمو والتنمية لدراسة عمليات معينة من التغير الاجتماعي، ومعرفة الظروف التاريخية ونوعية التفاعل والسلوك البشري، وغير ذلك من عمليات لاحقة للتغير تحدث في المجتمعاته نتيجة لعلميات النمو والتنمية. وهذا ما يجعل كثير من المفاهيم تتداخل، مع بعضها عند دراسة موضوع أو مفهوم التغير.

مفهوم التقدم والتغير:

يوضح مفهوم التقدم Progress على أنه من المفاهيم التي تتداخل مع كل من النمو، والتطور والتغير أيضاً، وهذا ما يظهر بوضوح عندما نحلل كتابات كل من أجست كونت وسبنسر. وأن كانت هناك بعض الجهود التي سعت للتمييز بين التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي، فلقد استخدم هوبهاوس مثلاً مفهوم التطور الاجتماعي ليشير لمدى إمكانية استخدام العلوم السوسيولوجية لتقدم الجنس البشري، ومعرفة هذا التقدم عبر العصور التاريخية، وأيضاً العمل على التحقق من طبيعة هذا التقدم والتنبؤ

به في المستقبل. ومن ثم نلاحظ وجود نوع من الترادف بين كلمة التقدم والتغير عندما ندرس طبيعة التاريخ البشري.

كما سعى هوبهاوس لوضع العلاقة بين كل من مفهوم التطور، والنمو، والتقدم، عندما لحلل طبيعة المعنى الدال على هذه المفاهيم وفي استخداماته واستخدامات العديد من علماء الاجتماع، حيث يقصد بمفهوم التطور، باعتباره نوعاً من النمو، ويقصد بمفهوم التقدم الاجتماعي على أنه نمو الحياة الاجتماعية والخصائص العامة التي يتصف بها الجنس البشري وهذا ما ظهر عموماً في كتاب هوبانز والتطور الاجتماعي والنظرية السياسية، ولكن كما يضيف هوبانز، أن مهمة علم الاجتماع وعلماؤه يجب أن تكرس من أجل تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه لزيادة أنماط المعرفة الإنسانية، وكشفه لعمليات التقدم الصناعي التي تحدث في المجتمع الحديث، علاوة على ذلك أن حدوث نوع من التداخل في المفاهيم السابقة تجعلنا جميعاً نهتم باستخدام مفهوم التغير الاجتماعي وذلك للإشارة إلى جميع مظاهر التقدم والتطور والنمو، التي حدث من المجتمعات الإنسانية، حتى يمكن دراسة هذه المجتمعات بصورة واقعية، وأكثر شمولاً وتحديداً للمفاهيم والتصورات والأفكار العامة السوسيولوجية التي يستخدمها المتخصصين في علم الاجتماع.

ثالثاً - نظريات التغير الاجتماعي:

ارتبطت دراسة التغير الاجتماعي بجهود علماء العلوم الاجتماعية عامة، علم الاجتماع على وجه الخصوص، ولاسيما بعد أن تناولت النظريات السوسيولوجية دراسة التغير الاجتماعي. كما أصبحت هناك نظريات مميزة يطلق عليها بنظريات التغير الاجتماعي Theories of Social Changes. وأصبحت هذه النظريات بمثابة الإطار التصوري الذي يوجه الباحثين والمتخصصين عند دراستهم لقضية التغير الاجتماعي سواء من

الناحية النظرية أو الواقعية (الميدانية). علاوة على ذلك لقد عززت هذه النظريات من المداخل المنهجية وطرق جمع البيانات التي تتعلق بدراسة التغير الاجتماعي ومظاهرة وأسبابه ونتائجه ككل.

من ناحية أخرى، أن دراسة تراث علم الاجتماع وتنوعه وتعدده خلال القرنين الماضيين، يكشف لنا عن مدى الكم الهائل من هذا التراث الفكري، الذي يعزز من القيمة العلمية والعملية لعلم الاجتماع ولاسيما في السنوات الأخيرة. ومن هذا المنطلق، جاءت عملية التصنيفات لهذا التراث النظري والميداني، أمراً ضرورياً ومهماً من أجل سهولة التعرف على النظريات السوسيولوجية التي ارتبطت بدراسة التغير الاجتماعي. وعموماً، توجد مجموعة كبيرة من النظريات التي اهتمت بدراسة التغير الاجتماعي، ولقد سعى عدد من علماء الاجتماع إلى تصنيف هذه النظريات ومن أهم هذه التصنيفات[10]:

١ - تصنيف بيرسي، كوهين P. Cohen للنظريات المفسرة لاتجاهات التغير وعوامله، حيث تصنف النظريات كما يلي:

أولاً - التصنيف من حيث اتجاهات التغير:

١- نظريات التقدم: التي تهتم بدراسة المكونات الداخلية في كل مجتمع على أساس تصنيف ملامح التغير إلى مراحل أساسية والتي تكشف عن طبيعة التغير وحدوثه بطريقة مختلفة عن المجتمعات الأخرى.

٢- النظريات الدورية: وتركز على دراسة التاريخ الكلي للمجتمعات البشرية، ويرى أصحابها أنه ليس من الضروري أن تمر كل المجتمعات بنفس المراحل التطورية، فقد تختصر مجتمعات مرحلة من مراحل التغير التي حدثت في المجتمعات السابقة.

٣- نظريات المراحل المتتابعة: وترى هذه النظريات أن التغير يحدث في صورة سلسلة متتابعة الحلقات، ولا يمكن أن تسبق مرحلة عن أخرى، نظراً لارتباطها بمراحل تاريخية محددة.

ثانياً- نظريات التغير: التي تركز على العوامل المسببة له، ففي رأي كثير من العلماء أن التغير لا يمكن أن يحدث من فراغ بقدر ما ينشأ أو يحدث نتيجة لوجود عامل أو مجموعة من العوامل ومن أهم هذه النظريات التي تندرج تحت هذا التصنيف العالي:

١- النظريات التكنولوجية
٢- النظرية الاقتصادية
٣- نظرية الصراع
٤- نظرية اللاتكامل
٥- نظرية التكيف
٦- النظرية الفكرية
٧- نظرية التفاعل الثقافي

٢ - تصنيف ويلبرت مور W. Moore: الذي صنف النظريات تصنيفاً بنائياً، وذلك وفقاً لبعدين أساسين وهما:

١ - النظريات التي تهتم بدراسة الوحدات البنائية الصغيرة. وقد تعالج عدد من النظريات التغير عند اهتمامها ببعض الوحدات الصغيرة التي تخضعها للدراسة والتحليل، وقد تكون هذه الوحدات نظام اجتماعي، أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية، أو مجمع محلي، أو مجتمع قومي. ويطلق على النظريات السابقة النظريات الأيديولوجية الصغرى Micro Sociological Theories.

٢ - النظريات التي تهتم بدراسة التغير عن دراستها للمجتمع ككل وعلى المدى الطويل: وهذا ما يصف النظريات السوسيولوجية الكبرى التي تتسم في تحليلاتها بالطابع الشمولي أو الكمي. ويطلق على هذا النوع من النظريات بالنظريات السوسيولوجية الكبرى Macro Sociological Theories.

٣ – تصنيف إليكس أنليس A. Inkles: فلقد ركز على تصنيف النظريات على أساس معالجتها لاتجاهات التغير من النموذج التطوري العام، وحددها إلى أربعة أنواع هي:

١ – النظرية أحادية الاتجاه Unilinear Theories.

٢ – النظريات الدائرية Cyclical Theories.

٣ – النظريات العالمية في التطور Universal Theories.

٤ – نظريات التطور المتعدد الاتجاهات Multiunlinear Theories.

٤ – تصنيف توم بوتومور T. Bottomore: الذي يتبنى نفس التصنيف السابق للنظريات السوسيولوجية للتغير الاجتماعي، خاصة على أساس معالجتها لاتجاهات التغير ودراسته بصورة تطورية، وهي نوعان من النظريات:

١ – النظرية الخطية Linear Theories: ويشير هذا النوع إلى التغير لسير حركة المجتمع في اتجاه واحد أو خط واحد مستقيم.

٢ – النظرية الدائرية Cyclical Theories: والتي ترى أن التغير يحدث على هيئة دوائر أو اتجاه دائري.

ويمثل النوع الأول من النظريات: نظريات أوجست كونت وسبنسر، وهوبانز، ماكس. أما النظريات الثانية فيمثلها نظريات باريتو، سروكن، وتوينبي.

٥ – تصنيف دون مارتنديل D. Martindal: الذي يصنف النظريات الآتي تعالج التغير سواء من حيث الاتجاهات أو العوامل، ومن أهم هذه النظريات:

١- نظرية القيادة الموهبة	٢- النظرية التعليمية
٣- نظرية التطور	٤- النظرية الدائرية
٥- نظرية الانتشار	٦- النظرية الحتمية

وبالرغم من هذه التصنيفات السابقة، فمن الصعوبة وضع خط فاصل بينهما عند عرضهم لطبيعة وأنواع النظريات سواء التي تهتم بدراسة اتجاهات التغير أو العوامل المسببة له، إلا أنها تساعد على سرعة فهم واستيعاب هذه النظريات ومعرفة اتجاهات أصحابها ونقطة الانطلاق الأساسية التي على ضوئها يتم دراسة التغير صورة عامة، وبالطبع، أن هذه التصنيفات من السهولة تحليلها حالياً، ولكن نجد أن أفضل أنواع التصنيفات التي يمكن تناوله بصورة موجزة ويسهل على القارئ العادي لعلم الاجتماع استيعابها هو تصنيف بوتومور، ويمكن الإشارة إليه كما يلي:

أولاً- النظريات الخطية Linear Theories:

بدأت هذه النظريات تحليلاتها منذ أن اهتم الرعيل الأول من علماء الاجتماع بدراسة قضايا المجتمع الصناعي الحديث، ولما عالجوا قضية التغير والتطور المستمر الذي طرأ على مكونات البناء الاجتماعي ونظم مؤسساته المختلفة. وجاءت هذه التحليلات متمثلة في كتابات أجست كونت، وسبنسر، ودوركايم، وهوبانز، وماكس على سبيل المثال ويمكن توضيح أفكار هؤلاء العلماء عن التغير الاجتماعي طبقاً لتصنيفهم في إطار النظريات الخطية كما يلي.

١ - أوجست كونت A. Comte:

تأثرت كتابات عالم الاجتماع الفرنسي كونت، بتحليلات المدرسة الفرنسية ولاسيما تصورات كل من سان سيمون S. Simon، وكوندرسيه Condorecet وغيرهم آخرون، من الذين أكدوا على حتمية التقدم البشري، كما أن كل مرحلة من مراحل النمو والتطور تعتبر أكثر نضجاً وفكراً من المراحل السابقة عليها، وهذا ما جعل كونت يؤمن بعملية تجزئة التاريخ الإنساني أو تاريخ المجتمعات البشرية إلى عدة مراحل، سعى فيها لتوضيح عمليات التغير أو التقدم كما حدد هذه المراحل في ضوء قانون لتقدم أسماه بقانون المراحل الثلاث[11] وهي المرحلة اللاهوتية، وكان العقل البشري

متفرغاً تماماً للتفكير في النواحي الغيبية والبحث عن تفسير الأشياء بصورة غير علمية. أما المرحلة الميتافيزيقية، تعتبر مرحلة من التقدم البشري والتطور الاجتماعي الذي سعى فيه الجنس البشري للتفكير فيما وراء الطبيعة (الميتافزيقية) كمحاولة منه لتعقل الأشياء وإدراكها. أما المرحلة الأخيرة وهي المرحلة العلمية (الوضعية)، وهي أن الفكر البشري ركز على ضرورة التغير عن طرق تبني العلم والتخصص، والاهتمام بالصناعة، مع حدوث تغيرات أخرى من أنماط السلوك الإنساني والعلاقات وطبيعة التفاعل والبناءات والنظم الاجتماعية.

علاوة على ذلك تظهر تصورات كونت حول حقيقة التغير الاجتماعي عندما سعى لتقسيم المجتمعات إلى ثلاث أقسام، أو مراحل وهي (١) المجتمع العسكري (٢) المجتمع الديني (٣) المجتمع الصناعي. وسعى كونت ليوضح لنا، أن كل مرحلة من هذه المراحل أو المجتمعات السابقة، كانت فيها طبيعة التغير وأثاره مختلفة عن الأولى، وأن كانت كل مرحلة متعلقة فيها بالأخرى. وجاء التغير أو التطور مصحوب بتغيرات فكرية وتطور مادي على أنساق الثقافة المعرفة، ويسعى الإنسان عموماً إلى التقدم عن طريق زيادة الإنتاج، واقتناء التكنولوجيا، وزيادة آثار التقدم البيولوجي، والذي جاء في صور متعددة مثل زيادة العمر الزمني للإنسان وتنوع أنشطته وسلوكه وأيضاً أنانيته.

٢ - هربرت سبنسر H. Spencer:

تميزت تصورات سبنسر عن التغير لأنها ارتبطت بفكرة التطور البيولوجي، والمماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع (واعتبار الأخير الكائن الاجتماعي)، وجاءت هذه الاستعارة من علم البيولوجية وغيرها من العلوم الطبيعية التي تسهم في فهم وإدراك التغير بصورة ملحوظة سواء عن طريق الملاحظة أو التجربة. كما أكد سبنسر، أن هناك مجموعة من نواحي التشابه والاختلاف بين الكائن العضوي والكائن الاجتماعي، من حيث البناء

لوضعية، وذلك نظراً للنواحي البنائية الفسيولوجية التشريحية ووظائف الأعضاء التي يقوم بها جميع مكونات هذه الكائنات سواء أكانت بيولوجية عضوية أو اجتماعية بشرية.

ولقد تمثلت هذه التصورات لدى سبنسر في مجموعة كتاباته سواء عن الاستاتيكا الاجتماعية، وأسس علم الاجتماع[١٢]، والتي اهتمت بالنواحي الواقعية بجانب التحليلات النظرية، وهذا ما جعل كتابات سبنسر متميزة نسبية عن كتابات كونت الوضعية النظرية. كما سعى سبنسر لتوضيح، أفكاره حول التغير والتطور عن طريق إيمانه بأن التغير يأخذ خطاً واحد من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللامتجانس، حتى يحدث نوع من التغير في مكونات هذا التغير نتيجة لحدوث خلل وظيفي بين مكنات هذه البناءات وبين الوظائف التي تؤديها، ويحدث تغير وإحلال واستبدال وتجديد مستمر بين المكونات البنائية وأيضاً السمات الوظيفية التي توجد فيه، وهذا هو جوهر التغير المستمر. ولقد طرح سبنسر تصوراته حول التغير في دراسته عن تطور المجتمعات البشرية من المجتمعات العسكرية إلى المجتمعات الصناعية.

٣ - أميل دوركايم E. Durkheim:

تظهر تحليلات دوركايم عن التغير الاجتماعي في تحليلاته المتعددة، التي يعتمد على فكرة التطور الاجتماعي المستمر، والتي جاءت تحت إطار نظريته عن التضامن الاجتماعي، وتقسيمه أيضاً إلى أنواع المجتمعات البسيطة (الآلية)، والمجتمعات المركبة (العضوية). وحاول أن يوضح طبيعة التغير الذي يحدث على البناءات الأساسية لهذه المجتمعات، وتأخذ طابعاً واحداً وهو التغير من البسيط إلى المعقد والمركب. يشتمل هذا التغير على كل من البناءات الاجتماعية وأنساق العلاقات وأنماط السلوك، وتغير العادات التقاليد والنسق التسلطي أو بناءات السلطة من العرف إلى القانون الرسمي.

من ناحية أخرى، أشار دوركايم إلى تغيير في نوعية الجماعات والاتحادية والمهنية وطبيعة وظيفتها في المجتمع نتيجة لتغير نوعية الجماعات الأولية، والتي كانت تتمثل في الأسرة أو القبلية، وأصبحت المؤسسات أو الجماعات القانونية مثل المدارس ومؤسسات التعليم والعمل في الشركات، المصانع، هي الاتحادات المهنية الجديدة التي تمتاز العلاقات فيها بالطابع المعقد، والذي يحدد الواجبات والمسئوليات لعضوية هذه الاتحادات[١٣].

٤ - هوبانز Hobhouse:

جاءت نظرية هوبانز متأثرة بكتابات كل من كونت وسبنسر، وأن كانت قد تميزت أيضاً بأنها عكست اهتماماته بدراسة التغير من الناحية الواقعية، عن طرق استخدامه البيانات التاريخية والأنثربولوجية. ولقد استعار هوبانز من كونت فكرة تطور العقل البشري، واعتباره العامل الأساسي في التغير. وحاول تقسيم التاريخ البشري من منظور التغير وتحديده على مراحل فكرية وهي[١٤]:

١ - مرحلة التغير السليم ومرحلة ما مثل القراءة والكتابة.
٢ - مرحلة العلم البدائي من الشرق القديم (بابل ومصر والصين القديمة).
٣ - مرحلة التأمل في الشرق (في الصين، وفلسطين، والهند).
٤ - مرحلة التفكير النقدي والمنهجي اليوناني.
٥ - مرحلة التغير العلمي الحديث منذ بداية القرن السادس عشر.

علاوة على ذلك استعار هوبانز من سبنسر فكرته عن التطور أو النمو الاجتماعي، والتي تمثلت في التغيرات المصاحبة للتغيرات البنائية الكبرى مثل التغير في زيادة حجم السكان، والتعقيد والتباين الداخلي للوظائف. ومن ثم نجد أن مفهوم التغير عن هوبهاوس، ينتج عن طريق تطور العقل الذي يؤدي إلى التطور الاجتماعي.

٥ - كارل ماركس K. Marx:

تشمل نظرية ماركس للتغير تصوراته لفكرتين أساسيتين وهما (١) نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة)، (٢) والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية. تلك الفكرتين اللتان تفسران عموما طبيعة الحياة الاجتماعية. ويرى ماركس، أن طبيعة المجتمعات البشرية تنقسم إلى عدة مراحل، كل مرحلة فيها تتميز بخصائص معينة من التكنولوجيا الخاصة بها والتي على ضوئها يتم تحديد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات خاصة، وأن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في سائل الإنتاج تعزز أنواع معينة من العلاقات، التي تؤدي حتمياً إلى وجود نوع من الصراع المستمر بين الطبقات الاجتماعية.

وحرص ماركس كل الحرص لأن يوضح طبيعة هذين العنصرين المكونان للحياة الاجتماعية لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا وملكية وسائل الإنتاج، ونوعية الصراع الناشئ بين الطبقات العاملة والحاكمة. وهذا ما يؤدي إلى تغيرات بنائية وظيفية نتيجة لسيطرة إحدى الطبقتين على وسائل الإنتاج. وحاول ماركس أن يسترشد لتصوراته على فكرة نمو الرأسمالية، أو ظهور الاشتراكية ثم الشيوعية العالمية وكلها تعكس تصوراته حول التغير الاجتماعي الحتمي.

ثانياً - النظريات الدائرية Cyclical Theories:

على النقيض من النظريات الخطية السابقة، يؤكد أصحاب هذه النظريات على أن التغير يسير في حركات دائرية أو شبه دائرية، أو قد تأخذ شكل تموجات قد تتجه صعوداً وهبوطاً بحيث تفسر حركات هذه الدوائر أن التغير يبدأ من نقطة ثم ينتهي مع نهاية الدائرة أو شبه الدائرة، ليبدأ من جديد مرة أخرى. وجاءت بعض النظريات الدائرية في التغير لتؤكد بعضها على أن التغير يحدث في بناء أو نظام أو مجتمع واحد، والبعض الآخر يتصور أن التغير قد يحدث في جميع البناءات والنظم والمجتمعات في نفس الوقت. ومن أهم من يمثل هذه النظريات نظرية باريتو، وسوروكن وتوينبي، على سبيل المثال ويمكن الإشارة إليهم بصورة موجزة كما يلي:

١ - فلفريدو باريتو V. Pareto:

جاءت تصورات باريتو في كتابه المميز العقل والمجتمع The Mind and Society، وخاصة عندما حاول أن يدرس نظريته عن دورة الصفوة Circulation of Elites، ومحاولاً أن يفسر التاريخ الإنساني عن طريق فهمه لحدوث التغير الاجتماعي نتيجة حدوث صراع بين الجماعات التي تسعى للحصول على القوى السياسية Political Power. كما تصور وجود نوعان أساسيان من الصفوة الأولى تتمثل في الطبقة الحاكمة والتي يتمتع أفرادها بمراكز عليا تؤهلهم لممارسة السلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة والثانية الصفوة غير الحاكمة والتي تتكون من الأفراد الذين لا يحتلون أي مراكز للسلطة والقوة[١٥].

ويحدث نوع من التباين في معدلات التغير نتيجة لامتلاك أحدى القوتين أو الصفوتين السلطة السياسية، فعندما تمتلك السلطة الأولى القوة السياسية يمر المجتمع بخطوات سريعة، على النقيض من ذلك يحدث التغير بصورة بطيئة عندما تحتل السلطة أو الصفوة غير الحاكمة السلطة. ويرى باريتو، أن هناك نوع من تناوب السلطة بين الصفوتين أو يتم امتلاكهم للسلطة بصورة دائرية أو تبادلية. والتاريخ عموماً يعكس لنا الكثير من الشواهد على وجود هذه السلطات أو الصفوات.

٢ - بيترم سوروكن P. Sorokin:

جاءت تحليلات سوروكن عن دائرية التغير الاجتماعي في كتابه الديناميات الاجتماعية الثقافية، ويتصور وجود التغيرات في عمليات خطية تأخذ الشكل الدائري أو شبه الدائري في كثير من الأحيان، والتي تفسر عموماً عمليات التغير في المجتمعات الإنسانية. علاوة على ذلك سعى سوروكن لأن يعزز تصوراته بحدوث التغير الثقافي الذي يعد أشمل من التغير الاجتماعي، خاصة عندما ميز بين ثلاث أنماط ثقافية عامة: وهي التماثل Ideational، والمثالي Idalist، والحسي Sensate، ويتم التتابع بين هذه الأنماط في أشكال دائرية تتبعية، تعكس عموماً ما أسماه بشكل دورات في التاريخ البشري للمجتمعات.

٣ - أرنولد توينبي A. Toynbee:

تجيء أهمية تحليلات توينبي كعالم التاريخ ودراسة الحضارات، فلقد قام بتحليل أحدى وعشرين حضارة من الحضارات التي وجدت في تاريخ الشعوب، وحاول أن يصل إلى مجموعة من القوانين التي تفسر قيامها وازدهارها واضمحلالها ولقد توصل إلى أن المجتمعات تمر من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحضارية. ولقد جاءت هذه الأفكار في كتابه المميز عن (دراسة التاريخ)، ويرجع كل التغيرات التي حدثت في الحضارات إلى العامل الديني الذي يأخذ أحياناً الطابع الثوري أو التقدمي ويعمل على حدوث تغيرات شاملة في المجتمع[١١].

علاوة على ذلك أكد توينبي على أهمية العوامل البيئية والمادية التي تؤدي إلى لانتقال المجتمعات وتغيرها وحدوث وازدهار الحضارات. علاوة على ذلك أن مجيء الحضارات جاءت نتيجة لرغبة الإنسان وتحديه للظروف والمواقف الصعبة. وهذا ما أشار إليه عند قيام الحضارات المصرية فكانت صعوبة الصحراء والبيئة من أهم العامل التي جعلت الإنسان المصري يتحداها ويغير كثيراً من ملامحها ويتشأ على الصحراء المصرية حضارة متميزة. من ناحية أخرى، سعى توينبي ليوضح كيفية اضمحلال الحضارة وانهيارها وتفكك الجماعات البشرية بداخلها إلى أقلية مسيطرة، وطبقات عمالية داخلية، وطبقات عمالية خارجية. كما يؤكد توينبي على أن الحضارات عندما تموت أو تظهر أو تنهار فجميعها على نمط واحد أو وتيرة واحدة، ولكن لكل حضارة ظروفها الخاصة وتختلف من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى آخر.

بإيجاز، تلك أهم النماذج للنظريات الدائرية التي تؤمن بدائرة التغير والتي جمعت بين آراء علماء الاجتماعي مثل تصورات باريتو، وسوروكن وآراء علماء التاريخ من أمثال توينبي. كما أن هناك أيضاً من يشير إلى تحليلات شبنجلر وغيره والتي توضح عمليات التغير الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى أن النظريات الخطية في لتغير لكشف تصورات الرعيل الأول من علماء الاجتماع ونوعية اهتماماتهم بدراسة التغير في جميع مراحل الحياة الاجتماعية.

رابعاً ـ العوامل المسببة للتغير الاجتماعي:

تعتبر قضية أو ظاهرة ا لـتغير الاجتماعي مـن الظـواهر ا‌لاجتماعيـة المعقدة، التي يصعب تفسيرها أو تحديدها بسهولة، وهذا ما ظهـر مـن خـلال محاولتنا لتحديد مفهوم التغير ذاته من ناحية، وأيضاً تحديد النظريات المفسرة للتغير وخاصة، كما لاحظنا، أن هنـاك مـن يشـير إلى أن الـتغير يسـير وفقـاً لخطوط مستقيمة أو أحادية الشكل، بينما البعض يتصور أن التغير يحدث في شكل دائري أو شبه دائري أو منحنيات صاعدة أو هابطـة، ولا يوجـد شـكل نمطي مميز واحد لها.

وهذا ما يظهر أيضـاً، مـن خـلال دراسـة عوامـل الـتغير الاجتمـاعي وتفسر سبب حدوثه، هل هذا السبب أحادي الشـكل؟ أم أن هنـاك مجموعـة من العوامل المتعددة التي تؤدي إلى التغير وحدوثه؟ حقيقة للإجابة على هذه التساؤلات، نوضح أن هناك عدد من العلماء الذين يتصورون أن هناك عامل واحد فقط مثل التكنولوجيا، أو العامل الجغرافي، أو الاقتصادي، أو سياسـي هو المسبب الأول، أو الوحيد لحـدوث الـتغير، بينمـا هنـاك فريـق آخر مـن العلماء يؤكد على أن التغير يحدث نتيجة لتضـافر هـذه العوامـل وعوامـل أخرى، ولا يمكن تفـ ر التغير ورجوعه إلى عامل واحد فقط. نظراً لأن التغير كظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب والآثار والنتائج متميزة من هـذا الجانـب عن مثيلتها من الظواهر الطبيعية الأخرى التي تجيء أو تحدث نتيجـة لوجـود عامل رئيسي واحد.

على أية حال، يمكن الإشارة بصورة موجزة، إلى أهـم العوامـل المسـببة للتغير الاجتماعي كما يلي[١٧]:

١ ـ العامل الجغرافي:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامـل الـتي تحـدث الـتغير الاجتمـاعي، وهذا ما أشار إليه كثير من مفكري وفلاسفة اليونـان القـدماء مثـل أرسـطو وأفلاطون، وأيضاً تصورات ابن خلدون عندما حـدد العلاقـة بـين العوامـل

البيئية والجغرافية والحياة الاجتماعية والتغير في المجتمعات العربية والشرقية وأصبح العامل الجغرافي، يمثل جزءاً كبيراً من تحليلات علماء نظرية التغير الاجتماعي، لأنه يلعب دوراً أساسي في تشكيل نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحياة الشعوب ومجتمعاتها. فتوافر الثروات الطبيعية مثل المعادن والبترول والنشاط الصناعي في إقليم معين من شأنه يحدث نوع من التغير الاجتماعي. كما أن طبيعة تنوع النشاط الصناعي والتجاري، والسياسي للمناطق الأثرية الساحلية يؤدي إلى تباين كبير في نمط الحياة الاجتماعية والتغير. علاوة على حدوث تباين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية من حيث توافر المياه والأمطار والأنهار والحدوث وقيام الزراعة والصناعة وتطور حركة الملاحة وغيرها.

وتوجد الكثير من الأمثلة التي توضح طبيعة تأثر العامل الجغرافي في نشأة مجتمعات بأكملها أو اختفائها مثل اكتشاف رأس الرجاء الصالح أو شق قناة السويس أو قناة بنما أو اكتشاف الأمريكتين وغيرها، كما من شأنه أ، يكشف الآثار الاجتماعية والاقتصادية أو التغيرات التي حدثت على طبيعة الإقليم الجغرافي ذاته كما ما نشاهده اليوم من مشكلات المناخ وطبقة الأزون ومشكلة التصحر واكتشاف المعادن وغيرها من شأن أن يعتبر تماماً التركيبة السكانية في المجتمعات وأنماطها العمرانية الريفية والحضرية، الصناعية أو الزراعية.

٢ - العامل السكاني:

يحدث التغير الاجتماعي بواسطة الإنسان ذاته، فلا تغير في أي شيء دون وجود السكان. فزيادة حجم السكان ونموهم الطبيعي أو تأثير هذا النمو نتيجة للحروب أو الكوارث الطبيعية من شأن أن يؤثر ليس فقط على التغير الاجتماعي، ولكن أيضاً على مكونات الدولة الأساسية حيث يعتبر السكان العنصر الأساسي الذي يؤدي إلى التغير. علاوة على ذلك أن تغير المجتمعات من البسيط إلى المركب لا تحدث إلا من خلال رغبة الإنسان للتغير أو التطور أو التقدم. كما جاء التغير الاجتماعي نتيجة لتغير الإنسان الحديث نشاطه الاقتصادي إلى الزراعة والتجارة والصناعة، وظهور مجتمع

المصنع، الذي جاء نتيجة لرغبة الإنسان في السيطرة على الطبيعة ومن أجل حياة اجتماعية أفضل، كما أن العامل السكاني أو السكان يعتبر أساس دراسة العلاقات والسلوك والتفاعل الاجتماعي وغير ذلك من عمليات اجتماعية متغيرة تحدث بفضل تغير الإنسان ذاته.

٣ - العامل التكنولوجي:

أعطى علماء الاجتماع أهمية كبرى لعامل التكنولوجيا لدورها الهائل في عملية التغير والتطور في المجتمعات الحديثة - كما يهتم كثير من العلماء بدراسة نوعية الآلات والأدوات أو الوسائل المادية واللامادية التي تتكون منها العناصر التكنولوجية وتحدث تغيراً في مكونات البناء الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. فلقد أدت الاختراعات والآلات التكنولوجية إلى حدوث تغيرات في أساليب العمل والإنتاج وعلاقات العمل، والعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك والتفاعل، وأساليب ومقومات المعيشة، ونوعية الاتصال والتفاهم بين الشعوب وغيرها من المؤثرات التي وضحها لنا عالم الاجتماع الشهير وليم أوجبرن[١٨] عن تخلف الثقافي والتطور الثقافي عامة.

٤ - العوامل الاقتصادية:

تؤثر العوامل الاقتصادية على عمليات التغير الاجتماعي بصورة مباشرة وغير مباشرة، فتنوع الموارد الطبيعية من المواد الخام، مثل المعادن والبترول أو الإنتاج الزراعي والصناعي عموماً، تؤثر وتحدد أنشطة الإنسان ووسائل معيشته وحياته عموماً. فاكتشاف البترول مثلاً في منطقة الخليج السويس قد أحدث كثيراً من التغيرات الديموقراطية والتركيبة السكانية والعمرانية وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية، التي ظهرت في هذه المنطقة وأحدثت العديد من مظاهر التغير والتنمية والتحديث في المنطقة ككل. كما أدت عملية تغيير أنماط الإنتاج عن طريق التكنولوجيا وإنشاء مجتمع الصنع، إلى حدوث تغيرات كثيرة في العلاقات، وأنماط التفاعل بين الطبقات الاجتماعية، علاوة على حدوث الحراك الاجتماعية بين السكان.

٥ ـ **العوامل الفكرية:**

تشير هذه العوامل إلى مجموعة الأفكار والنظريات والفلسفات والعلوم والعقائد والنسق الأيديولوجي عامة التي تؤثر في عمليات التغير. فلقد أدت نزول الأديان السماوية إلى تغير نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أمر بها الله سبحانه العباد، كما أدى حدوث الثورة الكبرى سواء أكانت سياسية مثل الثورة الفرنسية مثلاً، أو الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا إلى تغيرات شاملة وكبرى. كما جاءت أيضاً أيديولوجيات الرأسمالية في كتابات آدم سميث (ثورة الأمم) من خلال مجموعة من الأفكار الاقتصادية، أو كتاب كارل ماركس (رأس المال) من التخطيط لإنشاء مجتمعات اشتراكية كبرى لا تزال توجد في أكبر دولة في العالم وهي الصين، وأدت عموماً هذه الأفكار إلى تغيير نمط الحياة الاجتماعية بصورة عامة.

٦ ـ **القادة والزعماء:**

أعطى علماء النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتاريخ أبعاداً هامة لنظرية القيادة والسمات التي تتمتع بها العناصر القيادية ودورها في إحداث التغير الاجتماعي. فظهور الشخصيات القيادية الكاريزمية التي ظهرت في العصر الحديث مثل هتلر، توسيلني، غاندي، نهرو، عبد الناصر، تيتو وغيرهم إلى حدوث كثير من التغيرات الشاملة ليس في مجتمعاتهم ولكن في المجتمع العالمي. ولقد أعطى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر M. Weber، اهتماماً ملحوظاً لدراسة جميع أنماط القيادات الدينية والسياسية والاقتصادية والفكرية، التي أدت إلى التغير الاجتماعي. وهذا ما أشار إليه خاصة إلى القيادات الدينية مثل الأنبياء والرسل، أو الكاريزما السياسية والاجتماعية التي أحدثت تغيرات كثيرة في حياة المجتمعات البشرية.

٧ ـ **وسائل الاتصال:**

تعيش المجتمعات البشرية الحديثة حالياً في مجتمع متغير وسريع التطور نتيجة لحدوث ثورة الاتصالات والمعلومات، التي أدت إلى وحدة العالم

واعتباره قرية صغيرة تنتقل إليها جميع أنواع الأخبار والمعلومات والأحداث بصورة سريعة ومتطورة. فيستطيع الفرد أن يشاهدها وهو داخل منزله بواسطة الأقمار الصناعية، وشاشات التليفزيون، والإنترنت وغيرها من الوسائل التي تؤدي إلى حدوث معدلات أسرع للانتشار الثقافي والحضاري. وبإيجاز، تؤثر وسائل الاتصال على حدوث تغيرات جذرية في المجتمع الحديث نتيجة لتقوم هذه الوسائل بسرعة كبيرة جداً، كما حدث خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين[19].

خامساً ـ أنواع التغير:

يهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي من خلال معالجتهم لدراسة المجتمع الذي يعيشون فيه، ويتفاعلون معه بصورة مستمرة، ومن خلال انتمائهم باعتبارهم أفراد عاديين، أو مجموعة متخصصة من الباحثين التي تسعى إلى دراسة المشاكل القضايا والظواهر الاجتماعية، وذلك بهدف زيادة المعرفة الإنسانية خلال هذه الظواهر والقضايا وكيفية تفسيرها وتحليلها بصورة واقعية. وهذا ما جعل كل من جيرث **Gerth** وميلز **Mills**، أن يوضحها طبيعة اهتمامات علم الاجتماع وعلمائه عند دراستهم للتغير الاجتماعي ويسعون إلى الإجابة على عدة تساؤلات رئيسية وهي(٢٠):

١- ما هو الذي يتغير؟

٢- ما هو اتجاه التغير؟

٣- ما هو معدل التغير؟

٤- لماذا حدث التغير ولماذا تم بهذا الشكل؟

٥- ما هي العوامل الرئيسية المسببة لحدوث التغير الاجتماعي؟

تلك أهم التساؤلات، التي يحاول علماء الاجتماع الإجابة عليها عند دراستهم للتغير الاجتماعي. فنجد أولاً أن تعريف التغير يظهر من خلال تحديد معانيه ومفهوماته باعتبار أن أي تغير يحدث في البناء الاجتماعي يترتب عليه مجموعة من أنماط التغير البنائي والتي نوجزها كما يلي[21]:

١ - التغير في القيم الاجتماعية[٣١]: يؤدي تغيير القيم إلى حدوث تغيرات كبيرة في المجتمع، وأن كانت عملية التغير في النسق القيمي يعد نوعاً من التغير البطيء جداً، إذا رجعنا إلى تصورات (وليم أوجبرن) عندما يشير إلى العناصر اللامادية الثقافية وبطء التغير في عناصرها وجوانبها المختلفة، وهذا بخلاف العناصر المادية التكنولوجية، ويترتب على تغيير مجموعة أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية، فتغير نمط الحياة الاجتماعية في العصور الإقطاعية إلى العصر الحديث أدت إلى تغيير النسق القيم والنظرة المجتمعية إلى طبيعة الفرسان والمحاربين باعتبارهم من أفضل المهن الاجتماعية. أما في العصر الحديث، أصبح النشاط الاقتصادي وإقامة المشروعات الصناعية والاقتصادية المربحة مادياً يعد أمراً هاماً يسعى إليه الكثير من الطاقات العاملة، والحصول بعد ذلك على المناصب العليا وامتلاك الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية معاً.

٢ - تغير النظام: يترتب على التغير في البناء الاجتماعي تغير في نوعية وأشكال النظم الاجتماعية بوظائفها في المجتمع، وتغير نوعية الأدوار الاجتماعية. فتغير نظام الملكية وإلغاء الملكية الخاصة إلى الملكية العامة في المجتمع الاشتراكي السوفيتي (سابقاً) أدى إلى تغير نظام الإنتاج وعلاقات العمل، ونوعية الطبقات الاجتماعية وغير ذلك من أنماط التفاعل والسلوك والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ولكن بعد إلغاء الاشتراكية وعودة الرأسمالية إلى روسيا، وجعل الملكية ملكية خاصة، تم تعديل كل ما يترتب على تعديل نظام الملكية، والاتجاه نحو تشجيع المشروعات الخاصة، أو العلم على إعادة توزيع الحقوق والواجبات والمسئوليات بين الأفراد والدولة والمجتمع، كما يترتب على ذلك أيضاً، تغير مفهوم الحريات بمعناه العام وحرية الملكية الخاصة.

٣ - التغير في مراكز الأشخاص: أن طبيعة الحياة واستمرارها تعكس أنماط كثيرة من التغير الذي يحدث للأفراد خاصة وأن الفرد له فترة زمنية محددة يعيشها وهي العمر الزمني المفترض أو المتوقع. فالفرد في المجتمع الحديث يشغل خلال مراحل عمره مراكز معينة يتحدد على أثرها أو يتغير على ضوئه نوعية الأدوار الوظيفية التي يقوم بها. فالطالب عندما يحصل على الشهادة ويتخرج من الجامعة ويعمل في أحدى المؤسسات يتغير مركزه الاجتماعي، وذلك لحصوله على مهنة معينة، وقد يشكل مركزاً قيادياً في إحدى المؤسسات التي كان يشكلها أفراد سابقين عليه، ثم بعد ذلك سوف يترك هذا المنصب نتيجة القواعد المحددة للعاملين وحصوله على سن المعاش. ما نلاحظ عموماً أن عملية التغير تحدث بصورة سريعة نتيجة لتغير في مراكز الأفراد والبناءات وأصحاب المناصب السياسية والاقتصادية التي توجد في المجتمع الحديث ككل.

سادساً ـ مستويات التغير الاجتماعي:

من الصعوبة تحديد طبيعة التغير الاجتماعي أو كيفية قياس درجات حدوثه، ونوعية المستويات التي يحدث فيها هذا التغير، نظراً لتعدد أنواع التغير وأنماطه المختلفة، كما أن كثيراً من العلماء الباحثين الذين يدرسون التغير يؤكدون على أن التغير يعتبر شيئاً معقداً ويحدث بصورة تراكمية ومن الصعب ملاحظته في لحظات بسيطة أو سريعة من ناحية أخرى. يؤكد العلماء أن التغير يعتبر شيئ نسبي الحدوث، ويمكن تقديره عن طريق إتباع الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات المتطورة، التي حصل على المعلومات اللازمة من الواقع الفعلي الذي تظهر في المجتمع.

علاوة على ذلك وبالرغم من تعدد أنواع النظريات سواء نظريات خطية أو أحادية اتجاهات التغير أو عوامله، أو إذا كانت نظريات دائرية تنظر إلى التغير على أنه يتم ف صور من الدوائر أو شبه الدوائر أو المنحنيات الصاعدة والهابطة، كما ظهرت في تصورات سوروكن أو باريتو على سبيل المثال إلا أننا نلاحظ أن هذه النظريات لم تحدد حدوث التغيير أو نقطة

البداية له أو حتى النهاية أيضاً سواء كانت هذه الآراء لأصحاب النظريات الخطية أم الدائرية. فالتغير الاجتماعي تغير يحدث في العمليات، والتفاعل والسلوك الاجتماعي المترتب على هذا التغير ذاته.

ولكن يسعى العلماء لدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، باعتبار الأول جزء أو عنصر يدخل في نطاق التغير الثقافي الذي يوصف بأنه أكثر شمولاً واتساعاً وذلك في ضوء تعريف الثقافة كما حدده تايلور على سبيل المثال. ويتم تحديد مستويات التغير الاجتماعي والثقافي عندما تظهر مجموعة أو نوع من لاختراعات، أو انتقال عناصر ثقافية من ثقافة أو مجتمع إلى آخر، فتحدث العناصر الثقافية الجديدة نوع من الخلل والارتباط داخل العناصر الثقافية التي توجد في المجتمعات المستقبلة أو المستعيرة للثقافة.

ثم يحدث نوع من الصراع الثقافي Cultural Conf.ict خلال مرحلة الانتقال أو حتى على الأقل لحين حدوث عمليات التوافق والمواءمة Adaptation بين العناصر الثقافية الجديدة أو المجتمعات المستقبلة لها. ثم ما يلبث أن يحدث نوع من عمليات التكليف بين كل من العناصر المنقولة والعناصر الثقافية التقليدية، كما يحدث تعديل وتغير نتيجة لعمليات الإحلال الجديدة للعناصر الثقافية. تلك المراحل يمكن أن يطلق عليها مستويات التغير الثقافي الذي يعد أعم وأشمل من التغير الاجتماعي ذاته.

وعموماً يكن أن نطلق على عملية انتقال العناصر الثقافية بالعملية الاضطرادية، للتغير الثقافي وتشمل رؤية مراحل أساسية، يتم خلالها معرفة مستويات التغير وهي:

أولاً– مرحلة انتشار Diffusion stage: السمة أو العنصر الثقافية، ويتم خلال هذه المرحلة انتقال العناصر الثقافية من الثقافة أو المجتمع الأصل، فقد يكون اختراعاً تكنولوجيه، وتغيراً في النظم أو الأفكار والاتجاهات أو القيم أو غيرها.

ثانياً– مرحلة عملية الصراع الثقافي Cultural Conflict: التي تحدث خلال عملية الصراع بين العناصر الجديدة والعناصر التقليدية، فقد يتم قبول بعض العناصر ورفض جزء آخر منها.

ثالثاً– مرحلة التوافق Adaptation Stage: وخلال هذه المرحلة يحدث نوع من التوافق للعناصر الثقافية المتنوعة مع ثقافتها أو مجتمعها الجديد.

رابعاً– مرحلة الاقتصاد أو التمثيل Assimilation Stage: وفي هذه المرحلة يتم استيعاب العناصر الثقافية الجديدة داخل مكونات الثقافة أو المجتمعات المستقبلة لها.

كما قد ينتج عن هذا الاستيعاب للعناصر الثقافية تعديل أو تغيير الأنماط الثقافية الجديدة والتقليدية وحدوث أنواع أو أنماط جديدة من الثقافة نتيجة لحدوث التغير الثقافي ذاته.

ويمكن أن نلاحظ من خلال تحديد مراحل العملية الاضطرارية للتغير الثقافي، كيفية تحديد مستويات التغير ذاته، وكيف يمكن ملاحظة هذا التغير ودراسته وتحليله، وهذا ما جعل عدد من العلماء يهتم بما يعرف بالطابع الدوري للتغير، ويمكن الإشارة إليه بإيجاز كما يلي:

الطابع الدوري للتغير[٣٣]:

في إطار تحليل العلماء المستويات وطبيعة التغير عامة يمكن تحديد أربع مراحل تحدث خلال الدورة الواحدة للتغير الاجتماعي وهي:

١ – مرحلة الانطلاق: وخلال هذه المرحلة يتميز التغير بأنه شئ بطيء جداً، وقد تكون بداية هذه المرحلة تاريخ نشأة النظام أو تأسيس الجماعة أو المجتمع.

٢ – مرحلة التجديد: ويحدث خلال هذه المرحلة نوع من عمليات الإحلال والتجديد للعناصر الثقافية وتعديل العلاقات الاجتماعية.

٣ – مرحلة التفكك: وخلال هذه المرحلة يحدث نوع من التفكك للعناصر الثقافية نتيجة الصراع الثقافي والاضطرابات التي حدث على مكونات العناصر الجديدة والتقليدية للثقافة.

٤ - مرحلة التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل: وخلال هذه المرحلة يتم ازدهار العناصر الثقافية وتجديدها للبدء في الإعداد لمرحلة جديدة من مراحل التغير الاجتماعي.

عموماً، تكشف مستويات التغير الاجتماعي وتحليل مراحل العملية الاضطرارية للتغير الثقافي، مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي، وتحديد مستويات التغير حسب نوعية هذه المراحل، التي يسهل على الباحثين معرفتها أو على الأقل ملاحظتها ودراستها بصورة مستفيضة. كما جاءت دراسة مستويات التغير الاجتماعي وطبيعة المراحل المكونة لعملية التغير الثقافي، لتوضيح حقيقة هامة مؤداها أن التغيير لا يحدث بصورة فجائية، أو ثورية تقلمية بصورة مستمرة، أو يحدث بمعدلات بطيئة جداً، ولكن يحدث بصورة نسبية حسب نوعية التغير ذاته، وحسب البناءات الاجتماعية والنظم وأنساق التفاعل والعلاقات الاجتماعية، علاوة على اختلاف طبيعة المجتمعات ونوعية الثقافات التي يتم فيها بصورة خاصة عملية التغير الثقافي.

سابعاً ـ معوقات التغير الاجتماعي:

للتغير الاجتماعي مجموعة من العوامل، التي يؤدي إلى حدوثه وانتشاره والتي يطلق عليها بالعوامل المسببة للتغير وتمثلت هذه العوامل الجغرافية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والفكرية، والقادة أو الزعماء، ووسائل الاتصال، والسكان. في مقابل تلك العوامل توجد أيضاً مجموعة من المعوقات أ عدد من العوامل المعوقة لعمليات التغير الاجتماعي وهي بصورة موجزة:

١ - بطء الاختراعات التكنولوجية: تعد العوامل التكنولوجية من أهم عوامل الإنتاج التي يستعملها الإنسان للتطور والتقدم، فعدم الاهتمام بالتكنولوجيا والاختراعات من شأنه أن يحدث نوعاً من الإعاقة للتغير الاجتماعي والاقتصادي الشامل. ولقد حدد وليم أوجبرن أربعة عناصر حددت الاختراعات والتي تتمثل في؛ الحاجة إلى الاختراع، وجود أساس ثقافي ملائم، وتوافر قدرات عقلية، وعدم وقوف العادات والتقاليد أمام الاختراع.

٢ - عدم توافر الإمكانات المادية: بالطبع أن عدم توافر رأس المال، يعتبر عائقاً كبيراً أمام التطور والتقدم والتغير، خاصة وأن الاختراعات تحتاج إلى طاقات مادية ونفقات مالية تصعب على كثير من الجماعات والدول بمفردها أن تقوم بها وهذا ما يحدث حالياً في عمليات غزو الفضاء الخارجية.

٣ - عزلة المجتمع: تؤدي العزلة الاجتماعية وعدم الانفتاح الخارجي سواء اقتصادياً وثقافياً، إلى حدوث نوع من التخلف في كافة المجالات. وهناك الكثير من الأمثلة التي توضح عزلة العديد من شعوب العالم نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

٤ - الخوف من التغير والمحافظة على القديم: يحدث في المجتمعات كثيراً من وجود العناصر المحافظة أو الرجعية، التي تقف جامدة أمام عال التغير أو تحديث مجتمعها نتيجة للعقائد الجامدة، والأيديولوجيات الخيالية المثالية. وهذا ما ظهر خلال سيطرة الكنيسة على الدول الأوربية خلال العصور الوسطى المسيحية وأدى إلى تخلف أوربا عامة.

٥ - عدم تجانس البناء الاجتماعي: تؤثر مظاهر الاضطرابات والتفكك داخل المجتمعات والاختلافات السلالية، والطبيعية، والدينية، والسياسية المقترحة على حدوث كثير من العقبات أمام الرغبة في التحديث أو التطور أو التعاون مع عمليات لتنمية والمشاركة.

خاتمة:

تتميز دراسة التغير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، والتي يهتم بها لعلماء الاجتماع وغيرهم من العلوم الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت، بأنها من الدراسات، التي يصعب على أحد التخصصات الاهتمام بدراستها وتحليلها بصورة مستفيضة، ودون الرجوع والاهتمام بالجهود التي بذلت في هذا المجال. ويعكس تحليل التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع، كيف

ارتبط مفهوم التغير الاجتماعي ذاته بالعديد من المفاهيم التي تم استعارتها من العلوم الطبيعية الأخرى مثل مفهوم التطور، والنمو، والتقدم، والتعاون، والامتثال وغيرها، وهذا ما يحدث أيضاً كثيراً من الغموض والترادف في استعمال هذه المفاهيم مع مفهوم التغير الاجتماعي.

علاوة على ذلك، ارتبط مفهوم التغير الاجتماعي بمجموعة من التعريفات التي حاولت أن تميزه وتشير إليه في دراسة التغير في البناء الاجتماعي، الذي يشمل جميع مكونات التغير في البناءات والنظم والعلاقات والتفاعل وأنماط السلوك والأنشطة البشرية. كما جاءت تحليلات العلماء لتشير لمدى ارتباط واعتبار التغير الاجتماعي ما هو لا جزء من مكونات العناصر العامة للتغير الثقافي الذي يعد نوع من التغير الأكبر والأعم والأشمل لجميع أنماط التغير، وذلك من منطلق الرجوع إلى تعريف تايلور للثقافة وهذا ما أشارت إليه المعالجات السوسيولوجية والنظريات الاجتماعية المتنوعة، التي تم تصنيفها وركزت على دراسة التغير الاجتماعي من منظورات سوسيولوجية متباينة ومختلفة، حسب وجهة نظر رواد هذه النظريات ورؤيتهم لقضية التغير الاجتماعي.

من ناحية أخرى، أن التغير الاجتماعي لا يمكن حدوثه إلا في ضوء وجود مجموعة من العوامل المسببة أو المحدثة للتغير، والتي تشمل العوامل الفكرية الثقافية والجغرافية، والسكانية، والتكنولوجية، والقيادات، ووسائل الاتصال وغيرها. علاوة على سعي العلماء لمعرفة أنماط التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمعات البشرية، وما هي معدلات التغير ومستوياته ودوراته وغير ذلك من العمليات المتخصصة التي اهتم بدراستها علم الاجتماع وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، من واقع معالجتنا لقضايا ومشكلات وظواهر الحياة الاجتماعية التي نعيش فيها في الوقت الراهن، والتي تصف عموماً طبيعة هذه الحياة بالتعقيد والتغير المستمر في نفس الوقت.

الهوامش

(1) Smith, A, Social Change: Social Theory and Historical Processes, London, Longman, 1976, P. 12.

(٢) انظر:
Nisbet, R., A., Social Change and History Oxford Univ. 1969, P. 168.

(3) Smith, A, Op. cit., P. 13.

(4) Smelser, N, The Sociology of Economic Life N. Y.: Prentice Hill, 1969, P. 99.

(٥) للمزيد من التفاصيل انظر:عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(6) Davis, K, Op. cit., P. 622.

(٧) بوتومور، مرجع سابق ص٣٨٩-٣٩٠.

(٨) بوتومور، علم الاجتماع، مرجع سابق ص٢٧٢.

(٩) للمزيد من التفاصيل أيضاً انظر:
Maciver, R, & Page, Society, London: Macmillan Comp, 1965, chap. 28.

(١٠) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى: بوتومور، مرجع سابق، ص ٢٨٣، عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٥١١.
Maciver R, & C. Page, Society, Op. cit., Chap. 25.
Inkeles, A, Op .cit., PP. 30-34.
Moore, W, Social Change N. Y.: Prentice Hall, 1963.

(١١) بوتومور، علم الاجتماع، مرجع سابق ص٢٤٣.

(١٢) انظر المرجع التالي: عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، مرجع سابق، الفصل الثاني.

(13) Durkheim, E, The Division of Labour, Op. Cit.

(١٤) انظر، بوتومور، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(١٥) توجد بعض التحليلات الأخرى التي تشير إلى هذه النظريات ووجودها في تصورات مثل، ابن خلدون، وفيكو، وشبنجلر انظر – عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٥٥٤-٥٦٢.

(١٦) توجد مجموعة من التحليلات المميزة لهذه النظريات في المرجع التالي: تيماشيف، مرجع سابق، ص ٤٥٧-٤١٨.

(17) Sutheland, R, (et. Al) Introductory Sociology, Op. cit, PP. 368-374.
Maciver, R, & Page, Op. cit., PP.
بوتومور، مرجع سابق، الفصل ١٧، ص ٣٨٩-٣٩٧.
عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص٤٩٤.

(١٨) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Ogburn, W. Culture and Social Change, Chicago Univ. Press, 1964.

(١٩) ارجع إلى ما كتبه المؤلف على سبيل المثال حول القيادة الدينية في المرجع التالي:
عبد الله عبد الرحمن علم اجتماع النظم مرجع سابق، الفصل الخامس.

(٢٠) انظر، بوتومور، مرجع سابق، ص٣٨٩.

(٢١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٢٢) حلل بارسونز التغير القيمي من خلال نظريته عن التغير في النسق الاجتماعي، للمزيد من التفاصيل ارجع إلى المرجع التالي:
Demerath N & R. A. Petrson (ed) System, Changes and Conflict, N.Y. The free Press 1977, PP. 202-208.

(23) Davis, K, Op. cit, P. 627.
Maciver, & Page, Op. cit., Chap. 626.
Sutherland, R, Op. cit., P. 368-385.
وانظر أيضاً محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص٢٢٥.



الباب الرابع

النظم الاجتماعية

مقدمـــة.

أولاً - علم الاجتماع والنظام الاقتصادى.

ثانياً - الملكية.

ثالثاً - عوامل الإنتاج.

رابعاً - نقل التكنولوجيا.

خامساً - الشركات العالمية.

سادساً - اقتصاديات العالم الثالث.

سابعاً - النظام الاقتصادى العالمى.

خاتمـــة.



النظــام الاقتصــادى

مقدمــة:

يعد النظام الاقتصادي أحد النظم الاجتماعية التي اهتم بها الفلاسفة والمفكرين ورجال الاقتصاد والدين قبل نشأة العلوم الاجتماعية وظهورها. فلقد انشغل العقل البشري بطبيعة المعاملات والنظم والموارد الاقتصادية، وجاءت تصورات كثير من آراء الفلاسفة والمفكرين، التي ظهرت خلال العصور القديمة والوسطى معبرة عن طبيعة المشاكل والظواهر الاقتصادية وحياة الندرة، والتطور الاقتصادي المعيشي لأساليب الحياة خلال هذه الفترات السابقة. كما جاء تفكير العقل البشري مشغولاً كثيراً بقضايا المعيشة والحياة وذلك من أجل البقاء والاستمرار في الوجود، لاسيما أن عملية الصراع البشري مع الموارد والبيئة الطبيعية كانت تدعياً على أشدها ولا تزال هذه العملية مستمرة حتى الوقت الراهن من أجل رفاهية الجنس البشري.

ومع تطور العلوم الاجتماعية وظهور معظمها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أولى علماء هذه العلوم بدراسة النظم الاقتصادية، ولقد أدى هذا الاهتمام لنشأة علم الاقتصاد واعتباره من أقدم العلوم الاجتماعية نشأة وظهوراً، والذي سبق ظهوره أكثر من مائة عام تقريباً على علم الاجتماع على سبيل المثال. وإن كانت كتابات أو مسميات علم الاقتصاد لم تكن معروفة بهذا المسمى، بقدر ما كان يعرف بالاقتصاد السياسي Political Economy حتى لفترة قريبة، نظراً لارتباط كل من علم الاقتصاد بالسياسة بصورة عامة، وهذا ما نلاحظه في الوقت الراهن، كما ظهرت مسميات أخرى للاقتصاد ويطلق عليها بالاقتصاد الاجتماعي. إلا أن بعد صدور علم الاجتماع ونشأته ظهرت كثيراً من المفاهيم الاقتصادية وعملت على تطوير نظرياته، خاصة بعد أن ظهر علم مشترك يجمع بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ويطلق عليه بعلم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology، وليضيف مجالاً وفرعاً متخصصاً في مجال فروع علم الاجتماع المختلفة

ولكن قبل ظهور علـم الاجتمـاع الاقتـصادي، نجـد أن علمـاء الاجتمـاع الأوائل أولو اهتماماً ملحوظاً بدراسـة النظـام الاقتـصادي، وهـذا مـا عـبر عـن أوجست كونت عندما سعى لتأسيس علم الاجتماع ليدرس المـشاكل والظـواهر الاجتماعية بما فيها الظواهر الاقتصادية كما تعكس طرق ظهور علـم الاجتمـاع نوع من الاختلاف الأكاديمي بين أوجست كونت ورواد علم الاقتـصاد الأوائـل، وحول أحقية العلم الجديد (الاجتماع) بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية. وهذا ما أكد عليه أوجت كونت عندما أكد على أن الظواهر الاقتصادية، مـا هـي إلى ظواهر مجتمعية، أي أنها ظهرت في المجتمع، وعلم الاجتماع هـو العلـم الـذي يدرس المجتمع بمختلف ظواهره ومشكلاته الاجتماعيـة، والاقتـصادية والـسياسية والثقافية عموماً. ومع تطور الاهتمامات المشتركة بين علماء الاقتصاد والاجتماع، نجد أن هناك كثيراً من علماء الاقتصاد اللذين تركوا مجال علم الاقتـصاد البحـت، وانضموا إلى علماء علم الاجتماع الاقتصادي ومن أمثالهم اليوم علام الاجتماع الاقتصادي الأمريكي نيل سميلسر Nel Smelser، الذي اشترك مع عالم الاجتمـاع الأمريكي تالكوت بارسونز T. Parsons في العديد مـن المؤلفـات، ولقـد سـبق سميلسر مجموعة كبيرة من العلماء منهم على سبيل المثال عـالم الاقتـصاد الـشهير جوزيف شومبيتر J. Schumpeter.

علـى أيـة حـال، إن موضـوع اهتمـام علمـاء الاجتمـاع بدراسـة النظـام الاقتصادي تندرج تحت اهتمامات هؤلاء العلماء بدراسـتهم للـنظم الاجتماعيـة التي توجد في المجتمعات الجديدة. وبالطبع يشاركهم في هذا الاهتمام جميع العلـوم الاجتماعية. ونسعى حالياً لإعطاء صورة مبـسطة للقـارئ، عـن أهـم اهتمامـات علماء الاجتماع بدراسة النظام الاقتصادي، وذلك بصورة تطوريـة حتـى نتعـرف على الإسهامات الـسوسيولوجية لدراسة النظام الاقتـصادي، مـن ناحيـة أخـرى، نحـاول أن نوجـه بـصورة مـوجزة لـبعض مكونـات الإنتـاج وعمليـات نقـل التكنولوجيا، وظاهرة الشركات العالية وكيف تطورت وأصـبحت الآن تـسيطر على الاقتصاد العالمي. ثـم تحليـل طبيعـة اقتـصاديات العـالم الثالـث، ومـا هـي الخصائص والسمات العامة التي يتكون منها هذا الاقتصاد. وعـلاوة علـى ذلـك يجب أن نشير بصورة مختصرة إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديـد الـذي

أ - إسهامات المدرسة السوسيولوجية الأوروبية التقليدية:

ويندرج تحت إسهامات هذه المدرسة تصورات عدد من رواد علم الاجتماع التقليدي الأوروبيين وهم ماكس فيبر، وأميل دوركايم، وهربرت سبنسر، ويمكن الإشارة إلى إسهاماتهم بصورة مختصرة جداً كما يلي:

١ - ماكس فيبر M. Weber:

وضع فيبر مؤلفاً هاماً وهو «تاريخ الاقتصاد العام» الذي يعد من أهم الكتب السوسيولوجية الاقتصادية التي يهتم بها علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة. ولقد تناول فيبر طبيعة العلاقة المتبادلة بين النظام الاقتصادي ومجموعة النظم الاجتماعية الأخرى. كما اهتم بدراسة أصحاب العمل ورأس المال، ونشأة التنظيمات والاتحادات الزراعية، والمهنية والتجارية والصناعية. كما ناقش المشكلات التي تواجه النشاط الاقتصادي في ألمانيا وغيرها من المجتمعات الأوروبية سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري. واهتم بدراسة نظام الملكية Property System، ونوعية الجماعات الاجتماعية ونشأة أنماط الاقتصاد المختلفة مثل الاقتصاد التقليدي والعائلي والاشتراكي والرأسمالي. واهتم بدراسة نظم تقسيم العمل، والضرائب، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهنية، وأنماط النشاط الاقتصادي الذي ظهر قبل ظهور المجتمعات الرأسمالية، وأيضاً نوعية النشاط الاقتصادي المتغير في مرحلة المجتمع الصناعي وعالج أيضاً عمليات التبادل، والاحتكار، والسلوك الأخلاقي الإنساني للفئات العاملة، وأخلاقيات المهنة ودورة رأس المال والأرباح، والإنتاج، وهذا ما جاء في أحد مؤلفاته الهامة حول نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي[٣] The Theory of Social and Economic Organization، لتضيف أبعاداً أخرى حول معالجته للنظم الاجتماعية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي.

٢ - إميل دوركايم E. Durkheim:

جاء تحليلات دوركايك عن النظام الاقتصادي في إطار طرحه لنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعي Social Solidarity، ويعتبر كتابه عن «تقسيم العمل في المجتمع The Division of Labor in Society»[٤] أحد الإسهامات السوسيولوجية المميزة لدوركايم والذي ناقش فيها التطور التاريخي

لتقسيم العمل، ودراسة التطور والتغير، الذي طرأ على النظام الاقتصادي وزيادة التخصص والتنوع المهني. كما ناقش أيضاً نوعية هذا النظام في المجتمعات العضوية التقليدية، والمجتمعات الآلية الحديثة، وموضحاً طبيعة التغير الاقتصادي، الذي أدى إلى تغير شبكة العلاقات الاجتماعية وتعقدها في المجتمعات الحديثة. كما عالج دوركايم عمليات التبادل والإنتاج الصناعي، والإنتاج الاستهلاكي والأجور والدخل والمساواة. فضلاً عن تحليله للنظام الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ونوعية الملكية والتعاقد.

٣ - هربرت سبنسر H. Spencer:

ركز سبنسر على دراسة النظام الاقتصادي عندما حلل طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري الذي كان موجوداً في المجتمعات التقليدية الإقطاعية والمجتمعات الصناعية الرأسمالية كما أعطى اهتماماً ملحوظاً بطبيعة الأنساق التعاونية والإجبارية التي كانت تتسم بها طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة في كلاً من المجتمعين. وحاول أن يوضح طبيعة النشاط الاقتصادي القائم على الاكتفاء الذاتي، أو ما يعرف بالاقتصاد العائلي الذي كان موجوداً في المجتمعات التقليدية، في مقابل ذلك عالجا لنظام الاقتصادي التنافسي Competitive Economy، الذي ظهر في المجتمعات الصناعية. كما سعى لدراسة العلاقة بين الاقتصاد أو النظام الاقتصادي والدولة، وهذا ما تتسم به كتابات المدرسة البريطانية انطلاقاً من أفكار آدم سميث A. Smith، ومن ناحية أخرى، عالج سبنسر قضايا اقتصادية عامة مثل عملية المفاوضات والتبادل، والملكية، والأجور، والعمل، والأرباح.

٤ - كارل ماركس K. Marx:

عالج ماركس النظام الاقتصادي في ضوء تحليله للصراع الطبقي الذي كان موجوداً في المجتمعات الرأسمالية. كما سعى ماركس ليدرس تطور النظم الاقتصادية التي كانت موجودة في المجتمعات البشرية السابقة على ظهور الرأسمالية. وأكد أن طبيعة نظام الملكية الخاصة تؤدي إلى حدوث كثير من أنماط الصراع بين الطبقات التي تملك وسائل الإنتاج وبين الطبقات المحرومة أو الفقيرة. ولقد طور آراء ماركس زميله انجلز وسعيا لتحليل النظام الاقتصادي

يشكل هذه العمليات الاقتصادية التي ... على المستوى القومي أو مستوى الدول وأيضاً على المستوى الإقليمي والعالمي في نفس الوقت.

أولاً ـ علم الاجتماع ودراسة النظام الاقتصادي[1]:

ما من شك أن إسهامات علماء الاجتماع في دراسة النظام الاقتصادي لم تأت من فراغ، بقدر جاءت هذه الإسهامات في إطار جهود العديد من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علماء الاقتصاد والسياسة والأنثربولوجيا الذين أعطوا اهتماماً ملحوظاً أيضاً لدراسة النظام الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن جهود هؤلاء العلماء جميعاً اعتمدت على تحليلات كثير من المفكرين والفلاسفة ورجال الدين، الذين انشغلوا بقضايا النظام الاقتصادي، ولاسيما أن طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية من الصعب فصلها بصورة خاصة عندما ندرس تطور أي نظام من هذه النظم الاجتماعية. وعلى أية حال، وفي إطار تحليلنا الموجز، لمدى إسهامات علماء الاجتماع بدراسة النظام الاقتصادي نسعى لعرض أهم هذه الإسهامات كما يلي:

١ ـ ما قبل ظهور علم الاجتماع الاقتصادي:

ركز كثير من مفكري علم الاجتماع والذين اهتموا بتحليل تطور الفكر الاجتماعي والمجتمعات البشرية بتناول طبيعة الحياة الاقتصادية، التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة مثل مصر الفرعونية، والصين والهند وبلاد الإغريق، خاصة، أن معظم هذه المجتمعات عرفت حياة الاستقرار وتنوعت أنشطتها الاقتصادية، والتي اعتمدت على الزراعة، والتجارة، والصناعات التقليدية. فلقد عرفت مصر القديمة أنماط متعددة من النشاط الاقتصادي – كما حدد ذلك ماكس فيبر M. Weber – في كتابه تاريخ الاقتصاد العام General Economic History، وساعدهم في ذلك أسطولهم التجاري وسهولة الاستيراد والتصدير إلى بلاد اليمن والحبشة والفينيقيين والبابليين في بلاد الشام. كما عرفوا نظام الضرائب وإدارتها وتنوعت مواردهم الاقتصادية، وهذا ما ظهر من خلال النقوش الفرعونية القديمة. كما عرفت شعوب الصين والهند كثيراً من الأنشطة الاقتصادية التي قامت عليها حضارتها وتقسم هذه الأنشطة نوعية الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ككل.

من ناحية أخرى، اهتم مؤرخي علم الاجتماع للإشارة لطبيعة الطور الاقتصادي الذي حدث خلال العصور الوسطى الإسلامية وهذا ما جاء في تحليلات كل من المقريزي وابن خلدون. حيث اهتم الأول، بدراسة الأزمات الاقتصادية والمجاعات التي حدثت في مصر وأثرها على التغير الطبقي ونظام العمل والأجور وقلة عدد السكان، وغيرها. كما جاءت تحليلات ابن خلدون في مقدمته الشهيرة لمناقشة مظاهر النشاط الاقتصادي سواء كان نشاطاً طبيعياً ويشمل الزراعة، والتجارة، والصناعة أو نشاط غير طبيعي مثل أعمال الإمارة والأعمال الرسمية كما أشار إلى تقسيم العمل، وعالج قيمة العلم على أساس الشريعة الإسلامية، وقيمة النقود والأسعار ثم حلل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والدولة ككل.

في نفس الوقت، اهتم علماء أو مؤرخي علم الاجتماع بدراسة الفكر الاقتصادي الاجتماعي عند الرومان ومجتمعات ما قبل الرأسمالية، وخاصة بعد أن اتسعت فتوحات الإمبراطورية الرومانية، وعرفت كثيراً من أنماط التجارة والصناعة ونظم الملكية والضرائب عن طريق استعارتها من الدول المتقدمة. وهذا ما جاء في كتابات مفكري الرومان من أمثال شيشرون وسفكا على سبيل المثال. أما مجتمعات ما قبل الرأسمالية. فلقد ارتبطت الحياة الاقتصادية بنوعية أقطاعيات الأرض وعلاقات الإنتاج والعلاقة المتبادلة بين أصحاب الأرض والعبيد والذي يعكس عموماً النظام الإقطاعي القرابي. كما ظهرت خلال هذه المرحلة الصناعات التقليدية ونشأة التنظيمات والاتحادات التجارية والمهنية وتطورات حركة التجارة وأدت إلى ظهور الأسواق، وظهور البنوك، والمعاملات المالية المختلفة.

٢ - ما بعد ظهور علم الاجتماع الاقتصادي:

بعد ظهور علم الاجتماع الاقتصادي، وتطور علم الاجتماع ككل، ظهرت مجموعة من المدارس السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة النظام الاقتصادي، ويمكن تصنيف هذه المدارس إلى تقسيمات فرعية، لتوضيح طبيعة الاهتمام السوسيولوجي بدراسة هذا النظام[٢]:

في ضوء العلاقة المتبادلة بين هذا النظام وبقية النظم الاجتماعية الأخرى. هذا ما جعلنا نميز بين البناءات التحتية والبناءات الفوقية، كما أن البناءات الأخيرة التي تشمل كل من الأفكار والمعتقدات والتصورات الأيديولوجية لطبيعية الحياة الاجتماعية من شأنها أن توجه البناءات التحتية وتمتلكها كما جاءت تحليلاته حول رأس المال، والأجور، والأرباح وساعات العمل، والملكية، والنقود وغير ذلك من تحليلات هامة تندرج تحت إسهامات ماركس حول النظام الاقتصادي.

ب - إسهامات المدرسة السوسيولوجية الأوربية التقليدية:

ويندرج تحت إسهامات هذه المدرسة كتابات عدد من علماء الاجتماع البارزين وهم جورج سيمل، وفلفريدو باريتو، وثورستاين فيبلن، ويمكن الإشارة إلى تحليلاتهم للنظام الاقتصادي كما يلي:

١ - جورج سيمل G. Simmel:

يعد سيمل من علماء الاجتماع البارزين الذين اهتموا بدراسة النظام الاقتصادي، وهذا ما يتبلور عموماً في أحد مؤلفاته الهامة عن فلسفة النقود The Philosophy of Money، الذي ناقش فيه قضية التبادل الاقتصادي، واعتبرها من أهم أشكال التفاعل الاجتماعي Social Interaction. وحاول أن يوضح صورة سوسيولوجية، لكيفية تغير أساليب المقايضة والتبادل طبقاً للنظام الاجتماعي والقرابي العائلي، ونوعية العلاقات الاجتماعية المتغيرة كما ركز سميل على بعد التكنولوجيا Technology وتأثيرها على تنوع عمليات الإنتاج المادية والاقتصادية والاستهلاكية.

٢ - فلفريدو باريتو V. Parito:

كان باريتو عالماً اقتصادياً اهتم بدراسة الاقتصاد لمدة لا تقل عن عشرين عاماً وركز بعد ذلك على دراسة العلوم الرياضية والطبيعية. ثم اهتم بدراسة علم الاجتماع وهذا ما جعله ينتمي إلى مدرسة عالم الاقتصاد والراس Walras وخاصة تميز بالمنهج الرياضي. وهذا ما جعله يهتم بالنظام الاقتصادي ما جاء في كتابه العقل والمجتمع The Mind and Society، وحاول أن يدرس

عموماً للسلوك الاجتماعي والاقتصادي العقلاني Rational وتميز عن السلوك غير العقلاني Irrational، موضحاً الأسباب التي تؤدي بالإنسان ليسلك أياً من السلوكين. ويضيف في كتابه عن فهم الاقتصاد انسياسي، أحد الإسهامات المميزة التي ناقش فيها للنظام الاقتصادي وربطه بالمتغيرات الاجتماعية المتعددة، ولاسيما مناقشته لفكرة التقدم الإنساني، وتحليله لكل من النظام الاقتصادي والاشتراكي والرأسمالي، من خلال تركيزه على قضايا مثل الطبقة الاجتماعية، وهناك من يصنف برايتو بأنه مؤسس علم اقتصاد الرفاهية الجديد New Welfare Economic.

٢ - ثورستاين فبلن T. Veblen:

ركز فبلن على دراسة التنظيم الصناعي الحديث، وربط أفكاره بتحليلات المدرسة المؤسساتية Institutional School، التي أسسها مجموعة من علماء الاقتصاد البارزين والتي أسهمت عموماً بدراسة العلاقة المتبادلة بين النظام الاقتصادي والاجتماعي. واهتم فبلن بدراسة عصر الاحتكار Age of Monopoly، ونوعية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي جاءت نتيجة للتغير الاقتصادي والاجتماعي. ثم حاول أن يطرح عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، أو ما يسمى عموماً بالمدخل الإصلاحي، الذي اتسمت به المدرسة المؤسساتية، التي ينتمي إليها فبلن. ووضع فبلن نظرية هامة حول الطبقة العامة، وذلك من خلال مناقشته للطبقات الرأسمالية المالكة والتي لم تشارك في العمل الإنتاج إلا عن طرق امتلاكها رؤوس الأموال. كما وضع نظرية عن مشروع العمل، والعلاقة بين المنتجين والتجار والمستهلكين عامة. علاوة على أن تصوراته حول التكنولوجيا تعد إسهاماً مميزاً في مجال دراسته السوسيولوجية والاقتصادية معاً.

ج - إسهامات المدرسة السوسيولوجية الأوربية الحديثة:

يندرج تحت إسهامات هذه المدرسة جهود علماء علم الاجتماع الاقتصادي البارزين من أمثال جوزيف شومبيتر، وجون ميردال، وإسهامات المدرسة الفرنسية الحديثة مثل مارسيل موس، وفرنسوا بسميان، وفرنسوا بيرو وهنري أوجاك[*].

١ - جوزيف شومبيتر G. Schompeter:

جاءت اهتمامات هذا العالم أولاً كعالم اقتصاد ثم اهتم بعد ذلك بعلم الاجتماع، وليؤسس علم الاجتماع الاقتصادي، ويوضح مدى تقارب وجهات نظر علماء الاقتصاد والاجتماع حول مناقشتهم للنُظام الاجتماعي والاقتصادي. ولقد عالج شومبيتر العديد من القضايا السوسيولوجية والاقتصادية ووضح كيفية الاهتمام بهما لدراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية معاً. كما ناقش الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية، وركز على تحليل قضية الرأسمالية والإمبريالية، والطبقات الاجتماعية، والاشتراكية، والضرائب، والأجور والاختراعات التكنولوجية، ودور المنظم أو الملتزم الذي يسهم في عمليات الإنتاج الاستثمار والمخطط لهما. ثم اهتم شومبيتر أيضاً بدراسة التنمية الاقتصادية، ولاسيما في الدول النامية خاصة وأنه سعى لدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية مثل مصر والمكسيك ومالطة.

٢ - جونار ميردال J. Myrdal:

ينتمي ميردال إلى مدرسة استكهولم Stockholm School في علم الاجتماع الاقتصادي، وكان عالماً اقتصادياً وجاءت تصوراته حسب تصورات المدرسة التي ينتمي إليها للرد على آراء المدرسة الاقتصادية البريطانية التي تتزعمها كل من مارشال ودينز. كما جاءت تصورات ميردال لتؤكد على ضرورة إعادة تحليل المفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية والتي انبثقت من تصورات سميث وسياسة عدم التدخل وفكرة التوازن وغيرها كما جاءت تصوراته الاقتصادية لتؤكد على دراسة الواقع الاقتصادي في المجتمعات النامية والتي شملت مصر والعديد من دول جنوب وجنوب شرق آسيا. وتناول ميردال قضايا هامة، مثل قضية الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وقصور النظرية الاقتصادية الغربية عن معالجتها لواقع الدول النامية، وأيضاً السياسات القومية، وعمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية. كما اهتم ميردال بطبيعة التجارة الدولية، والهجرة العالمية، والروابط الاقتصادية العالمية.

د - إسهامات المدرسة السوسيولوجية الأمريكية الحديثة:

تجيء إسهامات هذه المدرسة في إطار جهود عدد من علماء الاجتماع الأمريكي من أمثال أصحاب مدرسة شيكاغو مثل وليم أوجبرن وإيفرت هيجز، وأيضاً كتابات كل من كارل بوليني وبارسونز ونيل سملسر. ونعرض لأهم تصورات هذه المدرسة بصورة موجزة، ولاسيما مناقشتها للنظام الاقتصادي.

١ - وليم أوجبرن W. Ogburn:

جاءت كتابات أوجبرن عن النظام الاقتصادي في ضوء تحليله لبناءات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وجدت في المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى. وجاءت تحليلاته ومناقشاته لميزانية الأسرة Family Budget، ومستويات الأسعار وعدد السكان والنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة وغير ذلك من قضايا شغلت اهتمامه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. كما جاءت حول الفجوة الثقافية والتباين بين معدلات التغير المادي واللامادي. كما اهتم بدراسة الاختراعات التكنولوجية وتأثيرها على تغير نمط الحياة والنظم الاقتصادية والاجتماعية. كما تناول قضايا مثل الاستثمار المالي، ونظم البيع بالتقسيط وغير ذلك من قضايا تندرج تحت تحليله للنظام الاقتصادي.

٢ - إيفارت هيجز E. Hughes:

اهتم هيجز بدراسة عدد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما تركيزه على العلاقة بين التطور والتغير في نظم العمل والإنتاج والنشاط الاقتصادي. كما عالج كيفية تطور ونمو المؤسسات والمشروعات الصناعية والإنتاجية، والعلاقة بين العمل والشخصية الفردية. وحاول أن يضع أسس ما يعرف بسوسيولوجية المهن Sociology of Occupations. كما ناقش عمليات التحول في النظم الاقتصادية، وطبيعة التحول المهني أو ظهور تقسيم العمل والتخصص أو التحول نحو احتراف المهن. كما ناقش عموماً عمليات الحراك الاقتصادي والاجتماعي والمهني وذلك في ضوء مناقشاته لمشكلة التحديث والتنمية الاقتصادية.

العلاقة بين الأفراد أو الجماعات فيما يتعلق بتحكمهم في الأشياء المادية أو في الأشخاص منظوراً إليهم على انها أشياء[8].

كما اهتم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا بدراسة أنماط الملكية وبوضع تصنيفات حولها سواءاً كانت ملكية عامة أم خاصة وهذا التصنيف يعتبر أكثر التصنيفات شيوعاً للملكية لدى أفراد الجماعة بحيث لا ينسب إلى الفرد أي نوع من ملكية الأشياء. بل أن الفرد ذاته كان شيئاً مملوكاً للحياة الجمعية، و هذا ما حدده دوركايم عند دراسة أنماط الملكية وتزعم النزعة الجمعية في الرد على الملكية الخاصة وذلك عند مناقشته لرغبة الأفراد أم المجتمع ليعيش في تنظيم واحد وهو الدولة. أما الملكية الخاصة كما حددها هوبهاوس[9] بأنها رغبة للفرد في التملك أو الانتفاع بالأشياء له دون غيره وإن كان له حرية التصرف فيها سواء بالبيع أو التنازل أو غير ذلك من القواعد المتعارف عليها في المجتمع.

كما اهتم علماء الاجتماع والأنثربولوجيا بدراسة كيف ظهرت الرغبة في التملك، حيث جاءت هذه الرغبة نتيجة لسد حاجات الإنسان الأساسية من الغذاء، والملبس والمسكن. ومن ثم، فإن عملية الامتلاك في أبسط صورها جاءت نتيجة لرغبة الفرد في سد حاجاته الاستهلاكية. وهذا ما نشاهده في علم الأطفال ومدى استحواذ الطفل وامتلاكه شيئاً ما ثم يرفض أن يرجعه ثانية. ومع تطور الاقتصاد عبر العصور التاريخية، وحدوث ما يعرف بالاقتصاد الوفير، بدأ الإنسان يفكر في عملية تداول الأشياء التي يمتلكها وذلك رغبة منه في امتلاك أشياء أخرى لسد حاجاته. وهذا ما أدى إلى حدوث فكرة رأس المال ذاتها. وهذه الثروة المتوفرة التي يمكن استخدامها لإنتاج ثروات جديدة.

ولقد تطورت الملكية بتطور النظم القانونية والاجتماعية وهذا يظهر عندما تحدد طبيعة الملكية وهي رغبة الفرد في امتلاك شيئاً ما. ومن ثم فإن الوضع أو القطاع القانوني Legal System، هو الذي يحدد مدى شرعية امتلاكه للشيء أم لا، وهل هذا الامتلاك امتلاكاً خاصاً أم يشاركه فيه أحد من الأفراد أو الجماعات أو المجتمع ككل؟ ولقد جاءت الملكية في صور متعددة مثل ملكية الملبس، والمسكن، والغذاء وهذا ما حدد طبيعة الملكية الفردية

والجمعية أو المجتمعية. كما جاءت النظم الاجتماعية تحدد في نفس الوقت طبيعة الملكية وأشكالها، وهذا ما ظهر من نظام الوراثة الملكية وتحديدها بصورة عامة عن طريق النظام والعقيدة الدينية Religious System.

وتعكس الملكية مدى ارتباطها بالنظام القانوني، والاجتماعي، والديني وهذا يفسر طبيعة العلاقة المتداخلة بين النظم الاجتماعية منذ القدم. فطبيعة الملكية ونظام دفن الموتى وملكية الموتى ودفن متاعهم وأشيائهم معهم في قبورهم أو معابدهم إنما يفسر طبيعة النسق الديني المعقد. الذي يفسر عملية حياة الخلود والحياة بعد الممات، والنظام الاقتصادي والسياسي والديني في ملكية وضع الجثث في القبور. فهي نوع من الملكية التي لا تزال توجد في الوقت الراهن. علاوة على ذلك فقد حددت الملكية من قبل الأديان السماوية، نظراً لمعرفة الله سبحانه وتعالى طبيعة صراع الإنسان، وأنانيته المستمرة ولهذا حددت الشرائع السماوية بدون استثناء طبيعة الملكية والميراث بصورة واضحة ومحددة.

ومع نمو النظم الاقتصادية تتطور نظم وأنساق الملكية، مع ظهور المجتمع الرأسمالي، وخلال فترة الانتقال من المجتمعات الإقطاعية إلى الرأسمالي، ويعتبر نظام الملكية أو اقتصاد العائلة إلى اقتصاد الدولة أو ما يعرف باقتصاد الوفرة. وتعدد المؤسسات الاقتصادية التي عملت على توسيع النشاط الاقتصادي والتجاري مثل ظهور البنوك والنقود، وثم تعتبر أنماط التبادل والتعامل والتعاقد والتوزيع والاستهلاك وغيرها من أنماط وأشكال العلاقات والنظم الاقتصادية. فلقد ظهرت الاتحادات المهنية للتجار وتطورت طبيعة امتلاك الأشياء. وظهر صراع أيديولوجي حول الملكية سواء أكانت ملكية شيوعية أم ملكية فردية رأسمالية. وطبقاً لهذا الصراع الأيديولوجي تم انقسام العالم سياسياً واقتصادياً وفكرياً حول مفهوم الملكية لتصبح الدول اشتراكية أو دول شيوعية وتحرم الملكية الفردية. أو دول تتبنى حرية الملكية للفرد كنوع من مجموعة الحريات الطبيعية التي يجب أن يحميها المجتمع والدولة بكافة الوسائل. بإيجاز، أن دراسة الملكية كنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي أمراً ضروري لا يمكن فهمه على أنه شيء مجرداً، بقدر ما يعتبر نسقاً اجتماعياً، ظهر وتطور واختلفت مظاهره ونتائجه حسب المجتمع الذي وجد فيه.

٣ - كارل بوليني K. Polaayi:

اهتم بوليني بدراسته للنظم الاقتصادية الموجودة في المجتمعات الرأسمالية ومقارنتها بطبيعة مثيلاتها للإمبراطوريات المبكرة، وهذا ما جاء في تحليلاته حول نظم التجارة وطبيعة الأسواق والأسعار. وعموماً، جاءت تصورات بوليني لتركز على عدة قضايا هامة تتمثل في، العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع، ودراسته لقضية السوق كأحد الميكانيزمات الهامة في المجتمع الرأسمالي. وتصوراته حول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. كما جاءت تحليلاته حول عملية التكامل الاقتصادية، لتضيف أبعاداً سوسيولوجية واقتصادية هامة لتحديث آراء العديد من علماء الاجتماع الاقتصادي غير المحدثين.

٤ - بارسونز Parsons & سملسر Smeleser:

تتميز كتابات هذين العالمين بأن الأول ينتمي إلى المدرسة السوسيولوجية الأمريكية ويعتبر رائدها الأول، أما الثاني فهو عالم اقتصاد تحول باهتماماته إلى مجال علم الاجتماع الاقتصادي كغيره من العلماء الاقتصاديين العديدين. ولقد جمعت تصورات بارسونز مع سملسر لتضع مؤلفاً هاماً وهو الاقتصاد والمجتمع Economic and Society، وسعيا فيه لمناقشة العديد من القضايا العامة ومن أهم الموضوعات التي اهتم بها كل من بارسونز وزميله مثل[1]:

١ - دراسة علاقة الاقتصاد بالمجتمع.
٢ - دراسة التكاليف والرفاهية.
٣ - الثقافة والملكية والنظام الاقتصادي.
٤ - البناء المؤسساتي للأسواق.
٥ - بعض العمليات الاقتصادية مثل (الدورات التجارية، الاستهلاك، الاستثمار).
٦ - النمو والتغير الاقتصادي.
٧ - النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية العامة للأنساق الاجتماعية.

حقيقة، يصعب علينا حالياً تحليل هذه القضايا التي تعكس مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة النظام الاقتصادي، كما جاءت على سبيل المثال في

التحليلات السوسيولوجية السابقة التي ظهرت في إطار مجموعة من المدارس السوسيولوجية سواء كانت أوروبية أو أمريكية، كما سعينا لوضع تصنيف لها حتى يسهل التعرف من قبل القارئ على هذا التراث الأول في مجال علم الاجتماعي الاقتصادي، ومحاولة أعطاء خلفية مبسطة لمدى سعي علم الاجتماع عامة بدراسة الظواهر والمشكلات والقضايا الاقتصادية. علاوة على ذلك، هناك الكثير من القضايا التي تندرج تحت مجال إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام الاقتصادي مثل دراسة عمليات الملكية والإنتاج، ونقل التكنولوجيا، والشركات العالمية، والديون والاستثمار، والأسواق، واقتصاديات الدول النامية، وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وغيرها من الموضوعات التي تعكس مدى أهمية دراسة النظام الاقتصادي في ضوء دراسته النظم الاجتماعية الأخرى.

ثانياً - الملكيــــة:

جاءت تحليلات علماء الاجتماع حول النظام الاقتصادي لتؤكد مدى اهتمامها بالعديد من مكونات هذا النظام، وهذا ما ظهر في تصورات علماء الاجتماع الاقتصادي عندما ناقشوا كثير من القضايا والظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمع. كما مكنت النظريات السوسيولوجية والمداخل المنهجية التحليلية المقارنة من مساعدة علماء الاجتماع في دراسة الظواهر الاقتصادية وتتبعها من الناحية التاريخية لمعرفة التغيرات التي حدثت عليها نتيجة لمجموعة عوامل التغير الشامل التي حدثت على كل من بناءات ونظم ومؤسسات المجتمع.

وانطلاقاً من اهتماماتنا الحالية بدراسة نظم الملكية property system وكيف اهتم بدراستها علماء الاجتماع ومن خلال استخدامهم للمداخل المقارنة، ولمعرفة النشأة التطورية التي تظهر على أنماط وأنواع الملكية في العصر الحديث. ولقد سعى بعض العلماء من أمثال سيشتر برنارد C. Barnar[7] من تعريف الملكية باعتبارها نوع من نظم التوزيع Exchange System ذات الشكل الثابت. كما تعرف بأنها حيازة الأشياء التي يمكن تسميتها بالمتلكات. أو أنها «الحق في امتلاك أنساق معينة لشيء ما امتلاكاً خاصاً بحيث لا يشاركه غيره في هذا الحق» كما توصف الملكية أيضاً بأنها مجموعة من الحقوق والواجبات تحدد

ثالثاً ـ عوامل الإنتاج:

ركز علماء الاقتصاد والاجتماع على أهمية دراسة عملية الإنتاج وعواملها المختلفة ولاسيما أن طبيعة الإنتاج وزيادة كميته أدت إلى حدوث اقتضاء الوفرة ونمو رأس المال وزيادة النشاط التجاري والصناعي. كما ترتب على ذلك العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية أو ما يطلق عليها أيضاً بعلاقات العمل والإنتاج. فعن طريق دراسة الإنتاج يمكن أيضاً أن نتعرف على أنماط الملكية، وطريقة المشرعات الاقتصادية والتجارية علاوة على معرفة الصراع بين أصحاب العمل العمال، وغير ذلك من قضايا متعددة مثل الأرباح، والأجور، وساعات العمل، وظروف العمل، وغير ذلك من موضوعات متنوعة تندرج جميعها تحت دراسة النظام الاقتصادي وإن كان ذلك يؤكد أيضاً، على أنه من الصعوبة فهم هذه الموضوعات والظواهر والعمليات الاقتصادية، دون الاهتمام بمعرفة العلاقة المتداخلة بين النظام الاقتصادي ككل، وبين النظم الاجتماعية الأخرى ككل.

ولقد اهتم علماء الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الصناعي كغيرهم من المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى. بضرورة دراسة عدد من العامل التي يمكن أن يطلق عليها بعوامل الإنتاج ومن أهم هذه العوامل:

١ ـ رأس المال The Capital:

يعتبر رأس المال من أهم العوامل التي تؤدي إلى الإنتاج ويعتبر من أهم عناصره الأساسية، وتعكس تحليلات علماء الاقتصاد التقليدي والحديث مدى أهمية رأس المال في إقامة المشروعات الصناعية التي تقوم على التكنولوجيا المتقدمة يطلق عليها مشروعات رأس المال الملكية The Capital Intensive، والتي تستخدم أنماط من التكنولوجية المتقدمة أو المتوسطة. أم استخدام أنماط من التكنولوجيا البسيطة أو الاعتماد على العمالة الكثيرة. يطلق عليها Labour Intensive (تكثيف العمالة). بإيجاز أن رأس المال يعتبر من العامل الهامة التي تؤدي إلى أقامة المشروعات الاقتصادية.

٢ - المواد الخام Raw material:

يطلق على المواد الخام جميع الموارد الطبيعية، التي يمكن الحصول عليها من الطبيعة أو تكون مواد إنتاجية شبه مصنعة أو معدة للإنتاج. وتشمل ذلك الموارد الاقتصادية الطبيعية من مواد أولية أو خامة مثل الكهرباء والبترول والطاقة النووية وغيرها. كما قد لا يشترط وجود الموارد الطبيعية أو المواد الخام في البلد المنتج، حيث يمكن استيراد هذه الموارد وتصنيعها في البلد المنتج الأصلي، أو في الشركات الصناعية التابعة للبلد أو الشركة المنتجة. وهذا ما حدث بالنسبة لليابان، معظم مواردها الطبيعية والطاقة تستورد من الخارج، ويتم تصنيعها داخل اليابان أو في مصانع شركاتها في البلدان الأخرى، وتعتبر الموارد الخام مصدر للصراع بين الدول كما حدث في احتلال الدول المستعمرة للدول الأخرى (ودول الجنوب) خلال القرنين الماضيين.

٣ - الأيدي العاملة Labour:

تعتبر الأيدي العاملة من العناصر الأساسية للعملية الإنتاجية وكما يتصورها الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع، على نوع من أهم العناصر المكونة لإنتاج خاصة العمالة الماهرة Skilled labour، التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، وما تتطلب العملية الإنتاجية ومراحلها المختلفة من التكنولوجية اللازمة. ولقد تقدمت كثير من الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما لديها من وفرة في مهارات العمل والقوى العاملة المدربة. وهذا ما حدث في الدول الأوروبية واليابان والعالم الغربي. كما أن النهضة الصناعية التي ظهرت – في دول شرق وجنوب شر أسيا مثل كوريا، وهونج كونج، وتايوان وسنغافورة وغيرها من دول (الأسيان) قد تطور في المجال الاقتصادي والصناعي نتيجة لما لديها من قدرة عاملة مهرة.

٤ - التكنولوجيا Technology:

تعتبر التكنولوجيا الأداة التي عن طريقها تقوم العمالة بعملية الإنتاج، وتتمثل التكنولوجيا في استخدام الآلات المتقدمة للعملية الإنتاجية. وتعد التكنولوجيا واقتنائها نوع من الصراع العالمي وتحقيق التقدم الاقتصادي والصناعي. كما أن قوة رأس المال، وكثافتها تستطيع أن تستخدم أنماط معينة

من التكنولوجيا التي تجعبها لديها القدرة على المنافسة، وإنتاج سلع وبضائع عالية الجودة. وتكشف طبيعة الصراع بين الدول على امتلاك التكنولوجيا لإنتاج بضائع عالية الجودة، والحصول على العلامات المميزة مثل الأيزو وغيرها، يدل على طبيعة المنافسة عنى إنتاج سلع عالية الجودة حتى يكتب لها الاستمرار والمنافسة في السوق العالمي.

٥ ـ الإدارة Management:

إن العملية الإنتاجية ملية صعبة، وتطلب نوع من الإدارة التي تعمل على الإعداد للمشروعات الإنتاجية واختيارها، ودراسة السوق ومعرفة الجدوى والعائد الاقتصادي منها. كما تعمم الإدارة الجيدة على نجاح المشروعات مقدرتها على المنافسة في السوق المحلي والقومي والعالمي، ومن ثم أصبحت الإدارة عنصراً هاماً لتحقيق الأرباح والعمل على إدارة المشروعات والقدرة على المنافسة والعمل على التخطيط التسويق وتحسين ظروف الإنتاج بصورة مستمرة، والعمل على صيانة الآلات والتكنولوجيا اقتضاء المزيد والتقدم منها. بإيجاز، أن نجاح المشروعات الإنتاجية والاقتصادية يرجع جزء كبير منه إلى نوعية الإدارة واستراتيجيتها في العملية الإدارية، وهذا ما أدى إلى فشل القطاع العام المصري خلال السنوات الماضية، نتيجة لسوء الإدارة وتحويله إلى القطاع الخاص ولتغيير الإدارة كما جاءت عمليات التحويل ضمن متطلبات النظام الاقتصادي العالمي.

٦ ـ الملتزم أو المنظم The Entrepreneur:

يقصد بهذا المنظم أو المنسق للعمليات الإنتاجية أو إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية، وجود الفرد أو مجموعة الأفراد أو الشركات التي تسعى لخلق المشروعات وإنشائها، ويتم ذلك عن طريق التنسيق بين أصحاب رأس المال والفئات المهنية أو أصحاب المشروعات الصناعية. وتعتبر دراسات العالم الاقتصادي الاجتماعي شومبيتر Schumpeter وتحليلات ماكس فيبر M. Weber، من أهم التحليلات التي ركزت على دور هذه الفئة من الناس التي لديها نوع من الإبداع والاختراع والإعداد والتنسيق بين قوى الإنتاج لإقامة المشروعات ويطلق أحياناً على هذه الفئة فئة المبدعين الاقتصاديين، الذين لديهم القدرة لإعداد وإقامة المشروعات والقادرة على الربح والاستثمار الجيد.

٧ - المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمرافق:

لا يمكن أن تتم العملية الإنتاجية في أي بلد من بلدان العالم، دون معرفة طبيعة النظام الاقتصادي ونوعية المؤسسات الاقتصادية فيه، ومن أهم هذه المؤسسات وجود البنوك والشركات التجارية، التي تقوم بتسهيل الخدمات المالية، كما أن وجود المرافق المختلفة مثل الطرق، والمواصلات والاتصالات وغيرها من شأنها أن تؤثر على العملية الإنتاجية، وخلق الجو المناسب للعمليات الإنتاجية والاستثمارية والاقتصادية عموماً. كما أن هناك أيضاً مجموعة أخرى من العوامل المساعدة وهي استقرار الحياة السياسية والاقتصادية ونوعية التشريعات التي تشجع على العمل والإنتاج والربح والاستثمار.

٨ - الأسواق Markets:

تعتبر الأسواق من العناصر المساعدة على الإنتاج وخاصة أن عملية الإنتاج تستلزم نوع من التوزيع للمنتجات أي كان نوعها. ولهذا تسعى الشركات الاقتصادية والصناعية الكبرى أن تقم بعمليات الاستثمار الإنتاجي في أي قطاع من القطاعات وذلك بعد دراسة متغير الأسواق ومعرفة العرض والطلب والقيام بعمليات دراسات الجدوى اللازمة مثل حدوث الاستثمار. كما أن وجود الأسواق الكبرى يعتبر عنصر قوي لزيادة الإنتاجية، والسعي إلى تحسين الجودة والقدرة على المنافسة في الأسواق يعتبر أمراً ضرورياً للبقاء والاستمرار في الإنتاج بصورة كلية. وتلعب الشركات العالمية متعددة الجنسيات دوراً قوياً في غزوها للأسواق العالمية عن طريق إنتاجها المتنوع، والذي يركز على معرفة أذواق المستهلكين، ولديهم (الشركات العالمية) القدرة على استخدام وسائل الإعلان والدعاية اللازمة لتسويق إنتاجها في مكان من العالم. وذل نتيجة لدراستها لمكونات العملية الإنتاجية بما فيها طبيعة الاستهلاك والتوزيع وطبيعة الأسواق المحلية والعالمية لاستيعاب الإنتاج.

رابعاً - نقل التكنولوجيا Technology Transfer:

يقصد بعملية نقل التكنولوجيا هي انتقال جميع أنماط المعرفة التكنولوجية Technological Knowledge والمهارات Skills وهي عملية نقل المعرفة التي تشمل الآلاته وأنماط الإدارة، المهارات اللازمة للعمل،

والوسائل البيئية اللازمة لعملية الإنتاج و جودته وتسويقه. ومن ثم، فإن عملية التكنولوجيا لا تتضمن ليس فقط شراء أنماط وأنواع من التكنولوجيا والأدوات ولكن تشمل كل ما يلزم من العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية.

ويعكس تحليل التراث السوسيولوجي لعلم الاجتماع مدى اهتمام علمائه ببعد التكنولوجيا ودورها في عمليات التغير والتحديث والتنمية، ومن أهم وسائل عملية نقل التكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations ومن أهم المظاهر الجديدة نقل التكنولوجيا على سبيل المثال:

١ - العمليات أو المشروعات الجاهزة.

٢ - اتفاقات منح التراخيص للإنتاج أو التمثيل بموجب اتفاقات محددة.

٣ - التعاقد من الباطن.

٤ - المشاريع أو المشروعات الاستثمارية المشتركة.

وتوجد مجموعة من المراحل التي تحدد عملية نقل التكنولوجيا وأنواعها والتي تقوم فيها الشركات العالمية أو غيرها من وسائل نقل التكنولوجيا للمشروعات الإنتاجية والاقتصادية وهي:

١ - مرحلة الأعداد والتخطيط Proposal & Planning Stage.

٢ - مرحلة تصميم الإنتاج Product Design Stage.

٣ - مرحلة تصميم المصنع وتشييده Plant Design & Construction.

٤ - مرحلة بدء الإنتاج Start-Up the Product stage.

٥ - مرحلة القيمة الهندسية Value Engineering Stage

٦ - مرحلة تطوير الإنتاج Product Development Stage.

٧ - مرحلة التأمين الخاص External Support Stage.

كما ترتبط عملية التكنولوجيا بالكثير من العمليات الأخرى أو المفاهيم مثل التكنولوجيا الملائمة Appropriate Technology، ويقصد بها نوعية الآلات والتكنولوجيا الملائمة للبلد الذي يتم فيها عملية الإنتاج من حيث استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وبما يتناسب عموماً مع ظروف

المجتمع المضيف للتكنولوجيا، وللقدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وتطوير عملية التنمية واختيار تكنولوجيا ملائمة للبيئة المحلية.

علاوة على ذلك، ترتبط بعملية نقل التكنولوجيا نوعيتها من حيث تقدم التكنولوجيا وتعقيدها أو تطورها، فالتكنولوجيا الملائمة للبلاد المضيفة تركز على ضرورة استخدام أساليب من التكنولوجيا التي تعمل على توصيف قوى عامل كثيرة في حالة وجود وفرة في الأيدي العاملة أو البطالة المكثفة ومن ثم، يتم التفاوض مع الشركات العالمية أو وسائل نقل التكنولوجيا أن تعمل التكنولوجيا الجديدة على استخدام أعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية خاصة، وأن معظم الدول النامية تعاني من البطالة بين القوى العاملة بها، ولقد ظهرت تحليلات متعددة حول هذه العملية وآثارها على البلدان النامية. هذا بالطبع، أن هناك عمليات من الإنتاج أو إنتاج صناعات معينة لا يمكن أن يستخدم عمالة كثيفة أو كثيرة مثل عمليات البحث أو إنتاج البترول على سبيل المثال.

خامساً ـ الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات **Multinational Corporations** بأنها الشركات الكبرى التي يكون لديها استثمارات فيما وراء البحار أو خارج حدود بلدها الأصلية، وتمتلك أعداد كبيرة من المشروعات والمصانع التابعة لها لما لديها القدرة على منح التراخيص والاتفاقات التكنولوجية والاستثمارية والإنتاجية. كما هناك من يعرف هذه الشركات أو الشركة العالمية بأنها المصنع الذي يقوم بالإنتاج خارج الوطن (البلد الأم) عن طريق القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل نقل التكنولوجيا، والمعرفة التنظيمية (الإدارية)، ورأس المال، والعمل الماهر»[10]. وفي الواقع، أن دراسة تعريفات الشركات العالمية يجب أيضاً أن تحدد نوعية هذه الشركات من حيث نوعيتها وطبيعتها من ناحية الملكية، أو السيطرة أو النشاط أو العمليات التي تقوم بها سواء في البلد الأم أو البلد المضيف لها أو ما يعرف عموماً **Home & Host Country**.

جاءتا لشركات متعددة الجنسيات مع نهاية القرن التاسع عشر، نتيجة لتطور التجارة وزيادة حركة رأس المال الدولي، ولكن مع بداية القرن السابق (العشرين) تطورت هذه الشركات بصورة أكثر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للاستقرار السياسي العالمي، وأصبحت هناك مجموعة الدول تسيطر على حجم الاستثمار الأجنبي نتيجة لكثرة حجم عدد شركاتهم أو العمالة خارج حدودها. وتسيطر الشركات الأمريكية على نصيب كبير من حجم الاستثمار العالمي، ثم الشركات البريطانية، والفرنسية، واليابانية، والألمانية والهولندية، والسويسرية وكندا وغيرها من الدول الأخرى. كما قد ظهرت خلال النصف الأخير من القرن الحالي أو بالتحديد مع نهاية السبعينات عدد من الشركات العالمية التي تنتمي إلى الدول النامية، مثل الشركات الكورية، والأرجنتينية والبرازيلية، والهندية، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) كانت لديه مجموعة كبيرة من الشركات العاملة بالخارج.

كما ارتبط تراث الشركات العالمية بنوعية التراث السوسيولوجي الاقتصادي وخاصة أنها تعمل في مجال الاقتصاد أو بالتحديد في التنمية الاقتصادية والصناعية والتجارية التنموية عموماً. ومن هذا المنطلق، سعى عدد كبير من المهتمين بهذه الشركات وضع عدد من النظريات التي تهتم بدراسة هذه الشركات كظاهرة اقتصادية جديدة ولم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل. ومن أهم هذه النظريات: نظرية المصنع، ونظرية التحول نحو العالمية، ونظرية التبعية، ونظرية التنمية. ولكل نظرية من هذه النظريات مجموعة من العلماء الذين يحللون طبيعة الوظائف والأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات في النظام الاقتصادي في المجتمع العالمي الحديث. علاوة على ذلك هناك جدال مستمر حول دور هذه الشركات في عملية التنمية في دول العالم الثالث، ولا يزال الفكر الاقتصادي والاجتماعي به كثيراً من الاختلافات حول الدور الحقيقي لهذه الشركات. وبالرغم من المزايا أو الأدوار الإيجابية الوظيفية التي تؤديها هذه الشركات في عملية التنمية عموماً إلا أن هناك كثيراً من الانتقادات التي تواجهها، والتي تتمثل في ضآلة مساهمتها في عمليات التنمية، وتسخير السياسات الاقتصادية لمصالحها الذاتية، وخلق جو من المنافسة غير

المتكافئة مع الشركات الوطنية، وإرغام الدول النامية على قبول شروطها بقوة التفاوض، وتؤدي إلى حدوث النزاع من الفساد الدولي والإداري.

سادساً ـ اقتصاديات العالم الثالث:

لم تطرح اقتصاديات العالم الثالث على مفكري وعلماء الاقتصاد والاجتماع الغربيين إلا منذ فترة وجيزة خاصة وأن جهود هؤلاء العلماء كانت موجه لدراسة المجتمعات الرأسمالية الغربية، ومن هذا المنطلق ظهرت النظريات الاقتصادية والسوسيولوجية لتعالج قضايا ومشكلات المجتمع الرأسمالي الغربي وتحليل بناءاته ونظمه دون الاهتمام بالدول النامية إلا أننا نلاحظ من خلال تحليل التراث الاقتصادي والاجتماعي، وفي أثناء الربع الأخير من القرن السابق ظهور اهتمامات كبيرة من جانب علماء الدول الغربية لتوجه اهتمامها لدراسة واقع العالم الثالث من الناحية النظرية والإمبريقية (الميدانية).

وتكشف تحليلات علماء الاقتصاد والاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي إلى اقتصاديات الدول النامية بأنها لها مجموعة من الخصائص التي تختلف بالطبع عن اقتصاديات الدول المتقدمة ومن أهم الخصائص التي توصف الاقتصاد في الدول النامية بأنها اقتصاد متخلف Economic Backwardness، وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع الاقتصادي يسعون لدراسة هذا الاقتصاد تحت ما يسمى بسوسيولوجيا اقتصاديات العالم الثالث sociology of The Third World Economy. من أهم العلماء الذين عالجوا هذا الاقتصاد من أمثال روستو Rostow، وهيرشمان Hirshman وسلو فيرتاردو C. Furtardo، وميردال Myrdal وستريتن Streeten، وجولدثروب Goldthrope وغيرهم آخرون وبالطبع هناك مجموعة من هؤلاء العلماء وينتمون أصلاً إلى دول العالم الثالث.

ومن أهم الخصائص التي تم مناقشتها بواسطة العلماء لاقتصاديات العالم الثالث وهي:

١ – حجم السكان: حيث أن أكثر من ٧٥٪ من إجمالي سكان العالم يعيشون في الدول النامية، كما تتميز هذه الدول بمعدلات من النمو السكاني المضطرد، حيث بلغ المتوسط ٢٥ حالة من المواليد في الألف، أما معدلات النمو السكاني للمتوسط العالمي ٢,٢٪ في مقابل ٠,٦٪ في الدول المتقدمة

٢ - الدخل القومي والفردي: يلاحظ أن أكثر من ٨١٪ من إجمالي الناتج القومي GNP، يكون من نصيب الدول المتقدمة في مقابل ١٩٪ فقط لنصيب الدول النامية هذا بالرغم من الدول الأخيرة بها أكثر من ٧٥٪ من إجمالي عدد سكان العالم، كما أن نصيب الدخل الفردي في الدول النامية ضعيف جداً، فلقد بلغ نصيب دخل الفرد في سويسرا أكثر من ١٥٠ مرة ضعف نصيب دخل الفرد في أثيوبيا على سبيل المثال.

٣ - الصحة والتعليم: تظهر مؤشرات العمل والمرض والتعليم مفارقات كبيرة بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤثر على طبيعة الدول الأولى بالرغم من التحسن التدريجي في مجال الصحة، كما يتفاوت بينهما متوسط العمر الفردي، أما التعليم فبلغ متوسط إنفاق الفرد من التعليم في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بمقدار ١ - ١٨ لصالح الدول الأخيرة، كما بلغت نسبة الأمية في المتوسط ٦٠٪ في الدول النامية، في مقابل ١٪ من الدول المتقدمة من إجمالي حجم سكانها.

٤ - التضخم والبطالة: بلغت معدلات التضخم في بعض الدول النامية اللاتينية من ١٠٠ - ٤٠٠٪، في مقابل الدول المتقدمة من ٥ - ٦ ٪، وبلغت نسبة البطالة في بعض دول أفريقيا وآسيا إلى أكثر من ٨٠٪ في مقابل ٧٪ في الدول المتقدمة.

٥ - الفقر: يعتبر مؤشر الفقر، ومعرفة السكان الذين تحت خط الفقر والمتعارف عليه اقتصادياً واجتماعياً، أن تقريباً ٥٠٪ من إجمالي سكان القارة آسيا يعيشون تحت هذا الخط وهذا يعكس قلة نصيب دخل الفرد من الناتج القومي، كما بلغت أكثر من ٦٠٪ من عدد دول أفريقيا يعيشون تحت خط الفقر في حين الدول الغنية تتمتع بنصيب كبير من إجمالي الدخل القومي والفردي.

٦ - التصنيع والتجارة الدولية: لا تزال الدول المتقدمة مهيمنة على أعمال حجم الصناعة العالمية، حيث تسيطر الدول الصناعية (السبع الكبرى) على أكثر من ٧٠٪ من أعمال الصناعات العالمية، كما بلغت حجم احتكار الدول المتقدمة أكبر من ٧٥٪ من إجمالي حركة التجارة الدولية

بإيجاز، تلك أهم المؤشرات أو الخصائص التي تعكس طبيعة اقتصاديات العالم الثالث، هذا بالرغم من ظهور بعض بوادر الأمل والتطلعات من دول العالم الثالث من دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) إلا أن الأزمات الاقتصادية التي حدثت خلال عام ١٩٩٨، توضح مدى هيمنة الدول المتقدمة على النظام الاقتصادي العالمي.

سابعاً ـ النظام الاقتصادي العالمي:

يكشف تحليل التراث الاقتصادي والسوسيولوجي وعلم الاجتماع الاقتصادي، أن عملية دراسة النظام الاقتصادي لا يمكن دراسته وتحليله في ضوء علاقته بالنظم الاجتماعية والسياسية والتعليمية أو القانونية التي توجد على المستوى المحلي أو القومي، ولكن أيضاً لابد من دراسة هذا النظام على المستوى العالمي الذي يؤثر في طبيعة الحياة الاقتصادية داخل الدول ذاتها. وهذا ما يوضح عموماً، نوعية التغيرات الاقتصادية والسياسية ولاجتماعية التي يشهدها المجتمع العالمي ككل – وهذا ما جعل كثير من علماء الاجتماع الاقتصادي يسعون لدراسة سوسيولوجيا الاقتصاد العالمي محاولين وضع بعض النظريات التي تهتم بدراسة هذا النظام ومدى تأثيره على طبيعة الحياة الفردية ولاجتماعية داخل الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية.

ونلاحظ أن هناك مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية التي تؤثر على طبيعة النشاط والحياة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم ومن أهم هذه المنظمات مثل صندوق النقد الدولي International Monitory Fund (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير World Bank، اللذان يؤثران على كثير من طبيعة السياسات الاقتصادية القومية والعالمية، وبالطبع أن هذه المؤسسات والمنظمات لها أهداف معينة تحترم بالطبع مصالح مؤسسيها من الدول المتقدمة على وجه الخصوص ولتزيد من أساليب هيمنتها وبطرها على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

في نفس الوقت، أن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يعكس أنماط مختلفة من التعاون والتكامل والصراع والتنافس الاقتصادي، وهذا ما يظهر في

مجموع الأسواق المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة وغيرها أو المنظمات والتكتلات الاقتصادية العديدة التي تسير على طبيعة النشاط الاقتصادي العالمي. علاوة على ذلك أن الدول المتقدمة تسعى جاهدة لخلق المزيد من عناصر السيطرة على الموارد الاقتصادية بشتى الوسائل كما تعودت عليه سواء عن طريق الاستعمار المباشر، والهيمنة الاقتصادية بصورة غير مباشرة، أ، طرح اتفاقيات تجارية مثل الجات، والتي لا يمكن أن تكون إلا في صالح من اخترعها و حددها من أجل مصالحه. وبالطبع هذه هي طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة بمختلف الوسائل لبسط نفوذها الاقتصادي على الدول النامية.

خاتمـــة:

تعد دراسة النظام الاقتصادي من أهم الدراسات والمجالات التي يهتم بها علماء الاقتصاد والاجتماع والاجتماع الاقتصادي، والتي تكشف عن مدى عمق العلاقات المتداخلة بين النظم الاجتماعية والتي تشكل نمط الحياة الاجتماعية في المجتمع الحديث. ولقد أعطى علماء الاجتماع منذ أن ظهر هذا العلم أولوية كبرى عند مناقشتهم لكثير من ملامح ومظاهر النظام الاقتصادي، الذي وضعه رائد علم الاجتماع (أوجست كونت)، بأن هذا النظام وظواهره المختلفة ما هو إلا نظاماً نشأ داخل المجتمع، الذي يعتبر لب وجوهر اهتمام علم الاجتماع ككل. من ناحية أخرى، يصعب على عالم الاجتماع، أن يعالج طبيعة العلاقات والبناءات والنظم الاجتماعية، دون أن يتعرف على نوعية النشاط والمكونات الاقتصادية، التي تشكل معظم ملامح الحياة الاجتماعية اليومية للجنس البشري.

فدراسة علماء الاجتماع الاقتصادي لقضايا الملكية وتطورها منذ أن عرفت المجتمعات البشرية حياة الاستقرار حتى الوقت الراهن، تسهم ف إعطاء تصور واضح لطبيعة التغيرات التي طرأت على هذا النظام، والأسباب التي عمل على الاعتراف به كنوع من الحقوق الاجتماعية والفردية، والتي يجب أن يتمتع بها الفرد أو الأسباب أيضاً التي أدت إلى إلغاؤه (نظام الملكية)، وجعل الملكية ملكية عامة وشائعة كما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقاً. وهذا

ما يجعلنا نعترف صراحة بصعوبة فهم التغيرات الاقتصادية كما حدث لـنظم الملكية، دون الرجوع إلى الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والمجتمع الذي توجد فيه الظواهر والمشكلات والنظام الاقتصادي ككل.

كما جاءت تحليلات العلماء لقضايا الإنتاج وعوامله المختلفة لتكشف لنا عن مجموعة العلاقات الاجتماعية التي ارتبطت بقضية الإنتاج، وإلى من يملك قيمة الإنتاج، وإلى أي الفئات سوف يوجد ويستهلك ويوزع هذا الإنتاج. كما جاءت أيضاً دراستنا حول عمليات نقل التكنولوجيا والشركات العالمية، واقتصاديات العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي والتي تناولناها بصورة موجزة جداً، لتوضح مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة قضايا النظام الاقتصادي وتفسيره في ضوء علاقته بالنظم الاجتماعية ككل.

المراجع والحواشي

(١) اعتمدنا بصورة كبيرة في كتابتنا لهذا الفصل على مؤلف الباحث التالي:
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج١، ٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
وللمزيد من التفاصيل انظر:
Weber, M, General economic History, (Trans. By: Cohen), N.Y. Traqnsaction Inc., 1981, PP. 197-198.

(٢) جاء هذا التقسيم حسب تصور الباحث وتحليله للتراث السوسيولوجي في مجال علم الاجتماع الاقتصادي.

(٣) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:
Weber, M. The Theory of social and Economic Organization, (Trans. By: A. Henderson & Parsons), N.Y.: Oxford Univ. Press, 1969.

(٤) للمزيد من التفاصيل انظر:
Durkeim, E, The Division of Labour in Society (Trans. By: G. Simpson), N.Y., The free Press, 1968.

(٥) سنكتفي هنا بعرض أفكار شومبير وميردال وللمزيد من التفاصيل عن المدرسة الفرنسية انظر:
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، ج٢، مرجع سابق، الفصل ١٢.

(٦) للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:
المرجع السابق، الفصل ١٣.

(7) Barnard, C, The Function of exchange, Cambridge, Harverd Univ. Press, 1937, P. 123.

(٨) موريس جنيزبرج، علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة دار السعد للطباعة والنشر، (بدون سنة)، ص٢-٩.
وورد هذين التعريفين في المرجع التالي:
- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق ص٤٦٨.

(٩) انظر المرجع التالي، بوتومور، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٩١.

(١٠) للمزيد من التفاصيل انظر:
عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي ج٢ ص٥٥٥-٥٥٦.



الفصل التاسع

النظـــام التعليـــمى

مقدمـــة.

أولاً - تعريف النظام التعليمى.

ثانياً - علم الاجتماع ودراسة النظام التعليمى.

ثالثاً - وظائف التعليم.

رابعاً - التعليم والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى.

خامساً- التعليم والتنمية.

سادساً- الاستثمار التعليمى.

سابعاً - المؤسسات التعليمية كتنظيمات اجتماعية.

خاتمـــة.



الفصل التاسع

النظـــام التعليـــمي

مقدمـــة:

يعكس تحليل تراث تاريخ المجتمعات البشرية وتطورها طبيعة الاهتمام بالنظام التعليمي، باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، التي تؤثر في طبيعة الحياة الاجتماعية ككل. كما ارتبط التعليم بنوعية التقدم الذي أحرزته المجتمعات وشعوبها، ما تركته من آثار وحضارات تبرهن على مدى اهتمام كثير من المجتمعات البشرية بطبيعة التعليم ومؤسساته المختلفة. والتعليم كنظام اجتماعي، ارتبط بنوعية البناءات الاجتماعية Social Structures، التي ظهرت في المجتمعات البشرية. فلقد تأثر التعليم بنوعية النظم الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والقانونية، التي كانت ولا تزال توجد في هذه المجتمعات. ومن ثم، من الصعوبة أن تدرس هذا النظام التعليمي بعيداً عن التغيرات الاجتماعية البنائية والوظيفية، التي تحدث في اي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

من هذا المنطلق، نجد أن معظم علماء العلوم الاجتماعية ركزوا على دراسة النظام التعليمي، محاورين التعرف بوضوح على طبيعة هذا النظام، وما يحدث بالفعل على كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والقومي والعالمي. ويشارك علماء الاجتماع والنفس والتربية والتاريخ والسياسة وغيرهم من علماء العلوم الطبيعية الأخرى، التي تسعى وتتم بالتعليم، خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة التي يمكن عن طريقها نستطيع الحصول على المعرفة الإنسانية Human Knowledge. وهذا ما يكشف عموماً طبيعة أهداف العلوم الاجتماعية والطبيعية معاً والسعي من أجل زيادة معرفة الإنسان بما يحيطه من أشياء وظواهر طبيعية واجتماعية في نفس الوقت.

ويوضح لنا التراث المعرفي للمجتمعات الإنسانية أن طبيعة نشأة الحضارات وازدهارها وتطورها، إنما حدثت نتيجة الاهتمام بالتعليم كعنصر

أساسي للتحديث والتقدم والتغير. ويتميز المجتمع الحديث بأنه المجتمع الذي يعتمد على التخصص والعلم كأساس أو سمة من السمات، والتي تجعله يختلف عن بقية المجتمعات البشرية والسابقة خاصة، وأن المجتمع الحديث الذي يتسم بالتعقيد والتحديث لزيادة المعرفة الإنسانية وحصولها على المعلومات والمعارف عن طريق التعليم، وزيادة المكتسبات الثقافية، التي يتعلمها الفرد في المجتمع. ومن ثم، فإن التعليم هو مصدر الثقافة Culture، ويعد من أهم الوسائل التي يتم عن طريقها نقلها إلى الأجيال اللاحقة، خاصة وأن الثقافة تعتبر الميراث الاجتماعي، الذي تنقله الأجيال الحالية للأجيال القادمة عن طريق التعليم والنظام التعليمي.

كما ارتبط التعليم ببعض المفاهيم والمصطلحات التي توضح مدى تداخل هذا المفهوم مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل الثقافة، والتحضر، والتطور، والتقدم، والمدنية، والتنمية، والتحديث، واقتناء التكنولوجيا، والتنشئة، والضبط، والأخلاق وغيرها. فالتعليم عملية معقدة لا يستطيع الفرد أن يحصل عليها إلا من خلال طرق الاكتساب أو التعليم سواء عن طريق المحاكاة أو التقليد أو التجربة أو غيرها من الوسائل التي يمكن للفرد أن يحصل على معارفه وثقافته ككل. علاوة على ذلك، تعكس طبيعة المجتمع الحديث، أن المجتمع يسعى للحصول على المزيد من المعرفة عن طرق اقتناء الوسائل التكنولوجية والمعرفية، كما نجد أن الوسائل الأخيرة تعد مصدراً للقوة والسيطرة والتقدم، فمن يحاول السعي جاهداً للحصول عليها والتفرق على الآخرين، وهو ما يكشف عموماً سر تقدم الدول المتقدمة على غيرها من الدول النامية في الوقت الراهن.

على أية حال، إن اهتمامنا الحالي يركز على دراسة النظام التعليمي في إطار تحليلنا لمجموعة من النظم الاجتماعية مثل الأسرة والنظام العائلي والاقتصادي والسياسي، ومحاولين أن نتعرف أولاً على تعريف النظام التعليمي، وما مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التعليم؟ وما هي أهم وظائفه الأساسية؟ وما علاقة التعليم بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة؟ ثم سنعالج قضية التعليم وارتباطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة الاستثمار

التعليمي، كما جاءت في تصورات نظرية رأس المال البشري. وأخيراً، سنعالج بصورة موجزة، واقع المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات باعتبارها من أهم التنظيمات الاجتماعية، وذلك من خلال التحليلات السوسيولوجية، التي عالج فيها علماء الاجتماع هذه المؤسسات التعليمية.

أولاً ـ تعريف النظام التعليمي[1]:

ظهرت مجموعة من التعريفات التي سعت لتوضيح مفهوم التعليم أو النظام التعليمي، والتي ركزت على إبراز دور هذا النظام في الحياة الفردية والاجتماعية ككل. وبالطبع، لقد تنوعت وتعددت هذه التعريفات، نظراً لأن موضوع التعليم أو التربية لم يعد قاصر على تخصص واحد من العلوم الاجتماعية، بقدر ما يشارك الاهتمام الجميع من المتخصصين في هذه العلوم لدراسة قضية التعليم أو التربية، ومدى انعكاسها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الحديث. ومن هذا المنطلق، سنوضح أهم التعريفات التي ارتبطت بالنظام التعليمي بصورة موجزة كما يلي:

- **تعريف دوركايم E. Durkheim**: عرف دوركايم التربية أو التعليم «بأنها التأثير الذي تمارسه الأجيال الأكبر سناً على تلك الأجيال التي ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية، كما أن التعليم يوجه لتنمية قدرات الطفل الفيزيقية والعقلية والأخلاقية، والتي يتطلبها منه مجتمعه ككل، وتتطلبها منه البيئة التي من المفروض أن يعيش فيها»[2].

- **تعريف كارل مانهايم K. Manheim**: يرى «التعليم أو التربية مجموعة الأساليب الفنية الاجتماعية، التي تشمل على طرق التأثير في السلوك الإنساني الذي يتلاءم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائدة»[3].

- **تعريف جون ستيوارت J. S. Mill**: يوضح التعليم بأنه «نوع من التثقيف العقلي والخلقي، وبأنه الوسيلة التي عن طريقها يمكن الفرد أن يمارسوا ذكائهم وإرادتهم». كما يضيف (مل) بأن التربية أن التعليم ترادف كلمة الثقافة التي تنقل من جيل إلى آخر. كما تشمل كلمة التربية كل ما نفعله بأنفسنا، وكل ما يفعله الآخرين من أجلنا بهدف الوصول إلى درجة الكمال.

- تعريف لستر سميث L. Smith: إن التربية تعتبر «عملية مستمرة هدفها تنمية الفرد وإعداد المواطن، وضمان طفولة أسعد لأبنائه، وأن من حق كل فرد أن يحصل على تعليم يتفق مع عمره، ويتناسب مع قدراته واستعداداته، كما تعلم التربية على تكوين قاعدة مشتركة للتعاقد»[٤].

- تعريف كارتل جود C. Good: إن التعليم «جميع العمليات التي يتم بواسطتها تنمية قدرات الشخص واتجاهاته وأشكال سلوكه الأخرى، وتنمية القيم الإيجابية التي يؤكد عليها المجتمع الذي ينتمي إليه»[٥].

حقيقة، تلك أهم التعريفات التي طرحت حول موضوع التعليم أو التربية والنظام التعليم والتي عكست تصورات مجموعة من علماء الاجتماع والتربية والفلاسفة والمفكرين الذين، سعوا لطرح تصوراتهم حول مفهوم التعليم. ولقد أجمعت معظم هذه التعريفات على أن التعليم ما هو إلا وسيلة لاكتساب الفرد المعرفة. والتي تعمل على تنمية قدراته وبما يتوافق مع عمره واحتياجاته الفردية والاجتماعية في نفس الوقت، أشارت بعض التعريفات على أن التعليم ما هو إلا وسيلة يتم عن طريقها اكتساب السلوك الإنساني الطريقة المثلى للحياة والتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه. ومن هذا المنطلق فإننا نتصور التعليم بأنه «الوسيلة التي عن طريقها يتم اكتساب الفرد المعرفة والأساليب اللازمة التي تؤهله لتنمية قدراته ومواهبه، عما يجعله قادراً للتكيف والعيش بصورة ملائمة مع بيئته الاجتماعية والثقافية والمجتمع الذي يعيش فيه ككل».

ثانياً ـ علم الاجتماع ودراسة النظام التعليمي:

تتبلور إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام التعليمي أو التربوي، عند مناقشتهم وتحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام وغيره من النظم الاجتماعية الأخرى. علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام، والتي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية، أو لوظيفة النظام التعليم والتربوي، وقضية التنشئة الاجتماعية، والدور الوظيفي للمدرسة والجامعة كنسق اجتماعي. ويمكن أن نشير فيما

يلي، إلى أهم الاتجاهات السوسيولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي والتربية عامة، والتي تم تصنيفها بواسطة الباحث إلى أربعة اتجاهات أو مداخل سوسيولوجية وهي[1]:

١ - المداخل البنائية الوظيفية التقليدية:

تتركز رؤية أصحاب هذه المداخل من خلال تصورها للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وخاصة عند طرح أصحابها لكثير من المفهومات الوظيفية، التي استخدمها خاصة الرعيل الأول من رواد علم الاجتماع، والتي جاءت من منطلق تصورهم الأيديولوجي، الذي يركز على أهمية النظام التربوي في المحافظة على النسق الاجتماعي الذي يوجد فيه وتنقسم هذه المداخل إلى أربعة مداخل وهي:

أ - مدخل الأنساق والبناءات الاجتماعية:

Social structure & Systems Approach:

من أهم رواد هذا المدخل كل من جون ديوي J. Dewey، وكارل مانهايم K. Mannheim، ودور كايم Durkheim، وتالكو بارسونز T. Parsons، ويمكن الإشارة إلى تصورات كل منهم بإيجاز شديد كما يلي:

١ - جون ديوي J. Dewye:

ويعتبر ديوي رائد المدرسة البراجماتية الأمريكية في مجال علم اجتماع التربية، وسعى لوضع مجموعة من المؤلفات من أهمها المدرسة والمجتمع، الديموقراطية والتعليم، وركز على دراسة المشكلات الواقعية للتربية والتعليم في المجتمع الأمريكي، ومحاولاً رسم سياسة تعليمية إصلاحية للنظام التعليمي الذي كان يعاني الكثير من المشكلات. كما جاءت تصوراته لمعالجة الخلل الوظيفي في دور المؤسسات التعليمية والتربوية، ووظائفها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق ناقش ديوي إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع أو ورشة صغيرة يتعلم فيها التلاميذ خبرات تفيدهم في حالة خروجهم لسوق العمل مبكراً أو خلال المراحل التعليمية اللاحقة. ومن أهم القضايا التي اهتم بها تحليله لمشكلة التعليم الرسمي وغير الرسمي

Formal & Informal Education، ودور المؤسسات التربوية في التنشئة إلى جانب المؤسسات الدينية. علاوة على تركيزه لكيفية اكتساب التلاميذ المعارف النظرية والعملية التي تكسبهم خبرات تؤهلهم للتكيف في المجال التعليمي والثقافي والعمل على جعل مضمون العملية التعليمية والتربوية ذو أهداف فردية واجتماعية في نفس الوقت.

٢ - كارل مانهايم K. Mannheim:

جاءت تصورات مانهايم في النصف الأول من القرن الحالي لتوضح طبيعة تخصصه المهني الأكاديمي كأستاذ لعلم الاجتماع والتربية مما أكسبت تحليلاته الخبرة العلمية والنظرية الأكاديمية. ولقد جاءت تصوراته في عدد من المؤلفات مثل الإنسان والمجتمع، وتشخيص عصرنا، والحرية والقوة الديموقراطية، وركزت هذه المؤلفات جميعها لتأكيد مانهايم، على أهمية التربية في الضبط الاجتماعي Social Control. ودور المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عمليات تشكيل السلوك الفردي، ولاسيما، أن عملية التعليم والتربية لا تتم إلا في وسط اجتماعي.

من ناحية أخرى، سعى مانهايم لاستخدام المدخل السوسيولوجي وربطه بين التعليم وقضية الحرية الفردية، وضرورة أعطاء الفرد الحرية لتعلمي واكتساب المعرفة. وهذا ما جعله يؤكد للعلاقة المتداخلة بين التعليم والديموقراطية والحرية الفردية بصفة عامة كما سعى للربط بين التعليم وعملية التخطيط Planning، خاصة وأن التعليم يعتبر الوسيلة لظهور المجتمع الديموقراطي Democratic Society، وأيضاً ظهور الشخصية الديموقراطية Democratic Personality، وإلى حدوث عموماً ما أسماه بالتكامل الاجتماعي Social Integration، وركز على أهمية تطور المؤسسات التعليمية لإنجاز الأهداف العامة الموضوعة للتعليم والنظام التعليمي ككل.

٣ - إميل دوركايم E. Durkeim:

جاءت تصورات دوركايم للتعليم والتربية وعلاقتها بنظريته العامة حول التضامن الاجتماعي Social Solidarity، والتي تندرج عموماً تحت إطار

النظرية البنائية الوظيفية العامة. وجاءت بعض مؤلفات دوركايم لتركز خصيصاً على التربية، وهذا ما جاء في مؤلفه عن التربية وعلم الاجتماع، والأخلاق والتربية، وتصور عموماً بأن التعليم شيء اجتماعي، ويعمل على تغيير المجتمع ككل، كما أنها تعد بمثابة الوسط الاجتماعي Social Milieu، الذي يحدد الأفكار والمثل والقيم. كما تعتبر التربية الوسيلة التي تعمل على تعزيز وجود المجتمع واستمراره واستقراره. وهي (التربية) من أهم مكونات ومتطلبات الحياة الجمعية والتي تؤدي إلى التنوع وزيادة التخصص في المهن وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة.

ومن أبرز القضايا التي اهتم بها دوركايم تحليله لعلاقة التعليم والتربية والتنشئة الاجتماعية Socialization، لأنها تعتبر جزء من العملية التربوية، والتي تؤهل الأطفال إلى اكتساب العادات والتقاليد وقيم المجتمع، من خلال الأسرة ومؤسسات التعليم وتؤدي إلى التجانس والتضامن الاجتماعي. كما اهتم دوركايم بدراسة ما يعرف بسوسيولوجيا المنهج Sociology of Pedagogue ومناقشته المناهج والمقررات الدراسي في النظام التعليمي في فرنسا. واهتم بدراسة العلاقة بين التلاميذ والمدرسين، ووجودهم داخل الفصول الدراسية وأهمية التخطيط العلمي للتربية.

٤ ـ تالكوت بارسونز T. Parsons:

يمثل بارسونز الاتجاه البنائي الوظيفي المحدث نسبياً خاصة وأن تصوراته جاء بين اهتمامات الرعيل الأول من علماء الاجتماع والعلماء المحدثين في هذا العلم وسعى لمناقشة التربية في ضوء معالجته لنظريته عن الأنساق الاجتماعية Social Systems التي تندرج تحت النظرية البنائية الوظيفية العامة. وركز عموماً على جعل النظام التربوي أو التعليم أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي، وإلى حدوث التكامل، والتجانس، والتعاون، والتماثل للقواعد والقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع ككل.

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية التنشئة الاجتماعية والعمل على تحقيق التكامل بين الأفراد الجماعات

والمجتمع، كما أن التنشئة الاجتماعية تعمل على تحديد الأدوار والمراكز والسلوك الفردي ككل. كما عالج المدرسة كطبقة اجتماعية، أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class، وناقش ثقافة هذه الطبقة، ويحاولاً التعرف على الثقافة المدرسية، كما ناقش قضية التعليم العالي Higher education ودور الجامعة في المجتمع واعتبراها التنظيم الأم Mother Organization، التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة. كما حلل العلاقة بين المدرسة والجامعات والبيئة الخارجية التي توجد فيها، وهي المجتمع باعتبار الأخير النسق الأكبر الذي توجد فيه المؤسسات التربوية كأنساق فرعية.

ب - مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach:

يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M. Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الاجتماع من أمثال دوركايم، وديوي مانهايم وغيرهم جاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية كل. هذا ما طرحه في نظرية الفعل الاجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية، فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث، الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني. كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية، والتخصصات الدقيقة، والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث.

وجاءت اهتمامات فيبر لتبني المدخل التاريخي التحليلي المقارن الذي يؤكد على أهمية إجراء الدراسة المقارنة في مجال التربية. ولقد ناقش قضايا تربوية هامة مثل دراسته لعملية التنشئة الاجتماعية، والاختيارات الخاصة Special Examinations، التي تؤهل الأفراد أو التلاميذ الطلاب للالتحاق بمؤسساتهم التعليمية أو مؤسسات مهنتهم المستقبلية. علاوة على ذلك، لقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريب Training، والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني

الحديث. كما سعى لدراسة أنماط التربية والتعليم في المجتمعات الشرقية مثل المجتمع الصيني والياباني وتحليل سمات عملية التعليم الكنفوشوسية، وأيضاً دراسته لعلمية التربية لرجال الدين اليابانيين.

ج - مدخل نظرية رأس المال البشري Human capital Theory:

تنسب هذه النظرية إلى تحليلات العديد من علماء ومن أنهم تيودر شولتز T. Schultz، التي ركزت على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوة العاملة، واعتبار التعليم نوع من الاستثمار الاقتصادي Economic Investment، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضاً في الدول النامية.

من ناحية أخرى، اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية أعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخريجها للكوادر العلمية والفنية المدرسة المؤهلة لإدارة عمليات الإنتاج. وبإيجاز، لقد ركزت هذه النظرية من الناحية الواقعية والأيديولوجية الرأسمالية التي تهتم بإعداد الكوادر الفنية والمهنية المدربة والمهرة اللازمة لعمليات الإنتاج واقتناء التكنولوجيا المتطورة.

٢ - المداخل الماركسية التقليدية المحدثة:

أ - الماركسية التقليدية:

تتدرج تصورات الماركسية التقليدية من خلال اهتمامات كل من كارل ماركس K. Marx والجلز Engles ونظريتهما المعروفة عن المادية التاريخية Historical Materialist، أو التي تعرف أيضاً بنظرية الصراع الطبقي Class Conflict وتتلخص تصورات ماركس والجلز، في رؤيتهما إلى أن عملية التعليم التي توجد في المجتمعات الرأسمالية تدخل ضمن العناصر

اللامادية التي تسيطر عليها الأيديولوجيا الرأسمالية وتدخلها في نطاقها. والتعليم ما هو إلا وسيلة لتعليم النشئ كيفية اكتساب هذه الأيديولوجية والإيمان بها والخضوع والامتثال لقواعدها وتوجيهها، والاقتناع المستمر بها. كما تسعى الرأسمالية عن طريق التعليم إلى إعداد المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية حتى تكون مؤسسات موجه لغايات وأهداف الرأسمالية، للذين يملكون جميع الوسائل المادية والإنتاج والسيطرة عموماً على طبيعة المجتمع الرأسمالي.

ب - الماركسية المحدثة:

حاولت زوجة لينين (كروبسكايا)، أن تعدل بصورة جوهرية أفكار ماركس وانجلز والنظرية حول التعليم، ومحاولة أخضاعها للواقع العملي وعن طريق الاستفادة أيضاً من خبرات الاتجاه البرجماتي (العملي) الذي كان سائداً في المجتمع الأمريكي. وحاولت زوجة لنتين أن تطور المؤسسات التعليمية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وجعل هذه المؤسسات كتابة ورش ومصانع ووحدات تدريبية تعمل على إكساب التلاميذ والطلاب خبرات مهنية وفنية تفيدهم في الحياة المستقبلية والمهنية لهم من ناحية أخرى، سعت زوجة لينين إلى تغيير مضمون العملية التعليمية، اتجاهها نحو الغرب أو اتجاه الفنون المتعددة أو البلوتيكتيكية **Polytechism**، التي تهدف بإيجاز، إلى جعل المدرسة أو الجامعة وأهدافها موجهاً لتوجيه التلاميذ نحو الحياة الإنتاجية المستقبلية في المجتمع.

وفي السنوات الأخيرة، تطورت عدد من النظريات أو المداخل التي تندرج تحت الماركسية المحدثة، مثل نظرية إعادة الإنتاج **Reproduction theory**، والتي تؤكد على أن الرأسمالية دائماً تعمل على إعادة وتشكيل وسائل الإنتاج الثقافي والمادي واللامادي، للعمل على إعداد القوى العاملة من أبناء الطبقات الفقيرة، وكرست من أجل ذلك المؤسسات التعليمية المختلفة ووسائل الاتصال الجماهيري. ومن ثم فإن جميع مؤسسات التعليم تعمل لتعديل الإنتاج الثقافي من أجل ضرورة مصالحها وأهدافها ومن أهم رواد هذه المدرسة لويس التوسير **L. Althusser**، وبيير بورديو **P. Bourdieo**، وجينتز **Ginits** وكارنوي **Carnoy**، ويللس **Willis**، وجيروكس **Giroux** وغيرهم.

٢ - المداخل الوظيفية الحديثة:

تطورت تصورات علماء البنائية الوظيفية وخاصة الأفكار التي ظهرت خلال الربع الأخير من القرن الماضي (العشرين) وحاولت تحديث الأفكار التقليدية حول كثير من الموضوعات والقضايا والمشكلاته التي تهتم بمعالجة البنائية الوظيفية ككل خاصة، وأن كثيراً من التصورات التقليدية، لم تعد ملائمة لقبولها بواسطة العلماء والباحثين، لبعدها عن التفسير الواقعي للحياة الاجتماعية، وهذا ما انطبق على معالجة البنائية الوظيفية للنظام التعليمي وقضية التربية في المجتمعات الرأسمالية أو غيرها من بعض العالم.

وتنقسم هذه المداخل إلى أربعة مداخل، يمكن الإشارة إلى أهم أخطارها بإيجاز كما يلي:

أ - المدخل المؤسساتي الحديث Modern Institutional Approach:

تطورت وجهة نظر البنائية الوظيفية الحدثة من خلال رؤية بعض العلماء، الذين ركزا على دراسة الدور الوظيفي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها المؤسسات التعليمية. فقد ركزت الاهتمامات الحديثة على تحليل المدخلات والمخرجات للمدارس والجامعات ومحاولة تحديث المهام الوظيفية التي تقوم بها هذه المؤسسات، والعمل على زيادة كفاءتها وفاعليتها، من أجل تعزيز الخدمات التعليمية. كما حرصت هذه الأفكار الحديثة على عقد الكثير من المقارنات بين المؤسسات التعليمية التي توجد في المجتمعات الأمريكية من أجل الوصول إلى مؤسسات تربوية أكثر فاعلية.

ب - المدخل الفيبري الحديث New Webern Approach:

ركزت آراء هذا المدخل على ضرورة تبني تصورات فيبر التقليدية ونظريته عن الفعل الاجتماعي، ومدخله المميز (لتحليلي التاريخي المقارن)، وذلك من أجل فهم المؤسسات الثقافية التعليمية على مستوى العالم، بالإضافة إلى تحليل مضمون ومستوى العملية التعليمية التي توجد ف كثير من الدول المتقدمة والنامية للتعرف بوضوح على الأساليب الكفيلة التي تعزز من أهداف العملية التعليمية ككل. ومن أنصار هذا المدخل بلومر Blumer، ودوجلاس Dougles، وولسون Wilson، وبيكر Becker وآخرون.

ج - المدخل التفاعلي الرمزي Symbolic Interaction Approach:

يرتبط هذا المدخل بالتحليلات النظرية لعالم النفس الاجتماعي جورج ميد G. Mead وآخرون، التي ركزت على تحليل المواقف الاجتماعية وعمليات الاتصال والتفاعل الرمزي وغير الرمزي داخل الجماعات الصغيرة والكبيرة. ولقد حرص أصحاب هذا المدخل على ضرورة استخدام أساليب اللغة والاتصال الرمزي الأخرى، للتعرف على المشكلات التي توجد داخل الفصول الدراسية والمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية، وتحليل العلاقة بين التلاميذ وبين التلاميذ ومدرسيهم، وبينهم جميعهم وأدارتهم المدرسية والتعليمية، ويسهم ذلك في زيادة معرفة أساليب التحصيل الدراسي والتعليمي، وزيادة أنماط المعرفة والثقافة التي يحصل عليها التلاميذ وتوجيهها للحياة اليومية والعملية المستقبلية، ومن رواد هذا المدخل عل سبيل المثال، نيش Nash، وودودس Woods، وميلتر Melter.

د - المدخل الأثنوميثودولوجي Ethnomethodology Approach:

يركز هذا المدخل على ضرورة تحديث الأساليب التي عن طريقها دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي عموماً عن طريق دراسة الطرق المستخدمة للأفراد وأعادة استخدامها مرة أخرى لمعرفة أسباب اتخاذ سلوكهم أو صرفهم في مواقف معينة ومحددة، وارتبط هذا المدخل بتحليلات هارلود جارفينكل H. Garfinkel، التي نشرت أواخر الستينات، ولقد استخدم هذا المدخل في دراسة سلوك التلاميذ والطلاب والمدرسين ومديري المدارس والقائمين على العملية التعليمية وتحليلهم أيضاً للأدوار الوظيفية والمهنية سواء للأفراد أو المؤسسات التعليمية، وما ينبغي أن يقوم به الجميع من أجل تطوير الخدمات التعليمية، وزيادة الفاعلية والكفاءة للمؤسسات التعليمية من ناحية، وأيضاً إلى النظام التعليمي ودوره الوظيفي في المجتمعات من ناحية أخرى.

هـ - المدخل الفينومينولوجي Phenomenology Approach:

وركز هذا المدخل لتطوير البنائية الوظيفية ودراستها للظواهر الاجتماعية عن طريق تحليل المعاني والأفكار وأنماط اذوقته ودراسة علاقات

التفاعل ونوعية المواقف، وعمليات الإدراك والشعور وتفسيرهم للسلوك والتفاعل بين الأفراد من خلال الاعتماد على خبراتهم الشخصية والتصورية التي تنطبع في ذاتهم الخاص وحول حقائق الأمر والظواهر الاجتماعية والعرفية. ولقد ارتبط هذا المدخل في مجال التربية بتحليلات كثير من علماء التربية في بريطانيا والولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية الأخرى. ولقد استطاع العالم البريطاني (ميشل يونج M. Young)، أن يستخدم المنهج الفينومينولوجي (المعرفي) في دراسة طبيعة المعرفة والمقررات الدراسية والأنماط الثقافية والتعليمية المتعددة التي توجد داخل الفصول والمدارس التعليمية، بهدف تطويرها وتحديثها بصورة مستمرة خاصة وأن هذه المؤسسات تعتبر من أهم المؤسسات التي تمد الأفراد بأنماط المعرفة والقوة والثقافة.

٤ - المداخل الراديكالية (النقدية) Critical or Radical Approach:

ترتبط هذه المداخل بمدرسة فرانكفورت Frankfurt School التي ظهرت في ألمانيا وحاولت أن تنقد كل من البنائية الوظيفية والماركسية وتحليلاتها للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات الغربية عموماً. ولقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية عموماً بما فيها النظام التعليمي، وكيفية توجيه هذا النظام إلى أيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية، ولم تحقق عموماً ما يسمى بدول الرفاهية المزعومة نظراً لوجود كثير من التناقضات التي توجد في كل من المجتمعات الاشتراكية سابقاً أو الرأسمالية وغيابها عن تطبيق الديموقراطية أو تطويرها عن طريق المؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات الأخرى. كما قد ظهرت مجموعات من المداخل الحديثة لدراسة التعليم والنظم التعليم مثل نظرية الحرمان الثقافي Theory of Cultural Deprivation، وتركيزها على دراسة الثقافات الفرعية للطبقة العمالية، التي تعاني بألوان شتى من الحرمان التعليمي والثقافي في المجتمعات الغربية. كما ظهرت مدرسة أعادة التحليل الاجتماعي للتربية Social Analysis of Eduation والتي جاءت في تحليلات ويكسر Wexer الذي يطرح أفكار جديدة أكثر تطوراً لأهداف التعليم في المجتمعات الحديثة.

ثالثاً ـ وظائف التعليم:

تكشف التحليلات الموجزة السابقة عن طبيعة الاتجاهات والمداخل السوسيولوجية لعلم الاجتماع، ومدى اهتمامها بدراسة النظم التعليمية، ومناقشة حقيقة التربية بصورة عامة. ولقد حرصت معظم هذه الاتجاهات سواء أكانت ذات طابع محافظ أو راديكالي نقدي أو ماركسي، أن تهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى. خاصة أن هذا النظام له مجموعة من المؤسسات التعليمية التي تعتبر بمثابة بناءات اجتماعية Social Structures، ترتبط بها العديد من الوظائف التي تقوم بها في أداء مهامها التي وضعت من أجله.

كما جاءت تصورات البنائية الوظيفية ممثلة في اتجاهاتها ومداخلها المختلفة سواء أكانت تقليدية أم محدثة لتركز على تحليل العلاقة بين البناء، والوظيفة، التي توجد بين المؤسسات الاجتماعية التعليمية ونوعية الوظائف التي توجد في المجتمع الحديث. كما جاء النظام التعليمي ومؤسساته ليقوم بعملية الحفاظ على النسق الأكبر وهو المجتمع، ذلك عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، واكتساب المعرفة والثقافة، والخبرة والمهن المختلفة إلى التلاميذ والطلاب، وتشكيل السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية، وتكوين الشخصية الفردية والجمعة. وهذا ما أدت عليه تصورات البنائية الوظيفية التي عالجت النظام التعليمي باعتباره نسق اجتماعي يرتبط ببقية النظم والأنساق الأخرى.

في نفس الوقت حرصت الاتجاهات الراديكالية النقدية أو الماركسية على أن تكشف النقاب عن اتجاهاتها وأيديولوجياتها نحو تحليل النظام التعليمي وطبيعة واقع المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع سواء لخدمة النظام الأيديولوجي الاشتراكي أو النظام الرأسمالي. كما حاولت بعض هذه الاتجاهات أن تركز على ضرورة توجيه عمليات التنشئة الاجتماعية ووظائف المؤسسات التعليمية، إلى تقديم الخبرات العملية التي تفيد التلاميذ والطلاب خلال مرحلة تعليمهم أو بعد خروجهم إلى سوق العمل وهذا ما أيدته الاتجاهات الاجتماعية عند جيروديوي أو تحليلات زوجة لينين في مدخلها

البوالتيكنيكي سواء في الاتحاد السوفيتي سابقاً أو في الولايات المتحدة كما جاء في تصورات البراجماتية الواقعية.

وعلى أية حال، نحاول حالياً أن نعرض مجموعة من الوظائف العامة التي اتفق حولها معظم علماء الاجتماع وعلماء التربية والنفس والاقتصاد من ناحية، وعلماء علم الاجتماع التربوي من ناحية أخرى. ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

١ - **وظيفة نقل الثقافة Culture transmission Function:**

تتركز مهمة النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة مثل المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات الأخرى في الحفاظ على الثقافة ونقلها بين جيل إلى آخر بين أجيال المجتمع الواحد وحيث أن الثقافة وما تشمله من أنماط مختلفة من المعرفة تشمل على جوانب إيجابية هامة، والتي تتضمن العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والقانون والفنون وغيرها من الأساليب الفنية والتكنولوجية المادية، يتم استيعابها بواسطة التلاميذ والطلاب بتثقيفهم وبعد ذلك يحرص أبناء هذا الجيل على تنشئة أبنائه من أجل أعدادهم للمستقبل ونقل التراث الثقافي عامة إلى الأجيال اللاحقة. وتعتبر عملية نقل الثقافة بمثابة نقل التراث الاجتماعي عبر الأجيال التاريخية.

٢ - **الوظيفة السياسية Political function:**

يقوم النظام التعليمي مؤسساته المختلفة بأعداد القادة السياسيين Political Leaders، وذلك أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية، كما تقوم المؤسسات التعليمية بغرس قيم حب الولاء والانتماء والتضحية والوطن عموماً، وذلك عن طريق محتوى المادة التدريسية، أو أساليب الحياة اليومية داخل المؤسسات التعليمية وتساعد التلاميذ على طريقة معينة من التعبير واحترام الآخرين والقواعد والأساليب الديموقراطية التي تساعدهم على الحياة السياسية المستقبلية. كما نجد أن هناك نوع من المدارس في العديد من الدول المتقدمة تسمى بمدارس أعداد القادة وتدريبهم على العمل المستقبلي في المجال السياسي.

٣ - الوظيفة الاقتصادية Economical Function:

تعتبر مؤسسات النظام التعليمي وتنظيماته المختلفة من أهم المؤسسات التي تعمل على أعداد المجتمع بالقوى العاملة اللازمة لعمليات الإنتاج، وهذا هو هدف النظام التعليمي في أي مجتمع من المجتمعات هذا بالإضافة إلى نواحي التثقيف واكتساب المعرفة. وتحرص الدول المتقدمة أو النامية التي في طريقها إلى التحول نحو التقدم على أن تهتم بالتعليم ومؤسساته، وذلك من أجل تخريج كوادر مهنية متخصصة في كافة التخصصات، لاستيعاب التكنولوجيا وأنماط الإدارة والمعرفة المختلفة. من ناحية أخرى، أن الوظيفة الاقتصادية للتعليم تساعد الأفراد أنفسهم، على اكتساب فرص الحياة Life Chances وتؤهلهم للحصول على المراكز والأدوار المهنية المميزة في المجتمع وتساعد على الحراك الاجتماعي الإيجابي.

٤ - وظيفة الانتقاء الاجتماعي The Function of Social Selection:

حرص كثير من علماء الاجتماع عند تحليلهم للنظام التعليمي، وأهدافه للتركيز على أهمية الانتقاء للأفراد بعد التلاميذ والطلاب سواء في المراحل السابقة لدخولهم لمؤسسات التعليم أو بعد تخرجهم منها، ودخولهم إلى مؤسسات العمل المختلفة. وهذا الانتقاء يساعد كل من الأفراد والمجتمع على تحقيق أهدافه من العملية التعليمية ومؤسساتها ونظامهما ككل. كما أن عملية الانتقاء يقصد بها تصنيف التلاميذ حسب مواهبهم وقدراتهم وميولهم واتجاهاتهم وتدريسهم وتعليمهم للمواد الدراسية التي تناسبهم فيزيقياً وعقلياً وعملياً ومستقبلياً.

٥ - وظيفة اختيار المبدعين Function of Innovators Selection:

تتركز هذه الوظيفة في بلورة أهداف النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة، التي لا تقتصر على مجموعة الوظائف الاقتصادية والسياسية أو نقل المعرفة والثقافة. بقدر ما نجد أيضاً أن مهمة التعليم تتركز في أعداد الفئات الاستثنائية من التلاميذ والأطفال، الذين لديهم مستويات مختلفة من الإبداع والتفوق في كافة المجالات والتخصصات. وتحرص العديد من الدول المتقدمة على اختيار التلاميذ المبدعين منذ الصغر وتنشأتهم بصورة معينة تضمن

تقدمهم وإبداعهم المستقبلي بما يعود على المجتمع بالكثير من الفوائد المتعددة. كما يلاحظ أيضاً، أن كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع الاقتصادي، يتصورون أن فئة المبدعين أو المخترعين يعتبرون من أهم عناصر عملية الإنتاج في الوقت الراهن.

بإيجاز، تلك أهم الوظائف التي طرحها عدد من علماء اجتماع التربية، والذين حاولوا تصنيف الوظائف التي يقوم بها النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة في العصر الحديث. وتعكس هذه الوظائف بجملة نوعية الأهداف، التي توضع من أجل تطوير مؤسسات وتنظيمات النظام التعليمي، وتخضع دائماً للتغيير والتطوير بواسطة القائمين على وضع ورسم القرارات الاستراتيجية التعليمية، بما يتناسب مع متطلبات المجتمع واحتياجاته الأساسية.

رابعاً ـ التعليم والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:

كشفت مجموعة الوظائف العامة للنظام التعليمي ومؤسساته المختلفة عن طبيعة الأهداف التي كرست من أجل هذا النظام عند بداية التخطيط والأعداد له والعمل عموماً على خدمة الفرد والمجتمع. وهذا ما جاء من خلال وظائف نقل الثقافة والمعرفة، والوظائف الاقتصادية، والسياسية، وتزويد المجتمع بالمبدعين أو الانتقاء الاجتماعي. وتستطيع أ، تفحص هذه الوظائف السابقة ونشاهد جيداً أن كلما وضعت من هذه الوظائف تتضمن عمليتي التنشئة الاجتماعية **Socialization** والضبط الاجتماعي **Social Control**، ويمكن تحليل هاتين العمليتين وارتباطهما بالنظام التعليمي خلال السطور القادمة.

١ ـ التعليم والتنشئة الاجتماعية:

تتميز عملية التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي عن طريقها يتم أعداد التلاميذ والطلاب واكتسابهم أنماط من المعرفة والثقافة والمهارات وأشكال من السلوك التي تؤهلهم في حياتهم الاجتماعية والمهنية في المرحلة الحالية أو المستقبلية، وتجعلهم عموماً أفراداً صالحين في المجتمع. ومن ثم، نرى أن مهمة التنشئة الاجتماعية لا تتركز فقط حول اكتساب المعارف والثقافة

والعلم، بقدر ما تساعد على تأهيل الشخصية الفردية واستيعابها العديد من القدرات والمهارات اللازمة، وتكوين أنماط من العلاقات الاجتماعية، وتحديد عمليات التفاعل والسلوك الاجتماعي، والتي تحدد مسئولياتهم وواجباتهم مع الآخرين في المجتمع.

وتتم عملية التنشئة الاجتماعية بواسطة النظام التعليم بدءً من مرحلة الطفولة المبكرة التي يعيشها الطفل داخل أسرته والتي اكتسب الوالدين فيها الكثير من الخصائص والقدرات التي تؤهلهم لتربية طفلهم في المراحل الأولى من الحياة العمرية. ثم تمر مرحلة الحضانة، وهي نوع من مؤسسات التعليم التي يهتم برعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة وتلعب دوراً كبيراً في عمليات تشكيل السلوك وتعلم أنماط التفاعل مع الآخرين والاعتماد على الذات والتعاون وغيره. أما خلال مرحلة التعليم الأساسي الابتدائي، يتم تأهيل التلاميذ على اكتساب المعارف الأساسية وإعطائهم الفرصة على التعبير عن الذات سواء من خلال ممارسة النشاط الرياضي والتعليمي المختلف في مرحلة الأعداد ويتم بلورة معارف التلاميذ وأعدادهم إلى مرحلة التخصص العلمي والمهني. وهذا ما يظهر عموماً بدأ من مرحلة التعليم الثانوي وحتى الجامعات حتى يتم تأهيل الطلاب من الناحية المهنية والفنية وإعدادهم ليصبحوا كوادر متخصصة في المجتمع.

ومن هذا المنطق، يمكن أن ننظر إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم بواسطة النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة على أنها تشمل العناصر التالية:

١ - التمييز الواضح للسلوك الدائم.
٢ - اكتساب القدرات والمهارات اللازمة.
٣ - اكتساب الثقافة وأنماط المعرفة المختلفة.
٤ - تشكيل نمط الشخصية الفردية.
٥ - تكوين الاتجاهات والميول والمعايير الجديدة.
٦ - الأعداد الشامل للحياة الاجتماعية المستقبلية.

التعليم والضبط الاجتماعي:

ركز علماء الاجتماع والتربية والنفس وغيرهم من الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين النظام التعليمي والنظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الاقتصادي، والسياسي والعائلي، والقانوني على أن هذه العلاقة متداخلة ومن الصعب الفصل بينها بصورة خاصة. ولقد كشفت تصورات علماء الاجتماع التربوي خاصة وعلم الاجتماع بصورة عامة، على أهمية العلاقة بين التعليم والضبط الاجتماعي خاصة والتعليم يعتبر في حد ذاته وسيلة للضبط الاجتماعي. وهذا ما جعل علماء الاجتماع النفسي يركزون على محور اهتمام عملية التنشئة الاجتماعية لدى الأطفال والتلاميذ واكتسابهم سلوكيات معينة تكون ملائمة من ناحية العادات والتقاليد والأعراف الموجودة.

وعبر عن ذلك تحليلات بعض علماء الاجتماع من أمثال دوركايم، الذي حدد العلاقة بين التربية والأخلاق والضبط الاجتماعي وتناولها في مؤلفات متخصصة في هذا المجال. فهدف التربية والتعليم يكمن في إعداد التلاميذ والطلاب ليكونوا مواطنين صالحين ومتكيفين للحياة الجمعية في المجتمع. كما يجب الربط بين التعليم والأخلاق والقانون، وهذا ما أشار إليه دوركايم في تحليله لعملية التنشئة الاجتماعية ومهمة النظام التعليمي ومؤسساته المختلفة. من ناحية أخرى، يشارك دور كايم العديد من علماء الاجتماع في مهمة النظام التعليمي في بناء المعايير The Structure of Normes، في المجتمع الحديث خاصة بعد أن تصدعت وانهارت الأساليب التقليدية للضبط الاجتماعي مثل الانحراف والتقاليد ومن ثم يجب تزويد النشئ خلال مؤسسات التعليم المختلفة معايير وقيم جديدة تؤدي إلى التضامن الاجتماعي، والبعد عن روح الأنانية والعمل على خلق قيم الولاء والتضحية والامتثال والطاعة لقواعد المجتمع وقدراته المختلفة. وبإيجاز، يركز علماء التربية على دور المدرسة في ضبط التلاميذ خلال مرحلة الحياة اليومية المدرسية، ونوعية الأنشطة والسلوكيات وأنماط التفاعل مع الآخرين، على أن يتم ذلك عن طريق ميكانزمات الضبط الاجتماعي الإيجابي (المكافآت) أو السلبي (العقاب). وبإيجاز، أن مهمة النظام التعليمي ليس فقط تتركز في

تقديم وظائف سياسية واقتصادية أو نقل ثقافة، بل أيضاً تشمل على تنشئة الأفراد وجعلهم يمتثلون للقواعد والقوانين والأعراف المجتمعية.

خامساً ـ التعليم والتنمية:

تتعدد الأدوار الوظيفية للنظام التعليمي واعتباره وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية **Social & Economic Development**، خاصة وأن هدف هذا النظام تعليم الأفراد والجماعات الذين يعتبرون الوحدات الأساسية والمكونة للمجتمع، وذلك من خلال تعليمهم وتوجيههم واكتسابهم الخبرات المعرفية والثقافية والمهنية والقدرات التي تؤهلهم عموماً للقيام بأعبائهم ومسئولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع الذين يعيشون فيه. من ثم، يعتبر النظام التعليمي أداة أو وسيلة هامة لعمليات التنمية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الحديث. وهذا ما يؤكده علماء الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والسياسة والتربية عندما يهتمون بدراسة أهداف التعليم، عبر العصور التاريخية حتى الوقت الراهن.

وتركز خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجيتها العامة حول إنجاز أهداف معينة في المجالات المختلفة سواء كانت الرعاية الاجتماعية، أو القطاع الصحي، أو الزراعي أو الصناعي، أو غيرها من المجالات الأخرى. فبدون تعليم القائمين على تنفيذ هذه المشروعات ومن يتحملون أعباء إنجاز هذه الخطط وتدريبهم وتعليمهم على مهارات واكتسابهم قدرات معينة، ولا يمكن أن تتم هذه الخطط أو تنفذ بدونها. فإدارة عمليات التنمية بأنواعها المختلفة تستلزم وجود فئة من الفئات المهنية المختلفة التخصصات التي تعمل على وضع خطط التنمية بصورة أساسية. من ناحية أخرى، أن عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتم في المجتمع إلا عن طريق وجود مستوى تعلمي وتثقيفي معين للأفراد المستفيدين من خطط التنمية وهذا ما يسمى بعمليات المشاركة **Participation Processes**، من جانب الأفراد المستهدف تنميتهم أو تنمية وتطوير مجتمعهم المحلي.

ويجمع علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو المتخصصين في هذا المجال، وعلماء التربية، إلى أن التعليم يعتبر من أهم وسائل التغير الاجتماعي **Social Change**، كما أن العليم يعتبر شرط أساسي لحدوث التنمية ذاتها. في

نفس الوقت، ينظر إلى التعليم على أنه من أهم نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم ينظر إلى التعليم على أنه عامل معتمد Independent Factor، على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعندما يحدث في المجتمع يؤدي إلى التغير الاجتماعي الذي يظهر على العادات والتقاليد والقيم والاجتماعية. وهكذا، يمكن القول أن استخدام التعليم كعنصر أساسي لإحداث عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي المطلوبة أو المستهدفة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، أن وضع الخطط لمحو أمية الأفراد والجماعات في القطاعات الريفية مثلاً، يكون جزءاً من تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية وحدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية شاملة في هذه القطاعات.

علاوة على ذلك، أن من أهم وظائف التعليم أو النظام التعليمي هو خلق الجو المناسب والعمل على خلق نوع وجيل من المبدعين Innovators، الذين يمكن الاعتماد عليهم في المستقبل، من أجل تطوير المجتمع وتحديثه وتقدمه في مختلف التخصصات والمجالات. وهذا ما يؤكد على وجود أهمية هذه الوظيفة للنظام التعليمي كما أن غيابها عند وضع الاستراتيجيات والخطط العامة للنظام التعليمي، مؤثر من الناحية السلبية على مكونات وأهداف هذا النظام ككل. وهذا أيضاً ما يؤكد على أهمية وجود أهداف مشتركة بين النظام التعليمي واستراتيجياته وطبيعة أحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي المستقبلي في المجتمع المراد تغييره أو تحديثه. فزيادة الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي في الدول النامية وتوفير الإمكانات اللازمة للعملية التعليمية من المدرسين والفنيين المساعدين، والمعامل والمختبرات والأنشطة المختلفة والموارد المالية من نشأتها، أن تعزز عمليات التغير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل عن طريق الاستفادة من هؤلاء التلاميذ أو الاستفادة من أعداد المبدعين منهم بعد تخرجهم وتدريبهم في سوق العمل.

بإيجاز، يمكن القول أن التعليم يعتبر شرطاً أساسياً لحدوث التغير الاقتصادي والاجتماعي، ما يترتب عليه من نتائج متعددة على المجتمع والفرد في نفس الوقت. وهذا ما يؤكد عموماً على أهمية الأفراد والتخطيط الجيد للنظام التعليمي حتى يقوم بدوره في تنفيذ برامج التنمية المستهدفة، خاصة،

إذا حرص القائمين على وضع استراتيجيات التعليم عامة، أن يكون هدفهم الأساسي، هو حدوث الكثير من مظاهر تنمية الفرد والمجتمع معاً فعند وضع هذه الاستراتيجيات يجب أن تضع في اعتبارها طبيعة الفوائد المادية التي سوف يجنيها الفرد من عملية التعليم ذاتها، وما هي الفرص الحياتية المستقبلية التي سوف يكتسبها من التعليم، وما هي فرص الحياة والعمل التي يمكن أن تتوفر له من أي نظام تعليمي أو مرحلة تعليمية أو برنامج تأهيلي سوف يحصل عليه. أن الشعور والإحباط لدى كثير من المتعلمين في الدول النامية، بعد تخرجهم من المؤسسات التعليمية، لعدم حصولهم على الوظائف المناسبة والأجور المناسبة، جدير بأن يكشف عن مدى غياب العلاقة المتبادلة من النظام التعليمي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، التي توجد في المجتمعات الحديثة النامية.

سادساً ـ الاستثمار التعليمي:

في إطار تحليلنا لمكونات النظام التعليمي ودوره الوظيفي في المجتمعات الحديثة، وكما كشفت عنه التحليلات السابقة حول العلاقة المتبادلة بين التعليم عموماً وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكيف يمكن اعتبار التعليم ما هو إلا وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي الشامل والمستهدف في المجتمعات في الوقت الحاضر، فهناك كثير من القضايا الأخرى التي يهتم بدراستها علم الاجتماع والمتخصصين في مجال علم الاجتماع التربوي، عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها.

ومن أهم هذه القضايا الاستثمار التعليمي Educational Investment، تلك القضية التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد اهتم كثير من علماء الإجتماع والتنمية والاقتصاد بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة ويرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري Human Capital Theory، التي ترتبط بتصورات تيودو شوتلز T. Schultz في تحليلها لأهمية التعليم واعتباره المكون الأساسي لرأس المال البشري.

وإن كانت جذور هذه النظرية ترجع إلى تصورات آدم سميث A. Smith، عندما أشار كثيراً إلى أهمية التعليم كعامل للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتطور والتقدم. وهذا ما أيده أيضاً العالم الاقتصادي البريطاني الفرد مارشل A. Marshall، عندما نظر إلى التعليم، على أنه نوع من الاستثمار الاقتصادي، فلقد حث الحكومة البريطانية على زيادة الإنفاق التعليمي وعلى المؤسسة التعليمية، لأن قيمة ما ينفق على التعليم ككل سوف يكون نوع من الاستثمار الاقتصادي المستقبلي الذي يعود بنتائج متعددة للمجتمع والفرد ككل.

واهتمت نظرية رأس المال البشري بقضية الاستثمار التعليمي، وذلك عن طريق ما يعرف أيضاً بالاهتمام باقتصاديات التعليم، وتحليل كل من مدخلا ومخرجات Puts in Puts & out العملية التعليمية ككل سوف يؤدي إلى تطوير النظام التعليم ومؤسساته في المرحلة الحالية والمستقبلية. ولقد إستفادت دول كثيرة من خلال الاسترشاد بمضمون نظرية رأس المال البشري والتي تؤكد على أهمية تعليم وتثقيف القوى العاملة، وتطوير قدراتها المستمرة حتى تستطيع أن تكون لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وتطبيقاتها في المؤسسات الإنتاجية بمختلف أنواعها. وهذا ما جعل كثير من الدول النامية والمتقدمة تكرس جزء كبير من ميزانية الدولة من أجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وتوجه جزء كبير من الموارد المالية إلى مراكز البحث والتطور (Researches & Development) التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي عموماً.

كما قد تطورت بحوث ودراسات العلماء الذين اهتموا بدراسة الاستثمار التعليمي واقتصاديات التعليم ككل، من خلال إجراء الدراسات الميدانية وتحليل جملة التكاليف ومدخلات العملية التعليمية، ومعرفة حصيلة المخرجات النهائية للعملية التعليمية. فدراسة تكلفة طالب الطب على سبيل المثل، خلال سنوات الدراسة، يمكن حسابها بصورة دقيقة، ويعد ذلك نوع من الاستثمار التعليمي في مجال الطب، كما يمكن حساب جملة ما يعود من الإنفاق على هذا الطلاب في المستقبل والتي تتمثل في علاج المرضى،

وتحسين مستويات الصحة للقوى العاملة والمهنية في المجتمع، وهذا ما ينطبق أيضاً على العديد من الفئات المهنية الأخرى، كما نلاحظ أن عملية الاستثمار التعليمي يمكن ملاحظاتها من خلال الفوائد المالية أو الاستثمارية، التي يمكن أن تعود على المجتمع ككل. وهذا ما يتمثل إذا طرحنا مثال تحويلات العمالة المهاجرة للخارج - بالرغم من الجوانب السلبية - إلى أن فائض العمالة عن السوق المحلي المصري خلال الربع القرن الأخير، كان يعتبر من أهم الموارد التي تدر على الخزانة العامة بالكثير من الأموال. وشكلت تحويلات العمالة المهاجرة في مرحلة من المراحل أعلى مصدر للدخل في المجتمع المصري. هذا ما ينطبق عموماً على الكثير من الدول الآسيوية والتي يعمل أبنائها في الدول الخليجية.

في نفس الوقت، أن الاستثمار التعليمي لا يقتصر فقط على الفوائد الاستثمارية التي تعود على المجتمع، فالتعليم في حد ذاته يعتبر مصدر للحصول على الوظائف والمهن وتوفير فرص الحياة The life chances، الحصول على الأجور العالية، وحماية الأفراد من البطالة، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد المتعلمين عن غيرهم. ولقد ظهرت تحليلات كثيرة حول سعي الطبقات العليا والمتوسطة لامتلاك رأس المال الثقافي عن طريق التعليم. ولا تزال هذه الطبقات تسعى جاهدة لأدخال وتعليم أبنائها في مستويات ومؤسسات تعليمية جيدة من أجل توفير فرص عمل مستقبلية لهم، وحصولهم على المراكز المهنية والوظيفة المناسبة، والتي تؤهلهم إلى ارتفاع مستوى معيشتهم، وتساعدهم على الحياة الاجتماعية والاقتصادية الكريمة. بإيجاز، أن الاهتمام بالاستثمار التعليمي على المستوى القومي أو الفردي أو الأسري يعد أمراً ضرورياً لحدوث تغيير اقتصادي واجتماعي أفضل لهذه المستويات، وهذا ما أكد عليه علماء الاجتماع والاقتصاد والتربية، عندما اهتموا بمعالجة طبيعة الاستثمار التعليمي أو اقتصاديات التعليم عامة.

سابعاً - المؤسسات التعليمية كتنظيمات اجتماعية:

يؤكد علماء البنائية الوظيفية على ضرورة دراسة العلاقة بين البناء Structure والوظيفة Function، وتعتبر المؤسسات التعليمية كنوع من

البنادات الاجتماعية التي ترتبط بمجموعة من الوظائف الهامة التي تحدد مسبقاً لها من أجل تنفيذ هذه الوظائف وإنجازها. وإذا حدث خلل في مكونات هذا البناء فسيترتب عليه خللاً وظيفياً في المهام والواجبات أو الأهداف العامة التي يهدف إلى تحقيقها وتنفيذها. ومن هذا المنطلق، ركز علماء الاجتماع على دراسة المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات اعتبارها أنساق اجتماعية Social System، ترتبط ببقية النظم الاجتماعية الأخرى، وهذا ما يتصور في تحليلات عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز T. Parsons وزميله روبرت ميرتون R. Merton.

ولكن مع ظهور علم اجتماع التنظيم Sociology of Organization، واعتباره أحد فروع علم الاجتماع التي ركز على دراسة التنظيمات الاجتماعية أيا كان نوعها في المجتمع الحديث، تطور الاهتمام بدراسة المدارس والجامعات، واستطاع علماء علم اجتماع التنظيم عن طريق تبنيهم النظريات والمداخل السوسيولوجية لدراسة المؤسسات التعليمية من مختلف جوانبها وتحليل المشكلات، التي تواجهها خلال قيامها بمهامها الوظيفية في المجتمع الحديث. كما أن هذا الاهتمام قد وجد أيضاً تطورات حديثة في مجالات علم اجتماع التنظيم، ولاسيما بعد تطور المداخل المؤسساتي Institutionalist Approach الذي يؤكد على أهمية دراسة المؤسسات الاجتماعية المختلفة في ضوء تحليل علاقتها بالبيئة الاجتماعية التي توجد فيه.

وخلال السنوات الأخيرة اهتمت مجموعة كبيرة من علماء علم اجتماع التنظيم بدراسة المدارس والجامعات واعتبارهما نوع من التنظيمات الاجتماعية Social Organization، التي يجب أن يهتم بها علم الاجتماع والاقتصادي والنفس والتربية وغيرهم[٧]. وخاصة أن المدارس والجامعات تقوم بأدوار متعددة في المجتمع الحديث وتعتبر من التنظيمات المعقدة التي لا يسهل دراستها وتحليلها بسهولة. كما أن هذه التنظيمات أو المؤسسات التعليمية تلعب دور أساسي في أعداد جميع الفئات والكفاءات المهنية والإدارية في مختلف التخصصات وتزويد سوق العمل والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والإنتاجية بها. وهذا ما جعل تالكوت بارسونز وآن تصف المدرسة والجامعة بمفهمات مثل المصنع As Factory، وتحديد مفهوم

الجامعة باعتبارها التنظيم الأم Mother of Organization لجميع التنظيمات والمؤسسات الأخرى في المجتمع الحديث.

ويمكن دراسة المدرسة أو الجامعة كتنظيم As Organization عن طريق دراسة هذه البناءات والعمليات التنظيمية الدخلية لهذه المؤسسات. فهذه المؤسسات تتكون من مجموعة من الأبنية الفيزيقية التي يعمل بها مختلف التخصصات العملية والمهنية تميزت بداخلها بالكثير من أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، كما يحدث فيها العديد من أنماط التعاون، والصراع، والتنافس، وبين الفئات المهنية أو ما يعرف بالصراع العلمي الأكاديمي. كما أن دراسة هذه الفئات أو العلاقة بين المدرسين والتلاميذ وبينهم جميعاً، مع إداراتهم التعليمية والكشف عن المشكلات التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي من شأنها أن تعزز عمليات الكفاءة والفاعلية لهذه المؤسسات ومحاولة علاجها وتطويرها للأفضل في نفس الوقت، أن المؤسسات التعليمية يوجد بها مجموعة من الأنساق الداخلية مثل أنساق التعاون والضبط والإدارة والتحكم والسيطرة، غيرها من العمليات والميكانزمات، التي يمكن دراستها وتحليلها بسهلة بواسطة علماء اجتماع التنظيم، وذلك على ضوء خبرتهم العملية المهنية عند دراسة مثل هذه التنظيمات.

علاوة على ذلك يستطيع علماء التنظيم أن يدرسوا المؤسسات التعليمية في ضوء تحليلهم لجمعة الأدوار الوظيفية Functional Roles، سواء لهذه المؤسسات مدرسة أم جامعة، وأيضاً تحليل جميع الأدوار الوظيفية الأخرى سواء التلاميذ والطلاب أو أعضاء الهيئات التدريسية، ومعرفة ما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور في هذه المؤسسات دراستها وتحليلها. كما أن هذه المؤسسات لها نوع من الثقافات الفرعية Subcultures، التي يهتم بدراستها وتحليلها وهذا ما حلله بالفعل الكثير من علماء اجتماع التربية عندما درسوا الثقافات المدرسية School Culture، ونوعية المشكلات التي تحدث داخل الفصول الدراسية والحياة اليومية سواء لهذه المؤسسات أو التلاميذ أو هيئات التدريس والفئات المعاونة لها.

[illegible] يهتم علماء الاجتماع [illegible]

التعليمية المختلفة، في ضوء ما يعرف بتفسير العلاقة المتبادلة بينها كأنساق فرعية، وبقية الأنساق الأخرى التي توجد في المجتمع. فهناك علاقات متبادلة بين المدرسة على سبيل المثال والأسرة، والمجتمع المحلي، ووزارة التعليم والعمل والصناعة وغيرها وهذا ما ينطبق على الجامعة كوسيلة تعليمية. فهذه المؤسسات التعليمية لا تعمل في فراغ بقدر ما تؤدي وظيفتها في المجتمع، وهو النسق الأكبر الذي يعترف بشرعيتها ونوعية خريجيها والشهادات العلمية التي تمنحها.

بإيجاز، يهتم علماء التنظيم بدراسة ما يعرف بتأثير العوامل الداخلية والخارجية External & Internal Factors، التي توجد داخل المؤسسات التعليمية أو التي يكون بصددها البيئة الخارجية. لهذه المؤسسات في نفس الوقت. وهذا، ما يهتم به عموماً الباحثين المتخصصين في دراسة التنظيمات عندما يحللوا طبيعة المؤسسات التعليمية واعتبارها تنتمي إلى أي نوع من الأنساق المفتوحة أو المغلقة Closed or Opened Systems، والتي تندرج عموماً تحت إطار نظرية الأنساق العامة عند دراستها للمؤسسات الاجتماعية ككل. على أية حال، أن الاهتمام بدراسة المؤسسات التعليمية سواء أكانت مدارس أو جامعات من شأنها أن نعزز معرفته للدور الوظيفي، الذي تقوم به هذه المؤسسات في المجتمع الحديث من ناحية، وأيضاً النظام التعليمي وعلاقاته ببقية النظم الاجتماعية الأخرى. وهذا هو جوهر اهتمامات علماء الاجتماع والمتخصصين في مجالاته وفروعه المختلفة.

خاتمـــة

لا من شك، أن دراسة النظام التعليمي تسهم في معرفة الكثير من الأفكار والتصورات التي تتم مناقشتها وتحليلها بواسطة علماء الاجتماع والمتخصصين في مجالاته المتعددة. وكيف يهتم هؤلاء الباحثين بدراسة القضايا والمشكلات التعليمية التي توجد في مجتمعنا الحديث أن دراسة النظم الاجتماعية تعد من أهم الدراسات التي يهتم علماء بدراستها كغيرهم من علماء العلم الاجتماعية، ولاسيما أن طبيعة المجتمع تتكون من

مجموعة من البناءات والنظم الاجتماعية المتداخلة فيما بينها والتي تكون بصورة عامة طبيعة الحياة الاجتماعية المعقدة والتي تتسم بها الحياة الاجتماعية العصرية.

ومن هذا المنطلق، اهتم علماء الاجتماع أو علماء اجتماع التربية بدراسة كيفية تطور الاهتمام بتحليل ودراسة النظم التعليمي ومؤسساته في المجتمعات الحديثة، وكيف تغير هذا النظام طبقاً لمتطلبات واحتياجات المجتمع، ونوعية الأهداف التي يسعى لتحقيقها من هذا النظام ككل. فالعملية التعليمية والنظام التعليمي دائماً في حالة من التغير المستمر، وهذا ما يفسر مد ارتباطهم بعملية التغير الشامل التي تحدث في المجتمعات البشرية. ولقد أفادت تحليلات علماء الاجتماع واستخدامهم المداخل المقارنة لدراسة مظاهر هذا التغير الذي طرأ على العملية التعليمية والنظام التعليمي ومكوناتهما [illegible].

من ناحية أخرى، لقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة النظام التعليمي عن طريق توظيف إمكاناتهم النظرية والمنهجية العلمية في دراسة هذا النظام والمشكلات التي تواجهه، وذلك بهدف تطويره وتحديثه وكيفية تفسير العلاقة الوظيفية المتداخلة بينه وبين بقية النظم الاجتماعية النظري. وهذا ما كشفت عنه التحليلات المرتبطة بوظائف النظام التعليمي، والعلاقة المتداخلة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا هامة أخرى مثل الاستثمار التعليمي، ودور المؤسسات التعليمية في المجتمعات الحديثة، باعتبارها من المؤسسات الاجتماعية الهامة، والتي تمد جميع التنظيمات والمؤسسات الأخرى بكافة التخصصات البشرية والعلمية اللازمة لعمليات العمل والإنتاج في المجتمعات الحديثة.

المراجع والحواشي

(١) نستخدم هنا مفهوم التعليم الذي يرادف كلمة التربية. كما أننا اعتمدنا بصورة نسبية في كتابة هذا الفصل على مؤلفاتنا التالية:
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المدرسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التربية، مرجع سابق.
عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

(٢) بوتومور، علم الاجتماع، مرجع سابق ص٢٢٣.

(٣) وردت بعض هذه التعريفات في المرجع التالي:
حمدي على أحمد مقدمة في علم اجتماع التربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الفصل الأول.

(٤) انظر:
Good, C, (Ed.) Dictionary of Education, N.Y.: McGrow Hill Book, 1973, P. 202.

(5) Harris, K, Education and knowledge, London: Rou Hedge and Kegan Paul, 1979, P. 1-2.

(٦) للمزيد من التفاصيل، ارجع إلى:
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التربية، مرجع سابق، من الفصل ٤-٧.

(٧) انظر للباحث في هذا المجال الأبحاث والمراجع الآتية:
عبد الله محمد عبد الرحمن، الجامعة والمجتمع: دراسة ميدانية على جامعة السلطان قابوس، الإسكندرية، دار المعرفة، ١٩٨٩.
عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المدرسة، مرجع سابق.

فهرس

الباب الثانى

علم الاجتماع : النظرية و المنهج و طرق البحث

الفصل الثالث
نظرية علم الاجتماع

الفصل الرابع

((مناهج و طرق البحث في الاجتماع))

الباب الثالث

الثقافة و الفرد و التغير الاجتماعي

الفصل الخامس

« الثقافـــــة و المجتمـــــع »

الفصل السادس

الفرد و التنظيم الاجتماعي

الفصل السابع
((التغير الاجتماعى))

الباب الرابع
النظم الاجتماعية

الفصل الثامن
النظام الاقتصادى

الفصل التاسع
النظام التعليمى

